

الدكتورة سعد إبراهيم صالح

علاقة الآباء بالأبناء  
في  
الشريعة الإسلامية  
دراسة فقهية مقارنة



الدكتورة شعاد ابراهيم صالح

# علاقة الآباء بالأبناء في الشريعة الإسلامية دراسة فقهية مقارنة

الطبعة الأولى  
١٤٠١ هـ ١٩٨٠ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





الناشر  
**تهامة**

جـبـة - المملكتـة العربـية السعودـية  
ص.ب ٥٤٥٥ - هاتف ٦٤٤٤٤٤٤٤

جميع الحقوق محفوظة للناشر

علاقة الآباء بالأبناء  
في  
الشريعة الإسلامية

---







## مَقَدِّمَةٌ

الحمد لله خلق الانسان وميزه على سائر مخلوقاته ، واصطفى من ذرية آدم أنبياء ورسلا حملوا مشعل الهداية ليضيئوا أمام البشرية الطريق لما فيه خير الدارين ؛ والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين ، الذي أرسله الله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله .  
أما بعد ..

فان الله سبحانه وتعالى خلق الكون فأحسن صنعه ، وخلق الانسان فأبدع صورته ، واستخلفه في الأرض ليعمرها . واقتضت ارادة الله ألا يعمر آدم الأرض فردا ، ولا هو وزوجه ، وانما بمن يأتي من أبناء آدم ، جيلا بعد جيل ، وقرنا بعد قرن ، وأمة بعد أمة . فكان التزاوج وسيلة للتناسل وكان التناسل وسيلة لاستمرار الحياة . وبقدر ما ينشأ بين الناس من علاقات وروابط فان علاقة الآباء بالأبناء هي أقوى هذه العلاقات وأعمقها وأكثرها تأثيرا في نفس كل طرف من طرفي هذه العلاقة . فهي ليست علاقة التقاء وانما هي علاقة اشتقاق ، أو هي ما يعبر عنه الفقهاء بعلاقة البعضية أو الجزئية ، فالولد هو بعض الأب أو هو جزء منه . أي أن الأب أصل والابن فرع ، وليس بين علاقات البشر ما هو مثل علاقة الأصول والفروع بما تحويه من جوانب نفسية ، ومظاهر اجتماعية ، وتبادل للحقوق والواجبات :

وبسبب قوة هذه العلاقة وعمقها ؛ وكذلك بسبب مظاهرها وآثارها الهامة في تكوين المجتمع أولها القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة عناية بالغة . فإذا

كانت الأسرة هي عماد المجتمع وهي نواته الأولى فإن من الطبيعي أن يكون لتكوين الأسرة أثره في بناء المجتمع ، إن قوة فقوة وإن ضعفا فضعفا . ولأن الأسرة هي زوج وزوجة وأبناء فقد كان من الطبيعي أن يحرص الإسلام في بنائه للمجتمع المسلم على أن يقيم بناءه على أسس متينة ولذلك فلا عجب في أن نرى اهتمام القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة بإرساء علاقات الآباء بالأبناء على أسس قوية ترعى حقوق الابن من قبل أن يولد ، بل حتى من قبل أن يستقبله رحم الأم الى أن يصير رجلا ، كما ترعى حقوق الآباء في الاحسان والبر والرعاية والمعاملة بالمعروف .

وحين تأمل هذه العلاقة نرى فيها ما يعتبر حقا خالصا للأبناء ، ونجد فيها ما يعتبر حقا خاصا بالآباء ، ونرى فيها ما يعتبر حقا متبادلا ، كما نرى فيها ما يدور بين الحق والواجب . وفي كل الحالات نرى بوضوح حرص الإسلام على أن تؤدي هذه الحقوق بالإحسان والمعروف .

وقد اجتهد الفقهاء في تفسير ما ورد من آيات كريمة في شأن هذه العلاقة ، وما روى من أحاديث نبوية ، واتفقوا في بعض المواضع واختلفوا في مواضع أخرى . ولا نكاد نجد بابا من أبواب الفقه يخلو من حديث في أحد وجوه هذه العلاقة . ومع كل التفصيل في بيان هذه الوجوه إلا أن تفرقها في مواضع عدة يجعل من العسير على غير الباحث المتخصص أن يتعرف على هذه الوجوه . بل إن الأمر يتطلب من الباحث جهدا غير يسير ليلم بكافة أطراف الموضوع . من هنا كانت فكرة هذا الكتاب ، محاولة الإلمام بأطراف الموضوع من كافة نواحيه ، وبيان ما اتفق الفقهاء عليه وما اختلفوا فيه .

ويشتمل الكتاب على ثلاثة عشر مبحثا في : بر الوالدين ، واجبات الآباء ، الرضاع ، الحضانة ، الولاية ، النفقة ، الهبة ، الشهادة ، المحرمات ، حد القذف ، حد السرقة ، القصاص ، الميراث .

وقد التزمت في دراسة موضوع الكتاب المنهج الاستنباطي الذي يعتمد على الاستقراء والتحليل لاستجلاء عناصر كل نقطة من نقاط البحث واستيفاء حقها



من الدرس ، مع عرض الآراء بإيجاز فيما يقتضى الإيجاز ، وتفصيل لما يحتاج الى تفصيل ، مع بيان لوجهات نظر المذاهب الفقهية وأدلة كل مذهب فى النقاط الخلافية ، وتوخى الدقة فى ترجيح رأى دون آخر مع عدم التقليل من وجهة الرأى المعارض . كما التزمت تخريج الآيات الواردة فى البحث من القرآن الكريم وتخريج الأحاديث النبوية من مصادرها الأصلية . كذلك حرصت فى تقصى آراء الفقهاء على الاعتماد على المصادر الفقهية المعتمدة .

أسأل الله أن أكون قد وفقت ، وأستميح القارىء الكريم عذرا عما قد يراه من خطأ أو قصورهما من طبيعة البشر .

والله من وراء القصد ، وهو سبحانه وتعالى الهادى الى سواء السبيل .

مُعَاوِد اِبْرَاهِيم صَلَاح

جدة فى شهر ذى القعدة ١٤٠٠ هـ

سبتمبر ١٩٨٠ م



## المبحث الأول

# بِرُّ الْوَالِدَيْنِ

﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْهِ أَنْ يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾

« سورة الأنعام - آية ١٥١ »





## بر الوالدین

الاسلام دين الرحمة ، دين الحب والبر ورعاية الجميل . وهو الى جانب ذلك دين الحق في كل ما يقرر ، فاذا اتنى على أمر خيرا أو أوصى بحقد فانه يبنى ذلك على حقائق جليلة ، ولحكم سامية ، ولتحقيق مصالح عظيمة .

ولقد جعل الله بين الناس ضروبا من الصلة يتراحمون بها ويتعاونون على دفع المضار وجلب المنافع . وأقوى هذه الصلات صلة الرحم ، قال تعالى :

﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَنْعَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ نَقِيبًا ﴾ (١)

هذه الآية الكريمة فيها تعظيم لحق الرحم ، وتأکید للنهي عن قطعها . وقد روى عن النبي ﷺ في تعظيم حرمة الرحم ما يواطىء ما ورد به التنزيل ؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « ان الرحم شجنة (٢) من الرحمن فقال الله : « من وصلك وصلته ومن قطعك قطعته » (٣) . وعنه عن النبي

---

( ١ ) سورة النساء - آية ١

( ٢ ) شِجْنَةٌ : الشَّجْنُ واحد الشَّجُونِ وهى طرق الأودية ، وهنا الرحم شجنة من الرحمن أى مشتقة من اسم الرحمن تعالى فمن وصلها وصله الله بلطفه واحسانه .

( ٣ ) رواه البخارى والترمذى ، التاج الجامع للأصول فى أحاديث الرسول ج ٥ ص ٩

ﷺ انه قال : « ان الله خلق الخلق حتى اذا فرغ من خلقه قالت الرحم : هذا مقام العائذ بك من القطيعة . قال : نعم ، أما ترضين أن أصل من وصلك وأقطع من قطعك ؟ قالت : بلى يا رب . قال : هو لك . قال رسول الله ﷺ : فاقربوا إن شئتم ﴿ فَمَنْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَرَهُمْ ﴾ (١)

فثبت بدلالة الكتاب والسنة وجوب صلة الرحم واستحقاق الثواب بها : وأقواها ما يكون بين الأولاد والوالدين من العاطفة ، فمن اكتنه السر في عطف الأب على ولده يجد في نفسه دواعي فطرية تدفعه الى العناية بترتيبه حتى يكون رجلا مثله . فهو ينظر اليه كنظره الى بعض أعضائه ، ويعتمد عليه في مستقبل أيامه ، ويجد في نفس الولد شعورا بأن أباه كان منشأ وجوده وممد حياته وقوام تربيته وعنوان شرفه . وبهذا الشعور يحترم الابن أباه . وبتلك الرحمة يعطف الأب على ابنه ويساعده (٢) . قال الله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (٣)

إن صلة الآباء بالأبناء صلة فطرية مدفوعة بحب البقاء الذي يدفع الانسان الى افراغ محبته في ذريته وولده ، اذ يرى في نسله امتدادا لحياته واحياءا لذكراه . ولذا كانت الذرية زينة الحياة الدنيا ، فقال تعالى : ﴿ الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَغْيُ أَخْبَرٌ عَنْكَ رَبِّكَ وَكَأَنَّكَ وَخِرٌ أَكْمَلُ ﴾ (٤) . وانما كان المال والبنون زينة الحياة الدنيا لأن في المال جمالا ونفعا ، وفي البنين قوة ودفعا ، فصارا زينة الحياة الدنيا (٥) . وقال سبحانه : ﴿ تَرْجُو لِلنَّاسِ حُبَّ السَّمَوَاتِ مِنَ الْإِنْسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرَ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْإِنْسَاءُ ﴾ (٦)

( ١ ) سورة محمد - آية ٢٢ - ٢٣ والحديث رواه البخارى ، التاج الجامع ج ٥ ص ١٠٠

( ٢ ) يراجع تفسير المنار لرشيد رضا ج ١٢ ص : ٨٤ وما بعدها

( ٣ ) سورة النحل - آية ٧٢

( ٤ ) سورة الكهف - آية ٤٦

( ٥ ) أحكام القرطبي مجلد ٥ ص : ٤٠٣٠

( ٦ ) سورة آل عمران - آية ١٤



بالمرتبة الثانية من المشتبهات حب الولد . ولما كان حب الولد الذي  
حب الأنثى فلا جرم أن خصه الله تعالى بالذكر . ووجه التمتع به  
حيث السرور والتكثر بهم الى غير ذلك ، وأُخِّرَ في الذكر عن حب الذ  
في الوجود : اذ الأولاد من النساء ، والعلة الطبيعية لحب النساء أو الأزواج هي  
داعية النسل . فهذه الداعية تحدث في النفس انفعالا يحفز صاحبه الى الزواج .  
وأما حب الأولاد فيكاد يكون كحب النفس لا علة له غير ذاته ، الا أن نقول  
إن عاطفة رحمة الوالدين بالولد منذ يولد هي غير عاطفة حبها له وهي علة .  
ولكن حكمة الخالق في حب الزوجية وحب الولد واحدة ، وهي تسلسل النسل  
وبقاء النوع . وهي حكمة مطردة في غير الناس من الأحياء . هذا هو حب الولد  
من حيث هو ولد . وقد يكون للولد محبات أخرى في قلوب الوالدين كحب الأمل  
في نصرته ومعونته ، وحب الاعتزاز به ، وهذا مما يشارك الأولاد فيه غيرهم وإن  
كان فيهم أقوى ، لأن وجوه المحبة اذا تعددت يغذى بعضها بعضا ، وحب الولد  
من حيث هو ولد يظهر في وقت ذهاب الأمل في فائدته بأشد مما يظهر مع الأمل  
فيها كحال الصغر والمرض . وقد قيل لبعض أصحاب الفطرة السليمة : « أى  
ولدك أحب اليك ؟ » . فقال : « صغيرهم حتى يكبر . وغائبهم حتى يحضر ،  
ومريضهم حتى يبرأ » .

أما كون حب البنين أقوى والتمتع به أعظمَ فله أسباب :

منها : الأمل في نصرة الذكر وكفالاته عند الحاجة اليه في الضعف والكبر .

ومنها : كونه في عرف الناس عمود النسب الذي تتصل به سلسلة النسل ويبقى  
به ما يحرصون عليه من الذكر .

ومنها : أنه يرجى به من الشرف ما لا يرجى من الأنثى ، كقيادة الجيش  
وزعامة القوم والتبوغ في العلوم والأعمال ؛ لأن الأنثى - في الغالب - يغلب عليها  
الخنجل والحياء والرغبة في التستر والحفظ .

ومنها : الشعور بأن الأنثى إنما تربي لتنفصل من بيتها وعشيرتها ، وتتصل  
ببيت آخر تكون عضوا من عشيرته ، فما ينفق عليها وما تعطاه يشبه الغرم  
( الدين ) وخدمة الغرباء .

فمن تأمل هذه الفروق الوجودية - وان لم تكن كلها طبيعية - ظهر له وجه تخصيص البنين بالذكر ، وانه تخصيص موافق للفطرة والغريزة البشرية . على أن حب الوالدية الخالص للبنات قد يكون مساويا أو أقوى من حب البنين ولكن ما يغذيه ويقويه أقل ، فهو مثار للفتنة أيضا كما قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ ﴾ <sup>(١)</sup> فذكر الأولاد عامة ، ولذلك قلنا بأن تخصيص البنين بالذكر ليس للحصر <sup>(٢)</sup> . ومن هذا نستطيع أن نميز بين طورين في محبة الولد :

### الطور الأول :

طور الصغر ، وهو حب ذاتي لهم لا علة له ولا فكر فيه ولا عقل ولا رأى ، بل هو جنون فطري ورحمة ربانية عامة لجميع الحيوانات لا فرق فيها بين الانسان والهرّة .

### الطور الثاني :

طور التمييز والبلوغ ، وهو حب معلول معه فكر وهو المراد بالآية وهو حب الأمل والرجاء بالولد ، ولذلك كان خاصا بالبنين . وانما الحب على قدر الأمل ، فاذا خاب يضعف الحب وربما انقلب الى عداوة تستتبع التقاضى وطلب العقاب او الغرامة كما يقع ويشاهد كثيرا بيننا .

وقد بين القرآن الكريم أن حب الذرية فطرة فطر الله الناس عليها ، وأن الذرية منة ومنحة من الله تعالى : فقال تعالى في وصف الرسل ومدحهم ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً ﴾ <sup>(٣)</sup> فذكر ذلك في معرض الامتنان واظهار الفضل . ومدح أوليائه بسؤال ذلك في الدعاء فقال ﴿ وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup>

( ١ ) سورة التغابن - آية ١٥

( ٢ ) يراجع : تفسير الفخر الرازي ج ٧ ص : ١٩٦ ، تفسير المنار لرشيد رضا ج ٣ ص :

٢٤٦ : ٢٤٣

( ٣ ) سورة الرعد - آية ٣٨

( ٤ ) سورة الفرقان - آية ٧٤

( ٥ ) يراجع احياء علوم الدين للغزالي المجلد الثاني ص : ١٩

ولأن الذرية هي منة من الله ومنحة فقد كانت مطلباً للرسول وعباد الله الصالحين . ولنتأمل قوله تعالى : ﴿ ذَكَرْهُمْ فِي ذِكْرِي إِذْ نَادَىٰ رَبُّهُ نَارِيَّةَ حَبِيَّةٍ ۖ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَا أُكِنُّ بِذَعَابِكَ رَبِّ سَتِيقَا ۖ فَلَوْ خَشِئْتُ الْكَوْثَ مِنْ وَرَثَتِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ۖ ﴾ (١) أى نصيرا .

وكانت رحمة الله تعالى لذكرها رحمة واسعة ، فمن صلبه - وقد بلغ من الكبر عتيا - ومن رحم امرأته - العاقر - رزقه الله ولدا ، لم يكن مجرد ولد ولكنه كان نبيا وصفه الله تعالى بقوله : ﴿ يَزَكِّيْنَا إِنَّا بِيَتْرُكْ بِكُمُ اسْمُهُ يَتَّخِذُ لَهٗ مِنْ قَبْلُ سَمِيًّا ۖ ﴾ (٢) وقال سبحانه : ﴿ يَجْعَلْ لَّكُم مِّنْ ذُرِّيَّتِكُمْ أَقْبَرًا ۚ وَكَانَ لَدُنَّا وَزَكْوَةً ۖ وَكَانَ نَبِيًّا ۖ وَرَأَيْنَا إِلَهِتَهُمْ وَنَحْنُ أَبْصَارُهُمْ يَوْمَ نُبْرِئُهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۖ ﴾ (٣)

وإذا كان الأمر كذلك فإن هذه النعمة يجب أن تقابل بالشكر . وهكذا نرى الخليل ابراهيم عليه السلام يتوجه الى الله تعالى بالشكر على ما من عليه به من النسل الصالح اذ يقول : ﴿ أَتُفَدِّئُكَ لِذِي وَقْعٍ عَلَى الْكَبَرِ لِاسْتِجِلِّ فَاصْحَقْنَا رَبِّي لَمَسْمُوعٍ ۖ ﴾ (٤)

والذرية المطلوبة في الكبر وفي الصغر على حد سواء . والذرية الصالحة هي خير ما يرزق به الانسان . وهكذا كان دعاء الأنبياء الى الله بطلب الذرية مقرونا بأن تكون ذرية صالحة . هكذا كان دعاء زكريا لربه : ﴿ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً ۖ ﴾ (٥) . وهكذا كان دعاء ابراهيم من قبل : ﴿ رَبِّ اجْعَلْنِي مِغِيثًا ۖ ﴾ (٦)

( ١ ) سورة مريم - آية ٢ : ٥ .

( ٢ ) سورة مريم - آية ٧ .

( ٣ ) سورة مريم - آية ١٢ : ١٥ .

( ٤ ) سورة ابراهيم - آية ٣٩ .

( ٥ ) سورة آل عمران - آية ٣٨ .

( ٦ ) سورة ابراهيم آية ٤٠ .

وقد حثت السنة النبوية على طلب الذرية ورغبت فيها . قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحث على الزواج والانجاب : « تناكحوا تناسلوا تكاثروا فاني مباه بكم الأمم يوم القيامة »<sup>(١)</sup> .

وقد ترجم الإمام البخارى باب « طلب الولد » وباب الدعاء بكثرة الولد مع البركة وساق أحاديث كثيرة تبين هذا المطلب الفطرى وتضعه في اطاره الصحيح من القيم والمثل العليا .

ومن هذه الأحاديث ما روى من حديث أنس أن النبي ﷺ قال : « أى رجل مات وترك ذرية طيبة أجرى الله له مثل أجر عملهم ولم ينقص من أجورهم شيئا » وقال ﷺ : « اذا مات أحدكم انقطع عمله الا من ثلاث » وذكر منها ولدا صالحا يدعو له ..

وقال ﷺ لأبى طلحة حين مات ابنه : « أعرستم الليلة ؟ قال : « نعم » . قال : « بارك الله لكما في غابر ليلتكما » . قال : فحملت قال سفيان : « فقال رجل من الانصار : فرأيت تسعة أولاد كلهم قد قرأوا القرآن » . وساق البخارى أيضا حديثا لأنس بن مالك قال : « قالت أم سليم : « يارسول الله ، خادمك أنس ادع الله له » . فقال : « اللهم أكثر ماله وولده وبارك له فيما أعطيته » وقال ﷺ : « اللهم اغفر لأبى سلمة وارفع درجته في المهديين واخلفه في عقبه في الغابرين »<sup>(٢)</sup> .

وعن عبد الرحمن بن بشير الأنصارى رضى الله عنه قال : « قال رسول الله ﷺ : « من مات له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث لم يرد النار إلا عابر سبيل »<sup>(٣)</sup> .

( ١ ) رواه البخارى ، التاج الجامع للأصول مجلد ٢ ص : ٢٨٣ .

( ٢ ) الأحاديث رواها البخارى . يراجع التاج الجامع للأصول ج ٢ ص : ٢٨٣ .

( ٣ ) رواه الطبرانى باسناد لا بأس به وله شواهد كثيرة : الترغيب والترهيب ج ٤ ص : ١٥١ .

وعن أبي سلمى رضى الله عنه راعى رسول الله ﷺ قال : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : بَخٍ - بَخٍ - وأشار بيده - لخمس ما أثقلهن في الميزان : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، والولد الصالح يُتَوَفَّى للمسلم فيحتسبه » (١) .

والأخبار في هذا المعنى كثيرة تحت على طلب الولد ، وتندب إليه : لما يرجوه الانسان من نفعه في حياته وبعد موته .

ولقد ذكر القرطبي عقب تفسيره لقوله تعالى على لسان امرأة عمران : ﴿ إِذْ قَالَ امْرَأَتُكَ عِيسَى رَبِّىْ اِلٰى نَذْرِكَ لَكَ مَا فِى بَطْنِىْ مُعْزٍ لَّكَ لَقَدْ نَبَذْتُ يَمًى اِنَّكَ اَنْتَ السَّمِيعُ الْغَنِيْءُ ۝ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّىْ اِنَّىْ وَضَعْتُهَا اُنْثٰى وَاَلَلَهُ اَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَئِنْ اُلْذِرْنِىْ قَالَتْ سَمِيْحًا مِّمَّ كَانَتْ اُمِيْدًا يَّاءُ وَذُرِّيَّتًا مِّنَ التَّجَلْبِىْ اَلْحَمْدُ ۝ ﴾ (٢) . قال : « وإنما معناه - والله أعلم - أن المرأة إنما يريد ولده للأنس به والاستئجار والتسلى . فطلبت هذه المرأة أنسا به وسكونا إليه .

فلما منَّ الله تعالى عليها به نذرت أن حظها من الأنس به متروك فيه وهو على خدمة الله تعالى موقوف ، وهذا نذر الأحرار من الأبرار » (٣) .

فإذا ثبت هذا فالواجب على الإنسان أن يتضرع إلى خالقه راجيا هداية ولده وزوجه ، طالبا لهما التوفيق والصلاح والعفاف والرعاية وأن يكونوا معينين له على دينه ودنياه حتى تعظم منفعتهم بهم في أولاه واهلهم . ذلك أن الله سبحانه وتعالى يقول : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ۝ ﴾ (٤) .

( ١ ) رواه الترمذى وابن حبان في صحيحه واللفظ له ، الترغيب والتذهيب ج ٤ ص ١٥١

( ٢ ) سورة آل عمران - آية ٣٦ - ٣٧

( ٣ ) أحكام القرطبي .

( ٤ ) سورة الطور - آية ٢١ .

هذه النعمة - الذرية - هي امتحان من الله سبحانه وتعالى واختبار؛ شأن كل النعم الأخرى . فعموم النعمة ابتلاء ، ونقصها ابتلاء . والله سبحانه وتعالى يختبر الانسان بالوفرة والنقص على حد سواء . يقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّا بَحْسُلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لِّمَنَّا لِيَبْلُوهُمْ أَفْهَمْ أَحْسَنُ عَسَاكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ويقول جل شأنه : ﴿ وَمَا أَلْهَىٰ جَمْعَكُمْ عَنْ الْأَرْضِ وَرَفْعِ بَعْضِكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ويقول :

﴿ وَكَلْبَتُكُمْ بِسْمِ اللَّهِ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقِصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّرِيدِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
ويقول : ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ مُتَعِزًّا عَندهُمْ قَالُوا هَذَا مِنْ فَضْلِنَا لِيَبْلُوَنَّهُ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وإذا كان هذا الابتلاء عاما في كل أفراد الجنس البشرى فقد كان أعظم الابتلاء هو ما اختص به أنبياء الله والصالحون من عباده . هكذا نراهم مبتلين في كل حال ، إما بآبائهم ، وإما بأبنائهم . والقرآن الكريم يقدم لنا صورا بيانية بليغة غاية البلاغة في وصف علاقة الأنبياء والرسل بآبائهم وأبنائهم . ومن هذه الصور نرى كيف كان الأبناء اختبارا وابتلاء ؛ حياتهم ابتلاء وموتهم ابتلاء ، وجودهم أو غيابهم ابتلاء ، صلاحهم أو فسادهم ابتلاء . فلحكمة يعلمها الله سبحانه وتعالى ابتلى خاتم الأنبياء محمد ﷺ بموت ابنه القاسم وإبراهيم .

وابتلى نوح بكفر ابنه وشططه وجنوحه عن جادة الدين الحق . وابتلى يعقوب بفقد يوسف . واختبر لوط في صلابته وقوة عزيمته بمنع بناته عن فساد قومه . واختبر زكريا بالحرمان من الولد حتى بلغ من الكبر عتيا . ومن قبل ابتلى إبراهيم الخليل عليه السلام بالحرمان من الولد حتى من الله عليه بالولد في الكبر ، حتى إذا صار

( ١ ) سورة الكهف - آية ٧ .

( ٢ ) سورة الأنعام - آية ١٦٥ .

( ٣ ) سورة البقرة - آية ١٥٥ .

( ٤ ) سورة النمل - آية ٤٠ .



اسماعيل فتى يافعا ابتلى فيه ابراهيم حيناً رأى انه يذبحه فكان الاثنان منيبين مستجيبين لداعى الوحي حتى اذا هم ابراهيم يذبح ابنه افتداه الله بذبح سمين . واختبرت الصديقة مريم بابنها المسيح عيسى عليه السلام بما روجه اعداء الله حولها من افتراءات واباطيل . ومن قبلها اختبرت ام موسى حيناً أمرها الوحي بالقاءه في اليم لحكمة أرادها الله سبحانه . وهكذا تتعدد الصور تعرض لنا قداسة هذه الرابطة ومثانتها بما لا يدع مجالاً لمزيد .

وبسبب عظمة هذه الرابطة فإن الله سبحانه وتعالى - وهو الحكيم والخبير بعباده والعليم بما تخفى صدورهم من طغيان الحب الذى قد يسيطر على الانسان وقد ينسبه دينه ورب - قال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَئِنْ مِنْكُمْ أَزْوَاجٌ فَأُولَٰئِكَمَّ عُودُكُمْ فَاذْكُرُوا لَهُمْ كَمَا تَفَضَّلْتُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ۚ وَإِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْوَلَدَ فَاصْلَحُوا لَهُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَرِيمٌ عَلِيمٌ ١١ ﴾ .

قال الكلبي في بيان سبب نزول هذه الآية : « كان الرجل إذا أراد الهجرة تعلق به بنوه وزوجته فقالوا : « أنت تذهب وتذرنا ضائعين » ، فممنهم من يطيع أهله ويقيم ؛ فحذرهم الله طاعة نساءهم وأولادهم ، يعنى أن من أزواجكم وأولادكم عدوا لكم ينهون عن الاسلام ويشبطون عنه وهم من الكفار فاحذروهم . فظهر أن هذه العداوة إنما هى للكفر والنهى عن الايمان ، ولا تكون بين المؤمنين ؛ فأزواجهم وأولادهم المؤمنون لا يكونون عدوا لهم . وفى هؤلاء الأزواج والأولاد الذين مُنعوا عن الهجرة نزل ﴿ إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ ۚ ﴾ .

قال ابن عباس : « لا تطيعوهم فى معصية الله تعالى . والفتنة : البلاء والشغل عن الآخرة ، فأعلم الله تعالى أن الأموال والأولاد من جميع ما يقع بهم فى الفتنة . وهذا عام يعم جميع الأولاد ؛ فإن الإنسان مفتون بولده لأنه ربما عصى

الله تعالى بسببه وبأشرف الفعل الحرام لأجله كغصب مال الغير ، وغيره . والمراد :  
لاتباشروا المعاصي بسبب الأولاد ، ولا تؤثرهم على ما عند الله من الأجر  
العظيم « (١) »

وأكد الله سبحانه وتعالى هذا المعنى في آيات كثيرة منها قوله جل شأنه :  
﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَاقْرَبَانُكُمْ أَنزَلُوا عَلَيْكُمْ كِتَابًا وَفِيهِ تَحَدُّثٌ  
كَسَادًا وَنَسْكَنَ تَرَضُوتَهَا أَغَبَ إِلَيْكُمْ مِنْ أَلْفِ نَسْوَءٍ وَفِي سَبِيلِهِ فَنَفْسُكُمْ حَتَّى  
يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ ﴾ (٢) .

وقال سبحانه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا أَمْرًا وَلَا أَوْلَادَكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَمَنْ يَفْعَلْ  
ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ (٣) .

وقال تعالى : ﴿ لَنْ نَقْبَلَ عَنْهُمُ آمْرًا وَلَا أَوْلَادَهُمْ مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ أُولَئِكَ آمَنَ بِنَارِ هَرِيقَا  
خَلَدُونَ ﴾ (٤) .

وقال سبحانه : ﴿ لَنْ نَنْفَعَكُمْ أَرْحَامَكُمْ وَلَا أَوْلَادَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ وَآلِهِ بِمَا تَعْمَلُونَ  
يَحِبُّ ﴾ (٥) أى القربات والأولاد فيما بينهم : يوم القيامة يفصل بين  
أقاربكم وأولادكم ، فيدخل أهل الايمان الجنة وأهل الكفر النار .  
ويقول رسول الله ﷺ مخاطبا أحد ابني ابنته : « إِنْكُمْ لَتَبْخُلُونَ وَتُجْبَنُونَ  
وَتُجْهَلُونَ ، وانكم لمن رِيحَانِ الله » (٦) . والمعنى : انكم أيها الأولاد لتبخلوا  
والآباء ، فبسببهم يصير الوالد بخيلا ، حرصا منه على بقاء ماله لهم . وتجنبون ؛  
أى يصير الوالد جبانا فلا يقتحم الشدائد كالخروج للجهاد حرصا على حياته  
لأولاده . وتجهلون ؛ أى يجهل الوالد بميله عن الحق أحيانا بسبب الولد . فالولد  
مُبْخَلٌ مُجْبَنٌ مُجْهَلٌ بل وفتنة ؛ والعاقلة لا يشغله شيء عن الله تعالى .

( ١ ) التفسير الكبير للفخر الرازى ج-٢ ص : ١٨٣ .

( ٢ ) سورة التوبة - آية ٢٤ .

( ٣ ) سورة المنافقون - آية ٩ .

( ٤ ) سورة المجادلة - آية ١٧ .

( ٥ ) سورة المتحنة - آية ٣ .

( ٦ ) رواه الترمذى .

## لماذا وصى الله الأبناء بأبائهم ولم يوص الآباء بأبنائهم؟

لهذه المعانى السابق ذكرها من حب الذرية ، وبيان الصلة الفطرية التى تربط الآباء بأبنائهم كانت توصية الولد بالوالدين تتكرر فى القرآن الكريم والسنة المطهرة ، ولم ترد توصية الوالدين بالولد إلا قليلا ومعظمها فى حالة الوأد وهى حالة خاصة فى ظروف خاصة ؛ ذلك أن الفطرة تتكفل وحدها برعاية الوليد مع والديه . فالفطرة دافعة الى رعاية الجيل الناشئ لضمان امتداد الحياة كما يريد الله ، وان الوالدين ليبدلان لوليدهما من أجسامهما وأعصابهما وأعمارهما ومن كل ما يملكان من عزيز وغال ، فى غير تأفف ولا شكوى ، بل فى غير انتباه ولا شعور بما يبدلان ، بل فى نشاط وفرح وسرور كأنهما هما اللذان يأخذان ، فالفطرة وحدها كفيلة بتوصية الوالدين دون وصاية . فأما الوليد فهو فى حاجة إلى الوصية المكررة ليلتفت إلى الجيل المضحى المذير المولى الذاهب فى أدبار الحياة بعد ما سكب عصارة عمره وأعصابه وروحه للجيل المتجه إلى مستقبل الحياة . وما يملك الوليد وما يبلغ أن يعوض الوالدين ما بذلاه ولو وقف عمره عليها<sup>(١)</sup> .

ومن الصور القليلة التى أوصى الله بها الآباء بأبنائهم قوله تعالى :

﴿ وَلْيَحْضِرْ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ يُصَلُّوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا رَبِّيَ بَعِيدٌ ﴾<sup>(٢)</sup>

ففى الآية ارشاد للآباء للمحافظة على أموالهم من أجل تأمين مستقبل أبنائهم خشية أن تقضى عليها الوصية للآقارب وتركهم عالة يتكففون الناس . يؤيد هذا قول النبى ﷺ لسعد : « إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن

(١) يراجع تفسير فى ظلال القرآن لسيد قطب ج ١ ص : ٧١ ، ٧٢ .

(٢) سورة النساء - آية ٩ .



فهذه الصور تختص بحالات ينحرف بها الناس عن الفطرة أو يوجهون الفطرة وجهة غير التي خلقت وهى مؤهلة لها، ويصرفونها الى وظيفة غير وظيفتها الصحيحة . فكان لابد من تقويم الاعوجاج وعلاج المرض حتى ينبنى المجتمع المسلم على أسس سليمة .

وفى مقابل صفة الخصوص فى توصية الآباء بالأبناء نجد صفة العموم فى توصية الأبناء بالآباء ، فالأولاد مطالبون تجاه الآباء بعموم الاحسان، وعموم البر وعموم المعروف ، وعموم الطاعة إلا فيما يغضب الله سبحانه وتعالى .

### حَقَّ الْآبَاءِ مِنْ أَعْظَمِ الْحُقُوقِ

إن حق الوالدين على الولد من أجل الحقوق وأعظمها بعد حق الله سبحانه وتعالى ؛ لأن الله إذا كان هو الخالق الحقيقى للولد فانه سبحانه يجعل لكل شىء سببا ؛ وقد جعل الوالدين هما مصدر هذا الخلق وسببه المباشر ، ولأنهما يبذلان من التضحيات والجهد من أجل تربية الأولاد وإعدادهم للحياة مايستحقان المكافأة عليه .

ولقد بين الفخر الرازى هذا المعنى فى تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَقَصِّدْكَ الْآمِنَ إِلَى الْآبَاءِ وَالْأُولَئِكَ أَحْسَنُ ﴾ <sup>(١)</sup> بقوله : « إن من الأشياء التى أوجب قوله : ﴿ وبالوالدين احسانا ﴾ وإنما تنى بهذا التكليف لأن أعظم أنواع النعم على الانسان نعمة الله تعالى ، ويتلوها نعمة الوالدين ؛ لأن المؤثر الحقيقى فى وجود الإنسان هو الله سبحانه وتعالى ، وفى الظاهر هو الأبوان ، ثم نعمها على الإنسان عظيمة وهى نعمة التربية والشفقة والحفظ من الضياع والهلاك فى وقت الصغر » <sup>(٢)</sup> .

ولهذا جاءت توصية الأبناء بالآباء فى أكثر من آية مقرونة بعبادة الله والنهى عن الشرك به وقرن شكره تعالى بشكرها ؛ وما ذلك إلا لأن للأبوين فضلا عظيما

( ١ ) سورة الاسراء - آية ٢٣ .

( ٢ ) تفسير الفخر الرازى ج ٣ ، ص : ٢٣٢ .

ومنزلة عالية ، ورباط الأبوة بالبنوة هو رباط البشرية بأجبالها المتلاحقة ان لم يقيم على البر والاحسان تفككت عرى المحبة والألفة ونشبت العداوات وامتلأت الصدور بالضغائن . لذلك جعل الله الوصية بالوالدين بعد النهي عن الاشراك به وافراده وحده بالريوية لما لهذه الصلة القوية من أثر فعال في انتظام الحياة ؛ فهي وحدة الانسانية تقوم بعد وحدة الاله وهو اتجاه واحد ينبىء عن علم العليم الخبير . (١)

وهذه الحقوق الواجبة على الأولاد لآبائهم ، تتمثل في بر الآباء والاحسان اليهم والأدب معهم ، وطاعتهم في المعروف .

وقد جاء الاسلام داعيا الأولاد إلى النهوض بهذه الواجبات نحو آبائهم ولافتنا أنظارهم الى القيام بها ؛ ليكونوا بررة مستحقين لبر الله ومثوبته ؛ فقال الله تعالى : ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ (٢) .

وقال عز وجل :

﴿ وَقَضَىٰ ذِكْرُكَ الْأَتْبَادَ وَالْإِيمَانُ وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِنَّمَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْكَافِرِ آخِذُكُمْ أَوْ كَلَامُكُمْ فَلَا تَقُلْ لِّمَا أَنِي وَلَا تَنْهَرْنِي وَقُلْ لِّمَا قَوْلَا كَيْفَا ۖ وَخُضْ لِمَا أَجَاحَ الذَّلِيلُ مِنَ الرِّجْسِ وَقُلْ لِّمَا أَرْحَمُهُمَا كَمَا رَزَقْنِي فَخَيْرًا ﴾ (٣)

وقد تضمنت هاتان الآيتان :

١ - الأمر بالاحسان إلى الوالدين مقابل احسانها إلى الولد، وجزاء فضلها عليه واقتران ذلك بالأمر بالعبادة .

٢ - النهي عن نهرها بغلظة ، وزجرها بخشونة ، وعن كل ما يتضجر منه وإن كان بكلمة أف الدالة على الضجر والتبرم ، وإذا كانت كلمة « أف » منها

( ١ ) يراجع : تفسير الوصايا العشر في نهاية سورة الأنعام د . عبدالفتاح عاشور ص : ٥٥ وما بعدها .

( ٢ ) سورة النساء - آية ٣٦ .

( ٣ ) سورة الإسراء - آية ٢٣ ، ٢٤ .

عنها فما بالنأ بغيرها !!! . وهذا النهى ليس خاصا بحالة الكبر وإنما هو نهى عام  
فى جميع الأحوال .

٣ - وعلى الأولاد أن يتخيروا فى مخاطبة آبائهم أجمل الكلمات وألطف  
العبارات وأن يكون قولهم كريما لا يصحبه شيء من العنف .

٤ - وعليهم أن يتدللوا لآبائهم ويخفضوا جناح الذل لهم رحمة بهم وعظما  
عليهم .

٥ - من حق الآباء كذلك أن يدعوهم الأبناء الله لأن يظلهم برحمته التى  
وسعت كل شيء وأن يقول الولد فى دعائه لوالديه : ( رب ارحمهما كما ربياني  
صغيراً ) . وقوله ( كما ربياني ) خص التربية بالذكر ليتذكر العبد شفقة الأبوين  
وتعبهما فى التربية فيزيده ذلك اشفاقا وحنانا عليهما .

قال ابن عباس : « قال النبى ﷺ : « من أمسى مرضيا لوالديه وأصبح  
أمسى وأصبح وله بابان مفتوحان من الجنة ، وإن واحد فواحد . ومن أمسى  
وأصبح مسخطا لوالديه أمسى وأصبح وله بابان مفتوحان إلى النار وإن واحد  
فواحد . » فقال رجل : « يا رسول الله : وإن ظلما ؟ » قال : « وإن ظلما ، وإن  
ظلما . وإن ظلما . »

وروى جابر بن عبد الله قال : « جاء رجل إلى النبى ﷺ فقال :  
« يا رسول الله إن أبى أخذ مالى . » فقال النبى ﷺ للرجل : « فأتنى  
بأبيك . » فنزل جبريل عليه السلام على النبى ﷺ فقال : « إن الله عز وجل  
يقرئك السلام ويقول لك إذا جاءك الشيخ فاسأله عن شيء قاله فى نفسه  
ما سمعته أذنائه . » فلما جاء الشيخ قال له النبى ﷺ : « ما بالك ابنك  
يشكوك ؟ أتريد أن تأخذ ماله ؟ » فقال : « سله يا رسول الله هل أنفقه إلا  
على إحدى عمارته أو خالاته أو على نفسه ؟ » فقال له رسول الله ﷺ : « إيه ،

دعنا من هذا ، أخبرنى عن شئ قلته فى نفسك ماسمعته أذنالك ؟ فقال :  
« قلت :

|   |                             |
|---|-----------------------------|
| غذوتك مولودا ومنتك يافعا  | تعلم بما أجنى عليك وتنهل    |
| إذا ليلة قد ضقت بالسقم لم أبت   | لسقمك الا ساهرا أتمل        |
| كأنى أنا المطروق دونك والذى   | طرقت به دونى فعينى تهمل     |
| تحاف الردى نفسى عليك وانها  | لتعلم أن الموت أمر مؤجل     |
| فلما بلغت السن والغاية التى   | اليها مدى ما كنت فيها أؤمل  |
| جعلت جزائى غلظة وفظافة  | كأنك أنت المنعم المتفضل     |
| فليتبك إذ لم ترع حق أبوتى   | فعلت كما الجار المجاور يفعل |
| قال : « فحينئذ أخذ النبى ﷺ بتلايبب ابنه وقال : «أنت ومالك لأبيك » (١) |                             |

ولقد استببط الفخر الرازى من قوله تعالى : « وقل رب ارحمهما كما ربيانى صغيرا » أمورا منها : انه لم يقتصر فى تعليم البر بالوالدين على تعليم الأقوال بل اضاف اليه تعليم الأفعال ؛ وهو أن يدعو لها بالرحمة فيقول : « رب ارحمهما » ، ولفظ الرحمة جامع لكل الخيرات فى الدين والدنيا ثم يقول : « كما ربيانى صغيرا » يعنى رب افعل بهما هذا النوع من الإحسان كما أحسنا الى فى تربيتهما اياى ؛ والتربية هى التنمية (٢) .

وبجانب هذه الآيات الكريمة التى تتضمن الأمر بالإحسان للوالدين وتحث على معاملتهما بالمعروف نجد آيات أخرى تمتدح بر الوالدين وتضرب لنا الأمثال بالأنبياء وهم المصطفون الأخيار من البشر . والبر : « كلمة جامعة لكل صفات الخير » (٣) وبر الوالدين هو : « التوسع فى الإحسان اليهما » (٤) . قال تعالى :

( ١ ) راجع : أحكام القرطبى مجلد ٥ ص : ٢٨٥٧ وما بعدها .

( ٢ ) تفسير الفخر الرازى ج ٢٠ ص : ١٩١ ، وراجع : فى ظلال القرآن لسيد قطب ج ١٥ ص : ٢٢٢

( ٣ ) ، ( ٤ ) معجم ألفاظ القرآن الكريم ص : ٩١ - ٩٢



﴿ يَجِيئُ غُلَامًا مَكْتُوبًا وَمَرْثًا يُبْتَلَىٰ فِي كُفْرًا يَدْعُوهُ وَهُوَ تَوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ مُجِيبَ دُعَائِهِ ﴾ (١) ﴿ وَبَرًّا بِوَالِدَيْهِ وَلَدًا يُحْسِنُ كَيْدًا عَصِيًّا ﴾ (٢)

للاحسان ورد الأمر بالاحسان مقرونا بالنهي عن الشرك بالله نجد في هذه الآية الكريمة بر الوالدين جاء مقرونا بصفات النبوة . وقال على لسان عيسى ابن مريم : « قال انى عبد الله آتانى الكتاب وجعلنى نبيا . وجعلنى مباركا أين ما كنت وأوصانى بالصلاة والزكاة ما دمت حيا . وبرًا بوالدتي ولم يجعلنى جبارا شقيا » (٣) . ويرسم لنا القرآن الكريم صورة بالغة الروعة والدلالة على البر في سورة يوسف : ﴿ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الَّتِي كُنَّا نُقَالُ لَكَ فِيهَا مَوْعِظٌ وَنُبَأٌ وَذِكْرٌ لِّمَن يَذَّكَّرُ ﴾ (٤) وقصص القرآن هو القصص الحق ، وانبياء الله هم القدوة والأسوة الحسنة .

وقد أكدت السنة المطهرة الوصية بالأبوين : فعن ابن مسعود أنه قال « سألت النبي ﷺ : « أى العمل أحب الى الله تعالى ؟ » قال : « الصلاة على وقتها » . قلت : « ثم أى ؟ » قال : « بر الوالدين » قلت : « ثم أى ؟ » قال : « الجهاد في سبيل الله » (٥) .

وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : « قال رسول الله ﷺ : « لا يجزى ولد عن والده الا أن يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه » (٦) .  
وعنه عن النبي ﷺ قال : « رَغِمَ أَنْفُهُ ، ثم رَغِمَ أَنْفُهُ ثم رَغِمَ أَنْفُهُ . قيل : « من يا رسول الله ؟ » . قال : « من أدرك والديه عند الكبر أحدهما أو كليهما ثم لم يدخل الجنة » (٧) .

( ١ ) - سورة مريم - آيات ١٢ - ١٤

( ٢ ) - سورة مريم - آيات ٣١ - ٣٣

( ٣ ) - سورة يوسف - آية ٩٩ - ١٠٠

( ٤ ) - رواه البخارى ومسلم

( ٥ ) - رواه مسلم

( ٦ ) - الرغم : كل ما أصاب الأنف مما يؤذيه .. صحيح مسلم ج ١٦ ص : ١٠٢

بل إن رسول الله ﷺ اعتبر منزلة الوالدين وبرهما أعلى من منزلة الهجرة والجهاد . فعن عبد الله بن عمرو قال : « جاء رجل الى النبي ﷺ يستأذنه في الجهاد فقال : أحى والداك ؟ قال نعم . قال : ففيهما فجاهد » (١) .

والحديث دليل على عظم فضيلة برهما ، وأنه أكبر من الجهاد . وفيه حجة لما قاله العلماء من أنه لا يجوز الجهاد الا باذنها اذا كانا مسلمين ، أو باذن المسلم منهما . فلو كانا مشركين لم يشترط اذنها عند الشافعي ومن وافقه ، وشرطه الثوري . هذا كله اذا لم يحضر الصف ويتعين القتال ، والا فحينئذ يجوز بغير اذن . وفرق الجصاص في أحكامه بين خروج الابن للجهاد وبين خروجه للتجارة وغيرها من المباحات ، فقال : « قال أصحابنا لا يجوز أن يجاهد إلا باذن الأبوين إذا قام بجهاد العدو من قد كفاه الخزوج . فإن لم يكن بإزاء العدو من قد قام بغرض الخروج فعليه الخروج بغير إذن أبويه . وقالوا في الخروج في التجارة ونحوها فيما ليس فيه قتال لا بأس بغير إذنها ؛ لأن النبي ﷺ إنما منعه من الجهاد إلا بإذن الأبوين إذا قام بالغرض غيره لما فيه من التعرض للقتل وفجعة الأبوين به . فأما التجارات والتصرف في المباحات التي ليس فيها تعرض للقتل فليس للأبوين منعه فيها ، فلذلك لم يحتج الى استئذانها . ومن أجل ما أكد الله تعالى من تعظيم حق الأبوين قال أصحابنا : لا ينبغي للرجل أن يقتل أباه الكافر اذا كان محاربا للمسلمين لقوله تعالى : ﴿ فلا تقتل لها أف ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وان جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا ﴾ ، فأمر الله بمصاحبتهم بالمعروف في الحال التي يجاهدانه فيها على الكفر ، ومن المعروف أن لا يشهر عليها سلاحا ولا يقتلها الا أن يضطر الى ذلك بأن يخاف أن يقتله ان ترك قتله . فحينئذ يجوز قتله لأنه ان لم يفعل ذلك كان قد قتل نفسه بتمكينه غيره منه وهو منهى عن تمكين غيره من قتله كما هو منهى عن قتل نفسه، فجاز له حينئذ من أجل ذلك

---

( ١ ) رواه مسلم

قتله . وقد روى عن النبي ﷺ انه نهى حنظلة بن أمي عامر الراهب عن قتل أبيه وكان مشركا . (١)

وقال الحنفية في المسلم يموت أبواه وهما كافران انه يغسلهما ويتبعهما ويدفنها لأن ذلك من الصحبة بالمعروف التي أمره الله بها » (٢) .  
قال ابن المنذر : « والأجداد آباء والجدات أمهات فلا يغزو المراء الا بأذنهم » (٣)

### بِرُّ الوالدين ولو كانا كافرين

بناء على ما قدمنا فبر الوالدين لا يختص بكونهما مسلمين بل ان كانا كافرين يبرهما ويحسن اليهما اذا كانا لها عهد . قال الله تعالى :

﴿ لَا تَنْسُوا اللَّهَ مِنْ الدِّينِ أَتَيْتُكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ تُخِزْجُوهُ مِنْ بَيْتِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُ ﴾ (٤)

فالوالدان الكافران لها حق البر والاحسان والطاعة فيما عدا الكفر والمعاصي ، فانما الطاعة في المعروف ، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، وحق الله وتوحيده أعظم من حق الوالدين ، اذ أن طاعة الله هي طريق النجاة وسبيل الخلاص ، وقد قال تعالى :

﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ ﴾ (٥)

قالت أسماء : « قدمت أمي وهي مشركة ، فاستفتيت النبي ﷺ فقلت : إن أمي قدمت علي وهي راغبة (٦) أفأصلها ؟ قال : نعم ، صلي أمك » (٧) .

( ١ ) تراجع : صحيح مسلم ج ١٦ ص : ١٠٤ ، أحكام القرطبي مجلد ٥ ص : ٣٨٥٦

( ٢ ) أحكام الجصاص ج ٢ ص : ١٩٣ . وما بعدها

( ٣ ) أحكام القرطبي مجلد ٥ ص : ٣٨٥٥

( ٤ ) سورة المنتحة - آية ٨

( ٥ ) سورة المجادلة - آية ٢٢

( ٦ ) راغبة : أي راغبة في برى وصلتي فيما عندي وتسألني شيئا مما هي في حاجة اليه

( ٧ ) تراجع عمدة القارى شرح صحيح البخارى باب صلة الوالد المشرك ج ٢٢ ص : ٨٨

## برُّ الوالدين بعد وفاتهما

وبرُّ الوالدين ليس مقصوراً على حياتهما ، وإنما هو ممتد إلى ما بعد الوفاة كما بين الله سبحانه في قوله على لسان نوح :

﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ كُلٌّ لِّمِثْقَالِ ذَرَّةٍ مِّنَ الْحَسَنَاتِ ﴾ (١)

وقال سبحانه على لسان ابراهيم :

﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ ﴾ (٢) . فرابطة المودة باقية في الحياة وبعد الممات بالدعاء والاستغفار ؛ فقد جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : « يا رسول الله ، هل بقى من بر أبوى شيء أبرهما به بعد وفاتهما ؟ » . قال : « نعم ، الصلاة عليهما والاستغفار لهما (٣) » وانفاذ عهدهما من بعدهما (٤) ، وصلة الرحم (٥) التى لا تُوصل إلا بهما ، وإكرام صديقيهما (٦) . ومن تمام برهما صلة أهل ودهما ، ففى الصحيح عن ابن عمر قال : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ان أبر البر صلة الولد أهل ود أبيه » (٧) . قال القرطبى فى أحكامه : « كان ﷺ يهدى لصدائق خديجة برا بها ووفاء لها وهى زوجته فما ظنك بالوالدين » (٨)

هذا فى شأن الأبوين إذا كانا مسلمين . أما إذا كانا مشركين فقد قال بعض العلماء (٩) : إنه لا ينبغى للمسلم أن يستغفر لوالديه إذا كانا مشركين ولا يقول

( ١ ) سورة نوح - آية ٢٨

( ٢ ) سورة ابراهيم - آية ٤١

( ٣ ) الدعاء لهما

( ٤ ) تنفيذ وصيتهما

( ٥ ) وهم الأقارب مثل الأعمام والعمات والأخوال والخالات

( ٦ ) رواه أبو داود والبيهقى

( ٧ ) رواه مسلم وأبو داود والترمذى

( ٨ ) انظر : أحكام القرطبى مجلد ٥ ص : ٣٨٥٧ ، صحيح مسلم ج ١٦ ص : ١٠٢ ( باب

فضل صلة اصدقاء الأب والأم )

( ٩ ) تفسير الفخر الرازى ج ٢٠ ص : ١٩١

« رب ارحمهما » ، لأنها منسوخة بقوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلَّذِينَ كَفَرُوا قَبْلَ قُرْبِنٍ مِنْ بَدِّ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أُخِيبُوا ﴾ (١) . ولنهيته تعالى لآبراهيم عليه السلام حينما وعد أباه أن يستغفر له الله بقوله : ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ الْإِبْرَاهِيمَ لَأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَيَّرَ بِأَمْنِهِ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ عَلَيْهِ ﴾ (٢) .

### مَنْزِلَةُ الْأُمِّ فِي الْبِرِّ

للأم منزلة خاصة في البر : وذلك لما تحملته من آلام الحمل والرضاع ، ولما فيها من ضعف الأمومة والأثوثة ، ولهذا أولاها القرآن والسنة عناية فائقة ، وحث الأبناء على رعايتها وأداء حقها .

فيقول تعالى في سورة لقمان : ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَسَنَةً أُمَّهُ رَفِيعٌ عَلًى وَهْنٍ وَصَلَّمْ فِي مَآئِينَ أَنْشُرْ لِي وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَ الْقَصِيرُ ﴾ (٣) .

ذكر الله سبحانه وتعالى في الوصية أمر الوالدين ، ثم نوه بشأن الأم خاصة ، فهو من باب ذكر الخاص بعد العام لزيادة العناية والاهتمام ، ولبيان أن حق الأم على الولد أعظم من حق الأب . وقوله تعالى : ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ ﴾ جملة اعتراضية أراد بها الله بيان ما تكابده الأم وتعانيه من المشاق والمتاعب في حمله وفصاله هذه المدة المتطاولة إيجابا للتوصية بالوالدة خصوصا ، وتذكيرا بحقها العظيم مفردا (٤) .

وقال سبحانه مؤكدا هذا المعنى في سورة الأحقاف :

﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَسَنَةً أُمَّهُ كَرِهًا وَوَصَّيْتَهُ كَرِهًا وَحَمَلَهُ وَصَلَّمْ تَلَانُونَ شَهْرًا حَتَّى إِذَا تَلَمَّ أَشَدُّهُ وَكَلَّمَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ دَيْبُ أَوْزَيْعِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَتِي

( ١ ) سورة التوبة - آية ١١٣

( ٢ ) سورة التوبة - آية ١١٤

( ٣ ) سورة لقمان - آية ١٤ .

( ٤ ) أنظر : تفسير آيات الأحكام للصابوني ج ٢ ص : ٢٤٠ .

وَأَنْ أَعْمَلُ سَلَامًا رَضْنَهُ وَأَصْلِحَ لِي فِي دُرَيْتِي لِيُنْزِلَ إِلَيْكَ وَلَوْ مِنْ السُّلَيْمِ ۝ أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَنَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ النَّحْتِ ۖ وَغَدَا ضَرْبُ الَّذِي كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴿١١﴾ .

ففى هاتين الآيتين الكريمتين ثناء من الله على الانسان البار بوالديه . وفيها دليل على المتاعب التى تتجشمها الأم أثناء الحمل حتى يكون ذلك مرققا للولد على أمه ، ولا يخفى على انسان أن عاطفة الأم الوالدية أقوى من عاطفة الأب ، ورحمتها أشد من رحمته ، وحنانها أرسخ من حنانه ؛ لأنها أرق قلبا وأدق شعورا . وإن الولد يتكون جنينا من دمها الذى هو قوام حياتها ، ثم يكون طفلا يتغذى من لبنها فيكون له مع كل مصصة من ثديها عاطفة جديدة يستلها من قلبها . والطفل لا يجب أحدا فى الدنيا مثل أمه . ثم إنه يجب أباه ولكن دون حبه لأمه ، وإن كان يحترمه أشد مما يحترمها .

وقد أكدت السنة النبوية الوصية بالأم وفى تقديمها بالبر ، فقد روى الحافظ أبو بكر البزار فى مسنده - بإسناده - عن بريدة عن أبيه أن رجلا كان فى الطواف حاملا أمه يطوف بها ، فسأل النبى ﷺ : « هل أدت حَقَّهَا ؟ » قال : « لا ، ولا بزفرة واحدة » أى بزفرة واحدة فى حمل أو وضع ، وهى تحمله وهنا على وهن .

وروى عن بعض العرب أنه حمل أمه الى الحج على ظهره وهو يقول : « أحمل أُمى وهى الحَمَّالَة ، ترضعنى الدرة والعلالة ، ولا يُجَارَى والدُفَعَالَة » (٢) وعن أبى هريرة أن رجلا جاء إلى الرسول ﷺ فقال « يا رسول الله من أحق الناس بحسن صحبتي » قال : « أمك » قال : « ثم من » . قال :

( ١ ) سورة الأحقاف - آية ١٥ - ١٦ .

( ٢ ) يراجع : تفسير المنار ج ٥ ص : ٣٢ ، وفى ظلال القرآن ج ٢١ ص : ٧١ وما بعدها ، تفسير آيات الأحكام د . محمد على السائس ج ٢ ص : ٦٩ ، تفسير آيات الأحكام للصابونى ج ٢ ص : ٢٤٠ .

« أمك » . قال « ثم من » ؟ . قال : « أمك » قال : « ثم من ؟ » . قال : « أبوك » .<sup>(١)</sup> فهذا الحديث يدل على أن محبة الأم والشفقة عليها ينبغي أن تكون ثلاثة أمثال محبة الأب لذكر النبي ﷺ الأم ثلاث مرات ، وذكر الأب في الرابعة فقط .

وهذا المعنى يشهد له العيان : وذلك أن صعوبة الحمل وصعوبة الوضع وصعوبة الرضاع والتربية تنفرد بها الأم دون الأب . فهذه ثلاث منازل يخلو منها الأب ، وعلى ذلك فالأم لها ثلاثة أرباع البر ولأب الربع على مقتضى هذا الحديث .

ونقل الحارث المحاسبى إجماع العلماء على أن الأم تُفَضَّلُ في البر على الأب . وحكى القاضى عياض خلافا في ذلك : فقال الجمهور بتفضيلها وقال بعضهم : يكون برها سواء . والصواب الأول لصريح هذه الأحاديث في المعنى المذكور<sup>(٢)</sup> .

وعن المقداد بن معدى كرب أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله يوصيكم بأمهاتكم ، ثم يوصيكم بأمهاتكم ، ثم يوصيكم بأمهاتكم ، ثم يوصيكم بالآقرب فالآقرب »<sup>(٣)</sup> .

### هل من البر طاعة الوالدين في الأمور المحظورة ؟

طاعة الوالدين واجبة في المعروف لا في معصية الله ، فانه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق : لقوله تعالى :

﴿ فَإِنْ جَاهِدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَأَتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيْكَ ثُمَّ إِلَيْكَ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> .

( ١ ) رواه البخارى ومسلم .

( ٢ ) يراجع : أحكام القرطبي مجلد ٥ ص : ٢٨٥٥ ، صحيح مسلم ج ١٦ ص ١٠٢ . الاسلام وقضايا المرأة المعاصرة للبهى الحولى ص : ١٣٩ وما بعدها .

( ٣ ) رواه احمد وابن ماجه وصححه الحاكم .

( ٤ ) سورة لقمان - آية ١٥ .

قال القرطبي : «ان طاعة الأبوين لا تراعى في ارتكاب كبيرة ، ولا في ترك فريضة ، وتلزم طاعتهما في المباحات » . ونقل عن الحسن أنه قال : « إن منعه أمه من شهود صلاة العشاء شفقة فلا يطعها » . وقد ذهب بعض الناس الى أن أمرها بالمباح يُصَيِّرُهُ في حق الولد مندوبا اليه ، وأمرها بالمندوب يزيد تأكيذا في ندييته . والأساس في هذا قوله تعالى : ﴿ وان جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعها ﴾ فكما تحرم طاعة الوالدين في الشرك تحرم في كل معصية ، لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق » <sup>(١)</sup> .

ولكن .. هناك بعض الآباء يتغذر ارضاؤهم بما يستطيعه أولادهم من الإحسان ، بل يكلفون الأولاد مالا طاقة لهم به . فقد تظلم الأم ولدها قليلا مغلوبة لبادة الغضب ، أو طاعة لما يعرض من أسباب الهوى ، كأن تتزوج رجلا محبة وهو يكره ولدها من غيره ، وكأن يقع التغاير بينها وبين امرأة ولدها وتطلب منه أن يطلق زوجته وان لم يقصر فيما يجب لها من البر والإحسان . وقد يتحكم الآباء في مستقبل أبنائهم انطلاقا من الحرص على تحقيق المصلحة لهم ، وقد يتحكمون في تزويج أولادهم وبناتهم بمن يكرهون أو اكراههم على تطليق من يحبون ، فهل تجب طاعة الوالدين في مثل هذه الأمور ؟

يقول صاحب المنار في تفسيره لقوله تعالى ﴿ واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا ﴾ <sup>(٢)</sup> : « يجب أن نفهم أن الإحسان للوالدين الذي أمرنا به في دين الفطرة هو أن نكون في غاية الأدب مع الوالدين في القول والعمل بحسب العرف حتى يكونا مغبوطين بنا ، وأن نكفيهما أمر ما يحتاجان اليه من الأمور المشروعة المعروفة بحسب استطاعتنا . فإذا أراد أحدهما أو كلاهما الاستبداد في تصرفنا فليس من البر ولا من الإحسان شرعا أن نترك ما نرى فيه الخير العام أو الخاص ونعمل ما يرى فيه الضر العام أو الخاص عملا برأيها

( ١ ) أحكام القرطبي مجلد ٥ من ص : ٣٨٥٣ الى ص : ٣٨٥٥ .

( ٢ ) سورة النساء - آية ٣٦ .



واتباعا لهواها » .

ويعلل رأيه بما جاء في الهدى النبوى الشريف أن الثيب من النساء أحق بنفسها ؛ فليس لأبيها ولا لغيره من أوليائها أن يعقدوا لها الا على من تختاره وترضاه لنفسها لأنها لمارستها الرجال تعرف مصلحتها . وأن البكر على حيائها وغرارتها وعدم اختيارها وعلم ما يعلم الأب الرحيم من مصلحتها يجب أن تستأذن في العقد عليها ويكتفى من اذنها بصمتها . وظاهرها أنها إذا لم تظهر الرضا بل صرحت بعدمه لا يجوز العقد عليها . وأما الولد فهو أحق من أبيه بتزويج نفسه إجماعا ، وليس لأبيه ولاية عليه في ذلك ، فكيف يتحكم الوالد في ولده بما لا يحكم به الشرع ولا ترضى به الفطرة <sup>(١)</sup> .

ويقصد بذلك قوله ﷺ : « الثيبُ أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأمر واذنها سكوتها » <sup>(٢)</sup> .

وأما ماورد في السنن عن عبد الله بن عمر رضى الله عنها أنه قال « كانت تحتى امرأة أحبها وكان أبى يكرهها فأمرنى أن أطلقها فأتيت النبى ﷺ فذكرت له فقال : « يا عبد الله طلق امرأتك » <sup>(٣)</sup> فإنه خاص بعمر لأنه محق في كراهتها لشيء يراه ، وعمر مشهور بورعه وتقواه ، ولا يطلب شيئا يخالف أحكام الشرع ، وانما ينظر الى المصلحة في جل اجتهاداته . والا فالطلاق لا ينبغى الا لسبب شرعى وليس منه مجرد طلب الوالدين ، فإنها غالبا يكرهان الزوجة من غير شيء ، والطلاق مما يهتر منه العرش .

هذه وصية الاسلام بالإحسان إلى الوالدين لتكون علاقات الإنسانية أكثر ترابطا وتراحما لا يفصل بين أفرادها اختلاف مذهب أو دين ، ولا يفك عراها تباين لون أو جنس ، انما هو البر الذى ينبع من قلب رحيم يقدر هذه الصلة

( ١ ) تراجع تفسير المنار ج ٥ ص : ٨٣ : ٨٨ .

( ٢ ) سنن الدار قطنى ج ٣ ص : ٢٣٩ .

( ٣ ) رواه الترمذى وأبو داود .. تراجع : التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول ج ٢ ص :

٣٤٢ .

ويؤدى مالها من حقوق . وهذا هو الدين الذى يغرس أكرم المهادىء ، مبادئ  
لرحمة والاحسان .

## النهي عن العقوق

نهى الإسلام عن عقوق الوالدين ، وهو الايذاء بالقول ، أو الفعل أو غيرها  
يجعله من أكبر الكبائر .

وضرب القرآن الكريم مثلاً لهذا العقوق في قوله تعالى في سورة الأحقاف :  
﴿ وَالَّذِي قَالَ لَوْلَاذِيكَ لَأَكْفُرَنَّ بِكُمْ تِلْكَ الْأَقْوَامُ الَّتِي هُمْ يُعَذِّبُونَ وَالَّذِي قَالَ لَوْلَاذِيكَ لَأَكْفُرَنَّ بِكُمْ تِلْكَ الْأَقْوَامُ الَّتِي هُمْ يُعَذِّبُونَ ﴾  
وَالَّذِي قَالَ لَوْلَاذِيكَ لَأَكْفُرَنَّ بِكُمْ تِلْكَ الْأَقْوَامُ الَّتِي هُمْ يُعَذِّبُونَ وَالَّذِي قَالَ لَوْلَاذِيكَ لَأَكْفُرَنَّ بِكُمْ تِلْكَ الْأَقْوَامُ الَّتِي هُمْ يُعَذِّبُونَ  
﴿ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمْ بَنَاتٌ مُزْنًا وَفِي الصَّالِحِينَ وَالْإِنْسِ لَأَنَّهُمْ كَانُوا حَسِيرَتٍ ﴾ (١) .

لما ذكر الله تعالى حال الداعين للوالدين البارين بهما ، وحالهم عنده من  
الفوز والنجاة ، عطف بحال الأشقياء العاقين للوالدين « والذي قال لوالديه  
أف لكما » وهذا عام في كل من عق والديه وكذب بالحق فقال لوالديه أف لكما .  
فهما يرشدانه الى الهداية والصلاح ، وهو يقابل ذلك بالعقوق والتعدى والانكار  
للبعث والحزاء . وهما يسألان الله فيه أن يهديه ويقولان لولدهما « ويلك آمن إن  
وعد الله حق » فيقول : « ما هذا إلا أساطير الأولين » (٢) .

وتكفلت السنة النبوية بالنهي الشديد عن هذا العقوق، وبيان جزائه  
وعاقبته . روى البخارى عن أبى بكرة قال : « قال رسول الله ﷺ : « ألا  
أنبئكم بأكبر الكبائر ، ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ، ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ؟ »  
قلنا : « بلى يا رسول الله » . قال : « الإشراف بالله وعقوق الوالدين » ، وكان  
متكئاً فجلس، فقال « ألا وقول الزور وشهادة الزور » (٣) .

( ١ ) سورة الأحقاف - آية ١٧ : ١٨ .

( ٢ ) يراجع تفسير ابن كثير المجلد الثالث ص : ٣٢٠ الى ٣٢١ .

( ٣ ) رواه البخارى .

وروى البخارى ومسلم عن المغيرة بن شعبه عن النبى ﷺ وسلم أنه قال : « إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات ، ومنعا وهات ، وكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال » (١) .

ومن العقوق أن يتسبب الانسان فى شتم والديه وسبهما : فعن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قال « قال رسول الله ﷺ : من الكبائر شتم الرجل والديه » . قالوا : « يارسول الله هل يشتم الرجل والديه ؟ » قال : « نعم : يسب أبا الرجل فيسب أباه ، ويسب أمه فيسب أمه » (٢) .  
والله سبحانه وتعالى يعجل عقوبة العاق فى الدنيا قبل الآخرة : فعن رسول الله ﷺ أنه قال : « كل الذنوب يؤخر الله ما يشاء منها إلا عقوق الوالدين ، فإن الله يعجل لصالحه فى الحياة الدنيا قبل الممات : » (٣) .



( ١ ) رواه البخارى ومسلم .. يراجع فتح البارى للمصطفى ج ٢ ص : ٣١٧ .

( ٢ ) رواه البخارى ومسلم .

( ٣ ) رواه الحاكم وقيل : صحيح الاسناد .



المبحث الثاني

## وَاجِبَاتُ الْآبَاءِ

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا آبَاءَكُمْ وَأَطِيعُوا أُمَّهَاتَكُمْ ﴾

« سورة التحريم - آية ٦ »



## واجبات الآباء

### حقوق الأبناء

الأبناء أمانة وضعها الله بين أيدي الآباء . وهم مسئولون عنها ، فإن أحسنوا إليهم بحسن التربية كانت لهم المثوبة ، وإن أساءوا تربيتهم استوجبوا العقوبة .

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : « كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته . الإمام راع ومسؤول عن رعيته . والرجل راع في أهله ومسؤول عن رعيته . والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها . والخادم راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته . وكلكم راع ومسؤول عن رعيته <sup>(١)</sup> » .

والأبناء يُخْلَقُونَ مَرْؤِدِينَ بِقَوَى فطرية تصلح لأن توجه للخير ، كما تصلح لأن توجه للشر . وعلى الآباء أن يستغلوا هذه القوى ويوجهوها وجهة الخير ويعودوهم العادات الحسنة حتى ينشأ الطفل نشأة خَيْرَة ينفع نفسه وينفع أمته . قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَلَا تَتَذَكَّرُونَ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

(١) رواه البخارى ومسلم وغيرهما .

(٢) سورة التحريم - آية ٦ ، راجع الترغيب والترهيب ج ٤ ص : ١٣٥ .

قال على رضى الله عنه : « أى أَدَّبُوهم وعلموهم ». وقال ابن عباس : « اعملوا بطاعة الله واتقوا معاصى الله وأمروا أهليكم بالذكر ينجيكم الله من النار ». وقال مجاهد : « اتقوا الله وأوصوا أهليكم بتقوى الله ». وقال قتادة : « تأمرهم بطاعة الله وتنهائهم عن معصية الله ، وأن تقوم عليهم بأمر الله وتساعدهم عليه . فإذا رأيت الله معصيةً فَرَّعْتَهُمْ عنها وزجرتهم عنها ». وقال الضحاك : « حق على المسلم أن يعلم أهله من قرابته وامائه وعبيده ما فرض الله عليهم وماتهاهم الله عنه » .

وفى معنى هذه الآية الحديث الشريف : « مروا الصبى بالصلاة إذا بلغ سبع سنين ، فإذا بلغ عشر سنين فاضربوهم عليها » <sup>(١)</sup> .

قال الفقهاء : « وهكذا فى الصوم ، ليكون ذلك تمرينا له على العبادة لكي يبلغ وهو مستمر على العبادة والطاعة ومجانبة المعصية وترك المنكر » <sup>(٢)</sup> .

ويقول الرسول الكريم ﷺ : « أكرموا أولادكم وأحسنوا أدبهم » <sup>(٣)</sup> .

وفى هذا الحديث إرشاد إلى ما ينبغى أن يكون عليه الآباء من الكرم فى معاملة الأبناء ، ليكون تصرف الأبناء فى مستقبل الأيام فيه معانى الكرم وانوفاء .

وعن جابر بن سَمْرَةَ رضى الله عنه عن النبى ﷺ أنه قال : « لأن يؤدب الرجل ولده خير من أن يتصدق بصاع » <sup>(٤)</sup> . وذلك لقرب ولده فهو أولى بمعرفته والأدب له وللناس .

وعن أيوب بن موسى عن أبيه عن جده رضى الله عنه عن النبى ﷺ أنه قال : « ما نحل والد ولدا من نحل أفضل من أدب حسن » <sup>(٥)</sup> .

( ١ ) أخرجه أبو داود والترمذى .

( ٢ ) انظر : تفسير ابن كثير المجلد الثالث ص : ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ج ٨ ص : ١٥٨ .

( ٣ ) رواه ابن ماجه عن ابن عباس : انظر الترغيب ج ٤ ص : ١٤٢ باب الترغيب فى تأديب الأولاد .

( ٤ ) رواه الترمذى .

( ٥ ) رواه الترمذى ويراجع : التاج الجامع للأصول ج ٥ ص : ٨٢٧ ، الترغيب ج ٤ ص : ١٤٢ .



والأدب الحسن أن يعلمه كيف يأكل وكيف يشرب وكيف يعامل الناس وكيف يسعى لعيشه بينهم ويحسن عشرتهم ، ويعلمه الواجب عليه لربه ولخلقه ، فيدخل في هذا تعليمه بما يناسب الزمان والمكان مع المحافظة على الدين ، والتوفيق من الله تعالى يهبه لمن يشاء .

## ١ - مُساواة الذكور والإناث في التربية

لا يفرق الإسلام بين الذكور والإناث في هذه الناحية . فلكل من الجنسين الحق في أن يربى تربية حسنة ، وفي أن يتعلم العلم النافع ، ويدرس المعارف الصحيحة ، ويأخذ بأسباب التأديب ووسائل التهذيب لتكامل إنسانيته ، ويستطيع النهوض بالأعباء الملقاة على عاتقه .

والدليل على ذلك . ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : « من كانت له أنثى فلم يَبْدُهَا ولم يُنْهِنها ، ولم يُؤَثِّرْ ولده - يعنى الذكور - عليها أدخله الله الجنة <sup>(١)</sup> » .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « من كن له ثلاث بنات فصبر على لأوائهن وضرائهن وسرائهن أدخله الله الجنة برحمته إياهن » فقال رجل : « واثنين يا رسول الله » . قال : « واثنين » . قال رجل : « يا رسول الله واحدة » . قال : « واحدة » <sup>(٢)</sup> .

## ٢ - اختيار الأم الصالحة

تعتمد التربية أساسا على اختيار الزوجة الصالحة والأم المحمودة التي تفرس في أبنائها بذور الأدب والأخلاق الحسنة لأنه كما يقول الشاعر :

الأم مدرسة إذا أعددتها \* \* \* أعددت شعبا طيب الأعراق

( ١ ) رواه أبو داود والحاكم .

( ٢ ) رواه الحاكم وقال : صحيح الإسناد ، الترغيب والترهيب ج ٤ ص : ١٢٧ .

فيجب على الآباء نحو أبنائهم اختيار الأم الصالحة التي تحقق الهدف المرجو من الزواج وهو إعداد الجيل الصالح المسؤول ، فأخلاق الأم تنعكس على أخلاق أبنائها . ولذا حثت الشريعة الإسلامية الرجل عند رغبته في الزواج أن يختار الأم الصالحة ذات الدين لأنها أفضل .

عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال : « تنكح المرأة لأربع : لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها ، فاظفر بذات الدين تربت يداك » (١) . فالمقاصد التي يقصدها الناس في اختيار المرأة أربع خصال غالبا تنكح لمالها بأن يرغب في المال ويرجو مواساتها ، ولحسبها يعنى مفاخر آباء المرأة فإن التزويج في الأشراف شرف وجاه ، ولجمالها فإن الطبيعة البشرية راغبة في الجمال وكثير من الناس تغلب عليهم الطبيعة ، ولدينها أى لعفتها عن المعاصي وبعدها عن التريب وتقربها إلى بارئها بالطاعات . فالمال والجاه مقصد من غلب عليه حجاب الرسم ، والجمال وما يشبهه من الشباب مقصد من غلب عليه حجاب الطبيعة ، والدين مقصد من تهذب بالفطرة فأحب أن تعاونه امرأة في دينه ورغب في صحبة أهل الخير (٢) .

وعنه ﷺ : « إن الدنيا كلها متاع ، وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة » (٣) . وعنه ﷺ : « خير نساء ركبن الإبل صالحون نساء قریش أحناءه (٤) على ولده في صغره ، وأرعاه (٥) على زوج في ذات يده » . وقيل : « يا رسول الله ، أى النساء خير ؟ » . قال : « التى تسره إذا نظر وتطيعه إذا أمر ، ولا تخالفه في نفسها ولا مالها بما يكره » . ولابن ماجه والبيهقي : « لا تزوجوا النساء لحسنهن فعسى حسنهن أن يرد يهن ، ولا تزوجوهن لأموالهن

---

( ١ ) رواه الخمسة .

( ٢ ) أنظر: حجة الله البالغة للدهلوى ج ٢ ص : ١٢٣ .

( ٣ ) رواه مسلم والنسائي .

( ٤ ) أحناءه : من الحنو والشفقة .

( ٥ ) وأرعاه : من الرعاية والحفظ . أنظر : التاج الجامع للأصول ج ٢ ص : ٢٨١ ، ٢٨٢ .

فعسى أمواهن أن تطفيهن ، ولكن تزوجهن على الدين . ولأمة سوداء ذات دين أفضل « (١) .

فهذه الأحاديث منفردة أو متضافرة تحت الزوج على اختيار الزوجة الصالحة التي يكون الدين عصمتها في حياتها . ولقد بين الدهلوى - في حجة الله البالغة - أهمية اختيار الأم المحمودة بقوله : « لا بد من الارشاد الى المرأة التي يكون نكاحها موافقا للحكمة موفرا عليه مقاصد تدبير المنزل ، لأن الصعبة بين الزوجين لازمة ، والحاجات من الجانبين متأكدة . فلو كان لها جيلة سوء وفي خلقها وعاداتها فظاظة وفي لسانها بداء ضاقت عليه الأرض بما رحبت وانقلبت عليه المصلحة مفسدة . ولو كانت صالحة صلح المنزل كل الصلاح وهيات له أسباب الخير من كل جانب ، وهو قوله ﷺ : « الدنيا متاع وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة » .

وفي بيان الصفات المستحبة في المرأة يقول الدهلوى « يستحب أن تكون المرأة من كورة وقبيلة عادات نساها صالحة ؛ فإن الناس معادن كمعادن الذهب والفضة ، وعادات القوم ورسومهم غالبية على الانسان وبمنزلة الأمر المجبول هو عليه . ويين أن نساء قريش خير النساء من جهة أنهم أحنى إنسان على الولد في صغره وأرعاه على الزوج في ماله ، وهذان من أعظم مقاصد النكاح ، وبهما انتظام تدبير المنزل .

وقال ﷺ : « تزوجوا الولود الودود فإني مكاثر بكم الأمم » ، لأن تواد الزوجين به تتم المصلحة المنزلية ، وكثرة النسل بها تتم المصلحة المدنية والمالية . وود المرأة لزوجها دال على صحة فراجها وقوة طبيعتها ، مانع لها من أن يطمح بصرها الى غيره ، باعث على تحملها بالامتشاط وغير ذلك ، وفيه تخصيص فرجه ونظره « (٢) .

( ١ ) التاج الجامع للأصول ج ٢ ص : ٢٨٢ .

( ٢ ) حجة الله البالغة للدهلوى ج ٢ ص : ١٢٣ .

### ٣. حَقُّ النَّسَبِ

وهب الله الناس نعمة الوجود وشرفهم بأنهم خلقه وأثر قدرته ، وتعهدهم بالنعم ووزعها بينهم على مقتضى حكمته . وإذا كانت سنة الله في خلقه أن يوجد المخلوق طفلا لا يستقل بنفسه ولا يقدر أن يشب من غير معين ، كان من لطيف رحمته أن يوجد بينهم رابطة كريمة قوية تبعث القوى الكبير على رعاية الطفل الصغير ، مدفوعا في هذا بعامل المحبة ووازع من الحنول يشاركه فيه أجنبي يقلل عطفه ولا دخيل يشاركه حنانه . فأقام بينهم رابطة النسب وعدها إحدى نعمه التي أنعم بها على عباده ، ومظهرها من مظاهر قدرته . فقال جل ثناؤه :

﴿ وَمَوْلَا ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكُونِ الَّذِي كَانَتْ بِكَ قَدِيرًا ۖ ﴾ (١) .

وحق النسب من أهم حقوق الأولاد على أبيهم ، لأنهم ثمرة الزواج المقدس بين أبويهم . وقد ذكر القرآن الكريم ذلك بقوله : ﴿ وَعَلَىٰ الْوَالِدَيْنِ إِكْرَامٌ ۖ وَكَرِهُوا لَكُمْ ذِرَارَكُمْ ۚ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكُونِ ۚ ﴾ (٢) . فإضافة الولد لأبيه دليل على أنه المختص بالنسبة إليه .

ولما كانت هذه الصلة العظيمة على هذا الجانب من الخطورة فلذلك لم يتركها الشارع نهيا للأهواء والعواطف تهبها لمن تشاء وتحرم منها من أرادت ، بل تولاها بتشريفه ، واعتنى بها أعظم عناية ، وأحاطها بسياس منيع يحفظها من الفساد والانحلال والاضطراب . ففرض على الادعاء والتبني الذي كان مشهورا في الجاهلية وصدر الاسلام . فقال عز من قائل :

﴿ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ۚ ذَلِكُمْ قَوْلُكُم بِأَفْوَاهِكُمْ ۖ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ۚ ﴾ (٣) .

وأمر بنسبة هؤلاء الأبناء الى آبائهم إن عرّفوا ، فإن لم يعرف لواحد منهم

( ١ ) سورة الفرقان - آية - ٥٤ .

( ٢ ) سورة البقرة - آية - ٢٣٣ .

( ٣ ) سورة الأحزاب - آية - ٤ .

أَبْ دُعِيَ أَخَا فِي الدِّينِ أَوْ مَوْلَى ، فَقَالَ سَبِّحَانَهُ : ﴿ اذْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ أَرْتَلَوْا ، بَاءَهُمْ فَأَنَا خَوَلُوكُمُ فِي الدِّينِ وَمَوْلَاكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
وهذا أمرٌ ناسخٌ لما كان في ابتداء الإسلام من جواز ادعاء الأبناء الأجانب  
وهم الأدعياء . فأمر تبارك وتعالى برد نسبهم الى آبائهم في الحقيقة ، وهذا هو  
العدل والقسط والبر .

(٢)  
روى البخارى عن عبد الله بن عمر قال : « إن زيد بن حارثة رضى الله  
عنه مولى رسول الله ﷺ ما كنا ندعوه إلا زيد ابن محمد حتى نزل القرآن  
﴿ ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ . وقد كانوا يعاملونهم معاملة الأبناء  
من كل وجه في الخلوة بالمحارم وغير ذلك . ولهذا لما نسخ هذا الحكم أباح تبارك  
وتعالى زوجة الدعوى ، وتزوج رسول الله ﷺ بزَيْنَب بنت جحش مطلقة زيد بن  
حارثة رضى الله عنه . وقال عز وجل :

﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الدَّعَىٰ أَحَدٌ وَإِنِّي أَعْلَمُ بِمَا صُمِرْتُمْ وَطَرْتُ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
وقال تبارك وتعالى في آية التحريم : ﴿ وَعَدْلٌ لِّبَنَاتِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أُمَّكِكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup>  
احترازاً عن زوجة الدعوى فإنه ليس من الصُّلب <sup>(٥)</sup> .

فأما دعوة الغير ابناً على سبيل التكريم والتحبيب فليست مما يُنهى عنه في  
هذه الآية ، يدلل ما رواه ابن عباس رضى الله عنهما قال : « قدمنا على رسول  
الله ﷺ - أُعْثِمَةُ بنى عبد المطلب - على حجرات لنا من جمع ، فجعل يلطخ  
أفخاذنا ويقول : « أَبْنَى لَا تَرْمُوا الْحِجَارَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » <sup>(٦)</sup> .  
وعن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : « قال رسول الله ﷺ  
« يَا بُنَى » .

( ١ ) سورة الأحزاب - آية ٥ .

( ٢ ) أخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

( ٣ ) سورة الأحزاب - آية ٣٧ .

( ٤ ) سورة النساء - آية ٢٣ .

( ٥ ) يراجع : تفسير ابن كثير المجلد الثالث : ص ٨٠ ، تفسير القرطبى المجلد ٦ ص ١١٩٩

( ٦ ) أخرجه أحمد وأهل السنن إلا الترمذى .

وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَيَاخُوانَكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ ﴾ أمرٌ منه سبحانه يرد أنساب الأعداء إلى آبائهم أن عَرَفُوا ، فإن لم يعرفوا فهم إخوانهم في الدين ومواليهم عَوَضًا عما فاتهم من النسب . ولهذا قال رسول الله ﷺ لعلّى رضي الله عنه : « أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ » . وقال لجعفر رضي الله عنه : « أَشَبَّهْتَ خَلْقِي وَخُلُقِي » . وقال لزيد رضي الله عنه : « أَنْتَ أَخُونَا وَمَوْلَانَا » ، كما قال تعالى : ﴿ فَيَاخُوانَكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ ﴾ .

وقد جاء في الحديث : « ليس من رجل إدعى إلى غير أبيه وهو يعلمه إلا كفر » <sup>(١)</sup> . وهذا تشديد وتهديد ووعيد أكيد في التبرّي من النسب المعلوم ولهذا قال تعالى : ﴿ ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ وَأَقْسِطْ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَيَاخُوانَكُمْ فِي الدِّينِ ﴾ .

وفي هذا يقول الدهلوي في حجة الله البالغة :

« من الناس من يقصد مقاصد دنيّة فيرغب عن أبيه وينتسب إلى غيره وهو ظلم وعقوق لأنه تحييب أبيه ، فإنه طلبُ بقاءِ نسله المنسوب إليه المتفرع عليه وتركُ شكرِ نعمته وإساءةٍ معه . وأيضا فإن النصرة والمعاونة لا بد منها في نظام الحى والمدينة ، ولو فُتِحَ بابُ الانتفاء من الأب لأُهملت هذه المصلحة ولاختلطت أنساب القبائل . وقال ﷺ : « أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَدْخَلْتَ عَلَى قَوْمٍ مِنْ لَيْسَ مِنْهُمْ فَلَيْسَتْ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ وَلَنْ يَدْخُلَهَا اللَّهُ الْجَنَّةَ ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ جَحَدَ وَلَدَهُ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ احْتَجَبَ اللَّهُ مِنْهُ وَفَضَحَهُ عَلَى رُؤُوسِ الْخَلَائِقِ » <sup>(٢)</sup> .

وهذا لأن انكار الأب ولده يغرب عليه تعريضه وأمّه للذل الدائم والعار الذى لا ينتهى . وفى هذا من الضرر ما لا يخفى وهو يشبه قتل الأولاد من وجه .

( ١ ) أخرجه البخارى ومسلم .

( ٢ ) حجة الله البالغة ج ٢ ص : ١٤٤ .

وكذلك نهى الأبناء عن انتسابهم الى غير آبائهم ، فقال ﷺ : « من ادعى الى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام »<sup>(١)</sup> . لأن انتساب الولد الى غير أبيه عقوق للأب واساءة اليه وترك لشكر نعمته عليه .

وجعل الشارع لشئو النسب سببا واضحا هو الاتصال بالمرأة عن طريق الزواج أو ملك اليمين . وأبطل ما كان يجرى عليه أهل الجاهلية من إلحاق الأولاد عن طريق العهر والزنا . قال ﷺ : « الولد للفراش وللعاهر الحجر »<sup>(٢)</sup> . ومعناه أن من يجيء من الأولاد ثمرة لفراش صحيح قائم على عقد الزواج أو ملك اليمين يلتحق نسبه بأبيه ، وأن العهر والزنا لا يصلح أن يكون سببا للنسب وإنما يكون سببا لشيء آخر وهو الرجم بالحجارة<sup>(٣)</sup> .

### الاستلحاق موجب لبثوث النسب

والاستلحاق موجب للحقوق النسب وليس من التبنى المحرم المنهى عنه في شيء ، لأن من شرط الحل في الاستلحاق الشرعى أن يعلم المستلحق أن المستلحق ابنه ، أو يظن ذلك ظنا قويا . وحينئذ شرع له الإسلام استلحاقه وأحل له وأثبت نسبه منه . أما التبنى المنهى عنه فهو دعوى الولد مع القطع بأنه ليس ابنه ، وأين هذا من ذاك ؟<sup>(٤)</sup> .

### هل يلحق ولد اللعان بأمه ؟

إذا نفى الرجل ابنه وتم اللعان ينعتبه له انتفى نسبه من أبيه ، وسقطت نفقته عنه ، وانتفى التوارث بينهما ، ولحق بأمه فهي ترثه وهو يرثها لحديث عمر

( ١ ) رواه البخارى ومسلم وأبو داود وابن ماجه عن سعد وأبى بكر جميعا . الترغيب أن ينتسب

الإنسان الى غير أبيه ج ٤ ص : ١٤٣ .

( ٢ ) رواه أبو داود ، سنن أبى داود ج ٣ ص : ٧٠٥ .

( ٣ ) انظر الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لابن القيم من ص : ٢٥٢ : ٢٦٠ .

( ٤ ) انظر : روائع البيان تفسير آيات الأحكام للصاوبى ج ٢ ص : ٢٦٣ ، الطرق الحكمية في

السياسة الشرعية لابن القيم ص : ٢٦٦ .

بن شعيب : « وقضى رسول الله ﷺ في ولد المتلاعنين أنه يرث أمه وترثه أمه ، ومن رماها به جلد ثمانين » (١) .

ويؤيد هذا الحديث الأدلة على أن الولد للفراش ، ولا فراش هنا لنفى الزوج إياه . وأما من رماها به اعتبر قاذفا وجلد ثمانين جلدة ، لأن الملاعة داخلة في المحصنات ، ولم يثبت عليها ما يخالف ذلك ، فيجب على من رماها بابنها حد القذف . ومن قذف ولدها يجب حده كمن قذف أمه سواء بسواء . أما بالنسبة للأحكام الشرعية فإنه يعامل كأنه أبوه من باب الاحتياط فلا يعطيه زكاة المال ، ولو قتل لا قصاص عليه ، ولا تجوز شهادة كل منها للآخر ، ولا يعد مجهول النسب فلا يصح أن يدعيه غيره ، وإذا أكدب نفسه ثبت نسب الولد منه ويزول كل أثر اللعان بالنسبة للولد .

وروى الإمام الفخر الرازي عن الشافعي رحمه الله أنه قال : « يتعلق باللعان خمسة أحكام : درء الحد ، ونفى الولد ، والفرقة ، والتحريم المؤبد ووجوب الحد عليها . وكلها تثبت بمجرد اللعان ، ولا تفتقر الى حكم الحاكم » (٢) .

#### ٤ - اختيار الاسم

أوصى رسول الله ﷺ الآباء بحسن اختيار أسماء أبنائهم ، فعن أبي الدرداء رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال : « إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم فأحسنوا أسماءكم » (٣) .  
وعن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ قال : « أحب أسمائكم الى الله عبد الله وعبد الرحمن » (٤) .

( ١ ) رواه أحمد عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده .  
( ٢ ) انظر تفسير الفخر الرازي ج ٦ ص : ٣٤٦ ، تفسير آيات الأحكام للصابوني ج ٢

ص : ٩٥ .

( ٣ ) رواه أبو داود .

( ٤ ) رواه مسلم والترمذي وأبو داود .



وعن أبي وهب الجشعي رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « تسمّوا بأسماء الأنبياء ، وأحب الأسماء الى الله عبد الله وعبد الرحمن وأصدقها حارث <sup>(١)</sup> وهام ، وأقبحها حرب <sup>(٢)</sup> ومرة <sup>(٣)</sup> » .

يتضح مما سبق أن الأسماء المحبوبة ثلاثة أقسام ، فأفضلها وأعلاها عبد الله وعبد الرحمن ونحوهما مما أضيف الى إسم من أسماء الذات العلية كعبد الرحيم وعبد السلام ، وأوسطها أسماء الأنبياء كمحمد وأحمد وبقية أسمائه وأسماء إخوانه المرسلين والنبين صلى الله عليهم جميعا ، وأصدقها ما كان وصفا في الإنسان كحارث وهام <sup>(٤)</sup> .

عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كان يغير الاسم القبيح <sup>(٥)</sup> . وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن ابنة لعمر كان يقال لها عاصية فساها رسول الله ﷺ : جميلة <sup>(٦)</sup> .

## ٥ . العقيقة

وهي ما يُعَبَّرُ به عن الاحتفال بقدم الولد وإعلان نسبه . وفي بيان حكمتها والمصالح المترتبة عليها يقول الإمام الدهلوي <sup>(٧)</sup> : « كان العرب يَعْقُونَ عن أولادهم . وكانت العَقِيقَةُ أمرا لازما عندهم وسنة مؤكدة . وكان فيها مصالح كثيرة راجعة الى المصلحة المالية والمدنية والنفسية . فأبقاها النبي ﷺ وعمل بها

---

( ١ ) لأن حارثا بمعنى كاسب . وهاما بمعنى من به هم وكل إنسان لا يخلو من كسب وهم بل عدة هموم .

( ٢ ) لما في حرب من البساعة ولما في مرملة المارة .

( ٣ ) رواه أبو داود والنسائي .

( ٤ ) التاج الجامع للأصول المجلد الخامس ص : ٢٧١ ، ٧٧٢ .

( ٥ ) رواه الترمذی .

( ٦ ) رواه الترمذی وابن ماجه . انظر الترغيب في الأسماء الحسنة والترهيب من الأسماء القبيحة لابن

المنذرى ج ٤ ص : ١٤٩ . ويراجع حجة الله البالغة ج ٢ ص : ١٤٥ .

( ٧ ) حجة الله البالغة ج ١ ص : ١٤٤ .

وَرَغَّبَ الناس فيها . فمن تلك المصالح التلطف باشاعة نسب الولد إذ لا بد من إشاعته لئلا يقال فيه مالا يحبه ولا يحسن أن يدور في السكك ، فينادى أنه ولد لى ولد فتعين التلطف بمثل ذلك . ومنها اتباع داعية السخاوة ، وعصيان داعية الشح . ومنها أن النصارى كان إذا ولد لهم ولد صبغوه بماء أصفر يسمونه المعمودية وكانوا يقولون : يصير الولد به نصرانيا ، وفي مشاكلة هذا الاسم نزل قوله تعالى : ﴿ يَسِفَةُ اللَّهُ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صِبْغَةً ﴾ <sup>(١)</sup> . فاستحب أن يكون للحنيفيين فعل يازاء فعلهم ذلك يُشْعِرُ يَكُونُ الولد حنيفيا تابعا لملة إبراهيم واسماعيل عليهما السلام . وأشهر الأفعال المختصة بهما المتوارثة في ذريتهما ما وقع له عليه السلام من الإجماع على ذبح ولده ، ثم نعمة الله عليه أن فداه بذبح عظيم . وأشهر شرائعهما الحج الذى فيه الخلق والذبح فيكون التشبه بهما في هذا تنويعا بالملة الحنيفية ونداء أن الولد قد فعل به ما يكون من أعمال هذه الملة . ومنها أن هذا الفعل في بدء ولادته يخيل إليه أنه بذل ولده في سبيل الله كما فعل إبراهيم عليه السلام وفي ذلك تحريك سلسلة الإحسان والانقياد . قال ﷺ : « مع الغلام عقيقة فأهريقوا عنه دما وأميطوا عنه الأذى » <sup>(٢)</sup> وقال ﷺ : « الغلام مَرَّتَيْنِ <sup>(٣)</sup> بعقيقته يُذْبَحُ عنه يوم السابع وَيُسَمَّى ويخلق <sup>(٤)</sup> » .

## ٦- الحُقوق التربويّة

والمقصود بالتربية : إعداد الطفل بدنيا وعقليا وروحيا ، حتى يكون عضوا نافعا لنفسه ولأُمته .

ولقد أفرد الإمام الغزالي لهذه الحقوق جزءا خاصا قدم له بواجب الآباء

( ١ ) سورة البقرة - آية ١٣٨ .

( ٢ ) رواه الخمسة الا مسلما ، الناج الجامع للأصول ج ٣ ص : ١٠٧ .

( ٣ ) أى كالشيء الموهون لا يتم الانتفاع والاستمتاع به دون فكه ، ويحتمل أنه أراد بذلك أن سلامة المولود ونشأه على النعت المحبوب رهينة بالعقيقة .

( ٤ ) سنن أبي داود ج ٣ ص : ١٠٦ .

والمرين في توجيه أبنائهم لتحسين أخلاقهم ، فقال :

« اعلم أن الطريق في رياضة الصبيان من أهم الأمور وأوكدها . والصبي أمانة عند والديه . وقلبه الطاهر جوهرة نفيسة ساذجة خالية عن كل نقش وصورة . وهو قابل لكل ما نقش ومائل إلى كل ما يُمال به إليه ، فإن عودَ الخير وعلمُه نشأ عليه وسعد في الدنيا والآخرة وشاركه في ثوابه أبوه وكل معلم له ومؤدب . وإن عود الشر وأهمل إهمال البهائم شقى وهلك ، وكان الوزر في رقبة عليه والوالى له . وقد قال الله عز وجل : ﴿ يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا ﴾ . ومهما كان الأب يصونه عن نار الدنيا فيأن يصونه عن نار الآخرة أولى . وصيانتُه بأن يؤدبه ويهذبه ويعلمه محاسن الأخلاق ويحفظه من القراء السوء .

وأوجب أن تكون التربية من أول مراحل الصبي ونشأته وهي مرحلة الولادة والرضاعة بالآ تستعمل في حضائنه وارضاعه إلا امرأة متدينة تأكل الحلال ؛ فإن اللبن الحاصل من الحرام لا بركة فيه ، فإذا وقع عليه نشوء الصبي انعجت طبيئته من الخبيث فيميل طبعه الى ما يناسب الخبائث » (١) .

والمقصود بالإعداد البدني : تهيئة الطفل ليكون سليم الجسم ، قوى البنية قادرا على مواجهة الصعاب التي تعترضه ، بعيدا عن الأمراض والعلل التي تشل حركته ، وتعطل نشأته .

ومعنى إعدادة عقليا : أن يهيأ كي يكون سليم التفكير ، قادرا على النظر والتأمل ، يستطيع أن يفهم البيئة التي تحيط به ، ويحسن الحكم على الأشياء ، ويمكنه أن ينتفع بتجاربه وتجارب الآخرين .

وأما إعدادة روحيا : فمعناه أن يكون جياش العواطف ، ينسبط للخير ويفرح به ويحرص عليه ، وينقبض عن الشر ويضيق به ويفر منه (٢) .

( ١ ) احياء علوم الدين للغزالي ج ٣ ص : ٧٠ وما بعدها .

( ٢ ) يراجع : منهج التربية الاسلامية لمحمد قطب ص : ١٢٨ ، إسلامنا للسيد سابق ص : ٢٣٦ - ٢٤١ .

## أولاً : وسائل إعداد الفرد بدنياً

والوسائل التي وضعها الإسلام لجعل الفرد صحيح البدن ، بعيدا عن الأسقام والعلل، والتي يجب على المربي أن يأخذ بها في التربية تتلخص فيما يلي :

١ - أن يحرص على النظافة في البدن والثوب والمكان ، إذ أن النظافة ركن من أركان الصحة ودعامة من دعائمها . وأبلغ دليل على ذلك أن العبادات الإسلامية تقوم على الطهارة والنظافة وتجعل الطهارة شرطا لصحة الدخول في العبادة وتفسد عند عديمها .

٢ - أن يُعوّد الطفل الأكل من الطيبات التي تغذى البدن وتقويه مع البعد عن الإسراف الذي يضر الجسم ويعرضه لكثير من الأمراض لقوله تعالى :

﴿ كَلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ﴾ (١) .

ويرشدنا الغزالي بقوله :

« وأول ما يغلب عليه من الصفات شرّ الطعام فينبغي أن يؤدب فيه مثل أن لا يأخذ الطعام إلا بيمينه ، وأن يقول عليه ( بسم الله ) عند أخذه وأن يأكل مما يليه ، وأن لا يبادر الى الطعام مثل غيره ، وأن لا يحديق النظر إليه ولا إلى من يأكل ، وأن لا يسرع في الأكل، وأن يجيد المضغ، وأن لا يوالى بين اللقم ، ولا يلمطخ يده ولا ثوبه » أهـ (٢) .

٣ - أن يُحبَّبَ اليه ممارسة الألعاب الرياضية مثل السباحة والريادة والمصارعة وركوب الخيل . وأن يُمنع عن النوم نهارا فإنه يورث الكسل ، ولا يمنع منه ليلا . ويعود في بعض النهار المشى والحركة والرياضة حتى لا يغلب عليه الكسل . ويعود أن لا يكشف أطرافه ولا يسرع المشى ولا يرخى يديه بل يضمهما الى صدره .

---

( ١ ) سورة الأعراف - آية ٣١ .

( ٢ ) إحياء علوم الدين ج ٣ ص : ٧٢ .

ثانیاً : وسائل إعداد الفرد عقلياً

الإسلام دين الفطرة ، فهو يحترم الطاقات البشرية كلها ، لأنها هبة الله المنعم الوهاب ﴿ قُلْ أَوَلَمْ يَأْتِكُمْ رُوحُ الْبَاسِ الَّذِي أَنزَلَ الْأَنْعَامَ عَلَيْهِمْ فَيَنسِفُ فِيهَا مِمَّا كَانَتْ تَرْمُونَ ﴾<sup>(١)</sup>. ولكنه يعطيها أقدارها الصحيحة ، ومن ثم فهو يحترم الطاقة العقلية ، ويشجعها ويربيها لتتجه نحو الخير .

ويمكن تلخيص هذا الإعداد باتخاذ الوسائل الآتية :

١ - القراءة والكتابة والتعلم . يقول الله تعالى :

﴿ اَوْفُوا بِاِيمَانِكُمُ الَّذِي خَلَقْتُمْ الْاِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿۱﴾ اَفَرَأَيْتُمُ الْاَكْثَرَ ۖ الَّذِي عَمِيَ اِلَيْهِمْ ﴿۲﴾ عَمَّ الْاِنْسَانُ مَا لَمْ يَعْزَمْ ﴿۳﴾ ﴾ (۱) .

ويرشدنا الإمام الغزالي<sup>(٢)</sup> إلى تدعيم هذه الناحية التربوية العقلية بقوله :  
« ينبغي حفظ الصبيان عن رداءة الأخلاق من كذب وحسد وغيبة ، وإنما يحفظ  
عن جميع ذلك بحسن التأديب . ثم يشغل في المكتب فيتعلم القرآن وأحاديث  
الأخبار وحكايات الأبرار وأحوالهم لينغرس في نفسه حب الصالحين . وينبغي أن  
يؤذن له بعد الإنصراف من الكتّاب أن يلعب لعباً جميلاً يسترّيح إليه من تعب  
المكتب بحيث لا يتعب في اللعب ، فإنّ منع الصبي من اللعب وارهاقه في التعلم  
دائماً يُميت قلبه ويُبطل ذكائه وينغص عليه العيش حتى يطلب الحيلة في الخلاص  
منه رأساً . وينبغي أن يُعلّم طاعة والديه ومعلمه ومؤدبه ومن هو أكبر منه سناً» .  
٢ - التأمل والتفكير ، وهما ضروريان لتنمية العقل واستقلاله بالفهم  
والإدراك . والقرآن الكريم حافل بالآيات التي تدعو الإنسان إلى التأمل وابقاظ  
النفس واستشعارها لعظمة الله وقدرته في الكون لقوله تعالى :

﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ ﴾

( ١ ) سورة الملك - آية ٢٣ .

( ۲ ) سورة العلق آیات ۱ - ۵ .

( ٣ ) إحياء علوم الدين ، المجلد الثالث ص : ٧٣ .

وَمَا يَنْفَعُ الْفَارِسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ سَمَاءٍ فَأَخْبَا بِلِأْسِهَا وَمَا بَشَّرَ فِيهَا مِنْ حُلٍّ  
دَابَّةٍ وَتَضَرُّعٍ الرِّجْلِ وَالْأَسْبَابِ السَّحَرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَكِنَّهُ يَنْفُلُونَ ﴿١﴾ .

### ثالث : وسائل الإعداد الروحي

يوجه الإسلام عناية خاصة لتربية الروح لأنها في نظره مركز الكيان  
البشرى ونقطة ارتكازه والمهيمن الأكبر على حياة الانسان ، لأنها صلة الإنسان  
بالله : ﴿ فَإِنَّا سَوَّيْنَاهُ وَفَعَّخْنَاهُ مِنْ رُوحٍ فَفَعَّلُوا كَمَا سَجَدْتُمْ ﴾ (٢) .

ويمكن أن نلخص وسائل الإعداد الروحي فيما يلي :

- ١ - إبراز قيمة الفضائل وآثارها الفردية والاجتماعية ، وإظهار مساوئ  
الذرائل وآثارها أمام الطفل بقدر ما يتسع له فهمه ، وذلك بمراقبته وتوعيدته على  
الحياء والاحتشام وأن يجب إليه الإيثار ويحفظه عن الصبيان الذين عودوا التنعم  
والرفاهية ولُبَسَ الثياب الفاخرة ، وعن مخالطة كل من يُسمعه ما يُرغبه فيه .
- ٢ - أن يكون الآباء أنفسهم مثلاً صالحاً لأبنائهم ، فإن الأطفال من  
عاداتهم أن يتشبهوا بأبائهم ويحاكوه في أقوالهم وأفعالهم . والقُدوة الصالحة ما  
هي إلا عرض مجسم للفضائل . وإن الطفل الذي يرى والديه يهتان بأداء  
الشعائر والبعد عما يخل بتعاليم الدين مثل الكذب ، والغدر ، والنميمة والأثرة ،  
والبخل وغير ذلك من الصفات الذميمة لا بد وأن يتأثر تأثراً بالغاً بما يراه  
ويشاهده من والديه . وفي هذا يقول الغزالي (٣) : « فأوائل الأمور هي التي ينبغي  
أن تراعى ، فإن الصبي بجوهره خلق قابلاً للخير والشر جميعاً ، وإنما أبواه يميلان  
به إلى أحد الجانبين . قال ﷺ : « كل مولود يولد على الفطرة ، وإنما أبواه  
يهودونه أو ينصرانه أو مجسانه » (٤) .

( ١ ) سورة البقرة - آية ١٦٤ .

( ٢ ) سورة الحجر - آية ٢٩ .

( ٣ ) إحياء علوم الدين ، مجلد ٣ ص : ٧٣ .

( ٤ ) متفق عليه من حديث أبي هريرة .

٣ - تلقين الطفل مبادئ الدين ، وتقرينه على العبادات ، وتعويده ممارسة فعل الخير ، فإن ذلك يجعل منه نواة صالحة لمجتمع سليم راق . « ومهما بلغ سنّ التمييز ، فينبغى أن لا يُسَامَحَ في ترك الطهارة والصلاة ويؤمر بالصوم في بعض أيام رمضان ، ويجنب لبس الديباج والحرير والذهب ، ويعلم كل ما يحتاج إليه في حدود الشرع » <sup>(١)</sup> .

يقول الرسول الكريم ﷺ « مروا أولادكم بالصلاة لسبع ، واضربوهم عليها لعشر ، وفرقوا بينهم في المضاجع » .

٤ - على الآباء أن تكون معاملتهم لأولادهم قائمة على أساس الملاحظة وخفض الجناح . وقد كان النبي ﷺ يعلم أصحابه أن يعاملوا أولادهم بالرفق واللين ويضرب لهم المثل بما يمارسه هو بنفسه . فعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قَبِلَ رسول الله ﷺ الحسن بن علي وعنده الأقرع بن حابس التيمي فقال : « إن لى عشرة من الولد ما قبلت منهم أحدا » . فنظر اليه رسول الله ﷺ ثم قال : « من لا يَرْحَمَ لا يُرْحَمُ » <sup>(٢)</sup> . وقال أسامة بن زيد رضى الله عنهما : « كان رسول الله ﷺ يأخذنى فيَقْعِدُنِي على فخذه ويقعد الحسن على فخذه الأخرى ثم يضمهما ثم يقول : « اللهم ارحمهما فإني أرحمهما » <sup>(٣)</sup> . وفيه عظيم الملاحظة للأطفال .

وعن عائشة رضى الله عنها قالت : « جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال : « أتقبلون الصبيان فما تقبلهم » فقال النبي ﷺ : « أو أملكُ لك أن نزع الله من قلبك الرحمة » <sup>(٤)</sup> . ففيه أن العطف على الأولاد من الرحمة المحمودة ، وأن تركه من القسوة المشنومة . وعنها قالت : « جاءتنى امرأة ومعها ابنتان تسألننى فلم تجد عندى غير تمر واحدة فأعطيتها . فَقَسَمَتَهَا بين ابنتيهما ثم قامت

( ١ ) إحياء علوم الدين ، ص : ٧٣

( ٢ ) رواه البخارى وأبو داود .

( ٣ ) رواه البخارى .

( ٤ ) رواه الشيخان .. ويراجع التاج الجامع للاصول . المجلد الخامس ص : ٨٢٧ .

فخرجت . فدخل النبي ﷺ فحدثه ، فقال : « من بُلى من هذه البنات بشيء فأحسن إليهن كن له سترا من النار » <sup>(١)</sup> . فالمرأة مع شدة جوعها لم تَطْعَم من الثمرة شيئا بل قسمتها بين بنتيها رحمة بهما وشفقة عليهما .

يقول الغزالي : « مهما ظهر من الصبى خلق جميل ، وفعل محمود فينبغى أن يُكْرَمَ عليه ويجازى عليه بما يفرح به ويمدح بين أظهر الناس . فإن خالف ذلك في بعض الأحوال مرة واحدة فينبغى أن يتغافل عنه ولا يهتك ستره ولا يكشفه ولا يظهر له أن يتصور أن يتجاسر أحد على مثله ، ولا سيما إذا ستره الصبى واجتهد في إخفائه ، فإن إظهار ذلك عليه ربما يفيد حسارة حتى لا يبالي بالمكاشفة . فعند ذلك إن عاد ثانيا فينبغى أن يعاتب سرا ويُعْظَمَ الأمر فيه . ولا تكثر القول عليه بالعتاب في كل حين فإنه يهون عليه سماع الملامة وركوب القبائح ويسقط وقع الكلام من قلبه . وليكن الأب حافظا هبة الكلام معه فلا يوبخه إلا أحيانا . والأم تحفوه بالأب وتزجره عن القبائح » <sup>(٢)</sup> .

٥ - ومما هو ضرورى : أن يحب الآباء أبناءهم في اختيار الأصدقاء الأخيار ومزاملة أصحاب الخلق الفاضل ، فإن الأطفال يحاكى بعضهم بعضا ويتشبه كل بالآخر .

ويُحْفَظُ الصبى عن الصبيان الذين عودوا التعم والرفاهية ولبس الثياب الفاخرة وعن مخالطة كل من يسمعه ما يرغبه فيه . ويمنع من لغو الكلام وفحشه ، ومن اللعن والسب ، ومن مخالطة من يجرى عن لسانه شيء من ذلك فإن ذلك يسرى لا محالة من القراء السوء <sup>(٣)</sup> .

ولننظر الى الصورة المثلى للتربية الحسنة كما يروها القرآن الكريم في حديث لقمان وهو يعظ ابنه إذ يقول : ﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَنُ لِبْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَبْنِىْ لَا تُشْرِكْ بِإِلَهِهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> . ﴿ يَبْنِىْ إِنَّهَا إِنْ نَكَرْتُكَ الْجَبَرُ مِنْ خَزَائِفِكَ لَكُنْ

( ١ ) رواه الشيخان والترمذى .

( ٢ ) أحياء علوم الدين ، المجلد الثالث ص : ٧٣ وما بعدها .

( ٣ ) نفس المصدر .

( ٤ ) سورة لقمان - آية ١٣ .



فِي صَفَرٍ أَوْ فِي النَّحْوَيْنِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَا إِلَهَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴿١﴾ يَتَّبِعُ أَوَّلَ الصَّلَاةِ وَأَمْرًا لَمْ يُعْرَفْ  
وَأَنَّهُ عَنِ الْكَفَرِ وَأَضْمِرُ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴿٢﴾ وَلَا تُصَغِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ  
وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿٣﴾ وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَأَغْضُضْ مِنْ  
صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ ﴿٤﴾

ففى هذه الآيات الكريمة نرى تدرج الدعوة وأخذها بالأهم فالمهم فى خطوات أو مراحل متتابعة ومتكاملة لا انفصال بينها .

أولا : جانب العقيدة : متمثلا فى قوله : ﴿ يا بنى لا تشرك بالله ان الشرك لظلم عظيم . يا بنى انها ان تلك مثقال حبة من خردل فتكن فى صخرة أو فى السموات أو فى الأرض يأت بها الله ان الله لطيف خبير ﴾

وبعد تثبيت العقيدة واستقرارها فى الضمير بعد الإيمان بالله وحده لا شريك له ، واليقين بالآخرة لا ريب فيها ، والثقة بعدالة الجزاء لا يفلت منه مثقال حبة من خردل ؛ بعد ذلك تأتى المرحلة الثانية .

ثانيا : تطبيق العقيدة : متمثلا فى التوجه إلى الله بالصلاة وإلى الناس بالدعوة إلى الله والصبر على تكاليف الدعوة ومتابعتها التى لا بد أن تكون . ﴿ يا بنى أقم الصلاة ، وأمر بالمعروف ، وانه عن المنكر ، وأصبر على ما أصابك ان ذلك من عزم الأمور ﴾ .

ثالثا : ثم ينتقل إلى الجانب الأخلاقى والتربوى ، الى أدب الداعية الى الله ، فالدعوة الى الخير لا تجيز التعالى على الناس والتطاول عليهم باسم قيادتهم الى الخير . ومن باب أولى يكون التعالى والتطاول بغير دعوة الى الخير أقبح وأرذل . ﴿ ولا تصغر خدك للناس ولا تمش فى الأرض مراحا ان الله لا يحب كل مختال فخور . واقصد فى مشيك وأغضض من صوتك ان أنكر الأصوات لصوت الحمير ﴾ . ويفرق صاحب المنار بين المختال والفخور

( ١ ) سورة لقمان آيات ١٦ - ١٩ .

بقوله : (١) « المختال : هو المتكبر الذى يظهر على بدنه أثر من كبره فى الحركات والأعمال فيرى نفسه أعلى من نفوس الناس ، وأنه يجب على غيره أن يتحمل منه ما لا يتحمله هو منه . فالمختال من تمكنت فى نفسه ملكة الكبر وظهر أثرها فى عمله وشأنه فهو شر من المتكبر غير المختال .

والفخور : هو المتكبر الذى يظهر أثر الكبر فى قوله كما يظهر فى فعل المختال . فهو يذكر ما يرى أنه ممتاز به على الناس تبجحا بنفسه وتعريضا باحتقار غيره . فالمختال الفخور مبغوض عند الله تعالى لأنه احتقر جميع الحقوق التى وضعها الله عز وجل وأوجبها للناس ، وعيى عن نعمة تعالى عليهم وعنايته بهم . بل لا يجد هذا المتكبر فى نفسه معنى عظمة الله وكبريائه ، لأنه لو وجدها لتأدب وشعر بضعفه وعجزه وصغاره » .



---

( ١ ) تراجع : فى ظلال القرآن ج ٢١ ص - ٧١ : ٧٥ ، تفسير المنار ج ٥ ص : ٩٥ - ٩٧  
وتفسير آيات الأحكام للسايس ج ٢ ص : ٣ وما بعدها ، إسلامنا لسيد سابق ص : ٢٣٦  
- ٢٤١ .

## المبحث الثالث

# الرضاع

﴿ وَالْوَلَدُ بَرِيءٌ أُولَدْتُمْ حَوْلَنَا كَمَا يَلْبَسُنَ إِذْ رَأَى أَنْ بُعِيَ الرِّضَاعُ وَعَلَى  
الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ وِثْرًا وَلَا ظَهْرًا وَلَا تَنْسَازَ وَلَدَةً  
يُولَدُهَا وَلَا مَوْلُودَ لَهَا بِوَلَدَيْهَا وَعَلَى الْوَارِثِ مِنْ ذَلِكَ فَاذْأَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا  
وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فَاذْأَرَدْتُمْ أَنْ تَنْزِيغُوا أُولَدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ  
مَاءَ أَنْيَمٍ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنْتُمْ أَلْفَهُ وَأَعْلَوْكَ أَنْ أَلْفَهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَعِيدٌ ﴾



الرضاع

## تعريفُ الرضاع في اللغة

الرضاع والرضاعة بكسر الراء فيهما وفتحها ، وأنكر الأصمعي الكسر مع الرضاعة . وفعله في الفصيح من حد علم يعلم ... مصدره رضاعا ورضاعة بالفتح <sup>(١)</sup> وهو لغة مص اللبن من الثدي .

تعريفه شرعاً

بأنه مص الرضيع اللبن من ثدى آدمية في وقت مخصوص ، هو مدة الرضاع  
فخرج بذلك الرجل والبهيمة . (٧)

[illegible]

(١) مختار الصحاح ص : ٢٦٥

(٢) يراجع فتح القدير للكمال بن الهمام ج ٣ ص ٢ :

(٣) الإحكام شرح أصول الأحكام ج ٤ ص : ٧٥

فَصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فَاِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَاءً أَوْ لَبَنًا مَعْرُوفًا وَاسْتَقْبَلُوهُمَا فَاغْلُظْ عَلَيْهِمَا وَأَعْلَنُوا أَنَّ اللَّهَ يَكْفُلُهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا بِصَدْرِكُمْ (١)

فالأية واضحة الدلالة على أحكام كثيرة منها :

- ١ - وجوب الرضاع على الأم ﴿والوالدات يرضعن أولادهن﴾
- ٢ - استحقاق الأم الأجرة على الرضاع اذا قامت به ﴿وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف﴾ .
- ٣ - المدة التي تستحق الأم فيها الرضاعة ﴿والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة﴾ .
- ٤ - مقدار أجرة الرضاعة : ﴿وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف﴾ .
- ٥ - من تجب عليه أجرة الرضاعة : ﴿وعلى المولود له رزقهن﴾، ﴿وعلى الوارث مثل ذلك﴾ .

## مُدَّة الرضاعة

اختلف الفقهاء في مدة الرضاع :

والكلام في مدة الرضاع من ناحيتين :

(أ) ناحية كونه سببا من أسباب التحريم .

(ب) وناحية كونه حقا للطفل ، واتصاله بهذه المثابة بالنفقة ، وأن مؤونته في الأصل على الأب وهي ما يهملنا في بحثنا الا أننا سنتعرض للكلام عن الناحية الأولى نظرا لانبناء الناحية الثانية عليها.

---

(١) سورة البقرة - آية ٢٣٣ .

## ٢ - مدة الرضاع من حيث كونه سببا للتحريم

اختلفت آراء الفقهاء في تحديد مدة الرضاع الذى يكون سببا في التحريم . فذهب أبو حنيفة الى أنها ثلاثون شهرا ... وقال صاحبان (أبو يوسف ومحمد ) إنها سنتان فقط ، وقال زفر : ثلاث سنين <sup>(١)</sup> .

وروى عن مالك <sup>(٢)</sup> قوله : ان ماكان في الحولين يحرم ، وما لم يكن في الحولين لا يحرم ... وروى عنه أنه رأى الشهر والشهرين بعد الحولين رضاعا، فقد قال : الرضاع حولان وشهراً أو شهران بعد ذلك ... وروى عنه أنه رأى ما بعدها رضاعا إذا لم ينقطع الرضاع عنه .

وقال ابن وهب : «كل صبي كان في المهد حتى يخرج منه أو في رضاعة حتى يستغنى عنها بغيرها ، فما أدخل في بطنه من اللبن فهو يحرم» .

وقيل كذلك ان الشهر أو الشهرين يدخلان في حكم الحولين ان لم يقع الفطام ، فان وقع الفطام ولو قبل الحولين ، ثم وقع الرضاع فيهما بعد الاستغناء عنه ، وانتقال عيشه الى الطعام، فقال ابن القاسم لا يحرم، فمناط هذا الرأي الاستغناء وعدمه .

وعند الشافعية : أن التحريم بالرضاع لا يثبت فيما يرضع بعد الحولين <sup>(٣)</sup> . وعند الحنابلة : أن الاعتبار بالعامين لا بالفطام ، فلو فطم قبل الحولين ثم ارتضع فيهما حصل التحريم ، ولو لم يفطم حتى تجاوز الحولين ثم ارتضع بعدها وقبل الفطام ، لم يثبت التحريم <sup>(٤)</sup> .

---

(١) يراجع البدائع ج ٤ ص : ٧٢٦ .

(٢) يراجع رأى المالكية في : المدونة الكبرى ج ٥ ص : ٨٨ - ٩١ ، مواهب الجليل شرح مختصر

خليل ج ٤ ص : ١٧٩ .

(٣) المذهب للشيرازى ج ٢ ص : ١٦٦ .

(٤) يراجع المغنى : ج ٩ ص : ٢٠٣ .

## الأدلة

استدل أبو حنيفة على رأيه بما يلي :

أولا : قوله تعالى ﴿ وَحَلَمُوا وَصَلُّوا وَلَكَتُورُ شَهْرًا ﴾ <sup>(١)</sup> بمعنى أن مدة كل من الحمل والفصال ثلاثون شهرا ، لأن الله تعالى ذكر في الآية الكريمة شيئين وذكر لها مدة ، فكانت هذه المدة مضروبة لكل واحد من هذين الشيئين . لكن النقص في مدة الحمل ثبت بقول عائشة : «الولد لا يبقى في بطن أمه أكثر من سنتين ولو بقدر فلكة مغزل» . ومثل هذا لا يعرف الا سماعا ، اذ المقدرات لا يهتدى العقل اليها ، وانما أمكن تخصيص هذه الآية بخبر واحد لأنها قابلة للتأويل بمعنى آخر ، فلم تكن دلالتها قطعية ؛ دليل ذلك أن الصاحبين وغيرها وزعوا الأجل الوارد فيها على أقل مدة الحمل وهي ستة أشهر وأصغر مدة الرضاع وهي سنتان فتكون الثلاثون عندهم بيانا للمدتين ، لا لكل واحدة منهما <sup>(٢)</sup> .

ثانيا : بالمعقول ، فقالوا انه لا بد من تغير الغذاء لينقطع الإنبات باللبن ، ويكون ذلك بزيادة مدة يتعود الصبي فيها على غير اللبن ، فقدرت هذه المدة بأدنى مدة الحمل لأنها معتبرة ؛ فان غذاء الجنين يغير غذاء الرضيع كما يغير غذاء الفطيم .. ويستند زُفرٌ على هذه الأدلة أيضا ... غير أنه يقدر مدة التحول من الغذاء باللبن الى الغذاء بغيره بعام ، لأن العام عنده حسن للتحول من حال الى حال ، اذ هو مشتمل على الفصول الأربعة <sup>(٣)</sup> .

واستدل الصاحبان والمالكية والشافعية بما يلي :

أولا : قوله تعالى : ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ﴾ <sup>(٤)</sup> ... فهذه الآية عندهم تدل على أنه لا رضاع بعد تمام

(١) سورة الأحقاف - آية ١٥

(٢) يراجع: بدائع الصنائع ج ٤ ص : ٧٢٦

(٣) يراجع : الهداية وفتح القدير للكمال بن الهمام ج ٣ ص : ٥ - ٧

(٤) سورة البقرة - آية ٢٣٣



الرضاع وهو الحولان المنصوص عليهما في هذه الآية ... وقوله تعالى : ﴿ فان أرادا فصلا عن تراض منها وتشاور ﴾ وهذا لا يكون إلا قبل تمام المدة ، لأن الآية قيدته بالتراضى والتشاؤك وهما ليسا بلازمين بعد تمام المدة (يراجع التفسير الكبير للفخر الرازى ج ٦ ص : ١١٨ ) .

وقد أفتى بذلك عبد الله بن مسعود ... فقد روى يحيى بن سعيد أن رجلا قال لأبى موسى الأشعرى : انى مصصت من ثدى امرأتى لبنا فذهب فى بطنى . قال أبو موسى : لا أراها إلا قد حرمت عليك ... قال عبد الله بن مسعود : أنظر ما فتى به الرجل . فقال أبو موسى : فما تقول أنت ؟ فقال عبد الله : لا رضاع إلا ما كان فى الحولين . فقال أبو موسى : لا تسألونى عن شىء مادام هذا الخبر بين أظهركم .

وروى عن ابن عباس رضى الله عنه قوله : لا رضاع إلا ما كان فى الحولين <sup>(١)</sup> . والحديث دال على اعتبار الحولين وانه لا يسمى الرضاع رضاعا الا فى الحولين وهو الذى تدل عليه الآية : ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين . ﴾

ثانيا : استدلوأ من المعقول بأن الشارع لم يحرم اطعام الرضيع غير اللبن قبل الحولين ليلزم زيادة مدة التعود على السنتين ، بل يجوز أن يعود مع اللبن غيره قبل الحولين ، بحيث إذا وصل إلى الحولين تكون العادة قد استقرت فيفطم عند تمامها عن اللبن دفعة ، وعلى ذلك فلا تكون الزيادة عن الحولين لازمة فى العادة ولا فى الشرع ، فلا يكون هناك محل لها <sup>(٢)</sup> .

---

(١) رواه الدارقطنى وابن عدى مرفوعا وموقوفا ، ورجحا الموقوف .

(٢) يراجع : المغنى لابن قدامة ج ٩ ، ص : ٢٠٣ ، الهداية وفتح القدير ج ٣ ، ص : ٥ ، المهذب للشيرازى ج ٢ ، ص : ١٦٦ ، سبل السلام للصنعانى ج ٣ ، ص : ٢١٦ .

## ب . مدة الرضاع من حيث استحقاق الأجر

على الرغم من اختلاف الفقهاء في تحديد مدة الرضاع بالنسبة لنبوت التحريم إلا أننا نرى اتفاقهم على تحديدها بالسنتين من حيث استحقاق الأجر فجاء في الدر المختار فيما يتعلق بمدة الرضاع قوله : أما لزوم أجر الرضاع للمطلقة فمقدر بحولين بالاجماع .<sup>(١)</sup> وفي حاشية ابن عابدين نقلا عن البحر أن أكثر المشايخ على أن مدة الرضاع في حق الأجرة حولان عند الكل ، حتى لا تستحق بعد الحولين إجماعا ، وتستحق فيهما إجماعا<sup>(٢)</sup> .

وقال الجصاص في تفسير قوله تعالى : ﴿ حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ﴾ إنه لا يخلو توقيت الحولين من أحد معنيين : إما أن يكون تقديرا لمدة الرضاع الموجب للتحريم ، أو لما يلزم الأب من نفقة الرضاع . فلما قال في نسق التلاوة بعد ذكر الحولين : ﴿ فان أرادا فصلا عن تراض منها وتشاور فلا جناح عليهما ﴾ دل ذلك على أن الحولين ليسا تقديرا لمدة الرضاع الموجب للتحريم ، لأن الفاء للتعقيب فواجب أن يكون الفصل الذي علقه بارادتهما وتشاورهما بعد الحولين . فقد دل ذلك على أن ذكر الحولين ليس هو من جهة توقيت نهاية الرضاع الموجب للتحريم وأنه جائز أن يكون بعدهما رضاع ... ودل ما وصفناه على أن ذكر الحولين إنما هو توقيت لما يلزم الأب في الحكم من نفقة الرضاع ويحيره الحاكم عليه<sup>(٣)</sup> .

ومدة الرضاع كذلك بالنسبة لاستحقاق الأجر عند الشافعية سنتان ، لأنها عندهم بالنسبة للتحريم سنتان<sup>(٤)</sup> أيضا . ونظيره عند الحنابلة سنتان أيضا ...

(١) الدر المختار وهو على هامش حاشية ابن عابدين ج ٢ ، ص ٥٥٥

(٢) حاشية ابن عابدين ج ٢ ، ص : ٩٣١

(٣) أحكام الجصاص ج ٢ ، ص : ٤٠٩

(٤) المهذب للشيروازي ج ٢ ، ص : ١٧٩



حذف لدلالة الكلام عليه . والثانى : أن يكون معنى ﴿ يرضعن ﴾ :  
ليرضعن إلا أنه حذف ذلك للتصرف فى الكلام مع زوال الإيهام <sup>(١)</sup> .

ومن ثم اتفق فقهاء المسلمين على أن الرضاع واجب على الأم ديانة ، سواء  
أكانت متزوجة بأبى الرضيع أم كانت مطلقة منه وانتهت عدتها ؛ فان امتنعت  
عن ذلك مع القدرة عليه كانت مسئولة عن ذلك أمام الله . وعلى ذلك أجمع  
فقهاء المسلمين . فقال الحنابلة : على الأب أن يسترضع لولده الا أن تشاء  
الأم أن ترضعه بأجرة مثلها فتكون أحق به من غيرها سواء كانت فى حبال  
الزوج أو مطلقة <sup>(٢)</sup> . وقال المالكية : على الأم المتزوجة بأبى الرضيع أو  
الرضيعة رضاع ولدها من ذلك الزوج بلا أجر تأخذه من الأب <sup>(٣)</sup> .

وقال الشافعية : على الأم إرضاع ولدها اللبأ - أى اللبن النازل أول  
الولادة - لأن الولد لا يعيش بدونه غالبا ، وغيرها لا يغنى ، ولها أن تأخذ الأجرة  
إن كان لثله أجرة ، ولا يلزمها التبرع بارضاعه . ثم بعد إرضاع اللبأ إن لم  
يوجد إلا هى أو أجنبية وجب على الموجود منها إرضاعه إبقاء للولد <sup>(٤)</sup> وقال  
المجاصص فى أحكامه <sup>(٥)</sup> : الأم أحق برضاع ولدها فى الحولين وانه ليس للأب أن  
يسترضع له غيرها إذا رضيت بأن ترضعه .

هذا فى وجوب الإرضاع عليها ديانة .. أما وجوب الإرضاع عليها قضاء  
فيتوقف الحكم فيه على ما ان كانت الأم فى حبال الزوج ، أو أجنبية عنه ...  
فان لم تكن فى حباله فإن العلماء على أن الأم لا تجبر على إرضاع ولدها لأن  
الرضاع من التفقة ، والتفقة على الأب وحده لا يشاركه فيها أحد ، فليس له أن

---

(١) تفسير الفخر الرازى ج ٦ ص : ١١٧

(٢) المغنى والشرح الكبير ج ٩ ص : ٣١٢

(٣) الشرح الصغير ج ٢ ص : ٧٥٤

(٤) مغنى المحتاج ج ٣ ص : ٤٤٩

(٥) أحكام المجاصص ج ١ ص : ٤٠٤

يجبر أم الولد على من ترضعه له . وقد قال صاحب المغنى إنه لا يُعَلَّمُ في عدم إجبارها على الإرضاع خلاف إذا كانت مُفارقة <sup>(١)</sup> .

ومحل هذا ألا تكون الأم متعينة للإرضاع ، بأن كان الولد مثلاً لا يلزم تدي غيرها ، أو لم يكن للأب ولا للصغير مال ولم يوجد من يقوم بارضاعه بدون أجر ، أو لم يوجد من يرضع الولد أصلاً لا بأجر ولا بدون أجر ... ففي هذه الحالات وأمثالها يكون الرضاع متعيناً عليها دفعا للهلاك عن الولد . فالأمر يدخل بذلك في حيز الضرورة . والمعروف ان الضرورات تبيح المحظورات فأولى أن تلتزم بسببها الأم بارضاع ولدها الذى تعين عليها ارضاعه احياء له <sup>(٢)</sup> .

وان كانت في حبال الزوج حقيقة أو حكماً (كالمعتدة من طلاق رجعى ) فقد اختلف الفقهاء في وجوب الارضاع عليها :

١- ففريق يرى أن الارضاع ليس واجبا عليها .. فلا يكون للزوج أن يجبرها على القيام به قضاء ... وهذا لا يمنع كما بينا - انه واجب عليها ديانة ؛ وهو مذهب الحنفية والشافعية والحنابلة والثورى ... فقال الحنفية : لا يجب الارضاع على الأم قضاء ، وان كان يجب عليها ديانة ؛ فان امتنعت عن ارضاع ولدها مع القدرة عليه لا يجبرها القاضى على ارضاعه الا اذا تعينت للارضاع .. ووجهتهم في ذلك ان الرضاع حق للأم كما هو حق للولد ولا يجبر أحد على استيفاء حقه الا اذا وجد ما يستدعى هذا الاجبار ... ولأن الأم أكثر الناس حنانا وشفقة على ولدها فاذا امتنعت عن ارضاعه كان امتناعها دليلاً على عدم قدرتها على الارضاع ، فلو الزمناها به عند الامتناع لأدى ذلك الى الاضرار بها ، واضرار الأم بسبب ولدها لا يجوز لقوله تعالى ﴿ لا تضار والدته بولدها ﴾ <sup>(٣)</sup> .

---

(١) المغنى ج ٩ ص : ٣٢١

(٢) يراجع : بدائع الصنائع ج ٥ ص : ٢٢٥٢ ، مغنى المحتاج ج ٣ ص : ٤٤٩ والشرح الصغير ج ٢ ص : ٧٥٤ وأحكام الجصاص ج ١ ص : ٤٠٤ - ٤٠٧ .

(٣) يراجع : أحكام الجصاص ج ١ ص : ٤٠٤ - ٤٠٧ .

وذهب الحنابلة في المشهور عنهم الى أن ارضاع الولد على الأب وحده ، وليس له اجبار أمه على رضاعه دنيئة كانت أو شريفة ، سواء كانت في حبال الزوج أو مطلقة ، ولا نعلم في عدم اجبارها على ذلك اذا كانت مفارقة خلافا فأمّا اذا كانت مع الزوج فكذلك عندنا <sup>(١)</sup> .

وقال الشافعية : أن وجدت الأم والأجنبية لم تجبر الأم على ارضاعه وان كانت في نكاح أبيه لقوله تعالى : ﴿ كَانَ مَسَارَتُهُ فَتَرْضَعُ لَهُ وَأَخْرَجَ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وان امتنعت حصل التعاسر <sup>(٣)</sup> . قالوا في مقتضاه كما في الآية أن ترضع له أخرى ولو كان الارضاع واجبا على الأم لما كان ذلك ، بل كان يتعين عليها الارضاع حتى عند الاختلاف ، بل ان معنى الجبر على الارضاع واضح في حالة الاختلاف أكثر من وضوحه في حالة عدم الاختلاف <sup>(٤)</sup> .

وحملوا الأمر الوارد في قوله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يَرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ﴾ على الندب من حيث أن تربية الطفل بلبين الأم أصلح له من سائر اللبان ، ومن حيث أن شفقة الأم عليه أتم من شفقة غيرها . هذا اذا لم يبلغ الحال في الولد الى حد الاضطراب بأن لا يوجد غير الأم أو لا يرضع الطفل الا منها . فواجب عليها عند ذلك ان ترضعه كما يجب على كل احد مواساة المضطر في الطعام <sup>(٥)</sup> .

ولكن يرى هذا الفريق أن الأم اذا تعينت تجبر على ارضاع ولدها . وتعين الأم للارضاع اذا وجدت حالة من الحالات الآتية :

#### الحالة الأولى :

أن يكون الأب فقيرا فلم يجد مالا يَسْتَأْجِرُ به من ترضع ولده ولم يكن

---

(١) المغنى ج ٩ ص : ٣١٢

(٢) سورة الطلاق آية ٦

(٣) مغنى المحتاج ج ٣ ص : ٤٤٩

(٤) الأحوال الشخصية في الشريعة الاسلامية فقها وقضاء لعبد العزيز عامر ص : ١٥٨

(٥) أنظر تفسير الفخر الرازي ج ٦ ص : ١١٧

للصغير مال كذلك ، ولم يوجد من يقوم بارضاعه بدون أجر .

#### الحالة الثانية :

ألا يوجد من يرضع الولد أصلا لا بأجر ولا بدون أجر .

#### الحالة الثالثة :

أن يتمتع الولد عن الرضاع من غير الأم .

فاذا وجدت حالة من هذه الحالات الثلاث أجبرت الأم على ارضاع ولدها صيانة له من الهلاك .

٢ - ويرى فريق آخر أن الأم تجبر على ارضاع ولدها ... ومن هذا الفريق ابن أبى لىلى والحسن بن صالح وأبو ثور ... وهو أيضا رواية عن مالك <sup>(١)</sup> لعموم قوله تعالى : ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ﴾ . ويرى هذا الفريق أن هذه الآية وإن كانت في صورة الخبر إلا أنه خبر في معنى الأمر ، وهو يدل على الوجوب دلالة مؤكدة .. ومادام الحال كذلك فإن الأم ترضع ولدها وتجبر على ذلك قضاء إذا امتعت عنه ، امتثالا لهذه الآية الكريمة .

٣ - وفريق ثالث يرى أن المرأة إذا كانت ممن لم تجر عادة مثلها على ارضاع ولدها فإنها لا تجبر على ارضاعه ، وإن كانت تجرى عادة مثلها أن ترضعه فإنها تجبر على إرضاعه . وقد اعتمد هذا الرأي على العرف والعادة واعتبره مخصصا لعموم النصوص ، وهو المشهور عن مالك كما ورد ذلك في الشرح الصغير <sup>(٢)</sup> : أن الأم يجب عليها ارضاع ولدها قضاء ، كما يجب عليها ديانة ، إلا لعلو قدر بأن كانت من أشرف الناس الذين شأنهم عدم ارضاع نسائهم أولادهن فلا يلزمها إرضاع ، فإن أرضعت فلها الأجرة في مال الولد إن كان له

---

(١) المغنى ج ٩ ص : ٣١٢

(٢) الشرح الصغير ج ٢ ص : ٧٥٤

مال وإلا فعلى الأب لقوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الْوَالِدَيْنِ إِعْظَامٌ ﴾ (١) ويقول القرطبي في كتابه - الجامع لأحكام القرآن - (٢) مؤيدا لرأى مالك ومفسرا له : « والأصل أن كل أم يلزمها ارضاع ولدها كما أخبر الله عز وجل ، فانه أمر الزوجات بارضاع أولادهن ، وأوجب لهن على الأزواج النفقة والكسوة والزوجية قائمة . الا أن مالكا رحمه الله دون فقهاء الأمصار استثنى الحسية فقال : لا يلزمها ارضاعه ؛ فأخرجها من الآية وخصصها بأصل من أصول الفقه وهو العمل بالعادة (٣) . وهذا أصل لم يتفطن له الا مالك ، والأصل البديع فيه أن هذا أمر كان في الجاهلية في ذوى الحسب ، وجاء الاسلام فلم يغيره ، وتماذى ذوو الثروة والأحساب على تفرغ الأمهات للمتعة بدفع الرضعا للمرضع الى زمانه فقال به » .

وقد بين ابن رشد (٤) اختلاف الفقهاء في جبر المرأة وعدم جبرها على ارضاع ولدها بقوله : « ان الفقهاء قد اختلفوا في حقوق الزوج على الزوجة بالارضاع . فقال قوم أن ذلك يجب على الدنيئة ولا يجب على الشريفة الا اذا تعين عليها بأن كان الطفل لا يقبل ثدى غيرها . وان هذا هو مشهور قوله مالك . وقال فريق ان ارضاع المرأة ولدها واجب عليها على الإطلاق . ولم يوجب ذلك عليها فريق آخر على الإطلاق . وسبب اختلافهم هو اختلاف المذاهب في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يَرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ ﴾ ، فمن قال بأنها تتضمن حكم الرضاع بمعنى أنه واجب أوجب الرضاع على الوالدة على أساس ان هذه الآية من الأخبار التي مفهومها مفهوم الأمر . ومن قال بأنها تتضمن أمره فقط قال بعدم وجوب الارضاع على الوالدة لأنه لا دليل على الوجوب . ومن قال

(١) سورة البقرة آية ٢٣٣

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٣ ص : ١٧٢

(٣) ومن هنا استنبط الفقهاء قاعدة : العادة محكمة .

(٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ج ٢ ص : ٤٩



بالتفرقة بين النساء بحسب مركزهن في المجتمع فقد اعتبر في هذا الرأي العرف والعادة » .

والذى غلب اليه رأى القائلين بعدم اجبار الأم على الرضاع قضاء وان <sup>(١)</sup> كان ذلك واجبا عليها ديانة الا اذا تعينت ضرورة من الضرورات التى سبق ذكرها .. والذى يؤيدنا فى هذا :

أن النفقة على الأب لا يشاركه فيها أحد ... ويدخل فى النفقة الارضاع فعليه مؤونته، فان قبلت الأم الارضاع فيها ونعمت ، وان أبت فان عليه أن يسترضع أخرى لقوله تعالى : ﴿ وان تعاسرتم فسترضع له أخرى ﴾ .. ولا شك أنها اذا امتنعت عن الارضاع مع طلبه فانها يكونان قد تعاسرا بذلك .

وقد بينا فى تفسير قوله تعالى : ﴿ لاتضار والدة بولدها ﴾ أى بان تلتزم أن ترضعه مع أنها تكره ذلك ولا تريده ، اذ جبرها عليه مع هذا فيه اضرار بها والآية تمنع أن تضار والدة بولدها .

أما الأمر الوارد فى الآية الكريمة ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين ﴾ فانها ظاهرها الخبر - كما بينا - وليس المراد هنا بالخبر ايجاب الرضاع على الأم وأمرها به على أساس أن الأمر قد ورد فى صيغة الخبر كقوله تعالى : ﴿ وَأَنفَلَكَتْ بَرَرَيْنَ بِأَفْئِسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> ودليل كونه ليس مرادا قوله تعالى ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْزُقْنَهُنَّ أُمُورَهُنَّ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وقوله تعالى : ﴿ وان تعاسرتم فسترضع له أخرى ﴾ <sup>(٤)</sup> فهاتان الآيتان قرينة تصرف الخبر الظاهر بمعنى الأمر الى الندب والاباحة . وأنها مخيرة فى أن ترضع ... ويكون الوجوب

---

(١) تقصد بذلك الأم المطلقة ، أى التى ليست فى حبال الزوج - كما بينا .

(٢) سورة البقرة - آية ٢٢٨

(٣) سورة الطلاق - آية ٦

(٤) سورة الطلاق - آية ٦

خاصا بما اذا تعينت حالة من الحالات التى يجب على الأم فيها ارضاع ولدها  
محافظة عليه من الهلاك والضياع <sup>(١)</sup> .

### الجنب الثانى : هل الإرضاع واجب للأمر؟

لما كانت الأم أقرب الناس الى ولدها وأكثرهم حنانا وشفقة عليه كانت  
أحق بارضاعه من غيرها ... فاذا رغبت فى ارضاع ولدها بدون أجر لم يكن  
للأب أن يمنعها لأن فى إرضاع الأم رعاية لمصلحة الصغير ، ولا يترتب عليه  
اضرار بالأب فلا يكون هناك مبرر لمنع الأم منه ، ولأن فى منع الأم من ارضاع  
ولدها اضرارا بها وهو لا يجوز لقوله تعالى : ﴿ لا تضار والدة بولدها ﴾ .

روى عن الحسن <sup>(٢)</sup> ومجاهد وقتادة قالوا : هو المضارة فى الرضاع . ومعناه  
لاتضار والدة بولدها بان لاتعطى اذا رضيت بأن ترضعه بمثل ماترضعه به  
الأجنبية بل تكون هى أولى لما تقدم فى أول الآية من قوله تعالى : ﴿ والوالدات  
يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن  
وكسوتهن بالمعروف ﴾ ... فجعل الأم أحق برضاع الولد هذه المدة ثم أكد  
ذلك بقوله تعالى : ﴿ لاتضار والدة بولدها ﴾ . وقال : ﴿ وان تعاسرتم  
فسترضع له أخرى ﴾ ، فلم يسقط حقها من الرضاع الا عند التعاسر ،  
ويحتمل أن يريد به أنها لاتضار بولدها اذا لم تختار أن ترضعه بأن ينتزع منها ،  
ولكنه يؤمر الزوج بأن يحضر الظئر إليها حتى ترضعه فى بيتها .

ولما كانت الآية محتملة للمضارة فى نزع الولد منها واسترضاع غيرها وجب  
حملة على المعنيين ، فيكون الزوج ممنوعا من استرضاع غيرها اذا رضيت هى  
بأن ترضعه بأجرة مثلها وهى الرزق والكسوة بالمعروف . وان لم ترضع أجبر  
الزوج على احضار المرضعة حتى ترضعه فى بيتها حتى لا يكون مضارا لها  
لولدها .

---

(١) يراجع : التفسير الكبير للفخر الرازى ج ٦ ص : ١١٧

(٢) يراجع : أحكام الجصاص ج ١ ص : ٤٠٥ ومابعدا .

وأما إذا كان الأجر الذى طلبته الأم أكبر من الأجر الذى طلبته المرضعة الأخرى - حتى ولو كان الأجر الذى تطلبه هو أجر المثل - فإن الأم لا تكون أحق بارضاعه وذلك لقول الله تعالى : ﴿ لا تضار والدة بولدها ، ولا مولود له بولده ﴾ <sup>(١)</sup> ، فانه سبحانه وتعالى نهى عن اضرار الوالدة بسبب ولدها كما نهى عن اضرار الوالد بسبب الولد . ومن الاضرار بالوالد أن تلزمه بالأجرة التى نطلبها مع وجود من يقوم بهذا العمل مجانا أو بأجر أقل من الأجر الذى تطلبه الأم سواء كان الأب معسرا أو موسرا <sup>(٢)</sup> .. ولقوله تعالى : ﴿ وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم ﴾ <sup>(٣)</sup> . وقيل : تجاب الأم الى الأجر الذى حددته لفور شفقتها . ومحل الخلاف إذا استمر الولد لبن الأجنبية ، والا أجيبت الأم الى ارضاعه بأجرة المثل قطعا لما فى العدول عنها من الاضرار بالرضيع <sup>(٤)</sup> .

وقال الحنابلة : <sup>(٥)</sup> إن كانت الأم مطلقة وطلبت أجر المثل فأراد انتزاعه منها ليسلمه إلى من ترضعه بأجر المثل أو أكثر لم يكن له ذلك ، وإن وجد متبرعة أو من ترضعه دون أجر المثل فله انتزاعه منها فى ظاهر المذهب ، لأنه لا يلزمه التزام المؤونة مع دفع حاجة الولد دونها ، والدليل على وجوب تقديم الأم - إذا طلبت أجر مثلها - على المتبرعة قوله تعالى : ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن ﴾ .. وقوله تعالى : ﴿ فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن ﴾ .. ولأن الأم أحنى وأشفق ولبنها أمراً من لبن غيرها فكانت أحق به من غيرها .. ولأن فى إرضاع غيرها تفويتا لحق الأم من الحضانة وإضراراً بالولد ، ولا يجوز تفويت حق الحضانة الواجب والاضرار بالولد لاسقاط حق أوجه الله تعالى على الأب .

( ١ ) سورة البقرة - آية ٢٣٣

( ٢ ) يراجع : فتح القدير ج ٣ ص : ٣٤٥ ، ٣٤٦

( ٣ ) سورة البقرة - آية ٢٣٣

( ٤ ) يراجع : مغنى المحتاج ج ٣ ص : ٤٤٩

( ٥ ) يراجع : المغنى لابن قدامة ج ٩ ص : ٢١٢ ، ٣١٣ ومنهاج الطالب فى المقارنة بين المذاهب .

د . عبد السمیع امام من صفحة ١٠٤ إلى صفحة ١٠٧ .

وأما إذا طلبت الأم أكثر من أجر مثلها ووجد الأب من ترضعه بأجر مثلها أو متبرعة جاز انتزاعه منها لأنها اسقطت حقها باشتراطها وطلبها ما ليس لها فدخلت في عموم قوله تعالى : ﴿ وان تعاسرتم فسترضع له أخرى ﴾ .. وان لم يجد مرضعة الا بمثل تلك الأجرة فالأم أحق لأنها تساوتنا في الأجر فكانت الأم أحق كما لو طلبت كل واحدة منها اجر مثلها .

وإذا سلمه الأب الى المرضعة لزمها ان تقوم بأرضاع الطفل عند أمه أو ترضعه في بيتها ثم ترده الى أمه لأن الحضانة حق لها ، وامتناعها عن الرضاع لا يسقط حقها في الحضانة على نحو ما سيأتى تفصيله في فصل الحضانة .

## الأجرة على الإرضاع

### ١ - هل الأم تستحق أجرة على إرضاع ولدها ؟

إذا قامت الأم بارضاع ولدها من تلقاء نفسها ، أو لاجبارها على ارضاعه بواسطة القضاء فهل تستحق أجرة على الرضاع ؟ . يختلف هذا الحكم باختلاف قيام الزوجية أو عدمها .. وتفصيل ذلك :

#### أولاً : حكم استحقاق الأم أجرة الرضاع إذا كانت زوجة أو مطلقة رجعيًا

ان قامت الأم بالرضاع حال قيام الزوجية أو في عدة الطلاق الرجعى فلا تستحق أجرة على الرضاع ، لأن الزوج مكلف بالانفاق عليها في حال الزوجية وفي حال العدة من الطلاق الرجعى ، فلا تستحق عليه نفقة ثانية لئلا يؤدي ذلك الى اجتماع الأجرة والنفقة في حال واحدة وهو لا يجوز . لكفاية النفقة الواجبة لها على الزوج للقيام بهذا الحق ، فيكون المراد بقوله تعالى : ﴿ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ﴾<sup>(١)</sup> فإذا كان في شأن المنكوحات إيجاب زيادة النفقة على الأب للأم المرضعة لأجل الولد ، والا فالنفقة تستحقها المنكوحة من غير ولد<sup>(٢)</sup> .

( ١ ) سورة البقرة - آية ٢٣٣

( ٢ ) يراجع : بدائع الصنائع ج ٥ ص : ٢٢٥٢

والى هذا ذهب الحنفية :

فقال ابن عابدين في حاشيته <sup>(١)</sup> : « ان فعل الارضاع واجب على الأم ، ومؤونة هذا الارضاع واجبة على الأب لأنها المؤونة حال الزوجية وفي العدة قبل البينونة فلا يلزم بأجرة الرضاع حتى لا يجتمع عليه في وقت واحد نفقتان » . وعند مالك أن الزوجة تجبر على ارضاع ولدها من زوجها بالمجان اذا كانت الزوجية قائمة أو كانت في عدة من طلاق رجعى ، إن كانت الزوجة أو المعتدة من ترضع مثلاً . وعلى ذلك فلا تستحق والددة الصغير إذا كان عليها إرضاعه أجر الرضاع مادامت في حال قيام الزوجية أو في أثناء العدة من طلاق رجعى . فمالك يتفق مع مذهب الحنفية في عدم استحقاق الارضاع الأجرة في هذه الحالة بصرف النظر عن اختلافهما في جبر والددة الصغير على الارضاع أو عدم جبرها . والمهم في هذا المجال أن من تجبر على الارضاع عند مالك لا تستحق عليه أجرا حال قيام الزوجية وفي العدة من الطلاق الرجعى <sup>(٢)</sup> .

وعند الشافعية <sup>(٣)</sup> أن الزوجة والزوج اذا رضيا أن ترضع هى ولدهما فان الأمر لا يعدو أن تكون قد رضيت بالارضاع دون أن تطلب على ذلك اجرا ، أو ان تكون قد رضيت بذلك وطلبت عليه أجرا .. فان كانت الأولى فقد اختلف الرأى في لزوم الزيادة في نفقتها من عدمه : ( أ ) ففريق على أن الزيادة في النفقة بسبب الارضاع تلزمه . وأساس هذا الرأى أن الموضع تحتاج وهى ترضع أكثر من حاجتها وهى لا ترضع .. لأن الإرضاع يستنفذ منها جزءا من الغذاء بما يستهلك في الرضاع من لبنها ، فناسب هذا أن تزداد نفقتها حتى يعوض ما يفقد منها في الارضاع .

( ب ) وفريق على أن الزيادة لا تلزمه بسبب الرضاع تأسيسا على أن النفقة مقدرة فلا يسوغ أن تجب زيادة هذا المقدر لحاجة المرضعة .. ونظير ذلك

( ١ ) انظر : حاشية ابن عابدين ج ٢ ص : ٩٢٩ ، ٩٣٠

( ٢ ) يراجع : الاحوال الشخصية في الشريعة الاسلامية لعبد العزيز عامر ص : ١٦٦ ، ١٦٧

( ٣ ) يراجع : المذهب للشيرازى ج ٢ ص : ١٧٩ ، ١٨٠

أنه لا تجب الزيادة في نفقة كثيرة الأكل لحاجتها بسبب كثرة أكلها .  
والحالة الثانية اذا رضيت بالارضاع وطلبت عليه أجرا . فقد اختلف الرأى  
كذلك :

( أ ) ففريق على أنه لا يجوز أن يستأجرها على الارضاع ، لأن الوقت  
الذى يضيع في الارضاع من حق الزوج فله أن يستمتع فيه بها وهو قد استحق  
هذا الاستمتاع ببذل هو النفقة .. فلا يجوز لها مع هذا البذل أن تأخذ أجرا .  
والمراد من ذلك أن منفعة الاستمتاع بالزوجة حق له ولا يسوغ أن يستأجر منها  
ما هو أو بعضه حق له .

( ب ) وفريق على أن هذا الاستئجار جائز له ويجوز لها أخذ الأجرة على  
الارضاع ، ذلك لأن الارضاع لا يعدو أن يكون عملا تقوم به الزوجة أو من هى  
في حبال الزوج وهى تستحق عليه ( الارضاع ) أجرا نظير قيامها بالنسج مثلا  
فلها عليه الأجر ، وكما انها تستحق الأجر على الارضاع بعد أن تبين من زوجها  
فهى تستحق عليه الأجر من زوجها قبل البينة .

وعند الحنابلة<sup>(١)</sup> : أن الأم اذا طلبت أن ترضع ولدها بأجر مثلها فهى أحق  
به . ولم يفرقوا في ذلك بين أن تكون في حبال الزوجية أو تكون أجنبية عن والد  
الصغير ، وسند هذا الرأى عندهم :

١ - أن الإرضاع بالأجر عقد إجارة يجوز للزوجة أن تباشره مع غير الزوج  
اذا رضى الزوج بذلك فجاز من الزوج . ومثل ذلك أن تؤجر نفسها لحياكة  
أو خدمة أو نحو ذلك .

٢ - وردوا على قول الشافعية بأن المنافع مملوكة له بقولهم : انه لو ملك منفعة  
الحضانة للملك إجبارها عليها ولم تجز إجارة نفسها لغيرها بأذنه ولكانت الأجرة  
له . وانما امتنعت إجارة نفسها لأجنبى بغير إذنه لما في ذلك من تفويت استمتاعه  
بها في بعض الأحيان . ولهذا جازت بأذنه ، واذا استأجرها هو فقد أذن لها في

---

( ١ ) أنظر . المغنى لابن قدامة ج ٩ ص : ٣١٢

اجارة نفسها ، فصح هذا الاستحجار كما يصح مع الأجنبي<sup>(١)</sup> .  
والذى غيل اليه هو رأى القائلين بأن الزوجة أو المطلقة رجعيًا لا تستحق  
أجرة على الارضاع اذا أرضعت ولدها من زوجها أو مطلقها حال قيام الزوجية  
أو في عدة الطلاق الرجعى . ذلك لأن أم الصغير في هذه الحالة تتقاضى من  
والده نفقتها ، فهى تأخذ رزقها وكسوتها منه ، فلا محل لأخذ أجر على  
الارضاع . لكن ان احتاجت الأم زيادة في النفقة بسبب ارضاع الولد فاننا نرى  
أنه يجب على زوجها أو مطلقها الوفاء بهذه الزيادة ، ذلك لأنه مما لا جدال فيه  
أن المرضعة تستنفد منها الرضاعة كثيرا من مادة جسمها ويترتب عليها في كثير  
من الأحيان الضعف والهزال اذا لم تتعهد المرضعة نفسها بغذاء خاص وبناية  
خاصة فتسويتها مع ذلك بغير المرضعة في النفقة فيها اجحاف بها .  
يعجبني ما ذكره ابن قدامة<sup>(٢)</sup> في المغنى وفيه ما نصه : « وان أرضعت المرأة  
ولدها وهى في حبال والده فاحتاجت الى زيادة نفقة لزمه لقوله تعالى : ﴿ وعلى  
المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ﴾ ولأنها تستحق عليه قدر كفايتها ، فاذا  
زادت حاجتها زادت كفايتها . وهذا يؤيده قوله تعالى : ﴿ لا تضار والدة  
بولدها ﴾ اذ أن القول بعدم الزيادة في النفقة بسبب حاجتها فيه ضرر بها ،  
والآية الكريمة تمنع أن تضار والدة بولدها ».

### ثانياً : حكم استحقاق الأم أجرة الرضاع إذا كانت مطلقة بآنة

ان قامت الأم بالرضاع بعد انتهاء الزوجية ، وانقضاء العدة ، أو في عدة  
الوفاء فانها تستحق الأجرة على الرضاع من غير خلاف بين العلماء لقوله تعالى :  
﴿ كَانَ كُنْزٌ أُولَئِكَ حَسْبِيَ قَالُوا هَيْهَاتُوا عَلَيْهِمْ حَتَّى يَمُوتُوا وَهُمْ كَانُوا هُنَّ  
أُجُورُهُنَّ وَأَنْتُمْ يُرَاتِكُمْ بَعْرِفُوتَ ﴾<sup>(٣)</sup> فان الله تعالى أوجب على الأزواج

( ١ ) يراجع : المغنى ج ٩ ص : ٣١٣

( ٢ ) المغنى : لابن قدامة ج ٩ ص : ١١٣

( ٣ ) سورة الطلاق - آية ٦

أن يعطوا مطلقاتهم أجره الارضاع اذا قمن به ، ولأن الأم في هذه الحالة لا تجب لها النفقة على الأب لانقسام عرى الزوجية وانقطاع آثارها بانقضاء العدة أو الوفاة ، وفي إلزامها بدون أجر مع ضعفها وانقطاع نفقتها إضرار بها وهو لا يجوز لقوله تعالى : ﴿ لا تضار والدة بولدها ﴾ <sup>(١)</sup> .

ومما تقدم يتبين أن المدار في استحقاق الأم أجره الرضاع أو عدم استحقاقها على وجوب النفقة لها وعدم وجوبها . فان وجبت لها النفقة على الأب لقيام الزوجية أو قبل انقضاء العدة فلا تستحق الأجرة على الرضاع لكيلا تجمع بين نفقتين الا في حالة احتياجها - كما بينا - ، وان لم تجب لها النفقة على الأب استحققت الأجرة على الرضاع ؛ لأنها في هذه الحالة لا تجب لها النفقة على الأب فتكون كالأجنبية في دفع أجره الرضاع .

### مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ أَجْرَةُ الرِّضَاعِ ؟

الرضاع هو الغذاء الذى يحتاج اليه الطفل في مبدأ حياته ، فهو بالنسبة للصغير كالطعام بالنسبة للكبير . وعلى هذا تكون أجره الرضاع على من تجب عليه النفقة . والذى تجب عليه النفقة هو الأب لا يشاركه فيها أحد، وفي هذا يقول المولى عز وجل : ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ﴾ <sup>(٢)</sup> فالله تعالى كما وصى الأم برعاية جانب الطفل في قوله تعالى : ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن ﴾ وصى الأب برعاية جانب الأم حتى تكون قادرة على رعاية مصلحة الطفل فأمره برزقها وكسوتها بالمعروف . والمعروف في هذا الباب قد يكون محدودا بشرط وعقد . وقد يكون غير محدود الا من جهة العرف ؛ لأنه اذا قام بما

( ١ ) تراجع آراء الفقهاء في هذه المسألة في كل من : مغنى المحتاج ج ٣ ص : ٤٤٩ مع الشرح الصغير ج ٢ ص : ٧٥٤ ، المغنى ج ٩ ص : ٣١٢ ، بدائع الصنائع ج ٥ ص : ٢٢٥٢ . وأحكام الجصاص ج ١ ص : ٤٠٤ وأحكام القرطبي ج ٢ ص : ٦٦٨٩ .  
( ٢ ) سورة البقرة - آية ٢٣٣ .



يكفيها في طعامها وكسوتها فقد استغنى عن تقدير الأجرة . فان كان ذلك أقل من قدر الكفاية لحقها من الجوع والعري فضررها يتعدى الى الولد . ويقول سبحانه : ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾ وهو يدل على أن الأم يلزمها إرضاع ولدها ؛ وأن على الأب أن يقوم بالاتفاق عليها ان كانت زوجة أو في حكم الزوجة ، واعطائها أجرة إن لم تكن زوجة ولا في حكم الزوجة . وهذا يدل على أن احتياج الطفل الى رعاية الأم أشد من احتياجه الى رعاية الأب ، لأنه ليس بين الطفل وبين رعاية الأم واسطة البتة . أما رعاية الأب فإنما تصل الى الطفل بواسطة ، فانه يستأجر المرأة على ارضاعه وحضانه بالنفقة والكسوة ، وذلك يدل على أن حق الأم أكثر<sup>(١)</sup> من حق الأب . والأب لا يكلف الاتفاق على الصبي وعلى أمه الا بما تتسع له قدرته لقوله تعالى : ﴿ لَا تَكْلَفْ نَفْسَ الْاِيسَعَا ﴾<sup>(٢)</sup> ولقوله تعالى : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعْتٍ مِّنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُفْسِقْ إِنَّمَا تَكْلِيفُ اللَّهِ تَكْلِيفًا مَّا يَتَّهَمُ ﴾<sup>(٣)</sup> وهذا اذا لم يكن للصغير مال ، فان كان له مال وجبت الأجرة في ماله لأنها قائمة مقام النفقة ، والنفقة لا تجب على الغير الا عند الحاجة ، واذا كان للصغير مال انتفت هذه الحاجة .

واذا كان الأب فقيرا ولم يكن للصغير مال أجبرت الأم على ارضاعه ، واذا وجبت لها الأجرة كانت ديناً على الأب يطالب بها عند يساره لقوله تعالى : ﴿ لَا تَضَارِ الْوَالِدَ بِالْوَلَدِ ﴾ ، بأن يضيق عليها النفقة والكسوة أو بأن يسئء عشرتها . واذا مات الأب ولم يكن للولد مال وامتنعت الأم عن الارضاع فعلى الوارث مثل ذلك . يعنى ان مات المولود له لزوم وارثه أن يقوم مقامه في أن يرزقها ويسكوها بالمعروف وتجنب الضرر . واختلف العلماء في أنه أى وارث فقيل : هو العصباء دون الأم ، والاخوة من الأم ، وقيل : هو وارث الصبي من الرجال

( ١ ) يراجع : التفسير الكبير للفخر الرازى ج ٦ ص : ١٢٠

( ٢ ) سورة البقرة - آية ٢٣٣

( ٣ ) سورة الطلاق - آية ٧

والنساء على قدر النصيب من الميراث ، وقيل : الوارث ممن كان ذا رحم محرم دون غيرهم من ابن العم .

والراجح كما قال الامام الفخر الرازي<sup>(١)</sup> بعد ذكر آراء المفسرين في المراد من قوله تعالى ﴿ وعلى الوارث مثل ذلك ﴾ : واعلم أن ظاهر الكلام يقتضى أن لا فضل بين وارث ووارث ، لأنه تعالى اطلق اللفظ ، فغير ذى الرحم بمنزلة ذى الرحم ، كما أن البعيد كالقريب ، والنساء كالرجال . ولولا أن الأم خرجت من ذلك من حيث مرزكرها بإيجاب الحق لها - يقصد قوله تعالى : ﴿ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ﴾ - لصحَّ أيضا دخولها تحت الكلام لأنها قد تكون وارثا كغيرها .

## المُخْلِصَة

نخلص مما تقدم الى أن الرضاع فى معناه العام حق من حقوق الطفل ثابت بمقتضى النصوص الشرعية ، فلا مجال للخلاف فيه ، وانما كانت اختلافات الفقهاء ناتجة عن اجتهاد اصحاب كل مذهب فى فهم وتفسير النصوص الشرعية . وهذه الاختلافات لا تمس جوهر هذا الحق الأصيل المقرر وانما هى تتناول كيفية تحقيق هذا الحق وتحديد المسئولية فيه .

---

( ١ ) التفسير الكبير للفخر الرازى ج ٦ ص : ١٢٢ . ويراجع تفسير القرطبى مجلد ٢ ص : ٨٧٥ وما بعدها ، وتراجع آراء الفقهاء فى : معنى المحتاج ج ٢ ص : ٤٤٩ ، والشرح الصغير ج ٢ ص : ٧٥٤ ، والإحكام شرح أصول الأحكام ج ٤ ص : ٦١ ، والمغنى ج ٩ ص : ٣١٣ وما بعدها ، وأحكام الجصاص ج ١ ص : ٤٠٤ .

## المبحث الرابع

# الحضائنة

﴿ وَمَا كُنَّا لَنُؤْتِيَهُمْ لَافِيًا إِذْ يُلْقُونَ أَكْلَهُمْ أَكْلَهُمْ بِكَفْلٍ مِّنْهُمْ ﴾

« سورة آل عمران - آية ٤٤ »



## الحضانة

### تعريف الحضانة لغة

الحضانة بكسر الحاء وفتحها مصدر حضن . ويقال : حضن الصبي حضنا بفتح الحاء وحضانة : جعله في حضنه بكسر الحاء ، والحضن ما دون الابط الى الكشح . وحضن الطائر بيضه إذا ضمه الى نفسه تحت جناحه . وحضنت المرأة ولدها حضانة ، ( وحاضنة ) الصبي التي تقوم عليه في تربيته و ( احتضن ) الشيء جعله في حضنه <sup>(١)</sup> .

### وفي الشرع

حفظ من لا يستقل بأمره وتربيته ووقايته مما يهلكه أو يضره <sup>(٢)</sup> . وعرفها صاحب البدائع بأنها ضم الأم ولدها الى جنبها واعتزالها اياه من أبيه ليكون عندها فتقوم بحفظه وامساكه وغسل ثيابه <sup>(٣)</sup> .

وقد جاءت الحضانة في القرآن بلفظ آخر يفيد نفس المعنى وهو الكفالة وذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا حُنَّتْ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَبَهُمْ فَهُمْ بِمُحْسِلٍ رَبَّاتٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

(١) مختار الصحاح ص : ١٤٢ .

(٢) سيل السلام ج ٣ ص : ٢٢٦ .

(٣) بدائع الصنائع ج ٥ : ٢٢٥٢ .

(٤) سورة آل - عمران - آية ٤٤ .

وقوله تعالى : ﴿ إِذْ يَبْقَىٰ أَصْلُكُمْ مُّتَوَلَّيًّا لَّكُمْ عَلَىٰ صِفَةٍ ﴾ . (١) أى : يتعهد بالرعاية والحفظ والتربية والتنمية .

### الأصل في ثبوت الحضانة من الكتاب

أما الكتاب : فقوله تعالى : ﴿ لَا تَضَارُّ وَالِدَةُ بِوَالِدِهَا ﴾ (٢) . قال الجصاص<sup>(٣)</sup> وفى هذا دلالة على أن الأم أحق بامساك الولد ما دام صغيراً وإن استغنى عن الرضاع بعدما يكون ممن يحتاج إلى الحضانة : لأن حاجته إلى الأم بعد الرضاع كما هى قبله . فإذا كانت فى حالة الرضاع أحق به وإن كانت المرضعة غيرها ، علمنا أن فى كونه عند الأم حقاً لها وفيه حق للولد أيضاً : وهو أن الأم أرفق به واحنى عليه ، وذلك فى الغلام عندنا إلى أن يأكل وحده ويشرب وحده ويتوضأ وحده ، وفى الجارية حتى تحيض . ثم قال : « حكمت الآية أيضاً أن الأم أحق بامساك الولد من الأب » .

### من السنة

أولاً : ما روى عن عبد الله بن عمرو أن امرأة قالت : « يا رسول الله ان ابنى هذا كانت بطنى له وعاء ، وثديى له سقاء وحجرى له حواء ، وإن أباه طلقنى وأراد أن ينزعه منى » . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « انت احق به ما لم تنكحى » (٤) .

والحديث دليل على أن الأم أحق بحضانة ولدها إذا أراد الأب انتزاعه منها . وقد ذكرت هذه المرأة صفات اختصت بها تقتضى استحقاقها وأولويتها بحضانة ولدها . وأقرها ﷺ على ذلك وحكم لها . والحكم الذى دل عليه الحديث لا خلاف فيه وقضى به أبو بكر ثم عمر .

(١) سورة طه - آية ٤٠ ( يراجع : معجم ألفاظ القرآن ) .

(٢) سورة البقرة - آية ٢٣٣ .

(٣) يراجع : أحكام الجصاص ج ١ ص : ٤٠٥ .

(٤) رواه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم .

ثانيا : قال ابن عباس: ريجها و فراشها وحرها خير له منك حتى يشب ويختار لنفسه<sup>(١)</sup> . ودل الحديث على أن الأم إذا نكحت سقط حقها من الحضانة ؛ واليه ذهب الجمهور<sup>(٢)</sup> .

### مِنَ الاجْتِمَاعِ

فقد حكى ابن المنذر الاجماع عليه . وقال ابن تيمية : « اما الصغير فالأم أصلح له من الأب لأنها أرفق بالصغير واخبر بتغذيته وحمله وتنويمه واصبر وارحم به ، فهي اقدر واصبر وارحم واخبر في هذا الموضع »<sup>(٣)</sup> .

### حَاجَةُ الْوَلَدِ إِلَيْهَا

الولد منذ أن يولد محتاج لمن يعنى به ويقوم على تربيته وحفظه وتدير كل ما يلزمه في حياته ، لأنه في حياته الأولى يكون عاجزا عن القيام بمصالح نفسه غير مدرك لما يضره وما ينفعه .

والشارع قد ناط هذا الأمر بوالدى الصغير لأنها أقرب الناس اليه في هذه الحياة . ووزع الأعباء عليهما كل فيما يصلح له .  
أما عن تربيته ورعاية شؤونه في المرحلة الأولى فقد جعلها للأم . وأما عن ولاية التصرف في نفس الولد وماله فقد جعلها للأب .

وفي هذا يقول ابن القيم في زاد المعاد :

« الولاية على الطفل نوعان : نوع يقدم فيه الأب على الأم ومن جهتها وهى ولاية المال والنكاح ، ونوع تقدم فيه الأم على الأب وهى ولاية الحضانة والرضاع . وَقَدْ كُلَّ مِنَ الْأَبوينَ فيما جُعِلَ له من ذلك لتمام مصلحة الولد وتوقف مصلحته على من يلى ذلك من أبويه، وتحصل به كفايته وحسن تربيته . ولما كان

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه .

(٢) اراجع : سبل السلام ج ٣ ص : ٢٢٦ ، نيل الأوطار ج ٦ ص : ٣٦٩ .

(٣) شرح أصول الأحكام ج ٤ ص : ٨٠ .

النساء أعرف بالتربية وأقدر عليها وأصبر وأرأف وأفرغ لها لذلك قدمت الأم فيها على الأب . ولما كان الرجال أقوم بتحصيل مصلحة الولد والاحتياط له في البضع قدم الأب فيها على الأم . فتقديم الأم في الحضانة من محاسن الشريعة والاحتياط للأطفال والنظر اليهم . وتقديم الأب في ولاية المال والتزويج كذلك « أه (١) .

نقول : والذي يدل على أن الأم أحق بالولد في الحضانة في حياته الأولى من أبيه ما قدمناه من أدلة .

وكون الأم أحق بالطفل من الأب لا يعرف فيه خلاف بين أهل الفقه ما دامت الأم قد اجتمعت لها شرائط الحضانة ، ولم يبق بالولد وصف يقتضى تخييره على نحو ما سيأتى ذكره .

### طبيعة الحضانة

جعل الشارع الحق في حضانة الولد في مراحل حياته الأولى لأمه؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « أنت أحق به ما لم تنكحى » .

ولما كان المعروف أن المراد بالحضانة حفظ الصغير ورعايته والقيام على تربيته ، فهل تعتبر الحضانة لذلك حقا للولد على حاضنته فتجبر على الحضانة ، أم تعتبر حقا للحاضنة ، فلا تجبر عليها إذا أبتهما ؟  
اختلفت آراء الفقهاء في هذه المسألة : فذهب فقهاء الحنفية الى رأيين .  
الرأى الأول : أن الحضانة حق للحاضنة فلا تجبر عليها ، واستدلوا على ذلك بأن الحاضنة لا تجبر على الحضانة لاحتمال عجزها لأن شفقها كاملة على المحضون ، وهى لا تصبر عنها فى الأغلب الا عن عجز ، فلا معنى لايحبابها عليها لأنها محمولة عليها دون الجبر .

---

(١) زاد المعاد ج ٢ ص : ١٢٢ .



وقالوا كذلك في تفسير آية : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يَرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ  
لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَرْضَعَ ﴾ <sup>(١)</sup> و ﴿ كَانَ مَعَاذُكَ فَتَرْضَعُ لِمَا أُخْرَى ﴾ <sup>(٢)</sup>  
انهما اذا اختلفا فقد تعاسرا ، فتكون الآية الأولى للندب ، لا للوجوب . ومقتضى  
ذلك أن والده لا تجبر .

وقال آخرون : بأن الحضانة حق للولد ، فتجبر الحاضنة على الحضانة وهو  
رأى ابن ابي ليلى ، والحسن بن صالح <sup>(٣)</sup> .  
ونتيجة لهذا الرأي : أن الزوجة لو اختلعت على أن تترك ولدها عند الخروج  
فان الخلع جائز ، والشرط باطل : لأن حق الولد أن يكون عند أمه لما كان اليها  
محتاجا <sup>(٤)</sup> .

وقد استدل من قال بالجبر على الحضانة :  
أولا : بأن قوله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يَرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ﴾ أمر ، والأمر يفيد  
الوجوب . وأما آية ﴿ وَإِنْ تَعَاذَ لَكُمْ فَاسْتَزِعُوا آلَ أُخْرَى ﴾ فان الكلام فيها  
ليس في الحضانة بل في الارضاع ، والأمر هنا حضانة لا ارضاع .  
ثانيا : حق الولد أن يكون عند أمه ما كان اليها محتاجا .  
وخلاصة القول عند الحنفية في هذه المسألة أن البعض قال بأن الفتوى على  
عدم الجبر ، وأن البعض قال بأن الأولى الافتاء بالجبر . وقال آخرون بأن  
الحضانة حق للحاضنة وحق للمحضون .

وهناك اتفاق على أن الأم تجبر على الحضانة اذا تعين عليها ذلك بأن لم  
يوجد غيرها ، أو لم يقبل الحضانة غيرها ، أو لم يكن للأب ولا للصغير مال .

---

( ١ ) سورة البقرة - آية ٢٣٣ .

( ٢ ) سورة الطلاق - آية ٦ .

( ٣ ) يراجع : تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٣ ص : ٤٧ .

( ٤ ) نفس المرجع السابق ص : ٤٧ .

وذهب فقهاء الحنابلة<sup>(١)</sup> الى أن الحضانة حق للحاضنة وللمحزون معا اذا احتاج الطفل لها ولم يوجد غيرها .

ففى كشف القناع أن الأم اذا امتنعت عن الرضاعة لا تجبر عليها ، وأن الأم أو غيرها اذا امتنعت عن الحضانة انتقلت الى من بعدها ، كما لو لم تكن موجودة . وسوى بين الامتناع عن الحضانة وبين ألا تكون الحاضنة أهلا للحضانة . وفيه كذلك أن من أسقط حقه فى الحضانة يسقط لاعراضه عنه ، وله العود فى حقه متى شاء لأنه يتجدد بتجدد الزمان كالنفقة . وهذا يفيد أن الحضانة حق للحاضنة ، لأنها لا تستطيع أن تمتنع عن الحضانة ولا تجبر عليها أو تسقط حقها فيها من غير أن تؤخذ جبرا عليها الا أن تكون الحضانة حقا لها لا عليها . لكن فيه أيضا أن الحضانة واجبة . لأن الصغير يهلك بتركها ، فوجب حفظه من الهلاك ، كما يجب الانفاق عليه وانجاؤه من المهالك . وهذا يفيد أن عدم جبر الحاضنة على الحضانة مرده أن يكون هناك غيرها ممن هو أهل للحضانة ، اذ فى هذا الفرض لا يضيع الولد ، بل يكون عند آخر يحضنه . أما اذا لم يوجد الا الحاضنة التى لها الحضانة ، فانها تجبر عليها ولا تملك الامتناع عنها أو أن تسقط حقها فيها ؛ لأن هذا ان كان لها ضاع الولد ، ولم يوجد من يربيه ، فيصير هملا ، والشارع لا يرضى ذلك . والنزى يؤيد ذلك أيضا فى كلام الكشف أنه ذكر أن الأم أو غيرها اذا امتنعت عن الحضانة انتقلت الى من بعدها كما لو لم تكن . فمرد عدم الاجبار عند الامتناع أن يوجد بعد الممتنعة من تنوافر فيه شروط الحضانة<sup>(٢)</sup> .

وذهب المالكية<sup>(٣)</sup> الى رأيين : أحدهما أن الحضانة حق للحاضن والثانى حق عليه . واستدل من قال انها حق للحاضن بقوله صلى الله عليه وسلم : « أنت أحق به ما لم تنكحى » .

( ١ ) يراجع : كشف القناع ج ٢ ص : ٣٢٦ - ٣٢٨ ، زاد المعاد ج ٤ ص : ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

( ٢ ) يراجع : كشف القناع ج ٣ ص : ٣٢٦ - ٣٢٨ .

( ٣ ) يراجع : مواهب الجليل ج ٤ ص : ٢١٦ .

وثمره الخلاف بين القائلين بأن الحضانة حق لها لا للمحزون تظهر في حالات منها :

أولا : أن من له الحضانة هل له أن يسقطها ؟

فمن قال ان الحضانة حق الحاضنة قال بأن لها اسقاطها .

ومن قال بأن الحضانة حق على الحاضن قال بأنه ليس لها أن تسقطها .

ثانيا : في أجرة الحضانة .

ان قيل إن الحضانة حق على الحاضن ، وجب عليه خدمة المحزون مجانا ، وان كان الحاضن فقيرا فله الأجرة على قولين في ذلك ، وان قيل إن الحضانة حق للحاضن ، فلا يجب عليه خدمة الولد أيام حضانته الا بالأجرة<sup>(١)</sup> .

يخلص مما تقدم الى أن الآراء في طبيعة الحضانة ثلاثة :

الأول : أنها حق للحاضنة .

الثاني : أنها حق للمحزون .

الثالث : أنها حق لهما معا .

والراجع : أن الحضانة حق للحاضن والمحزون معا . فالمحزون صاحب حق في أن يكون عند أمه ، أو في حضانة النساء عموما ، على الترتيب الذي أورده الفقهاء في فترة معينة من حياته ، اذ النساء أقدر على أمور الحضانة من الرجال في هذه الفترة ؛ وفي أن يكون عند أبيه أو عند الرجال على الترتيب الوارد أيضا في الفقه ، في فترة معينة لأن الرجال فيها أقدر على التعليم والتثقيف وبأخذ الغلام بأخلاق الرجال وحفظ البيت من السقوط في هوة الفساد ، في عصر عم فيه الفساد ، واشتدت الحاجة الى ذلك .

ومن ناحية أخرى : هي حق للحاضن ، لأن الشارع جعل لها ذلك بنظام خاص ، ومصلحة المحزون في ذلك ، ومصلحة الحاضن في أن يشب المحزون على الجادة وأن يبتعد عما هو شائن ، وأن يسير في الطريق السوى .

---

( ١ ) يراجع : زاد المعاد لابن القيم ج ٤ ص : ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

وإذا كانت الحضانة هكذا حقا للمحضون وحقا للحاضن ، فهي من ناحية أخرى تكون واجبة على الحضانة وواجبة على المحضون ، لأن الواجب هو الذى يقابل الحق ، فلا يمكن أن يحصل هذا الحق الا بجعل الحضانة واجبة على الحاضن وواجبة على المحضون سويا .

ومقتضى ذلك أن الحضانة تجبر على الحضانة ، والحاضن كذلك يجبر عليها إذ فى هذا الجبر رعاية حق المحضون ، وأن الحضانة لا يمكنها أن تمتنع عن الحضانة أو تسقط حقها فيها لأن حق المحضون متعلق بأن يكون عندها .

وليس معنى ذلك أن تتعين الحضانة فى شخص معين ولا تتعداه الى غيره مادام الغير المتوافرة فيه الشروط موجودا وقابلا لها ، بل إن للحاضن ترك حقه أو اسقاطه أو الاتفاق مع آخر على تحمل الحضانة بشرط أن يوجد هذا الآخر ، وأن يكون مستجمعا للشرائط التى تؤهله للحضانة ، وهذا فيه رعاية لمصلحة المحضون ، لأنه سيكون فى حضانة من هو أهل للحضانة ، وسوف لا يكون فى كنف راغب عنها قد تؤدى به هذه الرغبة عنها الى ألا يقوم على مصالح المحضون ، كما يجب أن تكون الحضانة .

لكن إذا لم يكن هناك غير الحضانة التى لها الحضانة من يصلح لها ، أو غير من عليه الحضانة من الرجال فإنها فى هذه الحالة تصير متعينة فلا يملك أن يسقطها ولا أن يمتنع عنها بحال ، حتى لا يظل الولد بلا حاضن صالح أو يكون عند غير أهل الحضانة .

### مَنْ تَكُونُ لَهُ الْحَضَانَةُ

قلنا إن الأم هى أحق بالولد فى الحضانة من الأب ، لأنها أصبر على ذلك من الأب وأقدر عليه ، وأشفق على الصغير .

وإذا لم تكن هناك أم تحضن الصغير ، بأن تكون قد ماتت ، أو لم تقبل الحضانة أو أسقطت حقها فيها - على قول من لا يجبرها عليها - أو كانت غير أهل للحضانة بأن تزوجت مثلا بغير محرم للصغير ، فإن قرابة الأم تقدم على قرابة الأب للاعتبارات المذكورة .

والى هذا ذهب فقهاء الحنفية : فقالوا<sup>(١)</sup> : يلى الأم من النساء فى حضانة غيرها على الترتيب الآتى : الجدة من جهة الأم . يدل على ذلك :

١ - ما رواه أبو بكر بن أبى شيبه فى مصنفه أن عمر بن الخطاب طلق زوجته جميلة بنت عاصم ، فتزوجت ، فأخذ عمر ابنه عاصم ، فلتحت به امه . جميلة وأخذته ، فترافعا الى أبى بكر الصديق ، وهما متشبهان ، كل يدعى الولد فقال أبو بكر لعمر : « خَلِّ بينها وبين ابنها » فأخذته . ففى هذه الحادثة حكم أبو بكر برفض دعوى عمر ضم ابنه عاصم وأبقاه مع أمه .

٢ - أن ولاية الحضانة تستفاد من قبل الأم ، لأنها أحق الناس بالصغير فكانت التى من يَكَلِّ الأم أولى من غيرها . وأم الأم من قبل الأم ، فهى تدلى الى الصغير بالأم .

والمقصود بأم الأم ، الأم وإن علت ؛ لكن هناك قيذا فى أم الأم البعيدة ، هو أن الحق فى الحضانة يثبت لها عند عدم أهلية القربى ، يعنى التى هى أقرب منها فلا يكون لها حق عند أهلية القربى .

ثم الجدة من قبل الأب ، أى أم الأب - وإن علت - وذلك بالشرط المذكور فى أم الأم - وإن علت - وهو عدم أهلية القربى .

ثم الأخوات . فأم الأب أولى من الأخت ، لأن لها أولادا فكانت أَدْخَلَ فى الولاية ، وكذا هى أشفق ، ولأنها أقرب إليه ولا يشاركها فى القرب إلا أبوه وليس له مثل شفقتها ، ولا يتولى الحضانة بنفسه وإنما يدفعه الى امرأته .

وتقدم الأخت الشقيقة ، ثم الأخت لأم ، ثم الأخت لأب ، وإنما كانت الأخت لأم مقدمة على الأخت لأب فى الحضانة لأن حق الحضانة - كما بينا - لقراية الأم ، ولكن الحالة أولى فى الحضانة من الأخت لأب لقول رسول الله ﷺ : « الحالة والدة » ، ولأن الحالة تدلى الى الصغير بالأم بينما تدلى الأخت لأب بالأب فكانت الحالة أولى باعتبار المدلى به .

---

( ١ ) بدائع الصنائع ج ٥ ص : ٢٢٧٤ .

ثم بنت الخالة الشقيقة ، ثم الأم ، ثم بنت بنت الأخت لأب ، ثم يأتى دور  
العات لأب وأم ، ثم لأم ، ثم لأب ، ثم خالة الأم ، ثم خالة الأب ، ثم عمات  
الأمهات ، ثم عمات الآباء .

## حَضَانَةُ الْعَصَبَاتِ

حضانة العصبات تكون فى السن الذى يجب فيه وجود الصغير مع النساء فى  
إحدى حالتين :

- ١ - ألا يكون للصغير أحد من محارمه النساء .
  - ٢ - أن يكون له نساء من المحارم الصالحات من حيث الأصل للحضانة  
لكن سقط حقهن بأى سبب من أسباب سقوط الحق فى الحضانة .
- ويلاحظ أن الذى يحكم المسألة بالنسبة للعصبات أنهم فى استحقاق  
الحضانة يتبعون الإرث ، فتكون الحضانة على الترتيب الذى فى باب الإرث .  
فيقدم الأقرب فالأقرب<sup>(١)</sup> ، وعلى ذلك فإن أول العصبات استحقاقا للحضانة  
هو الأب ، ثم الجد أبو الأب وإن علا ، ثم الأخ الشقيق ، ثم الأخ لأب ، ثم  
ابن الأخ الشقيق ، ثم ابن الأخ لأب ثم العم الشقيق ، ثم العم لأب .

## حَضَانَةُ ذَوَى الْأَرْحَامِ

المقصود بذوى الأرحام فى الحضانة غير المقصود بهم فى باب الميراث . فهم  
فى باب الفرائض كل قريب ليس صاحب سهم ولا عاصبا ، فالأخ من الأم  
ليس فى باب الفرائض من ذوى الأرحام لأنه من أصحاب الفروض .  
والمراد بذوى الأرحام فى الحضانة : كل قريب ذى رحم محرم من المحضون  
وهو غير عصبه مثل : الأخ لأم ، والعم من الأم والخال<sup>(٢)</sup> .

( ١ ) يراجع : تبين الحقائق شرح كنز الدقائق جـ ٣ ص : ٤٧ ، ٤٨ .

( ٢ ) نفس المصدر السابق ص : ٤٨ .

ودور ذوى الأرحام فى الحضانة يأتى بعد العصابات ، سواء انعدم هؤلاء أو وجد بعضهم لكنه كان ساقط الحق فى الحضانة كابن عم الصغيرة .  
والحضانة لذوى الأرحام مناطها المحرمية فيجب أن يكون طالب الحضانة من ذوى الأرحام رحما محرما . وعلى ذلك لا حق لولد الخال والحالة لأن كلا منهما ليس محرما للصغير وهما من ذوى الأرحام فلا تكون لهم حضانة<sup>(١)</sup> .  
وأصل الخلاف بين الفقهاء فى ترتيب أهل الحضانة هو تكييف تقديم الأم على الأب فى الحضانة . والأم مقدمة على الأب فى الحضانة عند الجميع مادامت توافرت فيها شروط الحضانة التى قررها الشارع .  
ومعلم أيضا أن الولاية على الطفل نوعان :

( ١ ) نوع يقدم فيه الأب على الأم ، وعلى من فى جهتها . وهذا النوع هو ولاية المال وولاية النكاح ، لأن الرجال أعرف بتحصيل مصلحة الولد فى النكاح وبما ينفعه .

( ٢ ) ونوع تقدم فيه الأم على الأب ، وهو ولاية الحضانة والرضاع ، لأن النساء أقدر على التربية وأصبر ، وفيهن زيادة شفقة<sup>(٢)</sup> .  
وبناء على هذا قال قوم أن الأم قدمت على الأب بسبب الأمومة .  
وقال غيرهم أنها قدمت على الأب لأن النساء أقدر على الحضانة من الرجال فيكون تقديم الأم لأنها أنثى .

فمن قال بأن الأم مقدمة لأجل الأمومة قدم معها أقاربها على نساء العصابة فقد قدم أم الأم على أم الأب ، والأخت من الأم على الأخت من الأب ، والحالة على العمة .

---

( ١ ) تراجع ترتيب المستحقين للحضانة فى المذاهب المختلفة فى الكتب التالية :  
المهذب ج ٢ ص : ١٨١ ، ١٨٣ ، نهاية المحتاج ج ٦ ص : ٢٧٠ : ٢٧١ ، مواهب الجليل ج ٤ ص : ٢١٥ ، الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص : ٤٨٨ ، كشاف القناع ج ٣ ص : ٣٢٧ ، المغنى ج ٩ ص : ٣٠٩ .  
( ٢ ) انظر زاد المعاد ج ٤ ص : ٢٤١ ، ٢٤٢ .

ومن قال بأن الأم مقدمة على الأب لأجل الأنوثة لم يمنع تقديم نساء العصابة على أقارب الأم . لأن الأنوثة التي هي مناط التقديم توافرت في نساء العصابة توافرها في أقارب الأم .

وهذان الاتجاهان روايتان عن أحمد ، مقتضى الأولى تقديم أقارب الأم ، والثانية تقديم أقارب الأب . وقالوا : إن الرواية التي تقدم أقارب الأب على أقارب الأم هي الأصح دليلا ، واختارها ابن تيمية .

وعلى هذه الرواية قدموا الأخت من الأب على الأخت من الأم ، وقدموا العممة على الخالة . وعلى هذه الرواية أيضا يقدم أقارب الأب على أقارب الأم . فالأخ للأب أحق من الأخ للأم ، والعم أحق من الخال . وذلك عند من يجعل لأقارب الأم من الرجال مدخلا في الحضانة .

وقال ابن القيم : « ان هذا يدل على تقديم جهة الأبوة على جهة الأمومة في الحضانة وأن الأم انما قدمت لكونها أنثى ، لا لتقديم جهتها على جهة الأبوة » . وقال تأييدا لترجيح جهة الأبوة في الحضانة : « ان أصول الشرع وقواعده شاهدة على تقديم جهة الأب على جهة الأم ، وذلك في الميراث وولاية النكاح وغير ذلك . ولم يُعهد في الشرع تقديم قرابة الأم على قرابة الأب في حكم من الأحكام .

ورجح - بناء على ذلك - الجدة أم الأب على أم الأم ، والأخت للأب على الأخت للأم ، والعممة على الخالة ، وهو المنصوص عليه عن أحمد في إحدى الروايتين .

وعلى هذا الأصل تقدم الأنثى على الذكر إن انفتحت القرابة والدرجة وأصل هذا تقديم الأم على الأب . وإن اختلفت القرابة قدمت قرابة الأب على قرابة الأم . فتقدم الأخت للأب على تلك التي للأم ، والعممة على الخالة ، وعممة الأب على خالته . وقال ابن القيم إن من لم يعتبر هذا الأصل وقع في التناقض ولم يجر



على وتيرة واحدة . ومثل لهذا بأمثلة منها :

١ - أن مالكا وأبا حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى روايته يقدمون أم الأم على أم الأب ، لكن الشافعي لم يطرد على هذا الأصل ، وكذلك أحمد : ان الأول في ظاهر مذهبه والثاني في المنصوص عنه ، يقدمان الأخت للأب على الأخت للأم ، وهذا جرى على أصل آخر وترك للقياس ، في حين أن أبا حنيفة جرى على أصله ومعه أيضا المزني وابن شريح فقالوا بتقديم الأخت للأم على الأخت للأب .

٢ - ان الشافعي في الجديد قدم الحالة على العمة مع تقديمه الأخت للأب على الأخت للأم وهو قبل ذلك قدم أم الأم على أم الأب ، وكان القياس يقتضي حسب أصله أن تقدم الأخت للأم على الأخت للأب .

٣ - ومن أصحاب أحمد من قدم الحالة على العمة ، وقدم الأخت للأب على الأخت للأم . وكان القياس يقتضي تقديم الأخت للأم على الأخت للأب .

٤ - وان مالكا قدم كذلك الحالة على الأب وأمه . ومن أصحابه من قدم حالة الحالة ، وفي هذا تقديم لقراءة الأم .

٥ - وان مالكا قدم كذلك الحالة على الأب وأمه . ومن أصحابه من قدم حالة الحالة ، وفي هذا تقديم لقراءة الأم وان بعدت على الأب نفسه وعلى قرابته ، مع أن الأب وأقاربه أكثر شفقة من هؤلاء ، وأرعى لمصلحة الولد أيضا .

٦ - وأحمد في إحدى الروايتين عنه يقدم الأخت من الأم والحالة على الأب كذلك ، وهذا غاية البعد ومخالفة القياس . ولا يسنده إدلائها بالأم ، لأنها لا يساويانه وليس أحد أقرب الى ولده منه<sup>(١)</sup> .

وقد تكلم ابن القيم عن بعض ضوابط الفقهاء في ترتيب من لهم الحضانة ، ومن هذه الضوابط أن الاعتبار في الحضانة بالولادة المحققة ، وهي الأمومة ثم

---

( ١ ) راجع : زاد المعاد ج ٤ ص : ٢٤٢ - ٢٤٦ .

الولادة الظاهرة وهى الأبوة ، ثم الميراث ، ثم الإدلاء ، فتقدم الحالة على العمة لإدلائها بالأم .

وبعد ذكر هذه الطريقة حمل عليها وندد بفسادها . وبما قاله : « ان من لوازم تقديم الأمومة تقديم من فى جهتها على الأب ومن فى جهته . ومن ذلك تقديم الأخت لأم وبنت الحالة على الأب وأمه ، وهذا ليس بسائع فضلا عن مخالفته لأصول الشرع »<sup>(١)</sup> . ثم انتهى بضابط لابن تيمية خلاصته أن الحضانة ولاية تعتمد على الشفقة والتربية والملاحظة ؛ فأحق الناس بها أقومهم بهذه الصفات وهم أقاربه يقدم منهم أقربهم اليه ، وأقومهم بصفات الحضانة . فاذا اجتمع أكثر من واحد ، واستوت درجاتهم ، قدمت الأنثى على الذكر ، فتقدم الأم على الأب ، والجدة على الجد ، والحالة على الحال ، فإن كانا ذكرا أو أنثيين قدم أحدهما بالقرعة .

وان اختلفت درجاتهما من الولد :

فإن كانوا من جهة واحدة قدم الأقرب اليه ، فتقدم الأخت على ابنتها والجد أبو الأم على الأخ للأم ، وهذا أحد الوجهين فى مذهب أحمد . وقيل لا حضانة للأخ لأم مطلقا ، لأنه ليس عاصبا ولا من نساء الحضانة ومثله الحال ولا نزاع أن أبا الأم وأمهاة أولى من الحال .

وان كانوا من جهتين لقراية الأم وقراية الأب ، كالعمة والحالة والأخت للأب والأخت للأم ، وأم الأب ، وأم الأم ، قدم من فى جهة الأب فى كل ذلك فى إحدى الروايتين .

وكل هذا اذا استوت الدرجة ، أو كانت جهة الأب أقرب للطفل .  
لكن ان قربت جهة الأم عن جهة الأب قدم الأقرب الى الطفل لقوة شفقته وحنوه .

---

( ١ ) راجع : زاد المعاد جـ ٤ ص : ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

ومن قدم قرابة الأب إنما قدمها مع مساواة قرابة الأم لها ، أما إن بعدت قرابة الأب قدمت قرابة الأم .

وقال ابن القيم : « ان هذا الضابط يمكن به حصر جميع مسائل هذا الباب وجريها على القياس الشرعى ، فأى مسألة وردت في الباب أمكن أخذها من هذا الضابط مع كونه مقتضى الدليل ، ومع سلامته من التناقض » (١) .

## شُرُوطُ الْحُضَانَةِ فِي النِّسَاءِ

### أولاً : البلوغ

يشترط في الحاضنة أن تكون بالغة ، لأن الحضانة من باب الولاية والصغير ليس من أهل الولاية . وكون البلوغ شرطاً في الحاضنة متفق عليه بين سائر الفقهاء ، لأن الطفل محتاج الى من يخدمه ويقوم على شؤونه ، فكيف يكون له أن يتولى شؤون غيره (٢) .

### ثانياً : العقل

ويأخذ حكم الصغير المجنون ، فالمجنون لا يستطيع القيام بشؤون نفسه فلا يكون له تولى شؤون غيره وسواء كان المجنون مطبقاً أو متقطعاً . والمعتوه كذلك تأخذ حكم المجنونة والصغيرة ، لأنها محتاجة لرعاية الغير فلا ترعى هى غيرها ، وكلا المجنون والمعتوه ولايتها لغيرها كالصغير فلا ولاية لهما تسبغ على محضون ، اذ الحضانة من الولاية .

وهذا الشرط في شقيه يتفق أيضاً مع المعقول ، اذ لا يتصور أن يكون الشخص قاصراً في حق نفسه وتكون له ولاية على غيره ، وهو مع ذلك في حاجة الى اشراف الغير وتوجيهه وارشاده والأخذ بيده في شئون نفسه وحياته فكيف يسوغ أن يتولى هو هذا الاشراف على الغير . لا شك أنه إن قَبِلَ بذلك لم يكن

( ١ ) زاد المعاد ج ٤ ص : ٢٥١ ، ٢٥٢ .

( ٢ ) المغنى ج ٩ ص : ٢٩٧ ، كشف القناع ج ٣ ص : ٣٢٨ ، زاد المعاد ج ٤ ص : ٢٦٠ .

فيه نظر للصغير المستحق الحضانة ولم تكن فيه مصلحة له ، وهذا يناقى مقاصد الشارع الحكيم ؛ فكان البلوغ والعقل - لكل ما تقدم - من شروط الحضانة (١) .

### ثالثاً : عدم الفسق

الفسق مانع من الحضانة باتفاق جميع الفقهاء . فذهب فقهاء الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة الى أن الفاسقة ليست أهلاً للحضانة لأن الفاسق غير موثوق به في أداء واجبه من الحضانة ، وفي حضانته للولد ضرر ، لأنه ينشأ على طريقته في الحياة فاسقاً مثله ، وهذا يناقى مقاصد الحضانة التي هي نفع الولد وتحقيق مصلحته ، ودفع الضرر عنه ، ولأن الحضانة من باب الولاية ، ولا ولاية للفاسق (٢) .

وذلك على الرغم من اختلافهم في تحديد الفسق المانع من الحضانة ، فالبعض ذهب الى أن مطلق الفسق يمنع الحضانة ، فالفاسقة بترك الصلاة لا حضانة لها . والبعض ذهب الى أن المراد بالفسق في هذا المجال ، الفسق الذي يضيع به الولد ، كالزنى المقتضى لاشتغال الأم عن الولد بالخروج من المنزل ونحو ذلك ، كأن تكون سارقة ، أو نائحة . فالناتحة هو ضياع الولد ، حتى لقد قيل ان الحضانة لو كانت صالحة كثيرة الصلاة ، قد استولت عليها محبة الله تعالى وخوفه حتى شغلت بذلك عن الولد ولزم ضياعه انتزاع منها . ولا يعقل أن تكون الذمية أحق بولدها المسلم ما لم يعقل الأديان ، ثم لا تكون المسلمة الفاسقة فسقاً لا يضيع به الولد أهلاً للحضانة .

وفي زاد المعاد حمل على الذين يجعلون الفسق مانعاً من الحضانة وقال : « ان عدالة الحاضن ليست بشرط » ، وتعجب كيف يمتنعون حضانة الفاسق ولا

---

( ١ ) راجع في شرط العقل : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص : ٤٨٩ ، نهاية المحتاج ج ٦ ص : ٢٧٣ ، والمغنى ج ٩ ص : ٢٩٧ ، وزاد المعاد ج ٤ ص : ٢٦٠ .

( ٢ ) راجع : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص : ٤٨٩ ، نهاية المحتاج ج ٦ ص : ٢٧٣ ، المغنى ج ٩ ص : ٢٩٦ .

يمنعون حضانة غير المسلم ، مع أن الكفر هو أكبر فسق . وقال : « ان اشتراط العدالة في الحاضن في غاية البعد ، ولو اشترط ذلك لضاع أطفال العالم ولعظمت المشقة على الأمة . ولم يزل أطفال الفُسَّاق بينهم من حين قام الاسلام الى أن تقم الساعة وهم الأكثرون . ونظير ذلك اشتراط العدالة في ولاية النكاح مع أن أكثر الأولياء الذين يلون ذلك من الفساق . وأن النبي ﷺ لم يمنع فاسقا من تربية ابنه ، ولا فعل ذلك الصحابة رضي الله عنهم من بعده . وزيادة على ذلك فإن العادة جارية على أن الرجل إن كان فاسقا يحتاج لابنته ولا يضيعها ويحرص على خيرها بجهد»<sup>(١)</sup> . وعلى ذلك فقد تحرر من الفسق أقوال ثلاثة :  
الأول : أن الفسق مانع مطلقا من الحضانة ، فمثلا الفاسقة بترك الصلاة لا حضانة لها .

الثاني : أن الفسق يمنع الحضانة ، اذا كان فسقا يضيع به الولد ؛ أما الفسق الذي لا يضيع به الولد فانه ليس مسقطا للحضانة .

الثالث : أن الفسق ليس بمانع من الحضانة .

والراجع : هو القول الثاني الذي يجعل المناط في الفسق المانع هو ضياع الولد . فلا نجعل الفسق الذي لا يضيع به الولد مسقطا للحضانة . ولا يقال ان الذمية تفعل ما تفعل مما يوجب الفسق على جهة اعتقاده ، وأنه لا تقاس بها الفاسقة المسلمة ؛ لأنه يجب النظر الى المسألة في المقام الأول من جهة الولد لا من جهة الحاضنة . فيستوى فعل الذمية موجب الفسق على سبيل الاعتقاد أو على غير ذلك .

والذي يجعل للذمية الحضانة رغم اختلاف الدين هو أن الشفقة موجودة لديها مع ذلك فتكون لها الحضانة ما دام أن الصغير لا يعقل الأديان ، ولا يخاف أن يألف الكفر . وفي المسلمة الشفقة موجودة فتتبعها الحضانة ، ويكفى قيد ألا يكون الفسق مما يضيع به الولد أو ألا يعقل الصغير ذلك .

---

( ١ ) يراجع زاد المعاد ج ٤ ص : ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

والذى يؤيد ما نذهب اليه ان كثيرا من الفقهاء ضربوا في معرض الفسق أمثلة ظاهرة منها تعود الفاسق ارتكاب المحرمات .

مثال ذلك : ما فى الشرح الكبير من أنه لا حضانة لفاسق كشرِّب الخمر المشتهر بزنى وهو محرم . ومعنى هذا انه لم يرتكب هذه الأفعال مرة واحدة بل انها جرت منه مجرى العادة ، وهذا يرجع معه ضياع المحضون .  
أما عدم اشتراط العدالة مطلقا ، وهو ما ذهب اليه ابن القيم ، فنرى أن هناك حالات قد تكون صارخة ، فيكون من مصلحة المحضون عدم بقاءه مع حاضنه الفاسق .

والأمر فى تحديد الفسق الذى يضيع به الولد والذى لا يضيع به أمر يترك للقضاء . وهو فى كل حالة تعرض عليه يتحرى الوقائع ويحكم فى الأمر المعروض عليه بالحضانة أو بعدمها ، تبعا لما يراه من عدم تحقق الفسق الذى يضيع به الولد أو تحققه .

### رابعاً : الأمانة

يشترط فى الحضانة ان تكون أمانة على المحضون .  
أما عن المقصود بالأمانة ، فقد قيل ان الحضانة اذا كانت تخرج كل وقت وتترك الولد ضائعا فانها تكون غير مأمونة عليه ، فلا تكون لها حضانته اذ ليست أهلا لها . وعبر الزيلعى<sup>(١)</sup> عن صفة الخروج بأن تخرج كل ساعة وتترك البنت ضائعة ، فقال : « وفى الكافى : اذا خلع الرجل امرأته وله منها بنت سنها احدى عشرة سنة فضمنتها اليها ، وتخرج من بيتها فى كل ساعة ، وتترك البنت ضائعة ، فله أن يأخذها » .

وقال ابن عابدين عن الخروج كل وقت ، ان المتبركة كثرة الخروج لأن المدار على ترك الولد ضائعا . والولد فى حكم الأمانة عندها ، ومُضَيِّعُ الأمانة لا يَسْتَأْمَنُ .

---

( ١ ) تبين الحقائق ج ٣ ص : ٤٦ ، ٤٩ .

وعلى ذلك فليس المقصود بعبارة « تخرج كل وقت » أو « كل ساعة » استمرار الخروج كل الوقت ، بحيث لا يكون لها في البيت مع الصغير قرار البتة ؛ بل المقصود أن تخرج خروجاً يتسم بالكثرة التي تفوت على الصغير مصلحته في حضانة الحاضنة له . وتقدير الخروج الذى يتصف بهذه الصفة ويكون له هذا الأثر أمر يقدره القاضى بالنظر لكل حالة تعرض عليه .

وليس بشرط أن يكون الخروج لمعصية ، بل ان الخروج ان كان لمعصية فقد يدخل في حيز آخر ، ويكون عدم الأهلية للحضانة مرده سوء السيرة أو الاشتهار بالفجور ، وعلى ذلك فقد يكون الخروج الذى إن ضاع معه الصغير يجعل الحاضنة غير أهل لحضنته - لغير معصية ، بل قد يكون لسعى على العيش كمثل غاسلة أو قابلة .

وتأكيداً لهذا المعنى جاء في الفتح : « ان كانت فاسقة أو تخرج كل وقت » فَعَطَّفَ الخروج كل وقت على الفسق يفيد أن المقصود بالخروج كل وقت شيء آخر غير الفسق ، اذ المعروف في علم الأصول أن العطف يفيد المغايرة <sup>(١)</sup> .

ويمكن - بناء على ما تقدم - القول بأن الخروج من مسكن الحضانة إذا كثر لدرجة تفوت المصلحة من الحضانة أو تجعل الصغير معرضاً للضياع أو لا يكون معها النظر له أو تجعله على خطر من حيث الصيانة أو الحفاظ فانه يمنع الحضانة ، تأسيساً على أن الحاضنة التى بهذه الصفة غير مأمونة على الصغير .

وقد يقال - قياساً على ما تقدم - بعدم الأمانة ، وبعدم استحقاق الحضانة لمن تشتغل بالتدريس خارج مسكن الحضانة ، وتخرج بسبب ذلك وقتاً كثيراً من اليوم ، ولن تعمل طبيبة أو حكيمة أو ممرضة أو موظفة فى أية وظيفة ، أو كانت تقوم خارج البيت بأى عمل يجعلها تتركه كثيراً . ولكن يمكن القول أيضاً بأن عبارات الفقهاء تفيد أنه يشترط لعدم أهلية الحاضنة للحضانة فى الأحوال

---

( ١ ) يراجع : الأحوال الشخصية فى الشريعة الإسلامية لعبد العزيز عامر ص : ٢٤٢ ، ٢٤٣ نقلاً من حاشية ابن عابدين ج ٢ ص : ٢٧٢ .

المذكورة كثرة الخروج مع ترك الولد ضائعا ، بمعنى أنها لو أكرت الخروج لكن لم تتركه مضيعا ، كأن تتركه في مكان أمين وتقيم عليه من يؤمن عليه حتى ترجع ، نقول إنه يمكن بناء على ذلك ألا يكون مجرد كثرة الخروج مسببا لعدم استحقاق الحضانة ما دامت الحضانة لا تترك الولد مضيعا . الأوفق أن يقال ان المدرسة والطبية ومثيلاتها مأمونات على الحضانة ؛ لأن هذه الحرف مشروعة ، وقد تتعين لكسب العيش ، ثم هي لا تستغرق في العادة الا جزءا من النهار دون الليل . وفي مكنة من تكون في مثل هذه الحالات أن توفق بين عملها خارج مسكن الحضانة وبين واجباتها كحاضنة ، وفضلا عن ذلك فإن تغير الظروف يؤيد هذا الاتجاه . وقد صار اشتغال المرأة بمثل هذه المهن شيئا مألوفا وهذا له اعتبار<sup>(١)</sup> .

### خامساً : إتحاد الدين

بمعنى : هل تحضن الزميمة ابنها المسلم ؟

قال الزيلعي في شرحه على الكنز<sup>(٢)</sup> : « إن الزميمة أحق بولدها المسلم ما لم يعقل دينا ؛ لأن الحضانة تبنى على الشفقة ، والأم الزميمة أشفق عليه ، ولا يرفع من هذه الشفقة اختلافها معه في الدين ، لأن الشفقة لا تختلف باختلاف الدين ، فيكون دفعه إليها على الرغم من اختلافها معه دينا أنظر له ما لم يكن يعقل دينا . أما اذا عقل الصغير الأديان فإنه ينزع منها لاحتال حدوث الضرر .

وكون الزميمة تحضن المسلم ليس معناه أن تفعل معه ما هو ممنوع في الاسلام ، فليس لها أن تغذيه بلحم الخنزير ، ولا أن تسقيه الخمر ، وإن خيف عليه من ذلك ضمَّ إلى أناس من المسلمين » .

( ١ ) الأحوال الشخصية لعبد العزيز عامر ص : ٢٤٤ .

( ٢ ) الزيلعي ج ٣ ص : ٤٩ .



وخلاصة ما تقدم أنه يفرق بين حالتين :  
الأولى : أن يعقل الصغير الأديان ؛ وهنا ينزع من حاضنته الذمية ، أمّا  
كانت أو غيرها . وقيل إن ذلك يقدر بسبع سنين .

الثانية : ألا يعقل الأديان ، وهنا نفرق :  
١ - فإن خيف أن يألف الصغير الكفر ، مع انه لم يعقل الأديان ، ينزع  
من حاضنته حرصا على مصلحته .

٢ - وإن لم يكن هناك خوف من ذلك فإنه يبقى في حضنة الذمية على ما  
هو حتى يعقل الأديان . ومدار بقاء الحضنة للذمية على المسلم أن مناط الحضنة  
الشفقة في الحضنة ، وهي متوفرة بالفطرة على الرغم من اختلاف الدين .  
واتحاد الدين كذلك ليس بشرط في الحضنة عند أبي القاسم وأبي ثور وهو  
قول لبعض المالكية . وعلى هذا الرأي لا يمنع كفرها أن تحضن ولدها المسلم  
لوفرة شفقتها عليه بطبيعتها ولا يمنع من ذلك اختلاف الدين . ( يراجع الشرح  
الكبير .. المغنى ) .

وزاد في الشرح الكبير أن الاسلام ليس بشرط في الحضنة سواء كان  
الحاضن ذكرا أو اُنثى .

وقالوا : ان الطفل لا ينزع من حاضنته الذمية أو المجوسية حتى ولو خيف  
أن تطعمه لحم الخنزير أو تسقيه الخمر ، بل ان الحضنة في هذه الحالة تضم الى  
أناس من المسلمين أو الى مسلم يراقبها في الولد حرصا على مصلحته وعلى دينه .  
وقالوا : ان مثل الأم المجوسية أو الذمية الجدة والحالة والأخت المجوسيات أو  
الذميات .

ومما استندوا اليه كذلك ما روى عن عبد الحميد بن جعفر عن أبيه عن جده  
رافع بن سنان أنه أسلم ، وأبت امرأته أن تسلم فأنت النبي ﷺ  
فقالت : « ابنتى وهى فطيم ( أو مشبهة ) » ، وقال رافع : « ابنتى » . فقال النبي  
ﷺ : « أقعد ناحية » وقال لها : « أقعدى ناحية » وقال « أدعواها » فقالت  
الصبية الى أمها ، فقال النبي ﷺ : « اللهم اهداها » فقالت الى أبيها

فأخذها . وقالوا إن في هذا دليلاً على أن الأم غير المسلمة تحضن ابنتها المسلمة<sup>(١)</sup> . ولكن قال آخرون ومنهم الشافعي ، وسوار والعنبري والحنابلة بأن اختلاف الدين مانع من الحضانة ، وقال صاحب المغنى ان مالكا قال بذلك . ومن حججهم :

١ - أن في حضانة الكافر ضرراً بيّناً على الولد ، فهو ينشئه على إلف دينه ويخرج به رويداً عن الاسلام . وما دام أنه قد نشأ هكذا فإنه في كبره إما أن يكون على دين الكفار ، أو يكون في حكمهم . ويصعب بعد كبره رده الى دين الحق . وفي الحديث « كل مولود يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه ، أو ينصرانه أو يمجسانه » ، ولا يقال إنه في الأبوين خاصة لأنه خرج مخرج الغالب . وعند فقد الأبوين أو أحدهما يقيم ولي الطفل من أقاربه مقامهما ، فالحديث مفيد في هذا الغرض كذلك .

٢ - وأن الحضانة من باب الولاية ، ولا ولاية لكافر على مسلم ، ولذلك أمكن أن تكون لمسلم على كافر ، ولكافر على كافر .

٣ - وقالوا في الحديث مستند المخالفين إنه روى على غير هذا الوجه ولا يشبهه أهل النقل ، وفي إسناده مقال<sup>(٢)</sup> .

وقالوا ان الحديث قد يستدل به على صحة مذهبهم هم ، لأن النبي ﷺ دعا للبنت بالهداية فمالت لأبيها ، وهذا يفيد أن كونها مع الكافر خلاف هدى الله تعالى .

---

( ١ ) تراجع : المغنى ج ٩ ص : ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، زاد المعاد ج ٤ ص : ٢٥٨ وما بعدها .  
( ٢ ) تراجع : المغنى ج ٩ ص : ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، نهاية المحتاج ج ٦ ص : ٢٧٣ ، زاد المعاد ج ٤ ص : ٢٥٨-٢٦٠ . وقد جاء به عن حديث رافع بن سنان أنه من رواية عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع بن سنان الأنصاري الأوسي ، وقد ضعفه إمام العلل يحيى بن سعيد القطان وكان سفيان الثوري يحمل عليه . وضعفه كذلك ابن المنذر وغيره . وقد اضطرب في القصة فروى أن الصغير كان بنتاً ، وروى أنه كان ابناً . وقال ابن القيم أيضاً رداً على المخالفين : انهم يمنعون الحضانة بالفسيق والبون شائع بينه والكفر ، فكيف لا يكون اتحاد الدين شرطاً .

ونرى اشتراط اتحاد الدين في الحضانة ، فان نشوء الولد منذ نعومة أظافره في بيت مسلم يختلف عنه أن لو كان في بيت غير مسلم حتى وإن كان في السن الأولى . والصغير قد تنطبع في ذهنه صور المراتب في مستهل حياته فيكون لها تأثير في حياته وفي سلوكه المستقبل . والدين جماع كل الفضائل فيجب أن يُحتاط غاية الاحتياط في توفير الجو المناسب للطفل لكي يشب على الدين .

والشفقة وإن كانت أصيلة في الحضانة بالنسبة للمحزون ، إلا أنها قد تعتبر أن من الشفقة عليه أن ينشأ على دينها ، لأنها اختارته ، واختارها له مظنة إيمانها بأنه في نظرها الدين الحق . ويجب أن تسد في وجه فساد دين المحزون كل ذريعة . والقول بأن المحزون ينزع من الحضانة إذا عقل الأديان أو خيف أن يألف الكفر قول فيه مخاطرة بالنسبة له وصعوبة في التطبيق العملي . فالولد مع حاضنته تحت سقف واحد ، وقلما يُعرَفُ ما تقوم به من حيث تربيته على دينها ، فقد تتخذ في سبيل ذلك كل حيلة لإخفاء قصدها وفعلها ، أما نزعه عندما يعقل الأديان فقد قالوا إنه في السابعة وقبل ذلك يكون قد استقر في ذهنه ما يفسد عليه عقيدته .

والقول أيضا بضم الحضانة إلى أناس من المسلمين عند الخوف على المحزون من الحضانة قول إن تحقق لا يبعد خطر التأثير على الولد مطلقا ، فهي تظل ألصق الناس به وأقربهم إليه ، ثم إن هذا القول فيه صعوبات عملية في تحقيق موجب الضم ومداه ، وفي اختيار الرقيب .

ويريح من هذا كله أخذ الأمر من أصله ، وجعل الحضانة على الولد لمن اتفق معه في الدين . وبهذا يصلح أمره ويبعد الضرر عنه ، ويجعله بمنجى من الهلاك بضياح دينه ؛ لأن ضياح الدين هلاك ، والحضانة إنما شرعت للحفاظ والصيانة ومراعاة مصلحة الولد في المقام الأول .

### سادساً : زواج الحضانة بغير محرم للمحزون

آراء الفقهاء في إسقاط الحضانة لتزوّج الحضانة بغير محرم للصغير :

١ - قيل أن الحضانة تسقط بالتزواج مطلقا ، وسواء أكان المحزون ذكرا أم

أثنى . وعلى هذا رأى مالك والشافعى وأبو حنيفة وأحمد فى المشهور عنه ، وهو المأثور عن القاضى شريح .

٢ - وقيل ان الحضانة لا تسقط بالتزوج مطلقا ، سواء كان المحضون ذكرا أو أنثى . وهذا رأى عليه الحسن البصرى ، وهو قول ابن حزم الظاهرى .

٣ - وقيل بالترقة بين أن يكون المحضون ذكرا أو أنثى ، فإن كان ذكرا تسقط الحضانة بالتزوج ، وان كان المحضون أنثى لا تسقط الحضانة بالتزوج بل تبقى مع أمها المدة التى يجب أن تبقى عندها فيها شرعا . وهذا رأى هو احدى الروايتين عن أحمد بن حنبل .

٤ - وقيل : ان كان تَزَوُّجُ الأم بنسب من الطفل لا تسقط الحضانة . وتفرع من هذا رأى خلاف سببه اختلافهم فى النسب الذى لا تسقط بالتزوج به الحضانة :

- ففريق اكتفى باشتراط كونه نسبيا ليس غير . وهذا ظاهر قول أصحاب أحمد . وفريق آخر أضاف أن هذا النسب يجب لكى تبقى الحضانة مع التزوج به أن يكون ذا رحم محرم للمحضون . وعلى هذا رأى أبو حنيفة .  
- وفريق لم يكتف بذلك بل اشترط ان يكون بين الزوج والطفل قرابة ولادة بأن يكون جدا له ، لا مُطْلَقَ نسب ولا حتى رحما محرما . وعلى هذا رأى مالك وبعض أصحاب أحمد .

أما حجج أصحاب رأى الأول : فإن أهمها حديث عمرو بن شعيب : « أنت أحق به ما لم تنكحى » ، فالحديث جعل لها حق الحضانة حتى تتزوج ، وعندها لا يكون لها هذا الحق . وكذلك إجماع الصحابة على أن الحضانة للأم حتى تتزوج فتسقط عنها . يدل على ذلك خبر عمر بن الخطاب فى النزاع حول ابنه عاصم فقد قال له الصديق ابو بكر : « إنما أحق به ما لم تتزوج » . وقد وافقه عمر على هذا الحكم ، وكان بمحضر من الصحابة فلم ينكر عليه أحد ذلك . وعلى حكم أبى بكر سار القضاة ابتداء من شريح لا يختلفون فيه زمانا ولا مكانا .

وأما حجج من لم يسقط الحضانة بالتزوج مطلقا فمنها :

١ - احتجاج أبي محمد بن حزم بما رواه عن طريق البخارى عن عبد العزيز بن صهيب ، قال : « قدم رسول الله ﷺ المدينة وليس له خادم ، فأخذ أبو طلحة بيدي ، وانطلق بي الى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إن أنسا غلام كَيْسٌ فليخدمك » ، قال : « فخدمته في السفر والحضر » . وإن أنسا كان في حضانة أمه ولها زوج وهو أبو طلحة ، بعلم رسول الله ﷺ وهو لم ينكر ذلك » .

٢ - وقولهم بأن أم سلمة لما تزوجت برسول الله ﷺ لم تسقط بزواجها كفالته لبنيتها .

وحجة من لم يسقط الحضانة بالتزوج ان كان المحضون بنتا ما روى من أن عليا وجعفرنا وزيدا بن حارثة تنازعوا في حضانة ابنة حمزة ، فقال علي : « ابنة عمى وأنا أخذتها » . وقال زيد : « بنت أخى » ، لأن رسول الله ﷺ أخى بين زيد وحمزة . وقال جعفر : « بنت عمى ، وعندى خالتها » . فقال الرسول ﷺ : « الحالة أم » وسلمها الى جعفر . فقد جعل الرسول ﷺ لها الحضانة وهى متزوجة (١) .

ونحن نرى أن تزوج الأم يسقط حضانتها للصغير ذكرا كان أو أنثى ، وأن هذا الزواج لكى يسقط الحضانة يجب أن يكون بأجنبى عن الصغير . أما اذا كان بنى رحم محرم منه فان الحضانة لا تسقط ولا يلزم أن يكون الزوج بينه وبين المحضون قرابة ولادة . ومن ناحية أخرى لا يكفى لمنع السقوط بمجرد كونه نسبيا ، أى نسب . فالحديث الشريف صريح فى أن بقاء الحضانة منوط بعلم تزوج أم المحضون ، فاذا تزوجت لم تبق لها الحضانة ، بل تسقط . وهذا أمر مجمع عليه من الصحابة ، وعليه العمل ، ولا يعتد بمن يخالف .

---

( ١ ) تراجع فى ذلك : الزيلعى على الكنز ج ٣ ص : ٤٧ ، ٤٨ ، والمغنى لابن قدامة ج ٩ ص : ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، وزاد المعاد ج ٤ ص : ٢٥٥ - ٢٥٨ ، والأم للشافعى ج ٥ ص : ٨٣ ، وحاشية الدسوقى على الشرح الكبير ج ٢ ص : ٤٩٠ ، ٤٩١ .

ومن البَيِّن أن زوج الأم من شأنه أن يبغض الصغير - ولد زوجته - ولا يشفق عليه . ولما كانت له القوامة على المرأة ، فإن هذا الولد إن ظل مع أمه رغم تزوجها فإنه سيعيش عادة عيشة لا تصلح لكى تربي فيه كريم الصفات وحسن الأخلاق ، عيشة لا يشعر فيها بالعطف من الرجل الذى يعيش معه ، فينشأ وتنشأ معه عقد تحيل حياته المستقبلية الى شر ونفور وسوء طباع ، فلا يكون صالحا لنفسه ولا للمجتمع . أما احتمال أن يكون زوج الأم على خلاف ذلك فإنه احتمال نادر ، والنادر لا يقام له وزن ، ولا يكون له حكم .

ومن المعلوم أيضا أن الأم الزوجة تكون فى خدمة زوجها ورعاية أموره وأمره بيته . وهذا يمنعها من القيام بواجب الحضانة نحو الولد على مراد الشارع . وزوجها له حق منعها من ذلك فوجب إسقاطها بالتزوج .

أما القول بعدم السقوط مطلقا فمستنده ضعيف جدا؛ لأن التشبيه بأولاد أم سلمة تشبيه لا يليق . فمن كان لا يرضى بأن يكون أولاد أم سلمة فى حجر النبى ﷺ وفى بيت النبوة ، ذلك البيت الذى خرج من خدم النبى ﷺ مشاهير علماء الحديث والدين ؟ . فالكل كان يتمنى أن يخدم النبى ﷺ ، فكيف يُعترضُ على كون أولاد أم سلمة فى بيت النبوة ؟ ثم لم يثبت أن أحدا من لهم الحضانة بعد أم سلمة طلب ذلك .

ولم يقل أحد مطلقا ، ولا هؤلاء الذين يسقطون الحضانة بالتزوج على كل حال إن بالتزوج تتخلى الأم عن المولود ، حتى ولو لم يطلبه الحاضن الذى يستحق الحضانة ؛ لأن القول بذلك يودى بالولد ويجعل الطريق العام قراره ، وهو أمر لا يعقله انسان، ولا يستند الى منطق .

وحديث أنس كذلك ليس فيه ما يدل على أن أحدا من مستحقى حضانته نازع طلحة فى بقاءه عنده . ، وأنس رضى الله عنه كان لدى قدم المصطفى ﷺ الى المدينة ابن عشر سنين فلم يكن فى سن الطفولة الأولى .

والأرجح أن يكون الزوج ذا رحم محرم للصغير ، فان ذا الرحم المحرم هو الذى تتوفر فيه الشفقة اللازمة بالقدر الذى تحل فيه محل شفقة الأب ،

ولا يكون البون شاسعا حتى يشعر المحضون بعظم الفارق ، وهو الذى سيعطف عليه ولا يبغضه لكونه قريباً له قرابة قريبة محرمة للنكاح ، وهى قوية يرجع معها توافر الشفقة اللازمة فى الحضانة وعدم منع أمه عن شؤونها .

أما الاكتفاء بمطلق القرابة فهو غير سديد ، لأن القرابة البعيدة التى لا تحرم النكاح ليس فيها الشفقة والعطف الذى فى القرابة الأخرى . ومن ناحية أخرى فاستلزام أن يكون الزوج قريباً للمحضون قرابة ولادة أمر فيه عنت بالأم ، مع عدم الجدوى للمحضون ، فالجد كالعم والخال ونحوهما من قرابة الرحم المحرمة فى وجود قدر الشفقة الكافى فى الحضانة .

وكذلك القول بعدم السقوط بالتزوج إن كان المحضون أنثى لا يروق لأن المنازعة فى حضانة ابنة حمزة وحكم الرسول صلى الله عليه وسلم فيها لا تدل عليه جزماً ، إذ الحكم كان بضمها الى جعفر . كما أن زوجة جعفر لم تكن أم الصغيرة ، بل كانت خالتها ، ووضع المسألة حكم الأم ، وقول الرسول ﷺ : « الخالة أم » لا يفيد حكم عدم السقوط بالنسبة للأم . والحديث يدل على أن الخالة أم فى الشفقة وفى الحنو على الولد ، وأن كونها زوجة لطالب الضم فيه ضمان للمطلوب ضمه ، وهذه ميزة كانت فى جعفر جعلته يمتاز عن على لأنها أخوان .

وهذا رأى وإن كان إحدى الرايتين عن أحمد؛ إلا أن الرواية الأخرى القاضية بعدم التفرقة فى السقوط بين ذكر وأنثى هى الصحيحة فى مذهب أحمد . وقال صاحب المغنى إن الرسول ﷺ قضى ببنت حمزة لخالتها لأن زوجها من أهل الحضانة ، ولأنه لا يساويه فى الاستحقاق إلا على ، وأن جعفراً قد ترجح بأن امرأته من أهل الحضانة .

وخرجوا من هذا بأن المرأة اذا كانت متزوجة برجل من أهل الحضانة كالجدة المتزوجة بالجد ، لم تسقط حضانتها ، لأنه يشاركها فى قرابة الولادة وفى الشفقة على الولد ، فأشبه الأم إذا كانت متزوجة بالأب . وأنه إذا تنازع العمان فى الحضانة وأحدهما متزوج بالأم أو الخالة فهو أحق ؛ وكذلك الحكم فى كل

عصبتين تساوتا ، وكان أحدهما متزوجا بمن هي من أهل الحضانة قَدَمَ بها لذلك<sup>(١)</sup> .

### سابعاً : القُدرة على الحضانة

من شروط الحضانة - عند بعض الفقهاء - أن تكون الحضانة قادرة : والمقصود القدرة على شؤون الحضانة وحفظ المحضون والقيام على مصالحه . وفي الشرح الكبير أدخل العمر في شرط الكفاية ، بمعنى القدرة على القيام بشؤون الحضانة . فقال إن الحاضن سواء كان ذكراً أو أنثى يجب أن يكون قادراً على شؤون الحضانة ، فلا حضانة لمُسِنَّةٍ أقعدها السن عن القيام بشأن المحضون ، إلا أن يكون عندها من يحضنه . وقال إنه يدخل في ذلك أيضاً مثل العمى والصمم والخرس والمرض والإقعاد . ومعنى ذلك أن هذه الموانع إذا أقعدت الحضانة عن شؤون الحضانة ، ولم يكن عندها من يحضن الصغير بمعنى من يساعدها على شؤون الحضانة فإنها لا تصلح للحضانة فلا تكون لها حضانة .

وفرق المصنف في نهاية المحتاج<sup>(٢)</sup> بين من يباشر الحضانة بنفسه وبين من يدبر أمرها . فقال : انه يشترط سلامة الحضانة من ألم مشغل كالفالج أو مؤثر في عسر الحركة ، في حق من يباشرها بنفسه ، دون من يدبر أمرها ويباشرها عنه غيره تنفيذاً لهذا التدبير .

وقال عن العمى انه يشترط كون الحاضن بصيراً عند جمع من الفقهاء ، وإن آخرين خالفوهم في ذلك فلم يشترطوه . وقال إن الأوجه أن العمى مانع من الحضانة إن احتاجت للمباشرة ولم تجد من يتولاها عنها والا فلا . وفي الكشف أيضاً جعل العمى من العجز فقال إنه لا حضانة لعاجز عن الحضانة كأعمى ونحوه كُزِمَ .

( ١ ) المغنى لابن قدامة ج ٩ ص : ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

( ٢ ) نهاية المحتاج ج ٦ ص : ٣٧٣



وجعل من موانع الحضانة أيضا أن تكون الحضانة ضعيفة البصر إذ أن ضعف البصر يمنع من كمال ما يحتاج اليه المحضون<sup>(١)</sup> وعلى ذلك فالمالكية والشافعية والحنابلة أيضا يدخلون العمى في مظاهر العجز. وينوطون حضانة العمياء وغيرها من العاجزات بقدرتها على القيام بشؤون المحضون ولو كان ذلك بمساعدة غيرها. أما إذا منعها شيء من ذلك عن رعاية شؤون المحضون فلا تكون لها الحضانة.

ونرى أن كون الحضانة بصيرة أو صحيحة أو غير كبيرة كل ذلك ليس شروطا للحضانة ولكنه يدخل في شرط القدرة على الحضانة الذي أورده الرملى. وعلى ذلك إذا كانت العمياء قادرة على حفظ المحضون فإنها تحضنه، وإذا كانت المريضة قادرة على حفظ المحضون بنفسها أو غيرها فإنها تحضنه، وإذا كانت كبيرة السن قادرة على حفظ المحضون بنفسها أو غيرها فإنها تحضنه، وإذا كانت العاجزة قادرة على حفظ المحضون بنفسها أو غيرها فإنها تحضنه. فشرط القدرة على الحضانة يمكن أن يتحقق في جميع هذه الحالات مع العمى أو المرض أو الكبر أو العجز. أما إذا لم تكن العمياء أو المريضة أو الكبيرة أو العاجزة قادرة على حفظ المحضون حفظا يتحقق معه مقصود الحضانة، فإنها لا تحضن الصغير. فالمدار إذن على القدرة وعدمها.

#### ثامنا: سلامة الحضنة من الأمراض الضارة والمعدية

يجب في الحضانة أن تكون خالية من الأمراض المعدية والضارة. وقد مثل الفقهاء لذلك بالبرص والجذام - وذلك لما يخشى منه على المحضون من العدوى - . وقالوا بسقوط حق الحضانة إذا كانت مصابة بأحد هذه الأمراض، ولو كان الولد مريضا كذلك بنفس المرض الذى بالحضانة، لما يحتمل من زيادة مرضه بالمخالطة. وقيد ذلك في نهاية المحتاج بالمخالطة، مما قد يفيد أنه إذا لم تكن هناك مخالطة فلا يسقط حق الحضانة بالمرض المعدى. وقيد البعض

---

(١) كشف القناع عن متن الاقتناع ج ٣ ص : ٣٢٨ .

كذلك بالألا يكون المرض خفيفا فقالوا إن خفيف الجذام والبرص مغتفر ،  
وفاحشهما مانع من الحضانة<sup>(١)</sup> .

ونرى أن مثل الأمراض المذكورة مما يتعدى ضرره الى الغير ان وجد في  
الحاضنة فإنه يسقط حضانتها . فلا جدال في أنه يُخشى على الولد من شرب  
لبنها ومن مخالطتها . والقول باشتراط المخالطة لسقوط الحضانة غير سديد لأن  
الحضانة أساسها المخالطة ، والأمر لا يستغنى عن ذلك .

والقول كذلك بعدم تأثير خفيف هذه الأمراض ليس مستقيما ، لأن الضرر  
كامن فيها ، سواء أكانت خفيفة أم غير خفيفة ، ووجه خطورتها في تعدى  
ضررها بمثل العدوى . وهذا القدر من التصور يشترك فيه المرض المعدى سواء  
كان خفيفا أم ثقيلًا . وكل ذلك مرجعه الى الاحتياط للولد وتحري ما فيه  
مصلحته والابتعاد عما فيه ضرره وما يحتمل أن يؤدي الى هذا الضرر . فالحضانة  
لنفع الولد وجر المصلحة له ودفع الضرر ، ولم تشرع لإيراده موارد الهلاك أو  
جعله في أماكن الضرر .



---

( ١ ) يراجع : كشف القناع ج ٣ ص : ٣٢٨ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص :  
٤٨٩ ونهاية المحتاج ج ٦ ص : ٢٧٣ .

## المبحث الخامس

# الولاية

﴿ كَيْسَ ۚ ذَكَرَ رَبِّكَ عَبْدُكَ زَكِيًّا ۝ إِذْ نَادَىٰ مِنْهُ بَلَاءَ نَحِيًّا ۝ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْكَفُّ مِنْي  
وَاسْتَمَلَ الْأُذُنُ نَجَبًا ۚ إِنَّ يَدَيَّ عُيَاهُ ۚ رَبِّ انقِصْ ۝ وَلَوْ خَشِيتُ الْكَوَلِ مِنْ ذَلَمِي ۚ وَكَانَ آتِرًا لِّلْأَعْيُنِ عَاوِفًا ۚ أَفَتَبِ  
لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ تَرَىٰ فِي وَرْثٍ مِنْ آلِ يَصْفُو ۚ وَاتَّخَذَ رَبِّكَ رَحِيمًا ۝ ﴾

« سورة مريم - آيات ٦١ »



## الولاية

### تعريف الولاية لغةً

( الْوَلِيُّ ) بسكون اللام القرب والدنو؛ يقال : تباعد بعد وَلِيٍّ ، وكل مما « يليك » أى مما يقاربك . ( وأولاه ) الشيء ( فَوَلَّيَهُ ) . والولى ضد العدو يقال منه : ( تولاه ) وكل من ( وَلِيَ ) أمر واحد فهو ( وَلِيُّهُ ) .  
وقد يطلق الولي أيضا على المعتق والعتيق ، وابن العم ، والناصر ، وحافظ النسب ، والصديق ذكرا كان أم أنثى<sup>(١)</sup> .

والولاية بالكسر : السلطان . والولاية بالفتح والكسر : النصرة . والولى لامريء : من يلى أمره ويقوم مقامه كولى الصبى والمجنون .

### تعريف الولاية شرعاً

من المعنى اللغوى للولاية أخذ المعنى الشرعى الذى يفيد أنها تنفيذ القول على الغير شاء أم أبى . وذلك لأن الولاية تشعر بسلطة الولي على المولى ،

---

( ١ ) يراجع : مختار الصحاح ص : ٧٣٦ كتاب الواو ، المصباح المنير ج ٢ ص : ٨٤٠ ومعجم ألفاظ القرآن ج ٢ من ص : ٦٨٨ الى ٦٩٤ .

فالمناسبة ظاهرة . وهذه السلطة لها قيود شرعية روعيت فيها صلاحية الولي للولاية ، ومصلحة المولى عليه في نفسه وماله <sup>(١)</sup> .

فالولاية : عبارة عن سلطة شرعية تجعل لمن ثبتت له القدرة على إنشاء التصرفات والعقود وتنفيذها . وهذه السلطة لا تثبت إلا لمن كان كامل الأهلية ، ففاقد الأهلية وناقصها لا ولاية لواحد منها على نفسه أو على غيره <sup>(٢)</sup> . والولاية لا تورث : إذ هي حاصلة من جهة المولى على التعيين <sup>(٣)</sup> .

### أقسام الولاية

هذه السلطة التي تعنيها الولاية قد تكون ذاتية ترجع إلى ما قرره الشرع من الزام الملتزم بما التزم به في أمر نفسه بمثل قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَطِيعُوا أَمْرًا مِمَّا كَانَتْ سُلْطَانًا ﴾ <sup>(٥)</sup> . وهذه الولاية هي ولاية الإنسان على نفسه : فلإنسان عند كمال الأهلية بالعقل والبلوغ الولاية التامة على شؤونه ، مالية كانت أم غير مالية . فجميع عقوده وتصرفاته نافذة في حق نفسه ، إلا اذا كان يترتب عليها ضرر بحق الغير فيجحد منها بقدر ما يدفع ذلك الضرر . وتسمى ولاية ذاتية ، أو ولاية قاصرة . وقد تثبت هذه السلطة لشخص بسبب أمر عارض جعله الشارع علة وسببا لثبوتها ، وفي هذه الحالة قد تكون أصلية وقد تكون نياية أو متعديّة .

### الولاية الأصلية

أما الولاية الأصلية - وتسمى الولاية الشرعية - فهي ثابتة شرعا لا بتولية

---

( ١ ) يراجع : البحر الزخار ج ٣ ص ١٦٤ ، مقال الولاية لأحمد إبراهيم ص : ٥٢٢ ، شرح مجلة

الأحكام ج ٢ ص ٥٢

( ٢ ) المدخل في الفقه الاسلامي لشلبى ص : ٥٠٢ .

( ٣ ) البحر الزخار ج ٣ ص : ١٩٥ .

( ٤ ) سورة المائدة - آية ١ .

( ٥ ) سورة الاسراء - آية ٣٤ .

المالك ؛ مثل ولاية الأب، والجد أب الأب، والقاضي .

## الولاية النيابية

وأما الولاية النيابية فهي التي تثبت بتولية المالك ، مثل ولاية الوكيل ، فينفذ تصرفه وإن لم يكن المحل مملوكا له لوجود الولاية المستفادة من الموكل ، وكما في ولاية الوصي الذي أقامه الأب ، فإن الوصي استمد ولايته ممن أنابه ، ولولا هذه الإنابة ما ثبتت له هذه السلطة<sup>(١)</sup> .

ومن هنا نرى أن الولاية على الغير قد تكون ثابتة من الشارع وهي الولاية الأصلية ، وقد تكون ثابتة بإنابة المالك نفسه وهي الولاية النيابية . فتكون الولاية أصلية إذا ثبتت بسبب الأبوة كولاية الأب ، وأبى الأب « الجد » لأنها لم تثبت لهما إلا بسبب أمر عارض وهو ولادة المولى عليه ( الصغير ) لهما وهي مع ذلك ولاية أصلية ؛ فإذا باشرا أمور الصغير باشراها بأهليتهما وولايتهما ، لا نيابة عن غيرهما من قاض أو أى شخص استمدا منه هذه الولاية ولذلك تستمر حتى يزول سببها وهو الصغر وضعف العقل .

فالأبوة سبب للولاية لأنها داعية إلى كمال النظر في حق الصغير لوفور شفقة الأب ، وهو القادر على ذلك لكمال رأيه وعقله ، والصغير عاجز عن النظر لنفسه بنفسه ؛ وثبوت ولاية النظر للقادر على النظر على العاجز عن النظر أمر معقول شرعا لأنه من باب الإعانة على البر ومن باب الإحسان ومن باب إعانة الضعيف واغاثة اللهفان ، وكل ذلك حسن عقلا وشرعا ؛ ولأن ذلك من باب شكر النعمة - وهي نعمة القدرة - إذ أن شكر كل نعمة على حسب نوع النعمة . فشكر نعمة القدرة يتحقق في معونة العاجز ، وشكر النعمة واجب عقلا وشرعا فضلا عن الجواز .

---

( ١ ) أنظر : أحكام المعاملات للحنيف ص : ٩٧ ، المدخل في الفقه لشلبى ص : ٥٠٣ . والأحكام الشرعية لزيد الابياني ص : ٣٦ ، ٣٧ . والحجر على الصغير والسفيه ، رسالة دكتوراه ، سعاد إبراهيم صالح . ج ٢ ص : ٥٠٥ وما بعدها .

ووصي الأب قائم مقامه ، لأنه رَضِيَ واختاره . فالظاهر أنه ما اختاره من بين سائر الناس إلا لعلمه بأن شففته على وراثته مثل شففته عليهم . ولولا ذلك لما ارتضاه من بين سائر الناس ، فكان الوصي خلفا عن الأب ، وخلف الشيء قائم مقامه كأنه هو .

والجد له كمال الرأى ووفور الشفقة ، إلا أن شففته دون شفقة الأب فلا جرم أن تأخرت ولايته عن ولاية الأب وولاية وصيه<sup>(١)</sup> .  
والولاية الشرعية : إما أن تكون ولاية في النكاح فقط ، وإما أن تكون في المال فقط .

### الولاية على المال

#### أولاً : تعريف الولاية على المال

هى القدرة على إنشاء العقود والتصرفات المتعلقة بالأموال نافذة من غير حاجة إلى إجازة أحد

وشرعت الولاية على المال لحماية الصغار والمحجور عليهم ، ووقايتهم من ضعفهم وقلة تجربتهم وعدم ترمسهم بشؤون الحياة ، ومنع التفرير بهم في التصرفات التى تصدر عنهم ، فهى أداة ناجحة لحماية الصغير والمجنون في نفسه وماله .  
ثانياً : من تثبت عليهم الولاية

تثبت الولاية شرعاً على خمسة نفر باتفاق وهم : الصغير - سواء أكان مميزاً أم غير مميز - ، والمجنون ، والمعتوه ، والسفيه ، والرقيق .

فأما الصغير والمجنون والمعتوه ، فالولاية عليهم لأجل حمايتهم في نفوسهم وأموالهم وعجزهم عن التصرفات ، فكان من مقتضى رحمة الشارع وحكمته أن يتولى شؤونهم غيرهم من القادرين على العمل لصالحهم .  
وأما السفيه ، فالولاية عليه لمنع تعدى ضرره الى غيره بصيانة ماله له ، والضرب على يده . والولاية عليه للحاكم فقط دون أقاربه .

---

( ١ ) البدائع ج ٦ ص : ٣٠٢٨ ، ٣٠٢٩ ، مقال : الولاية لأحمد إبراهيم ص : ٥٣٢ .



وأما من عدا هؤلاء من النائمين والمغمى عليهم والسكران بسبب هو حلال  
فليس لأحد ولاية عليهم ، بل الولاية لهم ، فيجب أن يُنتظر زمنُ إفاقته عند  
الحاجة الى العقد أو التصرف .

وأما المدينون والمرضى مرض الموت فليس لأحد ولاية عليهم؛ لأنهم إنما  
منعوا مما منعوا منه محافظة على حقوق غيرهم . (١)

### ثالثاً : ابتداء الولاية

تبتدى ولاية الأب على أولاده الصغار من وقت ولادتهم وتستمر حتى يبلغوا  
الرشد ، وتبتدى على أموالهم من وقت تملكهم لها ، وعلى من يلحق بالصغار من  
المعاتية والمجانين من وقت ظهور العته أو الجنون .

أما الجنين فلا ولاية لأحد عليه ؛ فلو اشترى له شخص شيئاً ، أو وهب له  
شيئاً فلا يدخل في ملك الجنين حتى ولو ولد حياً .

وتبتدى ولاية القاضي أو نائبه على السفه من وقت ظهور السفه على رأى  
محمد وابن القاسم من المالكية ، ومن وقت الحكم بالسفه على رأى الجمهور .

### رابعاً : ترتيب الأولياء على المال

اختلف فقهاء المذاهب المختلفة في ترتيب الأولياء على المال على الوجه  
التالى :

ذهب فقهاء الحنفية (٢) الى أن ولى الصبى ومن فى حكمه كالمجنون والمعتوه  
أبوه ، ثم وصى الأب بعد موت الأب ، ثم وصى وصى الأب ، ثم الجد  
الصحيح - احترازاً عن الجد الفاسد وهو أبو الأم - ، ثم وصى الجد ، ثم وصى  
وصيه ثم الولى - والمراد من إليه تقليد القضاة ، لأن القاضي يستمد ولايته منه -  
ثم وصى القاضي . قالوا : وإنما سمي وصى القاضي وصياً مع أن الإيصاء هو

( ١ ) يراجع مقال الولاية : لـ احمد ابراهيم ص : ٥٣٣ ، أحكام المعاملات للخفيف ص : ٩٧ .

( ٢ ) يراجع : حاشية ابن عابدين ج ٥ ص : ١٥١ ، ١٥٢ - تبين الحقائق ج ٢ ص :

٣٢ ، الفتاوى الهندية ج ٦ ص : ١٤٦ ، الفتاوى الانقروية ج ٢ ص : ٤١٧ .

الاستخلاف بعد الموت لأنه هنا خليفة للقاضي فصار كوصي الأب .

ويستفاد من هذا الترتيب أنه لا ولاية للجد مع وصي الأب ، ولا للوالى والقاضي مع الجد أو وصيه . وبعد الجد أو وصيه لا ترتيب .  
وأما من عدا الأصول من العصابة كالعم والأخ ، أو من ذوى الأرحام كالأم ووصيها فلا تصح ولا يهتم على مال الصبي ومن في حكمه .  
ولقد عللوا هذا الترتيب بقولهم <sup>(١)</sup> :

« وأما تثبت الولاية على هذا الترتيب لأن الولاية على الصغار باعتبار النظر لهم ، وشفقة الأب فوق شفقة الكل ، وشفقة وصيه فوق شفقة الجد ؛ لأنه مرضئ الأب ومختاره فكان خَلَفَ الأب في الشفقة ؛ وخلف الشيء قائم مقامه كأنه هو . وشفقة الجد فوق شفقة القاضي ، لأن شفقتة تنشأ عن القرابة والقاضي أجنبي ، ولا شك أن شفقة القريب على قريبه فوق شفقة الأجنبي ، وكذا شفقة وصيه لأنه مرضئ الجد وخَلَفَهُ فكانت شفقتة مثل شفقتة . وإذا كان ما جعل له الولاية على هذا الترتيب كانت الولاية على هذا الترتيب ضرورة ، لأن ترتيب الحكم يكون على حسب ترتيب العلة ، وليس لمن سوى هؤلاء من الأم والأخ والعم وغيرهم ولاية التصرف على الصغير في ماله لأن الأخ والعم قاصرا للشفقة ، وفي التصرفات تجرى جنابات لا يهتم لها إلا ذو الشفقة الوافرة . والأم وإن كان لها وفور الشفقة لكن ليس لها كمال الرأي لقصور عقل النساء عادة ، فلاتثبت لها ولاية التصرف في المال ولا لوصيهن ، لأن الوصي خلف الموصى قائم مقامه فلا يثبت له إلا قدر ما كان للموصى وهو قضاء الدين والحفظ فقط .»

وذهب فقهاء المالكية <sup>(٢)</sup> إلى أن الولى أصالة على الصغير ومن في حكمه هو الأب الرشيد ، لا الجد ولا الأخ ولا العم إلا بإيصاء الأب ، ثم يليه وصي

---

( ١ ) إراجع : البدائع ج ٦ ص : ٣٠٣٤ ، كما إراجع أدب الأوصياء ج ٥ ص : ٨٤ ، الأنشاه والنظائر لابن نجيم ص : ١٦٠ .

( ٢ ) انظر : بلغة السالك ج ٢ ص : ١٣٠ ، ١٣٩ ، حاشية الدسوقي ج ٣ ص : ٢٩ ، ٣٠ .

الأب ، فوصى وصيه وإن بعد ، فالحاكم يليهم عند فقدهم . ولا ولاية على المال للحاضن أى الكافل الذى يكفل اليتيم ذكرا كان أم أنثى ، قريبا كان أم أجنبيا ، فليس له تصرف ببيع ، ولا ولاية لجد وعم وأم ، فليس لهم التصرف ويُنفَض فعلهم .

وذهب فقهاء الشافعية <sup>(١)</sup> إلى أنه إذا ملك الصبى مالا فإن الذى ينظر فى ماله أبوه إن كان عدلا ، فإن لم يوجد الأب أو كان ممن لا يصلح للنظر كان النظر الى الجد أبى الأب إذا كان عدلا . فإن لم يكن أب ولا جد نظر الوصى من قبلهما . فإن لم يكونا ولا وصيهما فهل تستحق الأم النظر ؟ فيه وجهان : الوجه الأول : تستحق النظر فى مال ولدها ، لأنها أحد الأبوين .

الوجه الثانى : وهو المذهب : أنه لا وصية لها بل النظر الى السلطان لخبر : « السلطان وليٌّ من لا وليَّ له » <sup>(٢)</sup> وروى عن عطاء ابن أبى رباح أنه قال فى رجل أوصى الى امرأته : لا تكون المرأة وصيا ، فإن فعلت حولت الى رجل من قومه . ولأنها ولاية بالشئ فلم تستحقها الأم . كولاية النكاح ولأن قرابة الأم لا تتضمن تعصبا فلم تتضمن ولاية كقرابة الخال .

وذهب فقهاء الحنابلة <sup>(٣)</sup> إلى أنه لا ينظر فى مال الصبى والمجنون ماداما فى الحجر إلا الأب أو وصيه بعده لأنه نائبه فأشبه وكيله فى الحياة ، أو الحاكم عند عدمها ، لأن الولاية انقطعت من جهة القرابة فثبتت للحاكم .

فهم متفقون مع المالكية فى أن الجد لا يصلح وليا ، خلافا للحنفية والشافعية . وعللوا ذلك <sup>(٤)</sup> بأن الجد لا يدلى بنفسه الى الصغير ، وإنما يدلى بالأب الأدنى فلم يل الصغير كالأخ ، ولأن الأب يسقط الإخوة بخلاف الجد

---

( ١ ) تراجع : مغنى المحتاج ج ٣ ص : ١٧٣ ، ١٧٤ ، نهاية المحتاج ج ٤ ص : ٣٧٣ : ٣٧٤

والمجموع ج ١٣ ص : ٣٤٥ ، منهاج الطالبين للنووى ص ٦٠ .

( ٢ ) رواه سليمان بن موسى عن الزهرى عن عائشة - نيل الأوطار ج ٦ ص : ١٣٤ .

( ٣ ) المغنى ج ٤ ص : ٥٢٦ .

( ٤ ) الشرح الكبير أسفل المغنى ج ٤ ص : ٥١٨ ، ٥١٩ .

وترث الأم معه ثلث الباقي في زوج وأم وأب بخلاف الجد ، فلا يصح قياس الجد على الأب . فأما من سواهم كالعم والأخ والأم فلا تثبت لهم ولاية لأن المال محل الخصومة ، ومن سواهم قاصر الشفقة غير مأمون على المال ، فلم يل الصبي كالأجنبي .

وذهب الشيعة الإمامية <sup>(١)</sup> الى أن الولاية أولا للأب ، لأن له من الخنو ما يستدعى تحرر المصلحة ، ثم وصى الأب بعده أولى من الجد لقيامه مقام الأب كوكيله ، ثم الجد إذ هو أب الأب لا غيره من الأقارب إجماعا ، ثم وصى الجد لقيامه مقامه كالوكيل ، وهما أولى من وصى وصى الأب ، ثم الولي .

### تعليل على الترتيب

بعد عرضنا لترتيب الأولياء عند مختلف المذاهب نلاحظ الآتي :

(١) الإجماع من المذاهب على أولية الولاية للأب ، ولقد أثر الأب على غيره من أولياء المال في جميع المذاهب لأنه موفور الشفقة على ولده وأكثر الناس حرصا على مصلحته وأنظرهم لماله .

(ب) أن الحكمة من أسبقية الولاية إلى وصى الأب مع وجود الجد عند الحنفية ومن قال قولهم : ان اختيار الموصى له مع علم الأب بوجود الجد قوى الدلالة على أنه يأنس في الوصي الكفاية وأنه يريد أن ينبيه منابه . ولما كان الأب مفضلا عن الجد فكذا من ينوب عنه ويسمى الوصي المختار . وهذا التفضيل لوصى الأب لم يسلم به كافة المذاهب الفقهية ، فالشافعية يقلدون الولاية للجد بعد الأب ثم للوصي ، ومعنى هذا أنهم يرون تفضيل الجد على وصى الأب .

(ج) أن علماء المذهبين الحنبلي والمالكي لا يرون انتقال الولاية إلى الجد ويذهبون إلى أن الجد لا ولاية له على مال الصغير ، وأن الولاية إنما تنتقل من الأب إلى وصيه ثم إلى وصى وصيه ثم إلى القاضي ، ويعلمون حرمان الجد من

---

( ١ ) البحر الزخار ج ٣ ص : ٣٠١ .

الولاية على المال بأن الجد لا يدلى بنفسه ، وانما يدلى بالأب الأدنى ، فلم يل مال الصغير كالأخ .

### خامساً : شروط الولاية على المال

وهى أنواع : بعضها يرجع الى الولى ، وبعضها يرجع الى المولى عليه وبعضها يرجع الى المولى فيه .

أما الذى يرجع الى الولى فسته شروط : العقل ، والحرية ، والاسلام ، والذكورة ، والبلوغ ، والعدالة .

#### الشرط الأول :

العقل : ولا خلاف فى اعتباره ، لأن الولاية انما تثبت نظرا للمولى عليه عند عجزه عن النظر لنفسه ، ومن لا عقل له لا يمكنه النظر ولا يل نفسه ، فلا يلى غيره من باب أولى . وسواء فى هذا من لا عقل له لصغره كالطفل ، ومن ذهب عقله بجنون أو كبر كالشيخ اذا أفند . أما الإغماء فلا يزيل الولاية لأنه يزول عن قرب فهو كالنوم ، ومن كان يُجِنُّ تارة ويفيق أخرى لم تزل ولايته ، لأنه لا يستديم زوال عقله فهو كالإغماء .

#### الشرط الثانى :

الحرية : فلا ولاية لعبد ، لأن العبد لا ولاية له على نفسه فلا ولاية له على غيره من باب أولى ، وهذا الشرط ملغى - الآن - لانعدام نظام الرق .

#### الشرط الثالث :

إسلام الولى إذا كان المولى عليه مسلماً ، فإذا كان كافراً لا تثبت له عليه الولاية لقوله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾ <sup>(١)</sup> . ولأن تنفيذ الولاية للكافر على المسلم يشعر بالنلل به وهذا لا يجوز .

---

(١) سورة النساء / آية ١٤١

#### الشرط الرابع :

الذكورية : وهى شرط للولاية فى قول الجميع لأنه يعتبر فيها الكمال . والمرأة ناقصة قاصرة فلا تثبت الولاية لها لقصورها عن النظر لنفسها ، فلا تثبت لها ولاية على غيرها من باب أولى .

#### الشرط الخامس :

البلوغ : شرط للولاية عند أكثر أهل العلم ومنهم الشورى والشافعى واسحاق وابن المنذر وأبو ثور . وعن أحمد رواية أخرى أنه اذا بلغ عشرين زوج وتزوج وطلق وأجزت ولايته فى الطلاق . ووجه ذلك أنه يصح بيعه ووصيته فى طلاقه فتثبت له الولاية كالبالغ . والأول هو الصحيح لأن الولاية يعتبر لها كمال الحال ، لأنها تنقيد بالتصرف فى حق غيره اعتبرت نظرا له ، والصبي مولى عليه لقصور عقله فلا تثبت له الولاية <sup>(١)</sup> .

#### الشرط السادس :

العدالة : بغير خلاف ؛ لأن تفويض الولاية الى الفاسق يعد تضييعا للمال فلم تجز كتفويضها الى السفیه . وتكفى فى الأولياء العدالة الظاهرة لوفور شفقتهم . فإن فسق الولي نزع القاضى المال منه . كما يشترط أيضا أن يكون الولي قادرا على التصرفات التى تدخل فى ولايته . ويشترط كونه أمينا ، لأن المقصود من الولاية تحقيق مصلحة المولى عليه وهى لا تتحقق مع العجز وعدم الأمانة . ولا يشترط أن يكون الولي بصيرا ، ولا يشترط كونه ناطقا <sup>(٢)</sup> .

وأما الذى يرجع الى المولى عليه فالصغر : فلا تثبت الولاية على الكبير إلا إذا كان هناك عارض لجنون ، أو عته ، أو سفه ؛ لأن الكبير يقدر على دفع حاجة نفسه ، فلا حاجة إلى اثبات الولاية عليه لغيره ، لأن الولاية على الحر لا تثبت مع قيام المنافع للضرورة ، ولا ضرورة فى حال القدرة فلا تثبت .

(١) يراجع : المغنى ج ٦ ص : ٣٥٦ ، ٣٥٧ - الشرح الكبير ج ٤ ص : ٥١٩

(٢) يراجع : البدائع ج ٦ ص : ٣٠٢٩ ، الفقه الإسلامى لعيسوى ص : ٤٦٩ ، المدخل فى الفقه

الإسلامى لشلبى ص : ٥٧

وأما الذى يرجع الى المولى فيه : فهو أ لا يكون من التصرفات الضارة بالمولى عليه لقوله ﷺ : ﴿ لا ضرر ولا ضرار فى الاسلام ﴾ وقوله ﷺ : ﴿ ليس منا من لم يوقر الكبير ، ويرحم الصغير ، ويأمر بالمعروف وينه عن المنكر ﴾ (١) ، والإضرار بالصغير ليس من الرحمة فى شيء .

**حكم تصرف الأولياء فى أموال الصغار ومن فى حكمهم :** لقد وضع الله قاعدة عامة فى ضبط تصرف الأولياء القائمين على أموال الصغار والضعفاء ومن فى حكمهم . وتجلى هذه القاعدة فى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ﴾ (٢) . ففى هذه الآية نهى سبحانه وتعالى عن قربان مال اليتيم والتعرض له، ومن إفشاء ذلك إليه والتوصل الى الاستثناء بقوله : ﴿ إلا بالتى هى أحسن ﴾ أى إلا بالخططة والطريقة التى هى أحسن الخصال والطرائق ، وهى حفظه واستثماره حتى يبلغ أشده (٣) .

الى غير ذلك من الآيات والأحاديث التى تفيد تصرفات المولى فى مال المولى عليه بالنظر والمصلحة . وعلى ذلك : فيختلف حكم التصرف باختلاف نوع التصرف ، إذ أن التصرفات فى أموال الصغار منها ما هو نافع نفعا محضا ، ومنها ما هو ضار ضررا محضا ، ومنها ما هو دائر بين النفع والضرر .

### التصرفات النافعة

للمولى أن يقبل الهبة والصدقة والوصية لأبنائه الصغار ، لأن ذلك نفع محض لهم فيملكه المولى . وله أن يبيع مال ولده بأكثر من قيمته ويشترى له شيئا بأقل من قيمته . وله أن يسلمه فى صناعة لأنه من باب تنمية وحفظ ماله . ويجب على

(١) مسند أحمد ج ١ ص : ٢٥٧

(٢) سورة الأنعام - آية ١٥٢

(٣) يراجع : القرطبي مجلد ٣ ص : ٢٥٧٠ ، تفسير أبى السعود ص : ٢١٥ .

الولى حفظ مال المولى عليهم من أسباب التلف ، واستأذنه قدر ما تأكله المون من النفقة وغيرها إن أمكن <sup>(١)</sup>

## التصرفات الضارة

### ١ - القرض :

اتفق فقهاء المذاهب <sup>(٢)</sup> الفقهية على أنه ليس للولى أن يقرض شيئا من مال المولى عليهم ، لأن القرض إزالة الملك من غير عوضٍ للحال فيكون تبرعا ، والولى لا يملك التبرعات .

٢ - الهبة : ليس للولى أن يهب شيئا من مال الصغير لغيره من غير عوض . لأن الهبة إزالة للملك من غير عوض فكانت ضررا محضا . وكذا ليس له أن يهب بعوض وهى ما تسمى بهبة الثواب لأنه يحكم له فيها بنفس القيمة فلا فائدة من ذلك تعود على المحجور <sup>(٣)</sup> .

تصرفات أخرى : وليس له أن يبيع ماله بأقل من قيمته قدر ما لا يتغابن الناس فيه عادة ، وليس له أن يشتري بماله شيئا بأكثر من قيمته قدر ما لا يتغابن الناس فيه عادة ، وليس له أن يؤاجر نفسه أو ماله بأقل من أجر المثل قدر ما لا يتغابن الناس فيه عادة . وليس له أن يتصدق بماله ولا أن يوصى به لأن التصديق والوصية إزالة للملك من غير عوض مالى فكان ضررا فلا يملكه . وليس له أن يطلق امرأته ، لأن الطلاق من التصرفات الضارة المحضة .

## التصرفات الدائرة بين النفع والضرر

وهذا القسم من التصرفات يشمل البيع والشراء والإجارة والمضاربة .

(١) إراجع : بدائع الصنائع ج ٦ : ص : ٣٠٣١ ، أدب الأوصياء ج ٥ : ص : ١٦٢ : ١٦٣

(٢) إراجع : بدائع الصنائع ج ٦ : ص : ٣٠٣٠ ، معنى المحتاج ج ٣ : ص : ١٧٥ ، كشف القناع

ج ٣ : ص : ٤٤٩ - ٤٥٠

(٣) تراجع آراء الفقهاء في حكم الهبة في: البدائع ج ٦ : ص : ٣٠٣٠ ، منح الجليل ج ٣ : ص :

١٨٢ ، نهاية المحتاج ج ٤ : ص : ٣٧٨ ، كشف القناع ج ٣ : ص : ٤٤٦



والأب يملك جميع التصرفات لوفور شفقتة وحرصه على مصلحة ولده الصغير ،  
فيملك بيع العقار والمنقول .

### حكم بيع الأب شيئاً لنفسه من مال ولده الصغير

الأصل في العقود أن يتولاها طرفان أو عاقدان : بائع ومشتري ، لأن العقد هو ارتباط الإيجاب والقبول ، ويجب أن يحصل القبول من شخص والإيجاب من شخص آخر . وعلى هذا فلا يصح قيام شخص بمفرده مقام العاقدَيْن ، فيتولى طرفي العقد في وقت واحد . أى أنه لا يجوز تولى شخص في عقد بيع واحد الإيجاب والقبول معا ، لأن أحد المتبايعين متملك ، والثاني مملك ، ولا تجتمع الصفتان في وقت واحد وفي شيء واحد .

على أن لهذا الحكم مستثنيات يجوز فيها صدور الإيجاب والقبول في البيع من شخص واحد ، ويتم العقد فيها أحيانا بالإيجاب فقط .

### الحالة الأولى :

لأبى الصغير أن يتولى طرفي عقد البيع لولده الصغير وأن يعقد له البيع بلفظ واحد ، مثل لو أراد أبو الصغير بيع ماله لولده الصغير فقال بعث مالى من ولدى الصغير ، فانه يتعقد البيع بلا حاجة لقبول الأب . فقد اعتبر اللفظ الواحد من الأب مقام اللفظين لداعى الشفقة الأبوية .

على أن انعقاد البيع بلفظ واحد انما يتم بانشاء العاقد البيع بالفاظ تفيد الأصالة عن نفسه ، كقوله : بعث دارى من ابنى أو اشتريت داره ؛ فيكون الأب أصيلا في حق نفسه ، نائبا عن صغيره ، فإذا بلغ فالعهد اليه .

وإذا اشترى مال ابته لا يبرأ من الثمن حتى يسلمه الى وصى ينصبه القاضى ثم يرده وصى القاضى اليه ، ويكون أمانة عنده ، حتى لا يكون الأب مطالباً ومطالباً ، ولنفى التهمة . ويحل للأب شراء مال طفله الصغير بيسير

الغبين لا بفاحشه ، والجد أبو الأب عند انعدام الأب بمنزلته<sup>(١)</sup> وهذا عند  
الحنفية .

### الحالة الثانية :

لو أراد أبو الصغير بيع مال ولده هذا من ولد صغير آخر له ، فله أن يتولى  
هنا أيضا طرفي العقد . وذهب الحنابلة<sup>(٢)</sup> الى جواز أخذ الأب شيئا لنفسه من  
مال الصغير مطلقا بيعا كان أم غيره . وقالوا إن للأب أن يأخذ من مال ولده  
ما شاء ويملكه مع حاجة الأب الى ما يأخذه ومع عدمها ، صغيرا كان الابن  
أم كبيرا ، بشرطين :

الأول : ألا يُحجف بالابن ، ولا يضر به ، ولا يأخذ شيئا تعلقت به حاجته .  
الثاني : ألا يأخذ من مال ولده فيعطيه لولده الآخر ، وذلك لأنه ممنوع من  
تخصيص بعض ولده بالعطية من مال نفسه فلأن يمنع من تخصيصه بما أخذ من  
مال ولده الآخر أولى . واستدلوا على ذلك بأحاديث<sup>(٣)</sup> منها :

ما روى عن عمارة بن عمير عن عمته من أنها سألت عائشة رضي الله  
عنها : « في حجرى يتيم ، أفأكل من ماله ؟ » فقالت : « قال رسول الله عليه  
وسلم : « إن من أطيب ما أكل الرجل من كسبه ، ولده من كسبه » . وما رواه  
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده من أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال : « يا رسول الله ، إن لى مالا ولدا وان والذى يحتاج مالى : قال « أنت  
ومالك لوالدك ، إن أولادكم من أطيب كسبكم ، فكلوا من كسب أولادكم » .  
فدل ذلك على أن الرجل مشارك لولده فى ماله فيجوز له الأكل منه سواء أأذن  
الولد أم لم يأذن . ويجوز له أيضا أن يتصرف به كما يتصرف بماله ، ما لم يكن  
ذلك على وجه السرف والسفه .

---

( ١ ) يراجع الفتاوى الأنقروية ج ١ ص : ٣٠٠ ، الفتاوى الهندية ج ٣ ص : ١٧٣ - ١٧٤

( ٢ ) المغنى ج ٦ ص : ٢٩٤

( ٣ ) انظر شرح الزرقانى على الموطأ باب « فى الرجل يأكل من مال ولده » ص : ٢٠٥ ونيل

الأوطار ج ٩ ص : ١٤

قالوا : « وليس لغير الأب الأخذ من مال الصغير ، لأن للأب ولاية على ولده وماله إذا كان صغيرا ، وله شفقة تامة وحق متأكد ، ولا يسقط ميراثه . وقالوا : « الأم لا تأخذ لأنها لا ولاية لها ، والجد أيضا لا يلى مال ولد ابنه وشفقته قاصرة عن شفقة الأب . وغيره من الأقارب والأجانب ليس لهم الأخذ بطريق التنبيه ، لأنه إذا امتنع الأخذ في حق الأم والجد في مشاركتها للأب في بعض المعاني فغيرها مما لا يشارك الأب في ذلك أولى (١) » .

وقال المالكية (٢) :

للأب أن يشتري مال ابنه لنفسه ، ولا اعتراض عليه في شيء من ذلك سواء أكان المملوك عقارا أم منقولا ، إلا أن يثبت سوء النظر والغبن الفاحش . وإذا أراد الرجل التقل من وطنه وأراد بيع مال ابنه الصغير وانتقاله مع نفسه جاز ذلك عليه . وكذلك له أن يبيع مال ابنه الصغير لينفق منه على نفسه إذا احتاج الى ذلك .

وقال الشافعية (٣) :

إذا أراد الأب أن يبيع ماله بمال ابنه جاز بيعه ، وكذلك بيع الجد : لأنها لا يتهمان في ذلك لكمال شفقتها .

ويدل على ذلك ما رواه البيهقي (٤) في باب من يشتري من ماله لنفسه من نفسه إذا كان أبا أو جدًا من قِيلَ الأب : « عن سفيان الثوري عن عبد الكريم الجزري : قال : ماتت امرأة لحلال لى ، وتركته خادما وأولادا صغارا . فقال سعيد بن جبير : لا بأس أن يُقَوَّمَ الأب أنصباء ولده ويطأها . قال الشيخ أبو الوليد : قال أصحابنا : يقوم ويشتري من نفسه فيصير له » .

---

( ١ ) راجع : المغنى : ج ٦ ص : ٢٩٤

( ٢ ) أنظر : العقد المنظم للحكام ص : ١٩٩ ، وحاشية الدسوقي ج ٣ ص : ٢٩٩

( ٣ ) أنظر : المجموع ج ١٣ ص : ٣٥١ ، قواعد الأحكام للز بن عبد السلام ج ٢ ص :

١٨٧

( ٤ ) السنن الكبرى ج ٦ ص : ٣

ويحتاج أن يقول الأب : قد اشتريت هذا لنفسى من ابنى بكذا ، وبعت ذلك عليه ، فيجمع بين لفظى البيع والشراء .

### حكم بيع الأب شيئا من مال ولده الأجنبي

الأب مقدم على جميع الأولياء لوفور شفقتة . ولكن الآباء ليسوا جميعا فى درجة واحدة بالنسبة للتصرف فى أموال أولادهم ، بل هم مختلفون بحسب صفاتهم ، لأن الأب إما أن يكون معروفا بحسن الاختيار بأن يكون مشهورا بالتدبير وصلاح الرأى ، أو مستورا ؛ واما أن يعرف بسوء الاختيار بأن يكون فاسد الرأى سىء النية .

وحكم بيع الأب شيئا لأجنبى فى الوجهين الأولين : يجوز عقده ، ولو عقارا بيسير الغبن ؛ فلا يكون للابن نقضه بعد بلوغه رشيدا لأن للأب شفقة وافرة ولا معارض له . فالظاهر أن مباشرته على المصلحة والغبطة فينفذ . فلو ادعى بعد ما طلب منه الثمن بعد البلوغ ضياعه أو الانفاق عليه ، وهو نفقة مثله فى مدة صلق بيمينه . .

وفى الوجه الثالث :

وهو أن كان الأب فاسقا واشتهر بسوء الاختيار بأن عرف بأنه فاسد الرأى سىء التدبير لم يجوز بيع عقار ابنه ، وللابن نقضه بعد بلوغه وهو المختار ، الا اذا كان خيرا بأن باع بضعف قيمته . ويبيعه المنقول جائز ويوضع ثمنه بيد عدل .

وتناول الفقهاء تفسير الخيرية والمنفعة : فقال بعضهم : أن يبيع من مال الصغير ما يساوى ثمانائة بألف ، ويشتري له ما يساوى الألف بثمانائة وقال بعضهم : أن يبيع بالضعف ويشتري بالنصف<sup>(١)</sup> .

---

( ١ ) يراجع أدب الأوصياء : ج ٣ ص : ١٢٤ ، أحكام الصغار ج ١ ص : ١٩١ ، الفتاوى

الأقروية ج ١ ص : ٣٠٠

وجاء في الفتاوى الهندية<sup>(١)</sup> : باع الأب ضيعة أو عقارا لابنه الصغير بمثل قيمته ، فإن كان الأب محمودا أو مستورا عند الناس يجوز ، وإن كان مفسدا لا يجوز ، وهو الصحيح . وإن باع منقولا وهو مفسد في رواية لا يجوز إلا إذا كان خيرا للصغير ، وهو الأصح .



---

( ١ ) الفتاوى الهندية ج ٣ ص : ١٥٠ ، ١٧٦



## المبحث السادس

# النَّفَقَاتُ

﴿ يَتْلُوَنَّهُ مَا كَانُوا يَكْفُرُونَ قُلْ مَا أَمْسَعُهُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالسَّكِينِ وَلِذِي السَّبِيلِ ﴾

« سورة البقرة - آية ٢١٥ »





## النَّفَقَة

### تعريفها

هى ما يحتاج اليه الانسان من طعام وكسوة ومسكن ، وما يتبع ذلك من ماء شرب وطهارة ، وغير ذلك من زوجة وأقارب وممالك وغيرهم بحسب العرف .

### سببها

الزوجية ، والقربة ، والمِلْكُ . والذى يهم فى هذا البحث هو النفقة بسبب القربة .

والقربة التى تجب بسببها النفقة نوعان : قربة الولادة ، وهى قرابة الأصول والفروع . والأصول هم الآباء والأمهات والأجداد والجندات وان علوا . والفروع هم الأولاد وأولاد الأولاد وان نزلوا .

وقربة غير الولادة : والمراد بها - عند الحنفية - القربة المحرمة للزواج ، وتتناول ذوى الرحم المحرم ويقال لهم الحواشى ، وهم : الإخوة والأخوات وأولادهم والأعمام والعلمات والأخوال والخالات<sup>(١)</sup> . وهذه لا تدخل فى إطار هذا البحث .

---

( ١ ) البدائع ج ٥ ص : ٢٢٢٨ .

## أدلة مشروعيتهما

ثبتت مشروعية النفقة للآباء والأولاد بالكتاب والسنة :

أولاً : أدلة مشروعية النفقة للأبناء (الفروع) :

### ١- من الكتاب

أ - قوله تعالى : ﴿ لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُغْنِنِ يَمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ يَنْتَهَىٰ أَجْلُهَا سَجَلُ اللَّهِ بِمَدَّ عَشْرَ نِسْرًا ﴾ <sup>(١)</sup> ، أى لينفق على المولود والده أو وليه بحسب قدرته . وعموم الآية يدل على وجوب نفقة الزوج على زوجته وأقاربه بشرطه أى بحسب سَعَتِهِ .

ب - قوله تعالى : ﴿ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ﴾ <sup>(٢)</sup> . قال الجصاص <sup>(٣)</sup> : « حوت الآية الدلالة على معنيين : أحدهما : أن الأم أحق برضاع ولدها في الحولين ، وأنه ليس للأب أن يسترضع له غيرها إذا رضيت بأن ترضعه . والثاني : أن الذى يلزم الأب في نفقة الرضاع إنما هو سنتان . وفي الآية دلالة على أن الأب لا يُشَارَكُ في نفقة الرضاع لأن الله تعالى أوجب هذه النفقة على الأب للأم وهما جميعا وارثان . ثم جَعَلَ الأب أولى بالزام ذلك من الأم مع اشتراكهما في الميراث ، فصار ذلك أصلا في اختصاص الأب بالزام النفقة دون غيره . كذلك حكمه في سائر ما يلزمه من نفقة الأولاد الصغار والكبار الزمّنى يختص هو بإيجابه عليه دون مشاركة غيره فيه لدلالة الآية عليه . »

ج - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُوْثِقُوا أَمْوَالَكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ فِيهَا وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> أى اجعلوا لهم فيها أو افرضوا لهم فيها ، وهذا

( ١ ) سورة الطلاق - آية ٧ .

( ٢ ) سورة البقرة - آية ٢٣٣ .

( ٣ ) الجصاص ج ١ ص : ٤٠٤ .

( ٤ ) سورة النساء - آية ٥ .

فيمَن يَلْزَمُ الرجلَ نفقته وكُسوته من زوجته وبنيه الأصاغر . فكان هذا دليلاً على وجوب نفقة الولد على الوالد، والزوجة على الزوج<sup>(١)</sup> .

## ٢- مِنَ السُّنَّةِ

أ- ما روى عن ثوبان أنه قال : « قال رسول الله ﷺ : « أفضل دينار ينفقه الرجل دينار ينفقه على عياله ، ودينار ينفقه الرجل على دابته في سبيل الله ، ودينار ينفقه على أصحابه في سبيل الله » . قال أبو قلابة : « وبدأ بالعيال . وأى رجل أعظم أجراً من رجل ينفق على عيال صغار يعفهم أو ينفعهم الله به ويغنيهم . »

وفي الحديث دليل على الحث على النفقة على العيال ، وبيان عظمة الثواب فيه لأن منهم من تجب نفقته بالقرابة ، ومنهم من تكون مندوبة وتكون صدقة وصلة ، ومنهم من تكون واجبة بملك النكاح أو بملك اليمين . وهذا كله فاضل محثوث عليه ، وهو أفضل من صدقة التطوع . ولهذا قال ﷺ في رواية ابن أبي شيبه : « أعظمها أجراً الذى أنفقته على أهلِكَ »<sup>(٢)</sup> .

ب- ما روى عن عائشة رضى الله عنها أن هنداً زوجة أبى سفيان قالت : « يا رسول الله ، إن أباً سفيان شحيح ولا يعطينى من النفقة ما يكفينى وولدى إلا ما أخذت من ماله بغير علمه » . فقال ﷺ : خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف » ، فدل الحديث على وجوب نفقة الزوجة والأولاد على الزوج ، وأن الواجب الكفالة من غير تقدير النفقة ، وأن من تعذر عليه استيفاء ما يجب له من

---

(١) القرطبي مجلد ٢ ص : ١٦٠٢ .

(٢) صحيح مسلم ج ٧ ص : ٨١ فضل النفقة على العيال .

(٣) الشح : البخل مع الحرص فهو أخش من البخل . والبخل يختص بمنع المال ، والشح بعم كل شيء . في جميع الأحوال ، أى هو بخيل حريص . يراجع : الإحكام شرح أصول الأحكام لابن دقيق العيد ج ٢ ص : ٢٧٠ .

نفقة أن يأخذه ؛ لأنه ﷺ أقرها على الأخذ في ذلك لا سيما مع ترمذ الأب ، وأن  
للأم ولاية الإنفاق على ولدها .

## ثانياً : أدلة مشروعية نفقة الآباء (الأصول) :

ثبتت مشروعية نفقة الآباء بالكتاب والسنة والإجماع .

### ١- من الكتاب

أ - قوله تعالى : ﴿ وَرَضِيَ الْإِنْسَانُ بِوَلَدَيْهِ حَكْمَةً أُمُّهُ وَغَسَّاءٌ وَهَنَ إِلَى قَوْلِهِ ﴾ ﴿ وَإِنْ جَاهِدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا ﴾ (١) .

وليس من الصحبة بالمعروف تركه جائعاً مع القدرة على سد جوعته .  
وهذا في الوالدين الكافرين ، فالمسلمان أولى ، والإنفاق عليهما عند الحاجة من  
أعرف المعروف (٢) .

ب - قوله تعالى : ﴿ وَفَضَّلْنَاكَ الْآلَةَ وَالْإِنَّمَاءَ وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ (٣) . أي وأحسنوا إلى الوالدين إحساناً ، برّاً بهما وعطفاً عليهما ، لأن  
الله تعالى جعلها سبباً لخروجك من العدم إلى الوجود وربّيك . وكثيراً ما يقرن  
تعالى بين حقه وحقوقها في غير موضع من كتابه فقال : ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ  
شَيْئًا وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ (٤) . وقوله : ﴿ أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْلَايَكَ ﴾ (٥) ،  
وغير ذلك ، فحق الله أوكد الحقوق - وهو عبادته وحده - وأعظمها . ثم بعد حقه  
تعالى حق المخلوقين ، وأوكدها حق الوالدين فثنى به ، وعطفَ بذى القربى في

( ١ ) سورة لقمان - آية ١٤ - ١٥ .

( ٢ ) انظر الجصاص ج ١ ص : ٤٠٨ ، البدائع ج ٥ ص : ٢٢٢٨ .

( ٣ ) سورة الاسراء - آية ٢٣ .

( ٤ ) سورة النساء - آية ٣٦ .

( ٥ ) سورة لقمان - آية ١٤ .

غير ما آية . ووصى بذلك سبحانه وتعالى فقال :

﴿ قُلْ عَالِمُوا أَنَّمَا أَرْبَابُكُمْ عَلَيْهِمُ الْغُفْرَانُ يَوْمَ تَأْتِي سَائِرُ الْوَالِدِينَ إِنْسَانًا ﴾ ، الى قوله : ﴿ وَلَكُمْ وَصَايَاكُمْ يَوْمَ ﴾ <sup>(١)</sup> . وقال سبحانه : ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَسَنًا ﴾ <sup>(٢)</sup> . ومن أعظم الإحسان بالوالدين إذا كانا أو أحدها لا يملك النفقة أن ينفق ولده عليه بالمعروف .

فالآية تدل على وجوب النفقة وانماها للوالدين وان علوا مع حاجتهم وغنى الولد <sup>(٣)</sup> . قال تعالى : ﴿ يَتْلُوهُ مَا كَانُوا يَفْقَهُونَ قُلْ مَا أَنْفَعُكُمْ مِنْ خَيْرٍ قُلُوبُ الَّذِينَ وَالْأَفْرَادِ وَالْبَنَاتِ وَالسَّيِّئِينَ وَالنَّاسِ السَّيِّئِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

## ٢ - من الستة

أ - قوله ﷺ - في حديث طارق المحاربي ، وكان قدم المدينة فإذا رسول الله ﷺ قائم على المنبر يخطب بالناس ويقول : « يد المعطى العليا ، أبدأ بمن تعول ، أمك وأباك ، وأختك وأخاك ، ثم أدناك أدناك » <sup>(٥)</sup> .

فبدأ بذكر الأم قبل الأب ، فدل على أن الأم أحق من الأب .

ب - ما روى عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : « قل رجل : يا رسول الله أى الناس أحق منى بحسن الصحبة ؟ قال : أمك ، قال : ثم من ؟ قال : أمك ، قال : ثم من ؟ قال : أمك . قال : ثم من ؟ قال : أبوك » <sup>(٦)</sup> . والحديث يدل على أن الأم أحق بحسن الصحبة من الأب وأولى منه بالبر حيث لا يتسع مال الابن إلا لنفقة واحد منها . وقد حكى الحارث

( ١ ) سورة الأنعام - آية ١٥١ .

( ٢ ) سورة العنكبوت - آية ٨ .

( ٣ ) الاحكام شرح أصول الأحكام ج ٢ ص : ٧١ .

( ٤ ) سورة البقرة - آية ٢١٥ .

( ٥ ) رواه النسائي : نيل الأوطار ج ٦ ص : ٣٦٦ .

( ٦ ) متفق عليه .

المحاسبى الإجماع على تفضيل الأم على الأب . وهذا لا يتفص من فضل حسن الصحبة لهما معا عند المقدرة .

جـ - ما رواه أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن النبي ﷺ أنه قال : « إن أطيب ما أكلتم من كسبكم وإن أولادكم من كسبكم ، فكلوه هنيئا مريئا »<sup>(١)</sup> . فالحديث حجة بأوله وآخره : أما بآخره فظاهر لأنه ﷺ أطلق للأب الأكل من كسب ولده إذا احتاج إليه مطلقا عن الإذن والعوض فوجب القول به ، وأما بأوله فلأن معنى قوله ﷺ « وإن ولده من كسبه » : أى كسب ولده من كسبه لأنه جعل كسب الرجل أطيب المأكول ، والمأكول كسبه لا نفسه . وإذا كان كسب ولده كسبه فكانت نفقته فيه لأن نفقة الإنسان فى كسبه .<sup>(٢)</sup>

وفى نفس المعنى روى جابر بن عبد الله أن رجلا جاء الى رسول الله ﷺ ومعه أبوه فقال : « يا رسول الله : إن لى مالا ، وإن أبى يريد أن يأخذ مالى » ، فقال رسول الله ﷺ « أنت ومالك لأبيك » . فأضاف مال الابن الى الأب بلام التملك ، فلا أقل من أن يثبت له حق التملك عند الحاجة . يقول ابن القيم فى زاد المعاد :<sup>(٣)</sup>

« وهذا كله - يقصد الأدلة السابقة - تفسير لقوله تعالى :

﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تَكُونُوا بَيْنَ يَدَيْهِ كُفْرًا كَمَا كُنْتُمْ بَيْنَ يَدَيْ أَنْفُسِكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله : ﴿ وَآتَ دَا أَلْفَ نَفْسٍ ﴾<sup>(٥)</sup> فجعل سبحانه حق ذى القربى بلى حق الوالدين وأمر الله تعالى بالاحسان اليهم . ومن أعظم الإساءة أن يراه يموت جوعا وعريا وهو قادر على سد خلته وستر عورته « أهـ .

( ١ ) نيل الأوطار ج ٦ ص : ٣٦٦ .

( ٢ ) نفس المصدر ج ٦ ص : ٣٦٨ ، البدائع ج ٥ ص : ٢٢٨٣ .

( ٣ ) زاد المعاد لابن القيم ج ٢ ص : ١٦٣ باب حكمه صلى الله عليه وسلم فى وجوب النفقة للأقارب .

( ٤ ) سورة النساء - آية ٣٦ .

( ٥ ) سورة الاسراء - آية ٢٦ .

ويقول ابن حزم في المحلى :<sup>(١)</sup>

« صح عن النبي أن عقوق الوالدين من الكبائر ، وليس في العقوق أكثر من أن يكون الابن غنيا ذا مال ، ويترك أباه أو جده يكتس الكنف ، أو يسوس الدواب ويكتس الزبل ، فما خفض لها جناح الذل من الرحمة من فعل ذلك بلا شك ».

### ٣ - أما الدليل من الاجماع :

فقد روى ابن المنذر قال : « أجمع أهل العلم على أن نفقة الوالدين الفقيرين اللذين لا كسب لهما ولا مال واجبة في مال الولد ، وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن على المرء نفقة أولاده الأطفال الذين لا مال لهم <sup>(٢)</sup> » .

### ٤ - وأما الدليل من المعقول :

فلأن وَلَدَ الانسان بَعْضُهُ ، وهو بَعْضُ والدِهِ ؛ فكما يجب عليه أن ينفق على نفسه وأهله فكذلك على بعضه وأصله .

## المبادئ التي يقوم عليها نظام النفقة في الفقه الإسلامي

يجدر بنا قبل الحديث عن الأحكام التفصيلية لنفقة الفروع والأصول أن نذكر أهم المبادئ التي يقوم عليها نظام النفقة على الأقارب في الفقه الإسلامي استنباطا من هذه الأدلة التي أوجبت النفقة .

أولا : الأصل : أن نفقة الانسان تجب في ماله صغيرا أو كبيرا . فمن كان له مال فلا يجب على أحد أن ينفق عليه ؛ إذ أنه من شروط النفقة أن يكون المُنفَقُ

---

( ١ ) المحلى ج ١٠ ص : ١٠٨ .

( ٢ ) المغنى ج ٩ ص : ٢٥٦ .

عليه لا مال له ولا كسب يستغنى به عن إنفاق غيره . فإن كان موسرا بمال أو كسب يستغنى به فلا نفقة له ، لأنها تجب للحاجة والمواساة ، ومن كان له مال لا يحتاج إلى من ينفق عليه .

ثانيا : أن يكون لمن تجب عليه نفقة من ينفق عليهم فاضلٌ عن نفقة نفسه إما من ماله وإما من كسبه . فأما من لا يفضل عنه شيء فليس عليه شيء ، لما روى جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال : « إذا كان أحدكم فقيرا فليبدأ بنفسه ثم بمن يعول »<sup>(١)</sup> . ولأنها مواساة فلا تجب على المحتاج كالزكاة<sup>(٢)</sup> .

ثالثا : أن الآباء لا يشاركونهم أحد في نفقة أولادهم ؛ لأن الأولاد جزء من الوالد ، فالإنفاق عليهم كالإنفاق على نفسه . وأحيائهم كإحياء نفسه ، ولأن الشرع أوجب النفقة على الأب لانتساب الولد إليه، وأضاف الولد إليه بلام الملك ، وخصّه بإيجاب نفقة الولد الصغير عليه بقوله : ﴿ وعلى المولود له رزقهن ﴾<sup>(٣)</sup> . أى رزق الوالدات المرضعات ، وسمى الأم والدّة ، والأب مولودا له . ولما لم يشاركه أحد في هذه النسبة فلا يشاركه أحد فيما ينبنى عليها وهو النفقة ؛ لأن من له غنم النسب يكون عليه غرم النفقة<sup>(٤)</sup> .

رابعا : أن الأولاد لا يشاركونهم أحد في نفقة آبائهم . وتجب عليهم هذه النفقة بالتساوى من غير تفرقة بين الذكر والأنثى ، وبين الوارث وغير الوارث ؛ لأن سبب وجود النفقة عليهم الجزئية ، أى كون الولد جزءا من أصله ، والأولاد متساوون في هذه الجزئية فيتساوون فيما ينبنى عليها وهو النفقة . وهذا على الرواية الظاهرة في مذهب الحنفية وعليها الفتوى<sup>(٥)</sup> .

---

( ١ ) حديث صحيح .

( ٢ ) المغنى ج ٩ ص : ٢٥٨ .

( ٣ ) سورة البقرة - آية ٢٣٣ .

( ٤ ) البدائع ج ٥ ص : ٢٢٣٣ .

( ٥ ) حاشية ابن عابدين ج ٢ ص : ٦٩٦ .





يكن مضطرا لها ، والا قدمت نفقتها على الأبوين المعسرين . ولا تجب نفقة ولد على زوج أمه الفقير ، بل على أمه فقط . ولا تجب نفقة على جد أو جدة ، ولا على ولد ابن . وتجب نفقة الولد الحر على أبيه فقط لا على أمه « والمقصود بالولد الحر : أى الفقير العديم الصنعة .

وحجتهم فى ذلك قول الله تعالى : ﴿ وبالوالدين احسانا ﴾ ، وقوله جل شأنه : ﴿ وصاحبها فى الدنيا معروفا ﴾ ، وقول الرسول ﷺ لمن جاء يشكو إليه والده لأنه أخذ منه شيئا من ماله : « أنت ومالك لأبيك » ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « إن أطيب ما أكلتم من كسبكم وإن أولادكم من كسبكم فكلوه هنيئا مريئا » ؛ فإنها تدل على وجوب نفقة الوالدين على ولدهما . والدليل على وجوب نفقة الولد على أبيه قول الله تعالى : ﴿ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ﴾ وقوله سبحانه : ﴿ فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن ﴾ ، وقول الرسول ﷺ لهند زوجة أبى سفيان : « خذى ما يكفيك وولدى بالمعروف » ؛ فإن هذه النصوص تدل دلالة ظاهرة على وجوب نفقة الولد على أبيه . وحيث أن هذه النصوص قد دلت على وجوب النفقة على الأب وعلى الأولاد فقط فيقتصر فيها على مؤرد النص . وغير هؤلاء من الأقارب ليسوا فى قوة قرابة من ذكرهم النص حتى تثبت لهم النفقة بالقياس عليهم « أهـ .

واعترض الجصاص<sup>(١)</sup> من الحنفية على هذا الرأى بقوله : « إن ظاهر الكتاب يرده . وهو قوله تعالى : ﴿ وان جاهدك على أن تشرك بى ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما فى الدنيا معروفا ﴾ والجد داخل فى هذه الجملة لأنه أب . قال الله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ أَكْبَرُ الرَّهِيَّةِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وهو مأثور بمصاحبه المعروف لا خلاف فى ذلك . وليس من الصحبة بالمعروف تركه جائعا مع القدرة

( ١ ) أحكام الجصاص ج ١ ص : ٤٠٨ .

( ٢ ) سورة الحج - آية ٧٨ .

على سد جوعته . ويدل عليه أيضا قوله : ﴿ ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم ﴾ (١) . فذكر بيوت هؤلاء الأقرباء ولم يذكر بيت الابن ولا ابن الابن لأن قوله ﴿ من بيوتكم ﴾ قد اقتضى ذلك كقوله (٢) ﷺ : « أنت ومالك لأبيك » فأضاف إليه مال الابن ، كما أضاف إليه بيت الابن واقتصر على إضافة البيوت إليه . والدليل على أنه أراد بيوت الابن وابن الابن أنه قد كان معلوما قبل ذلك أن الإنسان غير محظور عليه مال نفسه ، فإنه لا وجه لقول القائل : لا جناح عليكم في أكل مال نفسك . فدل ذلك على أن المراد بقوله : ﴿ أن تأكلوا من بيوتكم ﴾ هي بيوت الأبناء وأبناء الأبناء إذ لم يذكرها كما ذكر سائر الأقرباء « أهـ .

القول الثاني : أن القرابة الموجبة للنفقة هي قرابة الولادة مطلقا ، المباشرة فيها وغير المباشرة ؛ فتجب النفقة على الأصول لفروعهم وعلى الفروع لأصولهم ومن غير تقيد بدرجة لأن الأجداد آباء وأولاد الأولاد أولاد فيدخلون في عموم النصوص التي تدل على وجوب نفقة الآباء والأولاد ، وهي النصوص التي تقدم ذكرها في مذهب المالكية . وهذا مذهب الشافعية وهو أوسع من مذهب المالكية ؛ فذكر صاحب مغنى المحتاج (٣) :

« والموجب للنفقة قرابة البعضية فقط . فيلزم الشخص ذكرا كان أو غيره نفقة الوالد الحر وإن علا من ذكر وأنثى ، والولد وإن سفل من ذكر وأنثى .  
والأصل في الأول : قوله تعالى : ﴿ وصاحبها في الدنيا معروفا ﴾ ، ومن المعروف القيام بكفائتها عند الحاجة ؛ وخبر : « أطيب ما يأكل الرجل من كسبه وولده من كسبه فكلوا من أموالهم » ، وقال ابن المنذر : وأجمعوا على أن نفقة الوالدين اللذين لا كسب لهما ولا مال واجبة في مال الولد . والأجداد

( ١ ) سورة النور - آية ٦١ .

( ٢ ) يقصد قول الرسول صلى الله عليه وسلم .

( ٣ ) مغنى المحتاج ج ٤ ص : ٤٤٦ .

والجدات ملحقون بها كما ألحقوا بها في العتق والملك وعدم القود وردّ الشهادة وغيرها .

والأصل في الثاني : قوله تعالى : ﴿ فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن ﴾ ، إذ إيجاب الأجرة لإرضاع الأولاد يقتضى إيجاب مؤونتهم . والأحفاد ملحقون بالأولاد وإن لم يتأولهم إطلاق ما تقدم « أهـ .

ويمكن مناقشة قوهم بما ذكره الجصاص<sup>(١)</sup> في أحكامه بقوله :

« إن ظاهر قوله : ﴿ وعلى الوارث مثل ذلك ﴾ واتفاق السلف على ما وصفنا من إيجاب النفقة يقتضيان فساد هذا القول ؛ لأن قوله : ﴿ وعلى الوارث مثل ذلك ﴾ عائد على جميع المذكورين في النفقة والمضاربة ، وغير جائز لأحد تخصيصه بغير دلالة . وقد ذكرنا اختلاف السلف فيمن يجب عليه من الورثة . ولم يقل أحد منهم إن الأخ والعم لا يجب عليها النفقة . وقول مالك والشافعي خارج عن قول الجميع . ومن حيث وجب على الأب وهو ذو رحم محرم وجب على من هو بهذه الصفة ؛ الأقرب فالأقرب لهذه العلة . ويدل عليه قوله تعالى : ﴿ ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم ﴾ الى قوله : ﴿ أو ما ملكتم مفاتحه أو صديقكم ﴾ فدكر ذوى الرحم المحرم وجعل لهم أن يأكلوا من بيوتهم ، فدل على أنهم مستحقون لذلك ، لولاه لما أباحه لهم « . أهـ .

القول الثالث : أن القرابة الموجبة للنفقة هي القرابة المحرمة للزواج ؛ فتجب النفقة على كل قريب لقريبه إذا كانت القرابة بينها تحرم على الرجل الزواج بالأنثى . وعلى هذا القول تجب النفقة لسائر الأقارب إذا كانوا من المحارم . أما القريب غير المحرم كأبناء الأعمام أو الأخوال فلا تجب النفقة عليهم .

وهذا مذهب الحنفية . وهو أوسع من مذهب المالكية والشافعية . وحجتهم في ذلك : أن هذه القرابة يجب وصلها ويحرم قطعها . فإذا حرم قطعها

( ١ ) الجصاص ج ١ ص : ٤٠٧ .

( ٢ ) انظر بدائع الصنائع ج ٥ ص : ٢٢٣٣ .

فيحرم لذلك كل سبب مفضٍ إلى القطع . وترك الإنفاق من ذى الرحم المحرم مع قدرته وحاجة المُتَّقِ عليه تفضى الى قطع الرحم ، فيحرم الترك . وإذا حرم الترك وجب الفعل ضرورة . والله سبحانه قد أمرنا في غير موضع أن نصل الرحم ونبرّها بقوله : ﴿ يَأْتِيَاكَ النَّاسُ أَنْفُورًا رِجَالًا الَّذِي خَلَقَهُ مِنْ نَفْسٍ وَجَدٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَيْنَهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَبَيْنَهُمَا نِسَاءٌ وَالَّذِي خَلَقَهُمْ اللَّهُ كَأَنَّهُ عَلَىٰ عَرْسٍ مِنْ رَاقٍ ﴾ <sup>(١)</sup> . وروى البخارى <sup>(٢)</sup> في صحيحه أحاديث كثيرة تدل على فضل صلة الرحم بعنوان « باب فضل صلة الرحم » منها ما روى عن أبى أيوب الأنصارى رضى الله عنه أن رجلا قال : « يا رسول الله أخبرنى بعمل يدخلنى الجنة : » فقال قوم : « مَالُهُ مَالُهُ » . فقال رسول الله ﷺ : « أَرَبَّ مَالِهِ » <sup>(٣)</sup> ، فقال النبى ﷺ : « تعبد الله لا تشرك به شيئا ، وتقيم الصلاة وتؤتى الزكاة وتصل الرحم . ذرها » <sup>(٤)</sup> . قال كأنه كان على راحلته .

وقال عياض : « لا خلاف فى أن صلة الرحم واجبة فى الجملة ، وقطيعتها مصيبة كبيرة . وللصلة درجات ، فأدناها ترك المهاجرة ، وصلتها بالكلام ولو بالسلام . ويختلف ذلك باختلاف القدرة والحاجة ، فمنها واجب ومنها مستحب . واختلفوا فى حد الرحم التى تجب صلتها : فقيل كل ذى رحم محرم بحيث لو كان أحدهما ذكرا والآخر أنثى حرمت مناكحتها ، فعلى هذا لا يدخل أولاد الأعمام والأخوال . وقيل هو عام فى كل ذى رحم من ذوى الأرحام فى الميراث » . قال : « وهو الصواب » <sup>(٥)</sup> .

واستدل الحنفية على تقييد القرابة بالمحرمة بما روى عن عبد الله بن مسعود

( ١ ) سورة النساء - آية ١ .

( ٢ ) عمدة القارى ج ٢٢ ص : ٩٠ : ٩٦ أحاديث فضل صلة الرحم وإثم قاطعها .

( ٣ ) أَرَبَّ : « بفتحين » : الحاجة .

( ٤ ) ذرها : أى اترك الراحلة ودعها .

( ٥ ) عمدة القارى ج ٢٢ ص : ٩٠ : ٩٦ .

أنه كان يقرأ قول الله تعالى : ﴿ وعلى الوارث ذى الرحم المحرم مثل ذلك ﴾ بزيادة « ذى الرحم المحرم » . وهى قراءة وردت على سبيل البيان للقراءة المتواترة . وقد رويت بطريق الشهرة فتصلح أن تكون مقيدة للنص .

القول الرابع : أن القربة الموجبة للنفقة هى القربة التى يكون فيها القريب وارثا لقربه المحتاج بالفرض أو التعصيب ، فتجب النفقة على الأصول لفروعهم ، وعلى الفروع لأصولهم ، كما تجب على سائر الأقارب سواء أكانوا محارم أم غير محارم متى كانوا وارثين بالفرض أو التعصيب كالإخوة والأعمام وأبنائهم . وهذا مذهب الحنابلة ، وهو أوسع من مذهب الحنفية ، لأنه لم يشترط القربة المحرمة لوجوب النفقة للقريب كما اشترط الحنفية . ولهذا كان لابن العم النفقة على ابن عمه عند الحنابلة لأنه وارث ، ولا تجب عند الحنفية لأنه غير محرم . وحجة الحنابلة<sup>(١)</sup> فى ذلك قوله تعالى :

﴿ وعلى الوارث مثل ذلك ﴾ ؛ فإنه سبحانه علق وجوب النفقة بالوارث بلا فرق بين المحرم وغير المحرم . فَعَلِمَ من هذا أن القربة الموجبة للنفقة هى ما كان فيها القريب وارثا للقريب المحتاج إن ترك مالا ؛ ولأن القريب الوارث لما كان أحق بمال المورث من غيره كان من العدل أن يختص بوجوب نفقته عليه دون قربه غير الوارث .

ذهب الظاهرية<sup>(٢)</sup> إلى وجوب النفقة على كل من الرجال والنساء الكبار والصغار . فوجب أن يبدأ بما لا بد له منه ولا غنى عنه من نفقة وكسوة على حسب ماله ، ثم بعد ذلك يجبر كل احد على النفقة على من لا مال له ولا عمل بيده مما يقوم منه على نفسه من أبويه واجداده وجداته وإن علوا ، وعلى البنين والبنات وبناتهم وإن سفلوا .

هذه هى آراء الفقهاء فى تحديد درجة القربة الموجبة للنفقة . والراجع - عندنا - مذهب الشافعية الذى يتسم بالاعتدال بين التضييق فى مذهب المالكية

( ١ ) يراجع : المغنى والشرح الكبير ج ٩ ص : ٢٥٨ : ٢٦٠ .

( ٢ ) المحلى ج ١٠ ص : ١٠٥ .

والتوسع في مذهبي الحنفية والحنابلة . وهو يتفق كذلك مع ظواهر الأدلة من الكتاب والسنة .

ونرى العمل به على صفة الوجوب ، والعمل بالمذاهب الأخرى - الحنفية والحنابلة - على وجه الندب والاستحباب عملا بقوله تعالى : ﴿ وَتَكَادُوا عَلَى الْيَزْرِ وَالْفَقْوَى وَلَا تَقْاَوْا عَلَى الْإِسْرِ وَالْفَذْوَى ﴾ <sup>(١)</sup> . فالنفقة على هؤلاء الأقارب المحتاجين سواء أكانوا ذوى رحم محرم أم كانوا وارثين هى من باب التعاون على البر والخير خصوصا وأن النصوص الواردة فى ذلك تصفهم بصفة الأقربين ؛ كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْنِصْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وقوله تعالى :

﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نِصِيبًا مِمَّا تَرَوْا ﴾ <sup>(٣)</sup> . وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقَرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينُ فَأَرْضُوهُمْ مِنْهُ وَوَلُّوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ <sup>(٤)</sup> . وقوله سبحانه :

﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

سادسا : أن نفقة الأقارب تجب بقدر الكفاية ؛ لأن نفقتهم لدفع الحاجة ، والحاجة تندفع بالكفاية . وكذلك نفقة الأولاد على الآباء تجب بقدر الكفاية ؛ إلا اذا كان الأب موسرا فإن نفقة الأولاد لا تجب عليه بقدر الكفاية ، بل على حسب ما يراه القاضى .

وهذا المبدأ متفق عليه بين فقهاء المذاهب الفقهية . لكنهم يختلفون فى تحديد قدر الكفاية .

( ١ ) سورة المائدة - آية ٢ .

( ٢ ) سورة النساء - آية ١٣٥ .

( ٣ ) سورة النساء - آية ٧ .

( ٤ ) سورة النساء - آية ٨ .

( ٥ ) سورة البقرة - آية ٢١٥ .

فعند الحنفية<sup>(١)</sup> أن مقدار الواجب من هذه النفقة مقدر بالكفاية بلا خلاف ؛ لأنها تجب للحاجة فتقدر بقدر الحاجة . وكل من وجبت عليه نفقة غيره يجب عليه له المأكل والمشرب والملبس والسكنى والرضاع ان كان رضيعا ؛ لأن وجوبها للكفاية ، والكفاية تتعلق بهذه الاشياء . فإن كان للمنفق عليه خادم يحتاج إلى خدمته تفرض له أيضا لأن ذلك من جملة الكفاية .

وعند الشافعية<sup>(٢)</sup> أنه يشترط في النفقة الكفاية - لقوله صلى الله عليه وسلم : « خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف » ولأنها تجب على سبيل المواساة لدفع الحاجة الناجزة . ويعتبر حاله في سنه ، وزهاده ورغبته . ويجب إشباعه ، ويجب له الأدم ، كما يجب له القوت ، وتجب له مؤونة خادم إن احتاجه مع كسوة وسكنى لاثنيين به وأجرة طبيب وثمان أدوية .<sup>(٣)</sup>

وعند المالكية أنه لا يجب عل الولد المعسر لوالديه تَكْسُبُ لينفق عليهما ، وتجب نفقة خادمهما ، بخلاف خادم الولد فلا تلزم الأب ولو احتاج له .

وعند الحنابلة<sup>(٤)</sup> : الواجب في نفقة القريب قدر الكفاية من الخبز والأدم والكسوة بقدر العادة ؛ لأنها وجبت للحاجة فتقدرت بما تندفع به الحاجة . فإن احتاج إلى خادم فعليه إخدامه ، لأن ذلك من تمام الكفاية .

سابعاً : نفقة الأصول والفروع تجب من وقت ثبوت الحاجة من غير توقف على قضاء القاضى . أما نفقة غيرهم من الأقارب فلا تجب الا بقضاء القاضى ؛ وعلى هذا لو كان لشخص مال من جنس النفقة كان لأبيه وأولائه المستحق للنفقة أن يأخذ ما يحتاج اليه في نفقته بالمعروف ، بدون توقف على رفع الأمر الى القاضى . ولا يكون لأخيه المستحق للنفقة أن يأخذ من هذا المال شيئا

( ١ ) بدائع الصنائع ج ٥ ص : ٢٢٤٦ .

( ٢ ) مغنى المحتاج ج ٣ ص : ٤٤٨ .

( ٣ ) الشرح الصغير ج ٢ ص : ٧٥٠ .

( ٤ ) . المغنى ج ٩ ص : ٢٧١ .



الا برضاه أو قضاء القاضى . والسر فى ذلك أن نفقة الأصول والفروع تجب باتفاق الفقهاء ؛ فلا تحتاج فى وجوبها الى القاضى . أما نفقة غيرهم من الأقارب فان وجوبها محل خلاف بين الفقهاء ؛ فيحتاج ثبوته الى ما يقويه ، وهو قضاء القاضى (١) .

ثامنا : نفقة الأصول والفروع وسائر الأقارب تسقط بفواتها بمضى الزمان وان تعدى المنفق بالمنع ، لأنها وجبت بدفع الحاجة الناجزة . حتى ولو فرض القاضى نفقة شهر للقريب فلم يقبض ، ولا استدان عليه حتى مضت المدة سقطت النفقة ؛ لأن هذه النفقة تجب صلة محضة فلا يتأكد وجوبها الا بالقبض أو ما يقوم مقامه كالاستدانة بعد اذن القاضى . وللقريب أخذ نفقته من مال قريبه عند امتناعه إن وَجَدَ جنسها ، وكذا إن لم يجده فى الأصح ، وله الاستقراض ان لم يجد له مالا وعجز عن القضاء . وللأب والجد أخذ النفقة من مال فرعها الصغير أو المجنون بحكم الولاية . ولا تأخذها الأم من ماله اذا وجبت نفقتها عليه ، ولا الابن من مال أبيه المجنون (٢) .

تاسعا : اذا لم يكن للفقير المستحق للنفقة أحد من أقاربه يستطيع الإنفاق عليه فإن نفقته تكون واجبة فى بيت المال ، لأن فى النفقة حياة الانسان ، ومن وظائف بيت المال فى الشريعة الاسلامية أن يتحمل حاجة المحتاجين ، ويقوم بقضاء حاجاتهم والإنفاق عليهم . ولذلك يقول الكاسانى فى البدائع (٣) فى بيان ما يوضع فى بيت المال من الأموال وبيان مصارفها : « وأما النوع الرابع فيصرف الى دواء الفقراء والمرضى وعلاجهم ، وإلى أكفان الموتى الذين لا مال لهم ، وإلى نفقة اللقيط وعقل جنائته ، وإلى من هو عاجز عن الكسب وليس له من عليه النفقة ونحو ذلك ، وعلى الإمام صرف هذه الحقوق الى مستحقيها » .

( ١ ) بدائع الصنائع ج ٥ ص : ٢٢٤٤ .

( ٢ ) مغنى المحتاج ج ٣ ص : ٤٤٩ . بدائع الصنائع ج ٥ ص : ٢٢٤٨ .

( ٣ ) البدائع ج ٤ ص : ٦٩ .

وبعد هذا البيان للمبادئ الفقهية التي يقوم عليها نظام النفقات في الفقه الاسلامي نذكر الأحكام التفصيلية لمن تجب لهم نفقة من الأقارب ، والذي يهنا في بحثنا نفقة الأصول للفروع ، ونفقة الفروع للأصول .

### أولاً : نفقة الأصول للفروع

الفروع هم أولاد الشخص وأولاد أولاده وان نزلوا ، سواء أكانوا ذكورا أم إناثا . والأصل في وجوب نفقة الفروع - كما قدمنا - قول الله تعالى : ﴿ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ﴾ <sup>(١)</sup> ، فإنه سبحانه وتعالى أوجب نفقة الزوجات على أزواجهن وعبر عن الزدج بالمولود له للتبنيه الى علة الإيجاب وأنها الولادة ، فإذا وجبت نفقة الأمهات، على الأزواج بسبب الولد كان وجوب نفقة الولد ثابتا بالطريق الأولي . وكذلك قول الرسول ﷺ لهند زوجة أبي سفيان : « خذي ما يكفيكك ولدك بالمعروف » ، فإنه يدل على وجوب نفقة الولد على أبيه كما يدل على وجوب نفقة الزوجة على زوجها .

### شروط وجوب النفقة للفروع

تجب نفقة الفروع على الأصول إذا توافرت الشروط الآتية :

١ - أن يكونوا فقراء لآمال لهم ولا كسب يستغنون به عن إنفاق غيرهم عليهم . فإن كانوا موسرين بآمال أو كسب يستغنون به فلا نفقة لهم ، لأن وجوبها معلول بحاجة المنفق عليه ، فلا تجب لغير المحتاج ، ولأنها على سبيل المآسة والموسر مستغن عن المآسة . والفقر الموجب للنفقة أن يكون الشخص محتاجا لآيحد ما ينفقه على نفسه . فإن كان يجد النفقة التي يحتاج إليها فلا تجب له النفقة ؛ لأن النفقة معللة بالكفاية ، ومتى كان الانسان عنده ما يكفيه لا يلزم غيره كفايته .

---

( ١ ) سورة البقرة - آية ٢٣٣ .

واختلف في حد المعسر الذي يستحق النفقة ؛ فقليل هو الذي يحل له أخذ الصدقة ولا تجب عليه الزكاة . وقيل : هو المحتاج . ولكن لو أن شخصا لا يجد ما يحتاج إليه من النفقة ، وله منزل يسكن فيه وخادم فهل يستحق النفقة على أبيه ؟ .

في رواية في المذهب الحنفي لا يستحق ؛ حتى لو كان أختا لا يؤمر الأخ بالإنفاق عليها ، وكذلك إذا كانت بنتا له أو أما . وفي رواية يستحق . ووجه الرواية الأولى : أن النفقة لا تجب لغير المحتاج ، وهؤلاء غير محتاجين لأنه يمكن الاكتفاء بالأدنى بأن يبيع بعض المنزل أو كله ويكترى منزلا فيسكن بالكراء . أو يستغنى عن الخادم . ووجه الرواية الأخرى أن يبيع المنزل لا يقع الا نادرا ، وكذا لا يمكن لكل أحد السكنى بالكراء أو بالمنزل المشترك . قال صاحب البدائع<sup>(١)</sup> : « وهذا هو الصواب ، أن لا يؤمر ببيع الدار بل يؤمر القريب بالإنفاق عليه » .

٢ - أن يكون عاجزا عن الكسب . والعاجز عن الكسب هو من لا يمكنه اكتساب معيشته بالوسائل المشروعة المعتادة . فلو كان قادرا على الكسب لا تجب له النفقة ولو لم يكن له مال ؛ لأنه إذا كان قادرا على الكسب كان غنيا بهذه القدرة ، إذ يستطيع بها أن يتكسب وينفق على نفسه ولا يكون في حالة ضرورة يتعرض فيها للهلاك إن لم ينفق عليه قريبه . ويعتبر الانسان عاجزا عن الكسب إذا كانت فيه إحدى الصفات الآتية :

( أ ) الصغر : والمراد به الصغر الذي لا يبلغ المتَّصِفُ به حد الكسب . فإن بلغ الولد حد الكسب وكان غلاما فللأب أن يؤجره أو يعطيه لمن يعلمه حرفة يكتسب منها وينفق عليه من كسبه . وإن كان أنثى فليس له أن يؤجرها للخدمة لما في ذلك من تسليمها للمستأجر الذي يخلو بها وهو لا يجوز شرعا ، ولكن له أن يسلمها الى امرأة ثقة وأمونة تعلمها حرفة غير منهي عنها شرعا .

---

( ١ ) البدائع : ج ٥ ص ٢٢٣٨ .

(ب) الأنوثة : لأن الشأن في الأنثى عدم التعرض لعناء العمل . ولكن لو كانت الأنثى تكتسب فعلا من وظيفة أو حرفة فإن نفقتها تكون من كسبها ؛ فإذا كان كسبها لا يكفيها فعلى الأب إكمال نفقتها حتى تتزوج . فإذا تزوجت وجبت نفقتها على الزوج . فإن طلقت عادت نفقتها على الأب إذا احتاجت إلى النفقة ، وهذا عند الحنفية خلافا لمالك فعنده : ينفق على النساء حتى يتزوجن ويدخل بهن الأزواج ثم لانفقة لهن وإن طلقن . ولو طلقن قبل البناء بهن فهن على نفقتهن .

(ج) المرض الذى يحول دون العمل : كالعمى ، والشلل ، والجنون ، والعته ونحوها . فإن كان مع هذه الآفة يكتسب لاتجب له النفقة . فإن لم يكفه ما يكتسبه فعلى الأب ما يكمل حاجته .

ولقد خالف الحنابلة غيرهم في هذا الشرط : ففى المغنى <sup>(١)</sup> : « لا يشترط في وجوب نفقة الوالدين والمولودين نقص الخلقة (كالزمن ، الأعمى ) ولانقص الأحكام ( كالصغير والمجنون ) في ظاهر المذهب ؛ وظاهر كلام الحرقى : أنه أوجب نفقتهم مطلقا إذا كانوا فقراء وله ما ينفق عليهم . وقال القاضى : « لا يشترط في الوالدين » ، وهل يشترط ذلك في الولد ؟ فكلام أحمد يقتضى روايتين : إحداهما تلزمه نفقته . وهذا القول يرجع الى أن الذى لا يقدر على كسب ما يقوم به تلزم نفقته رواية واحدة ، سواء كان ناقص الأحكام كالصغير والمجنون ، أو ناقص الخلقة كالزمن . وإنما الروايتان فيمن لأحرفة له ممن يقدر على الكسب بيده ، واستدلوا على ذلك بقول النبى ﷺ لهند : « خذى مايكفيك وولدك بالمعروف » فلم يستثن منهم بالغا ولا صحيحا ؛ ولأنه والد ، أو ولد فقير فاستحق النفقة على والده ، أو ولده الغنى كما لو كان زميئاً ، أو مكفوفا « أه .

(د) طلب العلم : فان كان الولد مشغولا بالتعليم ، وكان طلب العلم يشغله

---

( ١ ) المغنى ج ٩ ص ٢٦١ .

عن التكسب وجبت نفقته على أبيه ؛ حتى ولو كان قادرا على التكسب والعمل لأن طلب العلم قد يكون واجبا في بعض الحالات ، وقد يكون مندوبا ، وهو على وجه العموم فرض كفاية . وقد اشترط الفقهاء لاعتبار طلب العلم موجبا للنفقة أن يكون طالب العلم ناجحا مجدا في طلب العلم النافع . أما لو كان فاشلا في دراسته غير ناجح في تعليمه فلا جدوى في طلبه العلم ، وعليه أن ينصرف لطلب القوت ، ولا يكون كلاً على أحد<sup>(١)</sup> .

وقد اعتبر بعض فقهاء الحنفية من دواعي العجز عن الكسب الموجب للنفقة أن يكون الشخص من أبناء الأشراف والبيوت الذين يلحقهم العار من التكسب كأبناء الأمراء والملوك ومن في حكمهم . وقالوا إن أبناء الأسر وذوى الحسب يستحقون النفقة ولو كانوا قادرين على التكسب والعمل ؛ وعللوا ذلك بأن الكسب يلحق بهم عارا لوجهتهم وشرفهم<sup>(٢)</sup> .

ولم يرتض هذا الحكم بعض العلماء وقالوا : إن الكسب لمؤنته ومؤونة عياله فرض ، فكيف يكون عارا ؟ . وهذا الكلام هو ما يتفق مع روح الشريعة التي تحث على السعى والكسب والانتشار في الأرض طلبا للحلال والطيبات من الرزق وتذم السؤال والاستجداء . والنصوص الشرعية التي توجب العمل على كل مقدر وتحرم التقاعد نصوص عامة لا تستثنى أحدا ؛ كقول الله تعالى :

﴿ فَإِذَا قُضِيَ بِالصَّلَاةِ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ۚ ﴾<sup>(٣)</sup>

وقوله جل شأنه : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ دَلًّا وَأَقَامُوا فِي مَكَانِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ ۚ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ۚ ﴾<sup>(٤)</sup> . وقد كان أنبياء الله يعملون بأيديهم ويأكلون من كسبهم وكذلك كان الصحابة رضی الله عنهم والخلفاء يعملون ويكتسبون . وعلى هذا لا يكون هناك وجه لايجاب النفقة للقادر على الكسب المتيسر له سبيله سواء

( ١ ) حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٦١٩ .

( ٢ ) تبين الحقائق ج ٢ ص ٦٤ .

( ٣ ) سورة الجمعة - آية ١٠

( ٤ ) سورة الملك - آية ١٥ .

أكان من أبناء الأشراف والبيوت الرفيعة أم كان من عامة الناس .

٣ - أن يكون لدى من تجب عليه النفقة لمن ينفق عليهم فاضل عن نفقة نفسه إما من ماله وإما من كسبه . فأما من لا يفضل عنه شيء فليس عليه شيء ؛ لما روى جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال : « إذا كان أحدكم فقيرا فليبدأ بنفسه ، فإن فضل فعلى عياله ، فإن فضل فعلى قرابته » ، وفي لفظ : « ابدأ بنفسك ثم بمن تعول » وروى أبو هريرة أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ فقال : « يا رسول الله ، عندى دينار » . قال : « تصدق به على نفسك » ، قال : « عندى آخر » قال : « تصدق به على خادمك » . قال : « عندى آخر » ، قال : « أنت أبصر » . ولأنها مواساة فلا تجب على المحتاج كالزكاة <sup>(١)</sup> .

٤ - أن يكون الأصل قادرا على الإنفاق ليساره أوقدرته على الكسب وإن لم يكن غنيا . فإذا كان الأب موسرا أو كان قادرا على الكسب وجبت عليه نفقة أولاده . ولا يسقط هذا الوجوب إلا إذا كان عاجزا عن الكسب ، بحيث تجب نفقته على غيره من الأصول أو الفروع لأنه فى هذه الحالة يعتبر كالمعذور . وليس من المعقول أن توجب عليه النفقة على غيره وهو يأخذ نفقته من غيره .

أما إذا كان الأب معسرا ولم يكن عاجزا عن الكسب ، فإنه يؤمر بالاكْتِسَاب والإنفاق على أولاده . فإن لم يتيسر له الاكْتِسَاب لبطالة أو غيرها بإرادته لم تسقط عنه نفقة أولاده . ولكن يؤمر من تجب عليه النفقة لو لم يكن الأب موجودا بالإنفاق عليهم ، ويكون ذلك دينا على الأب يطالب به إذا أيسر . ولو كان لهم جد موسر لم يفر من النفقة على الجد ، ولكن يؤمر الجد بالإنفاق عليهم عند حاجتهم ثم يرجع به على ابنه لأن النفقة لا تجب على الجد مع وجود الأب إذا كان الأب قادرا على الكسب . وإن لم يكن الأب قادرا على الكسب بأن كان زَمِيناً قُضِيَ بنفقتهم على الجد لأن عليه نفقة أيهم فكذا نفقتهم <sup>(٢)</sup> .

( ١ ) المغنى : ج ٩ ص ٢٥٨ .

( ٢ ) البدائع : ج ٥ ص ٤١١ .

وفى حد اليسار الذى يتعلق به وجود النفقة روى عن أبى يوسف أنه اعتبر نصاب الزكاة . وعند محمد: إذا كان له نفقة شهر وعنده فضل عن نفقة شهر له ولعِياله أجبر على نفقة ذى الرحم المحرم . واستدل أبو يوسف على رأيه بأن نفقة ذى الرحم صلة ، والصلات إنما تجب على الأغنياء كالصدقة ، وحد الغنى فى الشريعة ما تجب فيه الزكاة . واستدل محمد على رأيه بأن من كان عنده كفاية شهر فما زاد عليها فهو غنى عنه فى الحال ، والشهر يتسع للاكتساب فكان عليه صرف الزيادة إلى أقاربه . ومال الكاسانى فى البدائع الى رأى محمد . فقال : « وما قاله محمد أوفق وهو أنه اذا كان له كسب دائم وهو غير محتاج الى جميعه فما زاد عن كفايته يجب صرفه إلى أقاربه كفضل ماله اذا كان له مال . ولا يعتبر النصاب لأن النصاب إنما يعتبر فى وجوب حقوق الله تعالى المالية ، والنفقة حق العبد فلامعنى للاعتبار بالنصاب فيها ، وإنما يعتبر فيها إمكان الأداء » (١) .

وأضاف الحنابلة شرطاً لوجوب النفقة وهو :

أن يكون المنفق وارثاً ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وعلى الوارث مثل ذلك ﴾ ؛ لأن بين المتوارثين قرابة تقتضى كونَ الوارث أحق بمال الموروث من سائر الناس فينبغى أن يختص بوجوب صلته بالنفقة دونهم . فإن لم يكن وارثاً لعدم القرابة لم تجب عليه النفقة لذلك (٢) .

هذه الشروط التى يلزم توافرها لإيجاب نفقة الفروع على الأصول . أما اتحاد الدين فليس شرطاً لإيجاب هذه النفقة عند فقهاء الحنفية والشافعية والمالكية ورواية للحنابلة . ووجهتهم أنها نفقة واجبة لقول الله تعالى : ﴿ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ﴾ ، وهو يدل على أن الولادة سبب لإيجاب نفقة الأولاد على أبيهم، وهى ثابتة سواء أكان الدين متحدًا أم مختلفًا ؛ ولأن الفرع جزء من الأصل ، وجزء الانسان فى معنى نفسه ، فكما لا تمتنع النفقة على

( ١ ) البدائع : ج ٥ ص ٢٢٤١ .

( ٢ ) تراجع المعنى : ج ٩ ص ٢٥٨ .

نفسه بالكفر فكذلك لا تمتنع النفقة على جزئه إذا اختلف معه في الدين .  
والظاهر عند الحنابلة : أن اتحاد الدين شرط لوجوب النفقة ، فإذا اختلف الدين فلانفقة لأحدهما على صاحبه . ووجههم أن النفقة مواساة على سبيل البر والصلة فلم تجب مع اختلاف الدين . ولأنها غير متوارثين فلم يجب لأحدهما على الآخر نفقته <sup>(١)</sup> .

والراجع : هو رأى الجمهور لقوة أدلتهم ، ولأن الولادة التى تفيد الجزئية هى سبب الوجوب أصلا ، أما اتحاد الدين واختلافه فهو عارض . وخالفت الميراث لأنه لا يتوقف عليه إحياء النفس بخلاف النفقة ، ولأن وجوب هذه النفقة على طريق الصلة وتجب صلة رحم الوالدين مع اختلاف الدين لقوله تعالى في الوالدين الكافرين : ﴿ وصاحبهما في الدنيا معروفا ﴾ ولم يرد مثله في غير الوالدين ؛ ولما رواه البخارى <sup>(٢)</sup> عن أسماء قالت : « قدمت أمى وهى مشركة فى عهد قریش ومدتهم - إذ عاهدوا النبى ﷺ مع أبيها - فاستفتيت النبى ﷺ فقلت : « إن أمى قدمت وهى راغبة أفأصلها ؟ » . قال : « نعم صلي أمك » . فقياسا على ذلك الأصل تجب النفقة للفروع على الأصول مع اختلاف الدين .

### نفقة زوجة الابن

إذا كان للفرع الذى يستحق النفقة زوجة فلا تجب نفقتها على الأب ولا على غيره من الأصول ، بل تكون نفقتها واجبة على زوجها ويقضى عليه بها ، ويأذن القاضى للزوجة بالاستدانة عليه إذا طلبت ذلك . ويؤمر من تجب عليه نفقتها لو لم تكن متزوجة كأبيها أو أخيها بأداء النفقة اليها على أن يرجع بها

---

( ١ ) يراجع فى شروط وجوب النفقة : تبين الحقائق ج٢ ص ٦٤ وما بعدها. المغنى والشرح الكبير ج٩ ص ٢٥٨ وما بعدها. ومغنى المحتاج ج٤ ص ٤٤٦ وما بعدها ، والشرح الصغير ج٢ ص ٥٥٠ وما بعدها .

( ٢ ) عمدة القارى: ج٢٢ ص ٨٩ .



على الزوج إذا أيسر ، حتى لو امتنع عن أدائها حبسه القاضي إذا طلبت المرأة ذلك . وهذا بالاتفاق بين جميع المذاهب بخلاف زوجة الأب - كما سيأتى .  
وإذا أراد الابن الاعفاف بالزواج : هل يلزم الأب بإعفافه ؟ ذهب جمهور الفقهاء الى أنه يجب على الأب اعفاف ابنه اذا كانت عليه نفقته وكان محتاجا الى اعفافه ، لأنه من عمودى النسب وتلزمه نفقته فيلزمه اعفافه عند حاجته اليه<sup>(١)</sup> .

## ثانياً : نفقة الفروع للأصول

الأصول : هم الأب والجد والأم وأبو الأم وأم الأم مهما علوا . ونفقة الأصول تجب على الفروع إذا توافرت الشروط الآتية :

١ - أن يكون الأصل فقيراً لآمال له ، ولا يشترط أن يكون عاجزاً عن الكسب كما اشترط ذلك فى الابن : لأن الله تعالى أمر بالإحسان إلى الوالدين ونهى عن إيذاء الآباء ، فقال جل شأنه : ﴿ وبالوالدين إحساناً إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريماً ﴾<sup>(٢)</sup> وفى الزامهم بالإكتساب مع غنى الأبناء ترك للإحسان اليهم وإيذاء لهم فلا يجوز ، ولم يوجد ذلك فى الابن . ولهذا لا يحبس الرجل بدين ابنه ويحبس الابن بدين أبيه . ولأن الشرع أضاف مال الابن إلى الأب بلام الملك فكان ماله كما له ، وكذا هو كسب كسبه فكان ككسبه فكانت نفقته فيه<sup>(٣)</sup>

٢ - أن يكون الفرع موسراً ، وذلك بأن يكون له مال فاضل عن حاجته ولا يقل عن نصاب الزكاة ، أو يكون له كسب يكفيه ويزيد على حاجته . فإذا كان الولد غنياً ، أو كان كسبه يكفيه ويزيد على حاجته وجبت عليه النفقة

( ١ ) مغنى المحتاج : جزء ٤٤٦ ص ٩٦٢ ، المغنى ج ٩ ص ٢٦٢ .

( ٢ ) سورة الاسراء - آية ٢٣

( ٣ ) انظر البدائع : ج ٥ ص ٢٢٣٩ ، ٢٢٤٠ .

لأصوله ، سواء كان الأصل عاجزا عن الكسب أم كان قادرا عليه ، لأن تكليف الأصل بالعمل مع يسار ولده يتنافى احترامه وبره الواجب له شرعا .

فإن كان للولد أب وأم كلاهما محتاج الى النفقة ولكنه لا يستطيع الانفاق الا على أحدهما كانت الأم أحق من الأب في وجوب النفقة . يؤيد هذا القول : ما روى أن معاوية ابن حيدة القشيري قال : « يارسول الله ، من أبر ؟ » . قال : « أمك » ، قال : « ثم من ؟ » قال : « أمك » . قال : « ثم من ؟ » قال : « أمك » . ثم الأقرب فالأقرب » . فإن هذا الحديث يدل على تقديم الأم على الأب في البر ، والانفاق من البر .

فتكون أحق من الأب فيه ، وقال بعضهم : الأب أحق من الأم لفضيلته ولا نفراة بالولاية على ولده ، واستحقاق الأخذ من ماله ، وإضافة النبي ﷺ بقوله : « أنت ومالك لأبيك » ، ولأنه تجب عليه نفقة الابن في صغره دون الأم ، والغنم على حسب الغرم . . وقيل تقسم النفقة بينهما .

أما ان اجتمع أب وابن ، فقد ذهب البعض الى التفصيل : فإن كان الابن صغيرا أو مجنونا قُدِّمَ على الأب لأن نفقته وجبت بالنص مع أنه عاجز عن الكسب ؛ وان كان الابن كبيرا وكان الأب زَمِنًا فهو أحق ، لأن حرمة أكد وحاجته أشد . وان كانا صحيحين فقيرين ففيهما ثلاثة أوجه :

الأول : التسوية بينهما لتساويهما في القرب ، وتقابل مرتبتهما .

الثاني : تقديم الابن لوجوب نفقته بالنص .

الثالث : تقديم الأب لتأكيد حرمة .<sup>(١)</sup>

وإذا كان كسب الولد لا يزيد على حاجته فلا تفرض عليه نفقة لأصوله . إلا أنه إذا كان الأصل عاجزا عن الكسب لمرض أو كبر سن ، وكان للولد عبال لزمه ديانة وقضاء أن يضمه الى عياله . فلو امتنع عن ضمه وطلب الأصل ذلك قُضِيَ له بما طلب . وقد علل الفقهاء هذا الحكم بأن طعام الأربعة مثلا اذا فُوق على

---

( ١ ) يراجع : المغنى ج ٩ ص : ٢٧١ .

خمسة لا يتضرر كل واحد منهم ضررا فاحشا . فإن لم يكن للولد عيال لم يلزمه قضاء أن يضم والده اليه ، لأن ضمه اليه يؤدي الى عجزه عن الكسب لأن الكسب لا يكون الا بكمال القوة ، وكمال القوة انما يكون بالغذاء الكامل ، فلو أشركنا الوالد في غذائه لم يأكل مايكفيه فلا يقدر على الكسب ، وفيه خوف هلاكها جميعا . لكن يؤمر الابن ديانة بضم والده إليه ومواساته ، اذ لا يحسن أن يكون للابن كسب ويترك أباه ضائعا . والأم الفقيرة مثل الأب في ذلك ، وكذلك الجدة ولو لم تكن عاجزة عن الكسب ، لأن الأنوثة عجز حكما <sup>(١)</sup> .

أما إذا كان للولد كسب يزيد عن حاجته ولم يكن له عيال فيجب عليه أن يضم والده اليه متى كان عاجزا عن الكسب ، لأن رعاية الوالد العاجز عن الكسب واجبة ، وتركه يتكفف الناس بعيد عن الانسانية . ومثل الوالد في ذلك الأم الفقيرة <sup>(٢)</sup> .

ولا يشترط في وجوب نفقة الأصل على الفرع اتحاد الدين . لأن وجوب النفقة بحق الولادة التي تتحقق بها الجزئية والبعضية بين الوالد والولد . وهذه الجزئية لا تختلف باختلاف الدين ، فلا يختلف الحكم المتعلق بها . وقد قال الله تعالى في حق الوالدين الكافرين : ﴿ وان جاهدك على أن تشرك بى ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا ﴾ <sup>(٣)</sup> . وليس من المعروف ترك الانفاق عليهما مع القدرة .

### حكم النفقة للأصول إذا تعددت الفروع واتحدت درجة القرابة

إذا لم يكن للأصل الا ولد واحد وجبت نفقته عليه متى توافرت شروط وجوب النفقة التي سبق بيانها . وان تعددت الفروع واتحدت درجة قرابتهم بأن كانوا كلهم أولادا أو أولاد أولاد وجبت عليهم نفقة الأصل بالتساوى بينهم سواء

( ١ ) : راجع : حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٦٩٦ .

( ٢ ) : راجع : البدائع ج ٤ ص ٣٦ .

( ٣ ) : سورة لقمان آية ١٥ .

أكانوا كلهم وارثين أم كان بعضهم وارثاً وبعضهم غير وارث ، سواء تساوا في الغنى أم تفاوتوا . وهذا عند بعض الفقهاء . وينبنى على ذلك أنه إذا اجتمع ابن وبنت موسران كانت النفقة واجبة عليهما بالتساوى ، ولا ينظر إلى أن الابن يأخذ ضعف البنت في الميراث . ولو كان لمستحق النفقة ابنان أحدهما مسلم والآخر غير مسلم كانت النفقة عليهما بالتساوى وإن كان الابن غير المسلم لا يرث . وإن كان له ابن وابن وبنت بنت ، كانت النفقة عليهما أيضاً بالتساوى ، وإن كانت بنت البنت لانثرت مع ابن الابن لأنها من ذوى الأرحام .

وذهب بعض الفقهاء إلى أنه من شروط وجوب النفقة أن يكون المنفق وارثاً ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وعلى الوارث مثل ذلك ﴾ ، ولأن بين المتوارثين قرابة تقتضى كون الوارث أحق بمال الموروث من سائر الناس فينبغى أن يختص بوجوب صلته بالنفقة دونهم ، فإن لم يكن وارثاً لعدم القرابة لم تجب عليه النفقة لذلك .

ومن الحالات التى يمتنع فيها الميراث مع وجود القرابة : أن يكون القريب محجوباً عن الميراث بمن هو أقرب منه ، فينظر فإن كان الأقرب موسراً فالنفقة عليه ولا شيء على المحجوب به لأن الأقرب أولى بالميراث منه فيكون أولى بالانفاق . وإن كان الأقرب وكان من ينفق عليه من عمودى النسب وجبت نفقته على الموسر<sup>(١)</sup> .

### حكم النفقة للأصول إذا تعددت الفروع واختلفت درجة القرابة

إن تعددت الفروع واختلفت درجة قرابتهم كانت نفقة الأصل على الأقرب ؛ سواء أكان ذلك الأقرب وارثاً أم غير وارث ، وسواء أكان ذكراً أم أنثى ، وسواء أكان متحداً معه فى الدين أم مخالفاً له ؛ لأن سبب وجوب النفقة الجزئية ، ومتى وجد السبب ترتب عليه الحكم ، وإذا قوى السبب بالقرب كان

( ١ ) يراجع : المعنى ج ٩ ص ٢٥٩ . بدائع الصنائع ج ٥ ص ٢٢٣٨ .

مُرَجَّحاً عند التعدد واختلاف الدرجة . وينبنى على ذلك أنه إذا كان لمستحق النفقة بنت وابن ابن فإن نفقته تجب على البنت وحدها لقربها في الدرجة وإن كان ابن الابن وارثاً مثلها . وإذا كان له ابن غير مسلم ، وابن ابن مسلم كانت النفقة على الابن غير المسلم لقربه في الدرجة وإن كان ابن الابن هو الذى يرث ، وإذا كانت له بنت بنت ، وبنت ابن ابن وجبت النفقة على بنت البنت لقربها ، وإن كانت بنت ابن الابن هى التى تأخذ الميراث .

### نفقة زوجة الأب

إذا كان للأب المستحق للنفقة زوجة ، فإن كان محتاجا إليها ولا يمكنه الاستغناء عنها لمرض أو كبر سن وجبت نفقتها على الولد من غير خلاف عند الحنفية . وإن لم يكن محتاجا إليها فلا تجب نفقتها على الولد فى رواية وتجب نفقتها عليه فى رواية أخرى ، والأولى أرجح<sup>(١)</sup> . وقال الظاهرية<sup>(٢)</sup> أنه ليس على الولد أن ينفق على زوجة أبيه إذ لم يوجب ذلك قرآن ولا سنة ؛ إنما عليه أن يقوم بمطعم أبيه وملبسه ومقوته وخدمته فقط .

### حكم إعفاف الولد أباه

اختلف الفقهاء فى حكم إلزام الابن إعفاف أبيه بأن يزوجه وينفق عليه ؛ فذهب الحنابلة والشافعية<sup>(٣)</sup> الى وجوب ذلك . وقال أبو حنيفة<sup>(٤)</sup> : لا يلزم الرجل إعفاف أبيه سواء أوجبت نفقته أم لم تجب لأن ذلك من أعظم الملاذ ، فلم تجب للأب كالحلواء ، ولأنه أحد الأبوين فلم يجب ذلك له كالأم .

( ١ ) البدائع ج ٥ ص ٢٢٣٤ .

( ٢ ) المحل لابن حزم ج ١٠ ص ١٠٨ .

( ٣ ) يراجع : مغنى المحتاج ج ٤ ص ٤٤٦ . المغنى ج ٩ ص ٢٦٣ .

( ٤ ) البدائع ج ٥ ص ٢٢٣٦ .

وللحنابلة : « أن ذلك مما تدعو حاجته اليه ويستتضر بفقده فلزم ابنه له كالنفقة ؛ ولا يشبه الحلواء لأنه لا يستتضر بفقدها ، وإنما يشبه الطعام والأدم . وأما الأم فإنما إعفافها بتزويجها إذا طلبت ذلك وخطبها كفؤها . ونحن نقول بوجوب ذلك عليه وأنتم موافقون لنا فيه » .

وإذا ثبت هذا فإنه يجب إعفاف من لزمت نفقته من الآباء والأجداد . فإن اجتمع جدان ولم يكن إلا إعفاف أحدهما قُدم الأقرب ، إلا أن يكون أحدهما من جهة الأب ، والآخر من جهة الأم فيقدم الذى من جهة الأب - وإن بعد - لأنه عصبته ، والشرع قد اعتبر جهته في التوريث والتعصيب فكذلك في الإنفاق والاستحقاق .



## المبحث السابع

# الهبة

﴿ رَبَّنَا لَا تُفِغْ فُلُوكَ بَعْدَ إِذْ مَدَدْنَا وَمَنْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نِعْمَةٌ إِلَّا أَنْتَ الْوَعْدُ ﴾

« سورة آل عمران - آية ٨ »





## الهبة

### الهبة شرعاً

الهبة من عقود التبرعات المحضة أو التصرفات الضارة ضرراً محضاً ؛ وهي العقود التي يكون التملك فيها من غير مقابل ، فإن المتبرع لا يطلب عوضاً عما تبرع به .

والهبة شرعاً هي التملك لعين بلا عوض في حال الحياة تطوعاً <sup>(١)</sup> .

والهبة تقال لما يعم الهدية والصدقة ، ولما يقابلها .

والأصل فيها على الأول قبل الإجماع : قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَبَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ مِنِّيَّاءَ ﴾ <sup>(٢)</sup>

فإنه نَفْسًا فَكُلُوهُ مِنِّيَّاءَ ﴿ <sup>(٢)</sup>

وقوله ﷺ : « لا تُحَقِّرَنَّ جارة لجارتها ولو فرش شاة » . أى ظلفها <sup>(٣)</sup> .

وانعقد الإجماع على استحباب الهبة بجميع أنواعها : لقوله تعالى :

« وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ » <sup>(٤)</sup> والهبة بر لأنها سبب من أسباب التوَادِّ

---

( ١ ) مغنى المحتاج ج ٢ ص : ٣٩٧ .

( ٢ ) سورة النساء - آية ٤ .

( ٣ ) إراجع : فتح البارى شرح صحيح البخارى ج ٥ ص : ١٤٤ .

( ٤ ) سورة المائدة - آية ٢ .

والتحاب ، قال ﷺ : « تهادوا تحابوا » (١) .

وقد تعرض لها أسباب تخرجها عن ذلك :

ومن هذه الأسباب : الهبة لأرباب الولايات والعمال ؛ فإنه يحرم عليهم قبول الهدية من أهل ولاياتهم ممن ليست له عادة بذلك قبل الولاية .  
ومنها ما لو كان المتهب يستعين بذلك على معصية .

وصرفها في الأقارب والجيران أفضل من صرفها في غيرهم ؛ لما في الأول من صلة الرحم ، ولما روى في الثاني من قوله ﷺ : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره » ، والصرف الى الأول أفضل (٢) .

وبما أن الهبة تعد من التصرفات الضارة ضررا محضا فإنه لا يصح قبولها من الصبي مطلقا ، سواء أكان مميزا أم غير مميز ، لأنه يشترط في الواهب الأهلية الكاملة . كما أنه لا يصح له أن يقبلها ، لأنه يشترط في الموهوب له أن يكون فيه أهلية الملك لما يوهب له وذلك بالعقل والبلوغ .

وعلى هذا : فلو وهب الأب لابنه شيئا قام مقامه في القبض والقبول . فالطفل لا يصح قبضه لنفسه ، ولا يصح قبوله ، لأنه ليس من أهل التصرف ووليّه يقوم مقامه في ذلك . فان كان له أب أمين فهو وليّه ، لأنه أشفق عليه وأقرب له ، وان مات أبوه الأمين وله وصى فوليه وصيه ؛ لأن الأب أقامه مقام نفسه فجرى مجرى وكيله . وان كان الأب غير مأمون لفسق أو جنون ، أو مات عن غير وصى فوليه الحاكم وأمين الحاكم يقوم مقامه . وكذلك وكيل الأب والوصى فيقوم كل واحد منهما مقام الصبي في القبض والقبض إن احتيج إليه ، لأن ذلك قبول لما للصبي فيه حظ فكان الى الولي (٣) .

---

( ١ ) فتح الباري لابن حجر العسقلاني - ج ٥ ص : ١٤٤ .

( ٢ ) معنى المحتاج ج ٢ ص : ٣٩٦ ويراجع الفرق بين الهبة والهدية والصدقة في الشرح الكبير ج

٦ ص : ٢٨٩ .

( ٣ ) كشف القناع ج ٣ ص : ٤٥٨ .

وفي هذا يقول ابن المنذر : <sup>(١)</sup> . « أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الرجل إذا وهب لولده الطفل دارا بعينها قبض له من نفسه وأشهد عليه أن الهبة تامة ؛ وهذا قول مالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي . ثم إن كان الموهوب مما يفتقر إلى قبض كالمنقول ، اكتفى بقوله قد وهبت هذا لابني وقبضته له لأن القبض يغني عن القبول . ولا يغني قوله : قد قبلته ، لأن القبول لا يغني عن القبض . وإن كان لا يفتقر إلى قبض - كالعقار - اكتفى بقوله : قد وهبت هذا لابني ، ولا يحتاج إلى ذكر قبض ولا قبول .

قال ابن عبد البر <sup>(٢)</sup> : « أجمع الفقهاء على أن هبة الأب الصغير في حجره لا يحتاج إلى قبض ، وأن الإشهاد فيها يغني عن القبض ، وأن وليه أبوه : لما رواه مالك عن الزهري عن ابن المسيب أن عثمان قال : « من نَحَلَ ولدا له صغيرا لم يبلغ أن يحوز نِحْلَةً فأعلن ذلك وأشهد على نفسه فهي جائزة ، وإن وليه أبوه » .

والدليل على ذلك ما رواه البخاري عن حصين عن عامر قال : « سمعت النعمان بن بشير رضي الله عنهما وهو على المنبر يقول : « أعطاني أبي عطية فقالت عمرة بنت رواحة : « لا أرضى حتى تشهد رسول الله ﷺ » فأتى رسول الله فقال : « إني أعطيت ابني من عمرة بنت رواحة عطية ، فأمرتنى أن أشهدك يا رسول الله » . قال : « أعطيت ولدك مثل هذا ؟ » . قال : « لا » . قال : « فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم » . فرجع فرد عطيته » .

قال ابن حجر : « الحديث دليل على أن عطية الأب لابنه الصغير في حجره لا تحتاج إلى قبض وأن الاشهاد فيها يغني عن القبض ، وأن الاشهاد في

---

( ١ ) المغني ج ٦ ص : ٢٦٠ .

( ٢ ) نفس المصدر .

الهبة مشروع وليس بواجب» (١) .

واشترط بعض الفقهاء في قبول الأب الهبة عن ولده أن يقول : « قد قبلته » لأن الهبة - عندهم - لا تصح الا بإيجاب وقبول . ويُردُّ عليهم بأن قرائن الأحوال ودلالاتها تغني عن لفظ القبول . ولا أدل على القبول من كون القابل هو الواهب ، فاعتبار لفظ لا يفيد معنى من غير ورود الشرع به تحكم لا معنى له . وأجاز الحنفية هبة الأب لابنه الصغير ، ويصير قابضاً له مع العقد (٢)

### اشتراط التسوية بين الأولاد في الهبة

اتفق جميع الفقهاء على أن التسوية بين الأولاد في الهبة مشروعة ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِنْ أَلَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْكَيْفَ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا بِعَلَمٍ بِهِ ﴾ (٣) .

ولما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر في حديث النعمان بين بشير بالتسوية والعدل بقوله : « اعدلوا بين أبنائكم ، اعدلوا بين أبنائكم ، اعدلوا بين أبنائكم » (٤) .

ثم اختلفوا في وجوب ذلك وعدم وجوبه :  
فذهب المالكية والشافعية وأصحاب الرأي الى استحباب ذلك دون وجوبه (٥)

---

( ١ ) فتح الباري ج ٥ ص : ١٥٩ .

( ٢ ) البدائع ج ٨ ص : ٣٦٩٧ .

( ٣ ) سورة النساء - آية ٥٨ .

( ٤ ) رواه احمد وابوداود والنسائي ( نيل الأوطار ج ٦ ص : ٨ ) .

( ٥ ) يراجع : مغني المحتاج ج ٢ ص : ٤٠١ ، والبدائع ج ٨ ص : ٣٦٩٧ ، الشرح الصغير

ج ٤ ص : ١٥١

وذهب الحنابلة والظاهرية الى وجوب التسوية بين الأبناء في العطية <sup>(١)</sup> . وهو رأى طاووس ومجاهد والثوري واسحاق وداود .

قال الشافعية وموافقوهم : يُسَنُّ للوالد وان علا العدل في عطية أولاده بأن يسوى بين الذكر والأنثى . فلو فضل بعضهم على بعض أو وهب لبعضهم دون بعض يكون مكروها وليس بحرام .

واستدلوا على رأيهم بما روى في الصحيحين عن النعمان بن بشير رضى الله عنها أنه قال : « وهبنى أبى هبة . فقالت أمى عمرة بنت راحة : « لا أرضى حتى تشهد رسول الله ﷺ » فأتى رسول الله فقال : « ان ابنة فلان سألتنى أن انحل ابنها غلامى » . فقال : « له إخوة؟ » . قال : « نعم » . قال : « فَكُلَّهُمْ أعطيت مثل ما أعطيت ؟ » . قال : « لا » . قال : « فليس يصلح هذا ، وانى لا أشهد إلا على حق » <sup>(٢)</sup> .

قال الشوكانى : <sup>(٣)</sup> « الحديث دليل على النذب الى التآليف بين الإخوة وترك ما يوقع بينهم الشحنة ، أو يورث العقوق للآباء . وفي رواية : « فأشهد على هذا غيرى » . قالوا : ولو كان حراما أو باطلا لما قال هذا الكلام . فإن قيل : قاله تهديدا قلنا : الأصل في كلام الشارع غير هذا ، ويحتمل عند إطلاقه صيغة أفعل على الوجوب أو النذب ، فإن تعذر ذلك فعلى الاباحة . وأما قوله ﷺ - في رواية - « لا أشهد على جور » فليس فيه أنه حرام ، لأن الجور هو الميل عن الاستواء والاعتدال ، وكل ما خرج عن الاعتدال فهو جور سواء كان حراما أو مكروها .

قالوا : وقد وضع بما قدمناه أن قوله ﷺ : « أشهد على هذا غيرى » يدل على أنه ليس بحرام فيجب تأويل الجور على أنه مكروه كراهة تنزيه .

---

( ١ ) يراجع : المغنى ج ٦ ص : ٢٧٠ ، المحلى ج ٩ ص : ١٢٧

( ٢ ) رواه احمد ومسلم

( ٣ ) نيل الأوطار ج ٦ ص : ٨

وفي هذا الحديث دليل - أيضا - على أن هبة بعض الأولاد دون بعض صحيحة وأنه ان لم يهب الباقيين مثل هذا استُجِبَ رَدُّ الأول<sup>(١)</sup> .

وأیضا فان الأمر فی رواية « اتقوا الله واعدلوا بین أولادکم » محمول علی النذب والاستحباب . والحكمة من هذا الأمر لثلا یفرض بهم الأمر الى العقوق والتحاسد ، ولأن الصديق رضى الله عنه فضل عائشة رضى الله عنها علی غيرها من أولاده ، وفضل عمر رضى الله عنه ابنه عاصبا بشيء . وفضل عبد الله بن عمر رضى الله عنهما بعض ولده علی بعض . . ولأنها عطية تلزم بموت الأب فكانت جائزة كما لو سوى بينهم .

وذهب الحنابلة ومن معهم الى وجوب التسوية بین الأبناء فی العطية إذا لم یُختص أحدهم بمعنی یبیح التفضیل ، فإن خَصَّ بعضهم بعطية أو فاضل بينهم فیها أثم ، ووجب علیہ التسوية بأحد أمرین : إما رد ما فضل به البعض ، أو إتمام نصيب الآخر .

واستدلوا علی قولهم بما رواه النعمان بن بشیر قال : « تصدق علی أبی بیعض ماله . فقالت أمی عمرة بنت رواحة : « لا أرضی حتی تشهد علیها رسول الله ﷺ » . فجاء أبی رسول الله ﷺ ليشهده علی صدقته . فقال : « أَكُلَّ أولادك أعطيت مثله ؟ » . قال : « لا » . قال : « فاتقوا الله واعدلوا بین أولادکم » . قال : « فرجع أبی فَرَدَّ تلك الصدقة » . وهو حديث صحيح متفق علیہ وهو دليل علی التحريم ، لأنه ساء جورا وأمر يردہ وامتنع من الشهادة علیہ . والجور حرام ، والأمر یقتضى الوجوب ، لأن التفضیل لبعضهم یورث بينهم العداوة والبغضاء وقطيعة الرحم فمنع منه كتزوج المرأة علی عمتها أو خالتها .

وقالوا : أما ما استدل به الشافعية ومن معهم من قول أبی بكر وغيره من الصحابة فلا یعارض قول النبی ﷺ ولا یُحتجُّ به معه . ويحتمل أن أبا بكر

---

( ١ ) صحيح مسلم ج ١١ ص : ٦٥

رضى الله عنه خصَّها بعطيته لحاجتها وعجزها عن الكسب مع اختصاصها بفضلها وكونها زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم وغير ذلك من فضائلها . ويحتمل أن يكون نحلها ونحل غيرها من ولده أو نحلها وهو يريد أن ينحل غيرها فأدركه الموت قبل ذلك . ويتعين حمل حديثه على أحد هذه الوجوه ، لأن جملة على مثل محل النزاع منهى عنه ، وأقل أحواله الكراهة . والظاهر من حال أبى بكر اجتناب المكروهات .

وقول النبي ﷺ : « فأشهد على هذا غيرى » ليس بأمر ، لأن أدنى أحوال الأمر الاستحباب والتدب ، ولا خلاف في كراهة هذا . وكيف يجوز أن يأمره بتأكيد مع أمره برده وتسميته إياه جوراً . وحمل الحديث على هذا حمل الحديث النبي ﷺ على التناقض والتضاد . ولو أمر النبي ﷺ بإشهاد غيره امتثل بشير أمره ولم يرد ، وانما هذا تهديد له على هذا فيفيد ما أفاده النهى عن إتمامه .

وهذا الرأى هو الأرجح والأقوى ؛ لما يترتب على التفضيل بين الأولاد من نشر روح التحاسد والتباغض والعقوق ؛ ولأنه يتفق مع ظواهر النصوص التى جاءت بصيغة الأمر ، والأمر يفيد الوجوب ، والقرينة التى تصرفه الى التدب قرينة ضعيفة . وحسبنا فى ذلك ما وجد يوسف النبى عليه السلام من إخوته حينما شعروا بحب أبيهم له وتعاطفه معه وأخيه ، وما دبروه له من مكائد أدت الى التفكير فى قتله والتخلص منه ليخلو لهم وجه أبيهم كما يصور ذلك القرآن الكريم : ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ إِخْوَتُهُ فِتْنَةٌ لِّسَاءٍ لِّبَاطِلٍ ۖ إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا نَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ۖ اقْتُلُوا يُوسُفَ وَأَظْهَرُوهُ أَرْضًا يَخْتَلُ لَعْنَةُ رَبِّهِ أَبْيَضًا وَكَؤُنُوزًا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ ﴾ (١)

وأحبُّ : أفعل التفضيل ، فالقرآن يصور لنا تدمير الإخوة لأن أباهم آثر يوسف وأخاه ، وخصَّهما بدرجة أفضل فى الحب مع استوائهم جميعاً فى الانتساب

(١) سورة يوسف - الآيات ٧ ، ٨ ، ٩

اليه ، فسيطر عليهم الشيطان ودفعهم حسدهم الى تدبير خطة للخلاص من يوسف لكى يخلص لهم أبوهم فيقبل عليهم ويحبهم حبا كاملا .

وفى توجيه حديث النعمان بن بشير وبيان دلالاته على وجوب التسوية فى العطية بين الأولاد يقول ابن القيم<sup>(١)</sup> فى أعلام الموقعين مُثَلًّا لموافقة السنة لما جاء فى القرآن وبيانها لما ورد مجملا :

« فَهَلَّا قُلْتُمْ ان السنة بيان لمراد الله من القرآن ، تفصيلا لما أجمله وتبيينا لما سكت عنه ، وتفسيرا لما أبهمه . فان الله سبحانه أمر بالعدل والاحسان والبر والتقوى ، ونهى عن الظلم والفواحش والعدوان والاثم ، وأباح لنا الطيبات ، وحرم علينا الخبائث . فكل ما جاءت به السنة فإنها تفصيل لهذا المأمور به والمنهى عنه ، والذى أحل لنا والذى حرم علينا . وهذا يتبين بهذا المثال : وهو أن النبى ﷺ أمر فى حديث النعمان بن بشير أن يعدل بين الأولاد فى العطية فقال : « اتقوا الله واعدوا بين أولادكم » . وفى الحديث : « إني لا أشهد على جور » ، فسماه جورا . وقال « إن هذا لا يصلح » . وقال : « أشهد على هذا غيرى » تهديدا له ، والا فمن الذى يطيب قلبه من المسلمين أن يشهد على ما حكم النبى ﷺ بأنه جور، وأنه لا يصلح، وأنه على خلاف تقوى الله ، وأنه خلاف العدل .

وهذا الحديث من تفاصيل العدل الذى أمر الله به فى كتابه ، وقامت به السماوات والأرض ، وأُسِّسَتْ عليه الشريعة . فهو أشد موافقة للقرآن من كل قياس على وجه الأرض ، وهو محكم الدلالة غاية الأحكام . فرد بالمشابهة من قوله : « كل أحد أحق بماله من ولده ووالده والناس أجمعين » . فكونه أحق به يقتضى جواز تصرفه فيه كما يشاء ، وبقياس مشابهة على إعطاء الأجانب . ومن المعلوم بالضرورة أن هذا إلتشابه من العموم ، والقياس لا يقاوم هذا المحكم المبين غاية البيان .»

---

( ١ ) أعلام الموقعين ج ٢ ص : ٣٢٩



وقال ابن قدامة في المغنى<sup>(١)</sup> :

« والأم في المنع من المفاضلة بين الأولاد كالأب ، لقول النبي ﷺ :  
« اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم » ولأنها أحد الوالدين فمنعت التفضيل  
كالأب ، ولأن ما يحصل بتخصيص الأب بعض ولده من الحسد والعداوة يوجد  
مثله في تخصيص الأم بعض ولدها فثبت لها مثل حكمه في ذلك . »  
وجوّز بعض العلماء التفاضل ان كان له سبب ؛ كأن يحتاج الولد لزمانته أو  
دَيْئِهِ أو نحو ذلك دون الباقيين . وقال بعضهم : تجب التسوية إن قصِدَ  
الإضرار<sup>(٢)</sup> .

وبين ابن قدامة أسباب التخصيص بقوله :

« فان خص بعضهم لمعنى يقتضى تخصيصه ؛ مثل اختصاصه بحاجة أو  
زَمَانَةٍ أو عمى أو كثرة عائلة ، أو اشتغاله بالعلم أو نحوه من الفضائل ، أو صرفَ  
عطيته عن بعض ولده لفسقه ، أو بدعته ، أو لكونه يستعين بما يأخذه على معصية  
الله أو ينفقه فيها ، فقد روى عن أحمد ما يدل على جواز ذلك لقوله في تخصيص  
بعضهم بالوقف : لا بأس به إذا كان الحاجة ، وأكرهه إذا كان على سبيل الأثرة  
والعطية في معناه »<sup>(٣)</sup> .

وقيل : الظاهر المنع من التفضيل والتخصيص على كل حال ؛ لكونه ﷺ  
لم يَسْتَفْضِلْ بشيرا في عطيته . والأولى أولى لوجود المعنى الذى من أجله حصل  
التفضيل .

وذكر ابن حجر في فتح البارى أجوبة من حمل الأمر بالتسوية على النذب  
وتعقبها بال مناقشة الرد من وجوه :

الأول : أن الموهوب للنعمان كان جميع مال والده ، ولذلك منعه فليس فيه حجة

( ١ ) المغنى : ج ٦ ص ٢٧٠ .

( ٢ ) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٠ .

( ٣ ) المغنى ج ٦ ص ٢٦٤ .

( ٤ ) يراجع : فتح البارى شرح صحيح البخارى ج ٥ ص ١٥٩ .

على منع التفضيل . وتعقب : بأن كثيراً ممن طرق حديث النعمان صرح بالبعضية . وقال القرطبي : «ومن أبعد التأويلات أن النهي إنما يتناول من وهب جميع ماله لبعض ولده وكأنه لم يسمع في نفس هذا الحديث أن الموهوب كان غلاماً ، وأنه وهبه له لما سأله الأم الهبة من بعض ماله» . قال : وهذا نعلم منه على القطع أنه كان له مالٌ غيره .

الثاني : أن قوله : « أَرْجِعْهُ » دليل على الصحة ، ولو لم تصح الهبة لم يصح الرجوع ؛ وإنما أمره بالرجوع لأن للوالد أن يرجع فيما وهبه لولده ، وإن كان الأفضل خلاف ذلك ، لكن استحباب التسوية رجح على ذلك فلذلك أمره به . وفي الاحتجاج بذلك نظر : والذي يظهر أن معنى قوله « أرجعه » أى لَتَمْتَضِي الهبة المذكورة . ولا يلزم من ذلك تقدّم صحة الهبة .

الثالث : التمسك بقوله : « أَلَا سَوِّيتَ بَيْنَهُمْ » على أن المراد بالأمر الاستحباب ، وبالنهي التنزيه . وهذا جيد لولا ورود تلك الألفاظ الزائدة على هذه اللفظة ولا سيما أن تلك الرواية بعينها وردت بصيغة الأمر أيضاً حيث قال : « سَوُّوا بَيْنَهُمْ » .

الرابع : في التشبيه الواقع في التسوية بينهم بالتسوية بينهم في بر الوالدين<sup>(١)</sup> قرينة تدل على أن الأمر للندب . لكن إطلاق الجور على عدم التسوية والمفهوم من قوله « لأشهد إلا على حق » وقد قال في آخر الرواية التي وقع فيها التشبيه قال : « فَلَا إِذَا » .

الخامس : عمل الخليفين أبي بكر وعمر بعد النبي ﷺ على عدم التسوية قرينة ظاهرة في أن الأمر للندب . فأمّا أبو بكر فرواه الموطأ بإسناد صحيح عن عائشة : أن أبا بكر قال لها في مرض موته : « إني كنت نحلّتك نحلاً ، فلو كنت

---

( ١ ) وذلك ما روى عن مجاهد عن الشعبي عن أحمد « إن لبنك عليك من الحق أن تعدل بينهم ، فلا تشهدني على جور ، أيسرك أن يكونوا اليك في البر سواء » قال : « بلى » . قال : « فلا إِذَا » ، يراجع فتح الباري ج ٥ ص ١٥٧ .

اخترته لكان لك ، وانما هو اليوم للوارث » . وأما عمر فذكره الطحاوى وغيره أنه نحل ابنه عاصما دون سائر ولده . وقد أجاب عروة عن قصة عائشة بأن إختوها كانوا راضين ذلك . ويحاج بمثل ذلك عن قصة عمر .

السادس : أن الإجماع انعقد على جواز عطية الرجل ماله لغير ولده ، فإذا جاز له أن يُخْرِجَ جميع ولده من ماله جاز له أن يخرج عن ذلك بعضهم . ذكره ابن عبد البر . ولا يخفى ضعفه لأنه قياس مع وجود النص .

وحديث بشير قضيته في عين لاعموم لها ، وتركُ النبي ﷺ الاستفضال يجوز أن يكون لعلمه بالحال . فان قيل : « لو علم بالحال لما قال : « ألك ولد غيره ؟ » . قلنا : « يحتمل أن يكون السؤال ههنا لبيان العلة » .

واذا فاضل الأب بين ولده في العطايا أوخص بعضهم بعطية ثم مات قبل أن يسترده ثبت ذلك للموهوب له ولزم ، وليس لبقية الورثة الرجوع . وهذا رأى مالك والشافعى وأصحاب الرأى والظاهر عند أحمد وأكثر أهل العلم . وذهب أحمد في رواية أخرى إلى أن لسائر الورثة أن يرتجعوا ما وهبه ، وهو قول عروة بن الزبير واسحاق ؛ ولأن النبي ﷺ سمي ذلك جورا بقوله : « لاتشهدنى على جور » والجور حرام لئلا يحل للفاعل فعله ولا للمعطى تناوله ، والموت لا يغيره عن كونه جورا حراما فيجب رده .

## كيفية التسوية

لاخلاف بين أهل العلم في استحباب التسوية ، وكراهة التفضيل . ولكنهم اختلفوا في بيان كيفية التسوية :

ذهب بعض الفقهاء الى أن التسوية المستحبة أن يُقسَمَ بينهم على حسب قسمة الله تعالى في الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين ، وبهذا قال عطاء وشريح واسحاق ومحمد بن الحسن .

وذهب الآخرون الى أن التسوية المستحبة أن تُعطى الأنثى مثل الذكر وبهذا قال أبوحنيفة ومالك والشافعى .

استدل الأولون على رأيهم :

بأن الله تعالى قسم بينهم في الميراث فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين ؛ وأولى ما تقتدى به هو قسمة الله تعالى . ولأن العطية في الحياة أحد حالى العطية فيجعل للذكر منها مثل حظ الأنثيين كحالة الموت ؛ يعنى الميراث ؛ يحققه أن العطية استعجال لما يكون بعد الموت فينبغى أن تكون على حسبه ، كما أن معجل الزكاة قبل وجوبها يؤديها على صفة أدائها بعد وجوبها وكذلك الكفارات المعجلة . ولأن الذكر أحوج من الأنثى من قبل أنها تزوجا جميعا فالصداق والنفقة ونفقة الأولاد على الذكر ، والأنثى لها ذلك ؛ فكان أولى بالفضل لزيادة حاجته . وقد قسم الله تعالى وهو خير الحاكمين الميراث فَفَضَّلَ الذكر مقرونا بهذا المعنى فتعلل به ، ويتعدى ذلك الى العطية في الحياة .

واستدل الآخرون على قولهم بوجوب التسوية بين الذكر والأنثى بقوله ﷺ في رواية مجاهد عن الشعبي عن أحمد : « إن لبنك عليك من الحق أن تعدل بينهم فلا تشهدنى على جور ، أيسرك أن يكونوا إليك في البر سواء ؟ » قال : « بلى » . قال « فلا إذا » .

وفي رواية المغيرة عن الشعبي عند مسلم : « اعدلوا بين أولادكم في النحل كما تحبون أن يعدلوا بينكم في البر »<sup>(١)</sup> .

واختلاف الألفاظ في هذه القصة الواحدة يرجع الى معنى واحد . وهو وجوب التسوية ، ولأن البنت كالابن في استحقاق برها وكذلك في عطيتها . وعن ابن عباس قال : « قال رسول الله ﷺ : « سوا بين أولادكم في العطية ؛ ولو كنت مؤثرا لآثرت النساء على الرجال »<sup>(٢)</sup> .

ولأنها عطية في الحياة فاستوى فيها الذكر والأنثى كالنفقة والكسوة . وأجابوا على أدلة الأولين الذين قاسوا العطية على الميراث في الحكم وهو تفضيل

( ١ ) فتح البارى ج ٥ ص ١٥٧ ، صحيح مسلم ج ١١ ص ٦٥ .

( ٢ ) فتح البارى ج ٥ ص ١٥٧ .

الذكر على الأنثى بأن الوارث رَضِيَ بما فرض الله له بخلاف العطية ؛ بل إن الأولى أن تفضل الأنثى في العطية ، ولأن الذكر والأنثى انما يختلفان في الميراث بالعصوبة. فأما إذا كان بالرحم فهما سواء كالأخوة والأخوات من الأم .<sup>(١)</sup> وهذا ما نرجحه ونميل إليه لما يلي :

أولاً : لعموم قوله ﷺ : « اعدلوا بين أولادكم في النحل » لأنه أمر ، والأمر يفيد الوجوب .

ثانياً : لأن في التسوية بينهم تأليفاً للقلوب ، والتفضيل يورث الوحشة بينهم ، فكانت التسوية أولى .

ثالثاً : لأن العطية تفارق الميراث في المعنى فلا تقاس عليه . فاهبة مبنية على التطوع والاختيار ، أما الميراث فمبنى على الوجوب . والله أعلم .

### حكم رجوع الأب في هبته لولده

ذهب جمهور الفقهاء الى القول بتحريم الرجوع في الهبة بعد أن تقبض ؛ وذلك بالنسبة للأجنبي . واستدلوا على ذلك بما رواه ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « العائد في هبته كالعائد في قبته »<sup>(٢)</sup> وزاد أحمد والبخاري قوله : « ليس لنا مثلُ السوء » .

وعن طاووس أن ابن عمر وابن عباس رضى الله عنها رفعاه الى النبي ﷺ فقال : « لا يحل للرجل أن يعطى العطية فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطى

---

( ١ ) يراجع حكم هذه المسألة في كل من :

١ - البدائع ج ٦ ص ٣٦٩٧ .

٢ - المغنى ج ٦ ص ٢٦٢ وما بعدها .

٣ - مغنى المحتاج ج ٦ ص ٤٠١ .

٤ - نيل الأوطار ج ٦ ص ٨ وما بعدها .

٥ - صحيح مسلم ج ١١ ص ٦٥ .

( ٢ ) متفق عليه .

ولده ، ومثل الرجل يعطى العطية ثم يرجع فيها كمثال الكلب أكل حتى شبع قاء  
ثم رجع في قَيْئِهِ»<sup>(١)</sup> .

وهذا ظاهر في تحريم الرجوع في الهبة والصدقة بعد إقباضهما ، وهو محمول  
على هبة الأجنبي .

وقوله ﷺ في رواية البخارى : « ليس لنا مثل السوء » أى لا ينبغي لنا  
معشر المؤمنين أن نتصف بصفة ذميمة يشابهنا فيها أخس الحيوانات في أخس  
أحوالها . قال الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ سَكِلَ اللَّهُ لَهُمْ سُلُوكُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> ولعل هذا أبلغ في الزجر عن ذلك وأدل على التحريم مما لو قال  
مثلا : لا تعودوا في الهبة .<sup>(٣)</sup>

أما إذا وهب الوالد شيئا لولده وأراد الرجوع فيه ، فقد اختلفت آراء الفقهاء  
في حكم هذه المسألة :

فذهب جمهور الفقهاء إلى جواز الرجوع ، وهو رأى المالكية والشافعية  
والمشهور عن أحمد ، والأوزاعى وإسحاق وأبى ثور وابن حزم ؛ وذلك إذا توافرت  
الشروط المعتبرة في الرجوع .  
وزهد الحنفية ورواية لأحمد الى أنه ليس للأب الرجوع فيما وهبه ، وبه قال  
الثورى والغبرى<sup>(٤)</sup> .

### آراء الفقهاء القائلين بجواز الرجوع

قال المالكية<sup>(٥)</sup> : يجوز للأب فقط - لا الجد - اعتصارها أى أخذها من ولده  
قهرًا عنه بلا عوض مطلقا ، ذكرا أو أنثى ، صغيرا أو كبيرا ، فقيرا أو غنيا ، سفيفا  
أو رشيدا ، حازها الولد أولا .

( ١ ) رواه الخمسة وصححه الترمذى : تراجع : نيل الأوطار ج٦ ص ١٢ .

( ٢ ) سورة النحل - آية ٦٠ .

( ٣ ) تراجع : فتح البارى ج٥ ص ١٧٣ .

( ٤ ) بداية المجتهد ج٢ ص ٣٣٢ ، المحلى لابن حزم ج٩ ص ١٢٧ .

( ٥ ) الشرح الصغير ج٤ ص ١٥١ .

وفي المدونة<sup>(١)</sup> : « قلت : أرأيت إن وهب لهم الأب وهم صغار فبلغوا رجالا ولم يبلغوا دينا ، ولم ينكحوا فأراد الأب أن يعتصر هبته ، أيجوز ذلك في قول مالك ؟ قال : قال مالك في الرجل يهب لولده الكبار هبة ثم يريد أن يعتصرها ان ذلك له مالم يستحدثوا دينا أو ينكحوا ، فكذلك إذا وهب لهم وهم صغار ثم بلغوا فله أن يعتصر هبته ما لم يحدثوا دينا أو ينكحوا ، أو تتغير عن حالها » . والمقصود بقوله مالم يستحدثوا دينا . . الخ أى مالم يترتب عليه حق الغير وهو المعبر عنه بموانع الرجوع .

وقال الشافعية<sup>(٢)</sup> : للأب الرجوع على التراخي في هبة ولده الشاملة للهدية والصدقة ، وكذا لبعضها كما فهم بالأولى من دون حكم حاكم ، وكذا لسائر الأصول من الجهتين ولومع اختلاف الدين على المشهور ، سواء أقبضها الولد أم لا ، غنيا كان أو فقيرا ، صغيرا أو كبيرا .

وعندهم الوالد يشمل كل الأصول إن حُلَّ اللفظ على حقيقته ومجازه ، والا لحق به بقية الأصول بجامع أن لكل ولادة كما في النفقة وحصول العتق وسقوط القود .

وعندهم رأى ثان : وهو أنه لا رجوع لغير الأب من الأصول ، مستدلين بقوله ﷺ : « لا يحل لرجل أن يعطى عطية أو يهب هبة فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطى ولده »<sup>(٣)</sup> . فالحديث قَصَرَ الوالد على الأب ، وَحْمَلًا للفظ على حقيقته . والرأى الأول أعم . وقالوا : يُكْرَهُ للوالد أن يرجع في هبته لأولاده إن عَدَلَ بينهم إلا لمصلحة كأن يستعينوا بما أعطاه لهم على معصية وأصروا عليها بعد إنذاره لهم بالرجوع فلا يُكْرَهُ<sup>(٤)</sup> .

( ١ ) المدونة جـ ١٥ مجلد ٦ ص ١٣٥ .

( ٢ ) مغنى المحتاج جـ ٢ ص ٤٠٩ .

( ٣ ) رواه الترمذى والحاكم وقال : حديث حسن صحيح .

( ٤ ) مغنى المحتاج جـ ٢ ص : ٤٠٩ .

وقال الحنابلة في المشهور عنهم<sup>(١)</sup> : « للأب الرجوع فيما وهب لولده ، سواء

قصد برجوعه التسوية بين الأولاد أم لم يرد » .

وقال الظاهرية<sup>(٢)</sup> : « من وهب هبة صحيحة لم يجز له الرجوع فيها أصلا مذ يلفظ بها ، الا الوالد والأم فيما أعطيا أو أحدهما لولدها ، فلها الرجوع فيه أبدا ، الصغير والكبير سواء بسواء ، تزوج الولد أو الابنة على تلك العطية أو لم يتزوجا ، ذآينا عليها أولم يُذآينَا » .

### آراء القائلين بعدم صحة الرجوع

قال الحنفية<sup>(٣)</sup> : لو وهب الأب لذى رحم محرم منه نسباً - ولو ذمياً أو مستأمناً - لا يرجع . ولو وهب لمحرم بلارحم كأخيه رضاعاً ، ولمحرم بالمصاهرة رجع .  
وقال القاضى فى الرواية الثانية عن أحمد : « الرجوع فى الهبة ليس من محاسن الأخلاق ، والشارع عليه الصلاة والسلام إنما بعث ليتمم محاسن الأخلاق »<sup>(٤)</sup> .

### سبب الاختلاف فى هذه المسألة

أرجع ابن رشد سبب الخلاف فى هذا الباب إلى تعارض الآثار ؛ حيث احتج المانعون - مطلقاً - بالعموم الوارد فى حديث ابن عباس أن النبى ﷺ قال : « العائد فى هبته كالعائد يعود فى قيئه »<sup>(٥)</sup> ، وبما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : « من وهب هبة يرى أنه أراد بها صلة رحم ، أو على وجه الصدقة فإنه لا يرجع فيها . ومن وهب هبة أراد بها الثواب فهو على هبته يرجع فيها إذا لم يرض منها »<sup>(٦)</sup> .

( ١ ) المغنى ج٦ ص : ٢٧٠ .

( ٢ ) المحلى ج٩ ص ١٢٧ .

( ٣ ) رد المحتار على الدر المختار - لابن عابدين ج٤ ص ٥١٨ .

( ٤ ) انظر المغنى لابن قدامة ج٦ ص ٢٧٠ وما بعدها .

( ٥ ) متفق عليه .

( ٦ ) رواه مالك فى الموطأ .



واحتج من استثنى الأبوين بحديث طاووس أن ابن عمر وابن عباس رفعاه الى النبي ﷺ قال : « لا يحل للرجل أن يعطى العطية فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطى ولده ، ومثل الرجل يعطى العطية ثم يرجع فيها كمثل الكلب أكل حتى إذا شبع قاء ثم رجع في قيئه » (١).

فقوله : « إلا الوالد فيما يعطى لولده » استدل به على أن للأب أن يرجع فيما وهب لابنه . قال الطبرى : « يُخَصُّ من عموم هذا الحديث ( حديث ابن عباس ) من وهب بشرط الثواب ، ومن كان والدا والموهوب له ولده ، والهبة التى لم تقبض ، والتى ردها الميراث الى الواهب ؛ لثبوت الأخبار باستثناء كل ذلك . وأما ما عدا ذلك كالغنى يشيب الفقير ونحو من يصل رحمه فلارجوع » (٢).

## الأدلة

استدل من قال بعدم الرجوع مطلقا بما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : « من وهب هبة يرى أنه أراد بها صلة رحم ، أو على وجه الصدقة فانه لا يرجع فيها ، ومن وهب هبة أراد بها الثواب فهو على هبته يرجع فيها إذا لم يرض منها » (٣).

والحديث يفيد بعمومه عدم صحة الرجوع فى الهبة مطلقا ، ولأنها هبة يحصل بها الأجر من الله تعالى فلم يجوز الرجوع فيها كصدقة التطوع . واستدل من قال بجواز الرجوع بالألفاظ التى وردت فى حديث النعمان بن بشير من قوله ﷺ : « فاردده » وقوله : « فارجه » وهى تدل على الأمر

( ١ ) رواه الخمسة وصححه الترمذى . . يراجع نيل الأوطار ج٦ ص ١٢ .

( ٢ ) الهبة منها ما هى هبة عين ، ومنها ما هى هبة منفعة . وهبة العين منها ما يقصد بها الثواب ،

ومنها ما لا يقصد بها الثواب . والتى يقصد بها الثواب منها ما يقصد بها وجه الله ومنها ما يقصد بها وجه المخلوق . بداية المجتهد ج٢ ص ٣٣ .

( ٣ ) رواه مالك فى الموطأ .

بالرجوع في الهبة ، وأقل أحوال الأمر الجواز . وقد امتثل بشير بن سعد في ذلك فرجع في هبته لولده . ألا تراه قال في الحديث : « فرجع أبى فرد تلك الصدقة » . وحمل الحديث على أنه لم يكن أعطاه شيئاً يخالف ظاهر الحديث لقوله « تصدق على أبى بصدقة » . وقول بشير : « إني تحلت ابني غلاما » يدل على أنه قد أعطاه . وقول النبي ﷺ « فاردده » وقوله : « فارجه » . وروى طاووس عن ابن عمر وابن عباس يرفعان الحديث الى النبي أنه قال : « ليس لأحد أن يعطى عطية فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطى ولده » وهذا يخص عموم مارووه ويفسره . وقياسهم على هبة الأجنبي منقوض ، لأن الهبة الى الأجنبي فيها أجر وثواب فإن النبي ﷺ ندب اليها<sup>(١)</sup>.

### حُكْمُ رُجُوعِ الْأَمْرِ فِيمَا وَهَبَتْهُ لَوْلَدِهَا

تقاربت آراء الفقهاء في حكم رجوع الأم فيما وهبت لولدها . فذهب بعضهم الى جواز رجوعها كالأب وهم الشافعية والمشهور عند الحنابلة . وذهب البعض الآخر الى التفريق في الحكم بين الأب والأم وهم المالكية .

قال الشافعية والحنابلة : « الأم كالأب في جواز الرجوع في الهبة لأنها داخلة في قوله « إلا الوالد فيما يعطى ولده » ؛ ولأنها لما دخلت في قول النبي ﷺ : « سوا بين أولادكم » ينبغي أن تتمكن من التسوية ؛ والرجوع في الهبة طريق التسوية ؛ ولأنها لما دخلت في المعنى في حديث بشير بن سعد فينبغي أن تدخل في جميع مدلوله لقوله : « فاردده » ، وقوله : « فارجه » ؛ ولأنها لما ساوت الأب في تحريم تفضيل بعض ولدها ينبغي أن تساويه في التمكن من الرجوع فيما فضله به تخليصا لها من الإثم وإزالة للتفضيل المحرم كالأب »<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر المغنى ج ٦ ص ٢٧٠ . وما بعدها ، أعلام الموقعين ج ٢ ص ٣٣٣ .  
(٢) يراجع : المغنى ج ٦ ص ٢٧٢ ، مغنى المحتاج ج ٢ ص ٤٢ .

والمنصوص عن أحمد أنه ليس لها الرجوع . قال الأشرم : « قلت لأبي عبد الله : الرجوع للمرأة فيما أعطته ولدها كالرجل » قال : « ليس هي عندي في هذا كالرجل لأن للأب أن يأخذ من مال ولده والأم لا تأخذ » ، وذكر حديث عائشة : « أطيب ما يأكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه » (١) .

ورد الشوكاني على أصحاب هذه الرواية بقوله : « إن هذا الحديث حجة عليهم لأنه خص الوالد ، وهو باطلاقة إنما يتناول الأب دون الأم . والفرق بينهما أن للأب ولاية على ولده ويحوز جميع المال في الميراث ؛ والأم بخلافه » (٢) .

أما المالكية (٣) ففرقوا بين الأب والأم فقالوا : « للأم أن ترجع إذا كان الأب حيا دون ما إذا مات . والأم يجوز لها الاعتصار كما يعتصر الأب مالم يستحدثوا ديناً أو ينكحوا . ومحل كونها لها الاعتصار من ذى الأب مالم يتيتم بعد الهبة ، فإن تَيَتَّمَ فليس لها الاعتصار منه ، لأن يتمه مَفُوتٌ للاعتصار على المذهب . فالحاصل أن الأم لها اعتصار ما وهبته لولدها غير اليتيم لا مَنْ تَيَتَّمَ ولو بعد الهبة . ولا يجوز لها الاعتصار إذا وهبت للولد هبة وأريد بها الثواب لا مجرد ذات الولد لأنها صارت حينئذ كالصدقة ، وكذا إذا أريد بها الصلة والحنان فتمنع الأم من الاعتصار (٤) » .

وهذه المؤيد بالله وأبو طالب والامام يحيى إلى أنه لا يجوز للأم الرجوع لأن رجوع الأب مخالف للقياس فلا يقاس عليه (٥) .

---

( ١ ) المغنى ج٦ ص ٢٧٢ .

( ٢ ) إراجع نيل الأوطار للشوكاني ج٦ ص ١٢ .

( ٣ ) الشرح الصغير ج٤ ص ١٥١ ، المدونة ج١٥ مجلد ٦ ص ١٣٥ .

( ٤ ) هبة الثواب : اشتراط الواهب الثواب على هبته أى العوض عليها سواء عيّن الثواب أم لا

ويجوز ذلك ، الشرح الصغير ج٤ ص ١٥٣ .

( ٥ ) نيل الأوطار : ج٦ ص ١٤ نقلا عن البحر الزخار .

## مَوَانِعُ الرَّجُوعِ فِي الْهَبَةِ

بَيَّنَّا آراءَ الفقهاء في حكم رجوع الأب والأم فيما وهبا لولدهما ؛ ومنهم المَجُوزُونَ ، ومنهم المانعون . ولقد اشترط المجوزون للرجوع شروطاً لجواز الرجوع وهي :

أولاً : أن تكون الهبة باقية في مِلْكِ الابن ، فإن خرجت عن ملكه ببيع أو هبة أو وقف أو إرث أو غير ذلك لم يكن له الرجوع فيها ؛ لأنه إبطالاً لملك غير الولد . وإن عادت إليه بسبب جديد كبيع ، أو هبة ، أو وصية أو إرث لم يملك الرجوع فيها لأنها عادت بملك جديد لم يستفده من قِبَلِ أبيه فلا يملك فسخه وإزالته .

ثانياً : أن تكون العين باقية في تصرف الولد بحيث يملك التصرف في رقبته . فإن رهن العين أو أفلس وحُجِرَ عليه لم يملك الأب الرجوع فيها ؛ لأن ذلك إبطال لحق غير الولد . فإن زال المانع من التصرف فله الرجوع ؛ لأن ملك الابن لم يَزُلْ ، وإنما طرأ معنى قَطَعَ التصرف مع بقاء المِلْكِ فمنع الرجوع ، فإذا زال المانع زال المنع .

ثالثاً : ألا تتعلق بها رغبة لغير الولد . فإن تعلقت بها رغبة لغيره مثل أن يهب ولده شيئاً فيرغب الناس في معاملته ، وأدانوه ديوناً أو رغبوا في مناكحته فزوجوه إن كان ذكراً أو تزوجت الأنثى لذلك فلا يصح الرجوع ؛ لأنه يتعلق به حق غير الابن ففي الرجوع إبطال حقه . وقد قال عليه الصلاة والسلام (لا ضرر ولا ضرار) . وقيل : له الرجوع لعموم الخبر الوارد في الرجوع وهو قول رسول الله ﷺ : « فارجه » ، « فاردده » ، ولأن حق المتزوج والغريم لم يتعلق بعين هذا المال فلم يمنع الرجوع فيه .

رابعاً : ألا تزيد زيادة متصلة كالسَّمن والكَبَر وتعلُّم صنعة . فإن زادت فعلى رأيين : أحدهما : لا يمنع الرجوع ؛ وهو مذهب الشافعي ورواية لأحمد ؛ لأنها زيادة في الموهوب فلم تمنع الرجوع كالزيادة قبل القبض والزيادة المنفصلة .

والثاني : يمنع ؛ وهو مذهب الحنفية ورواية لأحمد ؛ لأن الزيادة للموهوب له لكونها نماء ملكه ولم تنتقل اليه من جهة أبيه فلم يملك الرجوع فيها كالمنفصلة ، وإذا امتنع الرجوع فيها امتنع الرجوع في الأصل لئلا يفضى الى سوء المشاركة وضرر التشقيص . وعلى ذلك فلا فرق بين الزيادة في العين كالسمن والطول ونحوهما ، أو في المعاني كتعلم الصناعة والكتابة أو القرآن ، أو قضاء دين عنه ، وأما الزيادة المنفصلة كولد البهيمة وثمرة الشجرة فلا يمنع الرجوع بغير خلاف نعلمه .

خامسا : مرض الولد الموهوب له ؛ فيمنع الرجوع لتعلق حق الورثة بالهبة ، إلا أن يزول المرض فله الاعتصار .

سادسا : موت أحد العاقلين بعد التسليم ، فلو مات قبله بطل .

سابعا : لا يصح الرجوع إذا جُنَّ الأب ؛ فيمنع الرجوع حال جنونه ، ولا رجوع لوليه بل إذا أفاق كان له الرجوع .

ثامنا : إذا أحرم الواهب والموهوب صيد ، فإنه لا يرجع في الحال لأنه لا يجوز إثبات يده على الصيد في حال الإحرام .

تاسعا : إذا ارتد الوالد ، فلو حَلَّ من إحرامه ، أو عاد إلى الإسلام والموهوب باق على ملك الولد رجوع . ولو وهب لولده شيئا وهبه الولد لولده لم يرجع الأول لأن الملك غير مستفاد منه .

## ألفاظ الرجوع

وألفاظ الرجوع منها ما هو صريح كقوله : قد رجعت فيها ، أو ارتجعتها أو رددتها . ومنها ما هو كناية فتحتاج الى نية كقوله : أخذته ، أو قبضته . ولا يحتاج الرجوع الى حكم حاكم . وبهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : لا يصح

الرجوع إلا بقضاء قاض ، لأن ملك الموهوب له مستقر . وللشافعي : أنه خيار في فسخ عقد فلم يفتقر الى قضاء كالفسخ بخيار الشرط ولا يحصل الرجوع ببيعه ولا وقفه ، ولا هبته لكمال ملك الولد ونفوذ تصرفه فلا يؤثر فيه <sup>(١)</sup> .



---

( ١ ) تراجع شروط الرجوع في كل من :

١ - رد المختار على الدر المختار لابن عابدين .

٢ - مغنى المحتاج ج٢ ص ٤٢

٣ - المغنى لابن قدامة ج٦ ص ٢٧٢

٤ - الشرح الصغير ج٤ ص ١٥١

٥ - المدونة الكبرى ج١٥ مجلد ٦ ص ١٣٥

٦ - المحلى لابن حزم ج٩ ص ١٢٧

## المبحث الثامن

# الشهادة

﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَمَنْ يَخْلُفَهُمَا فَمِنْ غَيْرِكُمْ ذَلِكَ أَنْ لَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَاكُمْ مِنْ لَدُنَّا ذِكْرًا مِنْ لَدُنَّا وَلَئِنْ كُنْتُمْ إِلَّا شَاقِقِينَ لَشَفَعْنَا بِكُمْ فَلَا يَأْتِي الشُّهَدَاءُ إِلَّا بِمَادْعٍ عَرُفٍ ﴾

• سورة البقرة - آية ٢٨٢ •





## الشهادة

### تعريفُ الشهادة

الشهادة لغة : من المشاهدة ، لأن الشاهد يخبر عما شاهده .

### وشرعاً

هى الإخبار بما علمه . وقال بعضهم : بلفظ أشهد ، أو شهدت . والفاعل شاهد وشهيد ، والجمع شهود وشهداء وشاهدون .  
وقال ابن القيم : « الإخبار شهادة محضة فى أصح الأقوال ، وهو قول الجمهور ، فإنه لا يشترط فى صحة الشهادة لفظ : أشهد ، بل متى قال الشاهد رأيت كذا وكذا ، أو سمعت كذا ونحو ذلك كانت شهادة منه . وليس فى كتاب الله ولا فى سنة رسول الله ﷺ موضع واحد يدل على اشتراط لفظ الشهادة ، ولا عن رجل واحد من الصحابة ، ولا قياس ، ولا استنباط يقتضيه ، بل الأدلة المتضافرة من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة تنفى ذلك » (١) .

---

(١) الاحكام شرح أصول الأحكام ج ٤ ص : ٢٧٤ .

والشهادة سبب موجب للحق ، وحيث امتنع أدائها امتنعت كتابتها ويحرم كتابتها ويقدر فيه . ولو كان بيد إنسان شيء لا يستحقه ولا يصل إلى مستحقه إلا بالشهادة لزمه أدائها وتعين . ولو كان الشهود أكثر من نصاب الشهادة وطلب أحدهم وجب عليه أدائها في أصح قولي العلماء . وأما إذا كان المطلوب لا يتم نصاب الشهادة إلا به فقد تعينت عليه إجماعا .  
والأصل في الشهادة الكتاب ، والسنة ، والإجماع .

### أما الكتاب :

فقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ﴾ <sup>(١)</sup> أى للتحمل فعلهم الإجابة .

وقوله : ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> أى أشهدوا على حقكم سواء كان فيه أجل أو لم يكن . والجمهور على أنه - الأمر - للندب والإرشاد لا على الوجوب .

وقوله سبحانه : ﴿ وَلَا تَكُونُوا الشُّهَدَاءَ وَمَنْ يَكُنْهَا فَيَنْهَ عَنْهُ الْقَوْمُ ﴾ <sup>(٣)</sup> أى إذا دُعيتُم إلى إقامتها فلا تخفوها ولا تغلُّوها ، بل أظهروها . قال ابن عباس : « شهادة الزور من أكبر الكبائر ، وكان الشهادة كذلك ، وفي الآية وعيد شديد لكاتم الشهادة <sup>(٤)</sup> » .

### وأما السنة :

فقوله ﷺ في نحلة بشير لابنه النعمان : ( لا تشهدنى على جور ) .  
وأجمعت الأمة على تعين أدائها وحرمان كتابتها .

وتقوم الشهادة على ثلاثة أركان :

### الأول : العدالة .

(١) سورة البقرة - آية ٢٨٢ .

(٢) سورة البقرة - آية ٢٨٣ .

(٤) الاحكام شرح أصول الأحكام ج ٤ ص : ٢٧٤ .

الثانى : نفى التهمة وان كان عدلا ، أو انتفاء الموانع . ومن الموانع البعضية أو قرابة الولادة .

الثالث : التيقظ والحفظ وقلة الغفلة .

أما العدالة : فأصلها الايمان واجتناب الكبائر ، ومراعاة حقوق الله عز وجل فى الواجبات والمستنونات ، وصدق اللهجة والأمانة ، وألا يكون محدودا فى قذف .

وأما نفى التهمة : فألا يكون المشهود له والدا ولا ولدا ، أو زوجا وزوجة .

وأما التيقظ والحفظ وقلة الغفلة ، فألا يكون غفولا غير مجرب الأمور فإن مثله ربما لُغِنَ الشيء فتلقنه وربما جُوزَ عليه التزوير فشهد به <sup>(١)</sup> .

والذى يهمنى هنا هو الركن الثانى : وهو نفى التهمة عن الشهادة وان كان الشاهد عدلا ، فذهب أكثر الفقهاء الى اشتراطها وذهب البعض منهم الى عدم اشتراطها على النحو المبين فيما يلى :

### آراء الفقهاء فى حكم شهادة الأصول للفروع والعكس

يقول الله تعالى : ﴿ يٰۤأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلّٰهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَالِدِينَ وَٱلْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ عَيْنَا أَوْ قَدِيرًا فٱللَّهُ أَوَّلَىٰ بِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا ٱلْمَوْتِ أَنْ تَقْدُلُوا فَاِنْ تَكُونُوا أَوْ تُقَرَّبُوا فَقَدْ ءَانَ ٱللَّهُ كَانَ يَمَا تَمْلِكُونَ خَيْرًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ويقول سبحانه وتعالى : ﴿ يٰۤأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوّٰمِينَ لِلّٰهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَتَآءُ قَوْمٍ عَلَىٰ ءَآءٍ قَدْ ءَآتَىٰكُمْ فَٱتَّقُوا ٱللَّهَ هُوَ أَوْفَىٰ لِلْعُقُوبِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

(١) تفسير الجصاص ج ١ ص : ٥٠٣ .

(٢) سورة النساء - آية ١٣٥ .

(٣) سورة المائدة - آية ٨ .

يأمر الله تعالى عباده المؤمنين بأن يكونوا قوامين بالعدل فلا يعدلوا عنه يمينا ولا شمالا ولا تأخذهم في الله لومة لائم ، ولا يصرفهم عنه صارف ، وأن يؤدوا الشهادة ابتغاء وجه الله ولو كان ذلك على أنفسهم . وشهادة المرء على نفسه إقراره بالحقوق عليها أو الوالدين والأقربين فلا ينبغي مرعاتهم فيها ، بل تجب الشهادة بالحق . ولا يتنافى ذلك مع وجوب برهما وعظم قدرهما ، وإنما خص الله الوالدين والأقربين بهذا الحكم لأنهم مَظَنَّةُ المودة والتعصب ولاحتال أن يؤثر ذلك في صحة الشهادة واقامتها . ولذلك ختم الله الآية بقوله : ﴿ فَلَاتَتَّبِعُوا الْهَوَىَّ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوْا أَوْ تَرْضَوْا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ ، أى فلا يَحْمِلَنَّكُمْ الْهَوَىَّ والعصية وبغض الناس إليكم إلى ترك العدل في أموركم وشؤونكم ، بل الزموا العدل على أى حال كان كما قال تعالى : ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ وقال النبي ﷺ : « خير الشهداء الذى يأتي بالشهادة قبل أن يُسألَهَا » (١)

وذكر القرطبي (٢) في أحكامه تفسير الآية فقال :

« لاخلاف بين أهل العلم في صحة أحكام هذه الآية ، وأن شهادة الولد على الوالدين ماضية . ولا يمنع ذلك برَّهما ، بل من برهما أن يشهد عليهما أو يخلصهما من الباطل وهو معنى قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ كُفْرًا وَلِيْلِكُنَّ نَارًا ﴾ (٣) . فإن شهد لهما أو شهدا له فقد اختلف فيها قديما وحديثا . فقال ابن شهاب الزهري : « كان من مضى من السلف الصالح يجيزون شهادة الوالدين والأخ . ويتأولون في ذلك قول الله تعالى : ﴿ كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ اللَّهِ ﴾ فلم يكن أحد يَتَّهِمُ في ذلك من السلف الصالح رضوان الله عليهم . ثم ظهرت

( ١ ) سورة المائدة - آية ٨ .

( ٢ ) تفسير ابن كثير ج ١ ص : ٥٦٥ .

( ٣ ) القرطبي مجلد ٣ ص : ١٩٨٠ .

( ٤ ) سورة التحريم - آية ٦ .

من الناس أمور حلت الولاية على اتهامهم فَتَرَكْتُ شهادة من يتهم وصار ذلك لا يجوز في الولد والأخ والزوج والزوجة».

ومن هنا اختلف الفقهاء في حكم شهادة الفروع للأصول ، والأصول للفروع ؛ فذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية ، والمالكية ، والمشهور عن الحنابلة الى أنه لا تجوز شهادة الوالدين وان علوا للولد وان سفل، ولا شهادة الولد وان سفل لهما وان علوا لشبهة التهمة بسبب ما بينهما من العصبية والنفع والمودة بينهم . ويروى عن الظاهرية وعثمان البتّي أنه تجوز شهادة الولد لوالديه ، وشهادة الأب لابنه وامرأته، إذا كانوا عدولا مهذين معروفين بالفضل ولعموم الآيات الواردة في الشهادة<sup>(١)</sup> . وأجاز قوم شهادة بعضهم لبعض إذا كانوا عدولا . وهو مروى عن عمر بن الخطاب<sup>(٢)</sup>؛ وروى عن عمر بن عبد العزيز وبه قال اسحاق والثوري والمزني .

وقال فقهاء الحنفية : « من شروط قبول الشهادة أن لا يجزّ الشاهد الى نفسه مغنا ولا يدفع عن نفسه مغرما بشهادته لقوله ﷺ « لا شهادة لجار المغنم ولا لدافع المغرم »<sup>(٣)</sup> ولأن شهادته إذا تضمنت معنى النفع والدفع فقد صار متبهما ، ولا شهادة للمتبهم على لسان رسول الله ﷺ ، ولأنه اذا جر النفع الى نفسه بشهادته لم تقع شهادته لله تعالى بل لنفسه فلا تقبل . وعلى هذا تخرج شهادة الوالد وان علا لولده وان سفل وعكسه . إنها غير مقبولة ، لأن الوالدين والمولودين ينتفع البعض بمال البعض عادة فيتحقق معنى جر النفع والتهمة والشهادة لنفسه فلا تقبل ، أما شهادة الوالد من الرضاع لولده من الرضاع والعكس فانها تقبل لأن العادة ما جرت بانتفاع هؤلاء بعضهم بمال البعض فكانوا كالأجانب » .

---

( ١ ) راجع : المغنى والشرح الكبير ج ١٢ ص : ٦٤ وما بعدها .

( ٢ ) البدائع ج ٩ ص : ٤٠٣٧ .

( ٣ ) راجع : نصب الراية لأحاديث الهداية ج ٤ ص : ٨٢ .

وقال الشافعية: <sup>(١)</sup> «مما يمنع الشهادة البعضية، فلا تقبل لأصل للشاهد وإن علا، ولا فرع له وإن سفل، كشهادته لنفسه لأنه جزء منه، أما شهادة أحدها على الآخر فتقبل سواء أكان في عقوبة أم لا لانتفاء التهمة. ويستثنى من ذلك ما إذا كان بينه وبين أصله أو فرعه عداوة فإن شهادته لا تقبل له ولا عليه. وكذا تقبل من فرعين على أبيهما بطلاق ضرة أمهما أو قذفها في الأظهر لضعف تهمة نفع أمهما بذلك لأنه متى أراد طلقها أو نكح عليها مع إمساكها. والثاني: المنع فإنها تجزئ نفعاً إلى الأم وهو انفرادها بالأب. وإذا شهد بحق لفرع أو أصل له وأجنبي، كأن شهد برقيق لهما كقوله: هو لأبى وفلان، أو عكسه قبلت تلك الشهادة للأجنبي في الأظهر من قولى تفريق الصفقة. والثاني: لا تفرق فلا تقبل له».

وقال المالكية: <sup>(٢)</sup>

«لا تجوز شهادة الأب وإن علا ولولده وإن سفل، كان جدًا من قبل الأب أو الأم ولا شهادة بنى بنيه لهم. وقالوا: ولا تجوز شهادة الأبوين أو أحدهما للولد ولا الولد لهما ولا أحد الزوجين لصاحبه ولا الجد لابن ابنه، ولا الرجل لجدّه. ولا يجوز لأحد من هؤلاء شهادة الآخر في حق أو تركية أو تجريح من شهد عليه. ولا تجوز شهادة الرجل لزوجة أبيه ولا لزوجة ابنه ولا لابن زوجته ولا لأبيها. وتجوز شهادة الأب عند ابنه، والابن عنده، وشهادة كل منهما على شهادة صاحبه، وشهادة كل منهما على حكم صاحبه، وشهادة كل منهما مع صاحب واحد؛ وهو قول سحنون ومطرف. وقيل ذلك غير جائز وهو قول أصبغ»

وقال الحنابلة: <sup>(٣)</sup>

يمنع قبول الشهادة ستة أشياء منها: قرابة الولادة، فلا تقبل شهادة والد

(١) مغنى المحتاج ج ٤ ص: ٤٣٤.

(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل للخطاب ج ٦ ص: ١٥٤.

(٣) تراجع: المغنى لابن قدامة ج ١٢ ص: ٦٤ وما بعدها، أعلام الموقعين ج ١ ص ١١١.

لولده وإن سفل ، ولا ولد لوالده وإن علا ، وسواء في ذلك ولد البنين وولد البنات ، وسواء في ذلك الآباء والأمهات وآبائهم وأمهاتهم .

ورويت عن أحمد رواية ثانية تقبل شهادة الابن لأبيه ولا تقبل شهادة الأب لابنه . لأن مال الابن في حكم مال الأب له أن يملكه إذا شاء ، فشهادته له شهادة لنفسه أو يجزئ بها لنفسه نفعا . قال النبي ﷺ : « أنت ومالك لأبيك » ، وقال : « إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه ، وإن أولادكم من كسبكم فكلوا من أموالهم » . ولا يوجد هذا في شهادة الابن لأبيه .

وعنه رواية ثالثة : تقبل شهادة كل واحد منهما لصاحبه فيما لا تهمة فيه كالنكاح والطلاق والقصاص والمال إذا كان مُسْتَعْنَى عنه ؛ لأن كل واحد منهما لا ينتفع بما يثبت للآخر من ذلك ، فلا تهمة في حقه . وقال ابن القيم : (١)

« الصحيح أنه تقبل شهادة الابن لأبيه والأب لابنه فيما لا تهمة فيه » وقال : « التهمة وحدها توجب المنع ، سواء كان قريبا أو أجنبيا . فشهادة القريب لا تُردُّ بالقرابة ، وإنما ترد بتهمتها ، ولا ريب في دخولهم في قوله : ﴿ وَأَشْهِدُوا ذُنُوبَكُمْ عَلَىٰ ذُنُوبِهِمْ ﴾ (٢) وقوله : ﴿ أَتَشْكَنُ دُونََ عَذْلٍ يَنْكُرُ ﴾ (٣) كدخول الأجانب ، وتناول الجميع بتناول واحد وهذا مما لا يمكن دفعه . ولم يستثن الله ورسوله من ذلك لا أبا ، ولا أخا ، ولا قرابة ، ولا أجمع المسلمون على استثناء أحد من هؤلاء ، وإنما التهمة هي الوصف المؤثر في الحكم فيجب تعليق الحكم به وجودا أو عدما . ومما يدل على أن احتمال التهمة بين الولد والوالده لا يمنع قبول الشهادة أن شهادة الوارث لمورثه جائزة ، وشهادة الابنين على أبيهما بطلاق ضررتها ، فشهادة الوالد لولده وعكسه - بحيث لا تهمة هناك - أولى بالقبول . وأيضا : فالشهادة إلزام لِمَعِينٍ يُتَوَقَّع منه العداوة وحق المنفعة والتهمة الموجبة

(١) يراجع : أعلام الموقعين ج ١ ص : ١١١ الاختلاف في شهادة الأقارب .

(٢) سورة الطلاق - آية ٢ .

(٣) سورة المائدة - آية ١٠٦ .

للرد ، فاحتيط لها بالعدد والذكورية ، وردت بالقرابة والعداوة وتطرق التهم ، ومن كان معروفا من القرابة ونحوهم بثابة الدين البالغة الى حد لا يؤثر معها محبة القرابة ونحوهم ، فقد زالت عنه مظنة التهمة . ومن لم يكن كذلك فالواجب عدم قبول شهادته لأنها مظنة التهمة » .

## أولّة القائلين بمنع قبول الشهادة

استدل القائلون بعدم صحة شهادة الآباء لأبنائهم ، والأبناء لآبائهم بأدلة من الكتاب والسنة والمعقول .

### أولاً : الكتاب

استدلوا بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَنْفُسِ أَنْ تَخْلُوا مِنْ بَيْوتِكُمْ أَوْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ﴾ <sup>(١)</sup> .

وجه الاستدلال بهذه الآية : أن الله سبحانه ذكر جواز الأكل من بيوت الآباء ولم يذكر بيوت الأبناء لأن قوله تعالى: ﴿من بيوتكم﴾ قد انتظمها إذ كانت منسوبة إلى الآباء فاكتمى بذكر بيوتهم عن ذكر بيوت أبنائهم . ويؤكد هذا المعنى قوله ﷺ : « أنت ومالك لأبيك » فأضاف الملك اليه وقال : « إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه فكلوا من كسب أولادكم » فلما أضاف ملك الابن إلى الأب وأباح أكله له وسأه له كسبا كان المثبت لابنه حقا بشهادته بمنزلة مُثَبِّتِهِ لنفسه . ومعلوم بطلان شهادته لنفسه فكذلك لابنه ، وإذا ثبت ذلك في الابن كان ذلك حكم شهادة الابن لأبيه إذ لم يفرق أحد بينهما <sup>(٢)</sup>

(١) سورة النور - آية ٦١ .

(٢) أحكام الجصاص ج ١ ص : ٥٠٩ .



## ثانياً : السُّنَّة

استدلوا بما يلي :

( أ ) ما روى عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ أنه قال : « لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذى الغمر على أخيه ولا ظنين فى قرابة ولا ولاء <sup>(١)</sup> » . قال أبو داود : الغمر : الحنة والشحناء ، وأما ذو الغمر : فهو الذى بينه وبين المشهود عليه عداوة ظاهرة ، والظنين : المتهم ، والأب متهم لولده لأن ماله كماله ، ولأن بينها بعضية فكأنه يشهد لنفسه ، ولهذا قال عليه السلام : « فاطمة بضعة منى يربىنى ما رابها » ، ولأنه متهم فى الشهادة لولده كتهمة العدو فى الشهادة على عدوه ، والخبر أَخَصُّ من الآيات فتخص به <sup>(٢)</sup> .

( ب ) ما روى عن النبي ﷺ أنه قال : « لا تقبل شهادة الولد لوالده ، ولا شهادة الوالد لولده ، ولا المرأة لزوجها ، ولا الزوج لزوجته » . <sup>(٣)</sup> والحديث ظاهر فى الدلالة على المنع .

( ج ) ما رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : « لا تجوز شهادة ذى الظنة ولا ذى الحنة » : <sup>(٤)</sup> .

## ثالثاً : المعقول

فلمعان كثيرة .. أولها : أن ما بين الأب والابن من البعضية والجزئية يمنع من قبول الشهادة ، كما منع من إعطائه من الزكاة ، ومن قتله إذا قتل ولده ، ومن حده بالقذف إذا حد ولده ، ومن عدم قطعه إذا سرق من مال ولده . ولهذا

---

( ١ ) حديث صحيح على شرط مسلم ، سنن أبي داود ج ٣ ص : ٣٠٦ ، المستدرک ج ٤ ص : ٩٩ .

( ٢ ) المغنى ج ١٢ ص : ٦٤ .

( ٣ ) رواه الخصاص باسناده عن النبي ﷺ .. وهو فى مصنف ابن أبى شيبة وعبد الرزاق من قول شريح ، نصب الرأية لأحاديث الهداية للزيلعى ج ٤ ص : ٨٢ .

( ٤ ) حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، المصنف لعبد الرزاق ج ٨ ص : ٣٢٢ .

لا يثبت له في ذمته دين عند جماعة أهل العلم ، ولا يطالب به ولا يحبس من أجله .

قالوا : وقد قال الله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا لِمَنْ عَلَيْهِمْ جُزْءٌ ﴾ <sup>(١)</sup> أى ولدا فالولد جزء ، فلا تقبل شهادة الرجل في جزئه .  
وقالوا : الإنسان متهم في ولده مفتون به كما قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> . فكيف تقبل شهادة المرء لمن قد جعل مفتونا به والفتنة محل التهمة <sup>(٣)</sup> .

### أولـة القائلين بصحة الشهادة عند انقضاء التهمة

استدلوا أولا : بعموم الأدلة الواردة في الشهادة والتي تشترط العدالة في الشهود ولم تفرق بين كونهم أقارب أم أجنب ، فشهادة القريب لا ترد بالقرابة ، وإنما ترد بتهمتها مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذُوى عَدْلِ مِنْكُمْ ﴾ وقوله سبحانه : ﴿ وَأَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ شَهِدَا ﴾ <sup>(٤)</sup> وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهِدُوا بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup>

ولاريب في دخول الآباء والأبناء والأقارب في هذا اللفظ كدخول الأجنب وتناولها للجميع بتناول واحد . وهذا مما لا يمكن دفعه ، فلم يستثن الله سبحانه وتعالى ولا رسوله أحدا من هؤلاء فتلزم الحجة باجماعهم .

واستدلوا ثانيا : بالآثار المروية عن الصحابة والتابعين والتي تؤيد رأيهم : فعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال : « تجوز شهادة الوالد لولده والولد

( ١ ) سورة الزخرف - آية ١٥ .

( ٢ ) سورة التغابن آية ١٥ وفي سورة الأنفال آية ٢٨ .

( ٣ ) أعلام الموقعين لابن القيم ج ١ ص : ١١١ .

( ٤ ) سورة البقرة - آية ٢٨٢ .

( ٥ ) سورة المائدة - آية ١٠٦ .

لوالده والأخ لأخيه » ، وعن عمرو بن سليم الزرقى عن سعيد بن المسيب مثل هذا . وعن الزهرى قال : « لم يكن يتهم سلف المسلمين الصالح في شهادة الوالد لولده ولا الولد لوالده ولا الأخ لأخيه ولا الزوج لزوجته . ثم دخل الناس بعد ذلك فظهرت منهم أمور حملت الولاية على إتهامهم فتركت شهادة من يتهم إذا كانت من قرابة . وصار بذلك من الولد والوالد والأخ والزوجة والمرأة لم يتهم إلا هؤلاء في آخر الزمان » .

وقال عبد الرزاق : « حدثنا سفيان بن عيينة عن شبيب بن غرقدة قال : « سمعت شريحا أجاز لامرأة شهادة أبيها وزوجها ، فقال له الرجل : إنه أبوها وزوجها . قال شريح : فمن يشهد للمرأة إلا أبوها وزوجها ؟ » . وقال أبو بكر بن أبي شيبة : « حدثنا شبابة عن ابن أبي ذئب عن سليمان قال : « شهدت لأمى عند أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فقضى بشهادتي » . وقال عبد الرزاق : « حدثنا معمر عن عبد الرحمن بن عبد الله الأنصاري قال : « أجاز عمر بن عبد العزيز شهادة الابن لأبيه إذا كان عدلا » .

قالوا : فهؤلاء عمر بن الخطاب وجميع السلف وشريح وعمر بن عبد العزيز وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم يميزون شهادة الابن لأبيه ، والأب لابنه قال ابن حزم : وبهذا يقول إياس بن معاوية وعثمان البتى واسحاق بن راهوية<sup>(١)</sup>

## مناقشة الأدلة

( ١ ) ناقش القائلون بجواز الشهادة إذا كانوا عدولا أدلة القائلين بالمنع من عدة وجوه :

أولا : بالنسبة للبعضية التي بين الأب وابنه ، وأنها توجب أن تكون شهادة أحدهما للآخر شهادة لنفسه ، فهذه حجة ضعيفة ، فإن هذه البعضية لا توجب

( ١ ) أعلام الموقعين ج ١ ص : ١١٣

أن يكون كبعضه في الأحكام ؛ لا في أحكام الدنيا ، ولا في أحكام الثواب والعقاب . فلا يلزم من وجوب شيء على أحدها أو تحريمه وجوبه على الآخر . وقد قال النبي ﷺ : « لا يجنى والد على ولده فلا يجنى عليه ، ولا يعاقب بذنبه ، ولا يثاب بحسناته ، ولا يجب عليه الزكاة ولا الحج بغنى الآخر » . ثم قد أجمع الناس على صحة بيعه منه واجارته ومضاربهته ومشاركته ، فلو امتنعت شهادته له لكونه جزءه فيكون شاهدا لنفسه لامتنت هذه العقود إذ يكون عاقدا لها مع نفسه .

ثانيا : بالنسبة لرد الشهادة بسبب التهمة أو المنفعة لأحدهما على الآخر فيقال : التهمة وحدها مستقلة بالمنع سواء كان قريبا أو أجنبيا . ولا ريب أن تهمة الإنسان في صديقه وعشيرته ومن تعنيه مودته ومحبة أعظم من تهمة في أبيه وابنه . والواقع شاهد بذلك ، وكثير من الناس يحابى صديقه وعشيرته وذاه أعظم مما يحابى أباه وابنه . والشارع الحكيم لم يعلق عدم قبول الشهادة بوصف الأيو أو البنوة أو الأخوة . والتابعون إنما نظروا الى التهمة في الوصف المؤثر في الحكم ، فيجب تعليق الحكم به وجودا وعدما . ولا تأثير لخصوص القرابة ولا عمومها . بل قد توجد القرابة حيث لا تهمة وتوجد التهمة حيث لا قرابة . والشارع إنما علق الشهادة بالعدالة وكون الشاهد مرضيا ؛ وعلق عدم قبولها بالفسق ، ولم يعلق القبول والرد بأجنبية أو قرابة .

ثالثا : وأما قوله ﷺ : « أنت ومالك لأبيك » فلا يمنع شهادة الابن لأبيه ، فإن الأب ليس هو وماله لابنه . ولا يدل الحديث على عدم قبول شهادة أحدهما للآخر وإنما يدل على أن مال الابن له حقيقة وحكما ونحن نقول بذلك . واللام ليست للملك وإنما للإباحة . ولا يلزم من إباحة أخذه ما شاء من ماله أن لا تقبل شهادة له بحال مع القطع بانتفاء التهمة ، كما لو شهد له ببنكاح أو حد أو مالا تلحقه به تهمة .

رابعا : وأما كونه لا يعطى من زكاته ، ولا يقاد به ولا يُحد به ، ولا يثبت له في ذمته دين ولا يُحبس به ، فلا استدلال إنما يكون بما ثبت بنص أو إجماع وليس

معكم شيء من ذلك . ولو سَلِمَ بثبوت الحكم فيها أو في بعضها لم يلزم منه عدم قبول شهادة أحدهما للآخر حيث تنتفى التهمة . ولا تَلَزُمُ بين قبول الشهادة وجزيان القصاص وثبوت الدِّينِ له في ذمته لا عقلا ولا شرعا ، فان تلك الأحكام اقتضتها الأبوة التي تمنع من مساواته للأجنبي في حده به واقادته منه وحبسه بدينه، فإن منصب الأبوة يأبى ذلك وقبحه مركورٌ في فِطْرِ الناس. وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن ، وما رأوه قبيحا فهو عند الله قبيح .  
 خامسا : وأما حديث عائشة فلو ثبت لم يكن فيه دليل ، فانه انما يدل على عدم قبول شهادة المتهم في قرابته أو ذوى ولاية ونحن لا نقبل شهادته اذا ظهرت تهمة (١) .

#### ( ٢ ) ناقش المانعون لقبول الشهادة أدلة القائلين بجواز قبولها بما يلي :

قالوا : إن التهمة المانعة من قبول شهادة الأب لانه أو الابن لأبيه ليست تهمة فسق ولا كذب ، وانما التهمة فيه من قبل أن يصير فيها بمعنى المدعى لنفسه . قالوا : ألا ترى أن أحدا من الناس وان ظهرت أمانته وصحت عدالته لا يجوز أن يكون مصدقا فيما يدعيه لنفسه لا على جهة تكذيبه ولكن من جهة أن كل مدع لنفسه فدعواه غير ثابتة إلا ببينة تشهد له بها . فالشاهد لابنه بمنزلة المدعى لا يجوز أن يكون شاهدا فيما يدعيه . ولا أحد من الناس أصدق من نبي الله ﷺ إذ دلت الأعلام المعجزة على أنه لا يقول إلا حقا وأن الكذب غير جائز عليه ، لم يقتصر فيما ادعاه لنفسه من دعواه دون شهادة غيره حين طالبه الخصم به ، وهو قصة خزيمه بن ثابت حينما ابتاع النبي فرسا من أعرابي ، فطفق الأعرابي يقول : « هلم شهيدا يشهد أنى قد بايعتك » . فقال خُزَيْمَةُ : « أنا أشهد أنك بايعته » . فأقبل النبي ﷺ على خزيمه فقال : « بم تشهد ؟ » فقال : « بتصديقك يا رسول الله » . فجعل النبي ﷺ شهادة خزيمه بشهادة

( ١ ) تراجع : أعلام الموقعين ج ١ ص : ١١٦ : ص : ١١٨

زجلين . فلم يقتصر النبي ﷺ في دعواه على ما تقرر وثبت بالدلائل والأعلام أنه لا يقول الا حقا . ولم يقل الأعرابي حين قال « هلم شهيدا » إنه لا بينة عليه ، وكذلك سائر المدعين فعليهم إقامة بينة لا يَجْرِبُهَا الى نفسه أعظم المغنم كشهادته لنفسه <sup>(١)</sup> . ويناقش الظاهرية في استدلالهم بالعمومات بأن الأدلة التي ذكرها الجمهور تخص هذه العمومات .

## الرأي المختار

بعد استعراضنا لأدلة كل من الفريقين ومناقشة كل منهم للآخر نرجح رأى الجمهور القائلين بمنع قبول شهادة الوالد لابنه والابن لأبيه لقوة أدلتهم ولأن معانى الأبوة والبنوة والشفقة الرابطة بين الأصول والفروع تجعل شبهة التهمة بالمنفعة موجودة . ويكفى ما استدل به المخالفون من حديث الزهري من أن السلف كانوا يميزون ذلك في الماضي . فلما تغيرت نفوس الناس وضعف وازع الدين في قلوبهم تغير الحكم بعدم القبول . والتهمة هي الحكمة وليست هي العلة أو الوصف المؤثر لأنها وصف خفي غير منضبط يتفاوت من شخص لآخر ، لأن الشهادة الحققة تابعة من قوة الإيمان والخوف والخشية من الله . ومن الأصول المتفق عليها في الشريعة قاعدة سد الذرائع ، فالأولى منع قبول شهادة الأصول للفروع والعكس سداً للشبهة بالمنفعة المترتبة على الإدلاء بتلك الشهادة . والله أعلم .

أما شهادة أحدهما على الآخر فتقبل ، وهذا أمر محل اتفاق جميع الفقهاء وذلك لقول الله تعالى : ﴿ كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ اللَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ فأمر سبحانه بالشهادة عليهم ، ولو لم تقبل لما أمر أن تقبل كشهادة الأجنبي ، بل أولى ، فإن شهادته لنفسه لما رُدَّتْ للتهمة في إيصال

---

(١) إراجع : أحكام الجصاص ج ١ ص : ٥٠٩ ، ٥١٠

النفع الى نفسه كان إقراره عليه مقبولا .  
وقال بعض الشافعية : لا تقبل شهادة الابن على أبيه في قصاص ولا حد  
قذفٍ لأنه لا يقتل بقتله ولا يحد بقذفه فلا يلزم ذلك .  
والأول أرجح ، لأنه يُتهم له ولا يَتهم عليه ، فشهادته عليه أبلغ في الصدق  
كإقراره على نفسه .  
وتجوز شهادة الرجل لابنه من الرضاة وأبيه منها وسائر أقربائه منها لأنه  
لا نسب بينها يوجب الاتفاق والصلة .<sup>(١)</sup>



---

( ١ ) يراجع : المغنى والشرح الكبير ج ١٢ ص : ٦٦





## المبحث التاسع

# المَحْرَمَات

﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَزَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُ الْمَنِيِّ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعِ وَأُمَّتُكُمْ بِسَائِرِ وَرَبِّبَتْكُمُ النَّبِيُّ فِي حُجُوبِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ النَّبِيُّ دَخَلَهُنَّ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ يَتَمَوَّيَّا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾

« سورة النساء - آية ٢٣ »



## المحرمات

### التحريم للنكاح

التحريم للنكاح ضربان : تحريم عين ، وتحريم جمع . ويتنوع أيضا الى نوعين : تحريم نسب ، وتحريم سبب .  
والأصل في ذلك الكتاب ، والسنة ، والاجماع .

### أدلتها من الكتاب

قول الله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضْعَةِ وَأُمَّهُنَّ إيسأكن وربيكنم اللتي في محرمكن من نسأكنم اللتي دخلن بهن إأن لم تكونوا دخلن بهن فلا جناح عليكم عليكن وعلي آبئأكم اللذين من أصلكن وأن تجمعوا بين الأختين إآ ما قد سأل إأن الله إأن عمومأكم إآ )) والفتن من النساء إآ ما ملك أبئكنم كتب الله عليكن وإحل لكم ما ورأه دألكم إأن يفتنوا بأمولكم شخصين غير مستفيدين )) (١) .

( ١ ) سورة النساء - آيتا ٢٣ - ٢٤ .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمُنْفًا وَنَسَاءً سَبِيلاً ﴾ (١) .

## من السنة

رواه أبو هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال : « لا يجمع الرجل بين المرأة وعمتها ، ولا بينها وبين خالتها » (٢) ، وما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت : « قال رسول الله ﷺ » ان الرضاة تحرم ما تحرم الولادة » (٣) .

## من الاجتماع

فقد أجمعت الأمة على تحريم ما نص الله تعالى على تحريمه .  
ومن المحرمات نكاحهن بسبب النسب أو القرابة : الأمهات والبنات . ومن المحرمات نكاحهن بسبب المصاهرة : زوجة الأب ، وزوجة الابن . وهما مما يتعلق بموضوع بحثنا .

وحرمه الأمهات والبنات كانت ثابتة منذ زمن آدم عليه السلام الى هذا الزمان ، ولم يثبت حل نكاحهن في أي من الأديان الإلهية ، أما نكاح الأخوات فقد نُقِلَ أن ذلك كان مباحا في زمن آدم عليه السلام ، وانما حكم الله بإباحة ذلك على سبيل الضرورة .

## أولاً : التحريم بسبب النسب أو القرابة

بيَّنت سورة النساء أصناف المحرمات وذلك في قوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاة .. الآية ﴾ .

( ١ ) سورة النساء - آية ٢٢ .

( ٢ ) متفق عليه .

( ٣ ) أخرجه مسلم .

## ١- تحريم الأصول ( الأمهات وإن علون )

والأمهات جمع أم ، وهى كل امرأة رجع نسبك اليها بالولادة من جهة أبيك أو من جهة أمك بدرجة أو بدرجات يانات رجعت إليك أو بذكور فهي أمك .  
ولفظ الأم حقيقة في الأم الأصلية مجازاً في الجدات <sup>(١)</sup> ، فيحرم النكاح بهن وارثات كن أو غير وارثات ؛ فكلهن أمهات محرمات .

والحكمة من تحريم النكاح بالأمهات كما ذكرها صاحب تفسير المنار <sup>(٢)</sup> « أن الله تعالى جعل بين الناس ضرباً من الصلة يتراحمون بها ، ويتعاونون على دفع المضار وجلب المنافع . وأقوى هذه الصلات صلة القرابة وصلة الصهر . ولكل واحدة من هاتين الصلتين درجات متفاوتة . فأما صلة القرابة فأقواها ما يكون بين الأولاد والوالدين بالعاطفة والأريحية . ولا يخفى على إنسان أن عاطفة الأم الوالدية أقوى من عاطفة الأب ، ورحمتها أشد من رحمته ، وحنانها أرسخ من حنانه ، لأنها أرق قلباً وأرق شعوراً . وإن الولد يتكون جنيناً من دمها الذى هو قوام حياتها . ثم يكون طفلاً يتغذى من لبنها فيكون له مع كل مصة من ثديها عاطفة جديدة يستلها من قلبها . والطفل لا يحب أحداً في الدنيا قبل أمه ، ثم إنه يحب أباه ولكن دون حبه لأمه ، وإن كان يحترمه أشد مما يحترمها . أليس من الجنابة على الفطرة أن يُزاحم هذا الحب العظيم بين الوالدين والأولاد حباً استمتع الشهوة فيزحمه ويفسده وهو خير ما في هذه الحياة ؟ بلى ، ولأجل هذا كان تحريم نكاح الأمهات وهو الأشدّ المقدم في الآية ؛ ويليّه تحريم البنات » .

وبيضيف : « هذه هى أنواع القرابة القريبة التى يتراحم الناس بها ويتعاطفون ويتوآدون ويتعاونون بما جعل الله لها في النفوس من الحب والحنان

( ١ ) يراجع: الفخر الرازى : ج ١٠ ص : ١٧ - ٤٦ .

( ٢ ) تفسير المنار ج ٥ ص : ٣٢ .

والعطف والاحترام . فحرم الله فيها النكاح لأجل أن تتوجه عاطفة الزوجية ومحبته الى مَنْ ضعفت الصلة الطبيعية أو النسبية بينهم كالغريب والأجنب والطبقات البعيدة من سلالة الأقارب كأولاد الأعمام والعلمات . وبذلك تتجدد بين البشر قرابة الصهر التي تكون في المودة والرحمة كقرابة النسب ، فتتسع دائرة المحبة والرحمة بين الناس . فهذه حكمة الشرع الروحية في تحريمات القرابة » .

وفي هذا المعنى يقول الكاساني في البدائع<sup>(١)</sup> : « إن زواج هؤلاء يفضي إلى قطع الرحم ، لأن الزواج لا يخلو من مياسطات تجرى بين الزوجين عادة وبسببها تجرى الخشونة بينها ، وذلك يفضي إلى قطع الرحم التي أمر الله بها أن توصل . فكان الزواج سببا لقطع الرحم ومفضيا إليه ، والمفضي إلى الحرام حرام . وتختص الأمهات بمعنى آخر وهو أن احترام الأم وتعظيمها واجب ، ولهذا أمير الولد بمصاحبة الوالدين بالمعروف وخفض الجناح لهما والقول الكريم ، ونهى عن التأفيف لهما . فلو جاز الزواج والمرأة تكون تحت أمر الزوج وطاعته مستحقة عليها للزمها ذلك ، وهذا يناقض الاحترام فيؤدى الى التناقض » .

## ٢- تحريم الفروع ( البنات وإن سفلن ) :

يقول الفخر الرازي<sup>(٢)</sup> في تفسيره :

« البنت هي كل أنثى يرجع نسبها إليك بالولادة بدرجة أو بدرجات بإناتٍ أو بذكورٍ فهي بنتك كابنة الصليب ، أو بنات البنين والبنات وإن نزلت درجتهم وراثاتٍ أو غير وراثاتٍ ، كلهن بناتٌ محرماتٌ لقوله تعالى : ﴿ وبناتكم ﴾ ، فإن كل امرأة بنت آدم كما أن كل رجل ابن آدم .

والحكمة في تحريم البنات ، أن تكوين الأسرة يقتضى عادة اتصال الأب ببناته والأبناء بأمهاتهم والاختوة والأخوات بعضهم ببعض ، واجتماعهم جميعا في

( ١ ) البدائع ج ٣ ص : ٢٥٧ .

( ٢ ) يراجع : تفسير الفخر الرازي ج ١٠ ص : ٣٥ ، المغنى ج ٧ ص : ٤٧١ .

منزل واحد . فإذا بقى الحل بين هؤلاء الأقارب لكان من الواجب ألا يجتمع الرجل بواحدة من هؤلاء القريبات على انفراد ، لأن اجتماعهما يفتح باب الطمع والتطلع فتصبح البيوت مسارح لتمثيل أدوار العشق والغرام . وبالحرمة ينسُدُّ هذا الباب . وتصبح الضلة بريئة نقية، وتكون البيوت مباءة الطهر والعفاف . وإذا منعنا اجتماع الأب بابنته والابن بأمه والأخ بأخته لكان في ذلك الحرجُ والضيقُ الشديدُ . لذلك كان التحريم لينقطع الطمع ويكون الاجتماع والاختلاط<sup>(١)</sup> .

## ثانياً : التحريم بسبب المصاهرة

والمنصوص عليه أربع : أمهات الزوجات ، وبنات الزوجات ، وزوجات الآباء ، وزوجات الأبناء .

والذى يهمنا في بحثنا تحريم زوجة الأصل على الفرع ، وتحريم زوجة الفرع على الأصل . أى تحريم زوجات الآباء على الأبناء وتحريم زوجات الأبناء على الآباء .

### ١ - حلال الأبناء

أى زوجاتهم ، سُميت امرأة الرجل حليلاً لأنها محل إزار زوجها وهى محللة له ، فيحرم على الرجل أزواج أبنائه ، وأبناء أبنائه من نسب أو رضاع قريباً كان أو بعيداً بمجرد العقد ، لقوله تعالى : ﴿ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكَ الَّذِينَ مِنْ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> . ولا نعلم في هذا خلافاً بين العلماء . وقوله : ﴿ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ﴾ احتراز عن المتبنَّى . وكان المتبنَّى في صدر الإسلام بمنزلة الإبن .

( ١ ) : اراجع : الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية ص : ١٤٦ ، ١٤٢ .

( ٢ ) : سورة النساء - آية ٢٣ .

ولا يحرم على الإنسان حليلة من ادعاه ابناً إذا لم يكن من صلبه لقوله تعالى : ﴿ وما جعل أديعاءكم أبناءكم ﴾ <sup>(١)</sup> ، ولقوله : ﴿ لكى لا يكون على المؤمنين حرج فى أزواج أدعيانهم ﴾ <sup>(٢)</sup> . ولا يتناول حلالت الأبناء من الرضاة ؛ ولكن لما قال فى آخر الآية : ﴿ وأحل لكم ما وراء ذلك ﴾ <sup>(٣)</sup> لزم من ظاهر الآيتين حلّ التزوج بأزواج الأبناء من الرضاة . إلا أن النبى ﷺ قال : « يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب » . فاقضى هذا تحريم التزوج بحليلة الابن من الرضاة ، لأن قوله تعالى : ﴿ وأحل لكم ما وراء ذلك ﴾ يتناول الرضاة وغير الرضاة ، فكان قوله : يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب - أخص منه فخصصوا عموم القرآن بخبر الواحد .

واتفقوا على أن حرمة التزوج بحليلة الابن تحصل بنفس العقد ، وذلك لأن عموم الآية يتناول حليلة الابن سواء كانت مدخولاً بها أو لم تكن <sup>(٤)</sup> .

## ٢- زوجات الآباء

تحرم على الرجل امرأة أبيه قريباً كان أو بعيداً ، وارثاً كان أو غير وارث ، من نسب أو رضاة ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَكَ ﴾ <sup>(٥)</sup> وقال البراء بن عازب : « لقيت خالى ومعه الراية فقلت : أين تريد ؟ قال : أرسلنى رسول الله ﷺ إلى رجل تزوج امرأة أبيه من بعده أن أضرب عنقه أو أقتله <sup>(٦)</sup> » . وسواء فى هذا امرأة أبيه أو امرأة جده لأبيه أو جده لأمه قربة أم بعدة . وليس فى هذا بين العلماء خلاف . ويحرم عليه من

( ١ ) سورة الأحزاب - آية ٤ .

( ٢ ) سورة الأحزاب - آية ٣٧ .

( ٣ ) سورة النساء - آية ٢٤ .

( ٤ ) يراجع : تفسير الفخر الرازى ج ١٠ ص : ٤٠ .

( ٥ ) سورة النساء - آية ٢٢ .

( ٦ ) رواد النسائى .



وطئها أبوه أو ابنه بملك اليمين أو شَبَّهه، كما يحرم عليه من وطئها في عقد نكاح .  
قال ابن المنذر : ( الْمَلِكُ في هذا والرضاع بمنزلة النسب )<sup>(١)</sup> .  
قال الجصاص<sup>(٢)</sup> في أحكامه : « وقد عُقِلَ من قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ تحريم ما نكح الأجداد وإن كان للجد اسم خاص لا يشاركه فيه الأب الأدنى ، فإن الاسم العام وهو الأبوة يَنْتَظِمُهُم جميعاً » .  
وحكمة التحريم بسبب المصاهرة يوضحها صاحب تفسير المنار<sup>(٣)</sup> بقوله :  
« ينبغي أن تكون زوجة ابنه بمنزلة ابنته يوجه إليها العاطفة التي يجدها لبنته .  
كما ينزل الابن امرأة أبيه منزلة أمه . وإذا كان من رحمة الله وحكمته أن حرم الجمع بين الأختين وما في معناها لتكون المصاهرة لِحُمة مَوْدَةٍ غير مشوبة بسبب من أسباب الضرر والنفرة ، فكيف يُعقل أن يبيح نكاح من هي أقرب إلى الزوجة كأمها ، أو ابنتها ، أو زوجة الوالد للولد وزوجة الولد للوالد ؟ . وقد بين لنا أن حكمة الزواج هي سكون نفس كل من الزوجين إلى الآخر والمودة والرحمة بينهما وبين من يلتحم معها بلحمة النسب فقال : ﴿ وَزَيْنَبُوءَ أَنْ تَكُونَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا إِنَّتُمْ سَكُونُوا إِلَيْهَا لِزَهْلَةِ ذُنُوبِكُمْ وَزَهْلِ بَنَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ سَاكِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> .  
فَقَدَّ سَكُونُ النِّفْسِ الْخَاصِّ بِالزَّوْجَةِ وَلَمْ يَقِدِ الْمُدَّةَ وَالرَّحْمَةَ لِأَنَّهَا تَكُونُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَمَنْ يَلْتَحِمُ مَعَهَا بِلَحْمَةِ النَّسَبِ وَتَزْدَادُ وَتَقْوَى بِالْوَلَدِ . فالإسلام دين الفطرة ، قال سبحانه : ﴿ فَطَرَنَاهُ اللَّهُ الْقَوْلَ فَلَاسَ عَلَيْهَا لِأَتِيدِلْ عَلَيْهِ اللَّهُ ذَلِكَ الَّذِينَ الْقَسِيرُ وَالْمَكِينُ أَكْثَرُ أَتَاكُلُ لَا يَمْلُكُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> . وقال تعالى :  
﴿ وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ ۝ وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾<sup>(٦)</sup> .

( ١ ) تراجع الفتى ج ٧ ص : ٤٧٥ .

( ٢ ) أحكام الجصاص ج ٢ ص : ١١٢ .

( ٣ ) تفسير المنار ج ٥ ص : ٣٣ ، وتراجع هذه الحكمة تفصيلاً في حجة الله البالغة للشيخ أحمد المعروف بشاه ولي الدين الدهلوى ج ٢ ص : ١٣٢ وما بعدها .

( ٤ ) سورة الرم - آية ٢١ .

( ٥ ) سورة الرم - آية ٣٠ .

( ٦ ) سورة الذاريات - آيتا ٢٠ - ٢١ .

### ثالثاً : التحريم بسبب الرضاع

كل امرأة حرمت من النسب حرم مثلها من الرضاع، وهن: الأمهات ،  
والأخوات والعلمات والحالات ، وبنات الأخ وبنات الأخت ، لقول النبي ﷺ :  
« الرضاع يحرم ما تحرم الولادة » ولأن الأمهات والأخوات منصوص عليهن ،  
والبقيات يدخلن في عموم لفظ سائر المحرمات من غير خلاف بين العلماء .  
والدليل على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ  
الرَّضَاعَةِ ﴾ ، سمي المرضعات أمهات لأجل الحرمة ، كما أنه تعالى سمي أزواج  
النبي ﷺ أمهات المؤمنين في قوله تعالى : ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُ ﴾ <sup>(١)</sup> لأجل  
الحرمة . والله تعالى نص في سورة النساء على حرمة الأمهات والأخوات من جهة  
الرضاع . إلا أن الحرمة غير مقصورة عليهن ، لأن النبي ﷺ قال : « يحرم من  
الرضاع ما يحرم من النسب » . وإنما عرفنا أن الأمر كذلك بدلالة هذه الآية ،  
وذلك لأنه تعالى لما سمي المُرْضِعَةُ أُمًّا ، والمُرْضِعَةُ أَخْتًا فقد نبه بذلك إلى أنه  
تعالى أجرى الرضاع مجرى النسب ، وذلك لأنه تعالى حرم بسبب النسب سبعة :  
اثنتان منهن المنتسبات بطريق الولادة وهما الأمهات والبنات ، وخمس بطريق  
الأخوة وهن الأخوات والعلمات والحالات وبنات الأخ وبنات الأخت . ثم إنه  
تعالى لما شرع بعد ذلك في أحوال الرضاع ذكر من هذين القسمين صورة واحدة  
تنبيهاً بها على الباقي . فذكر من قسم قرابة الولادة الأمهات ومن قسم قرابة  
الأخوة الأخوات ، ونبه بذكر هذين المثلين من هذين القسمين على أن الحال في  
باب الرضاع كالحال في النسب . ثم إنه عليه السلام أكد هذا البيان بصريح  
قوله : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » فصار صريح الحديث مطابقاً  
لمفهوم الآية . (٢)

(١) سورة الأحزاب - آية ٦ .

(٢) راجع : المغنى ج ٧ ص : ٤٧٦ ، أحكام الجصاص ج ١ ص : ١١٢ ، أحكام القرطبي مجلد

٢ ص : ١٦٧٣ .

فأم الانسان من الرضاع هي التي أرضعته ، وكذلك كل امرأة انتسبت الى تلك المرضعة بالأمومة . وبنته من الرضاع هي التي أرضعتها زوجته فأصبحت ابنته لأنه هو السبب في إدراج اللبن الى أمها .

فالمرأة إذا أرضعت طفلا أو طفلة بلبن من وطء رجل حرم الطفل على زوجة الرجل ، وحرمت الطفلة على الرجل وأقاربه كما يحرم ولده من النسب لأن اللبن من الرجل كما هو من المرأة فيصير وَلَدَ الرجل والرجلُ أباه وأولادُ الرجل إخوتَه سواء كانوا من تلك المرأة أو من غيرها، وهكذا .





## المبحث العاشر

# حدّ القذف

﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ فَذُنُوبُهُنَّ أَثَافِيلٌ وَيَرْمُونَ نِسَاءَ الْمَسْكِينِ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ وَالِاتِّبَاعَ الْمَكِينِ ﴿٤﴾ نِسَاءَ آبَاءِهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ .

« سورة النور - آية ٤ »



## حَدُّ الْقَذْفِ

قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَا يَأْتُوا بِبَيِّنَةٍ فَسَبَّاهُنَّ فَحِيلُهُنَّ وَمَنْ ثَمَّنَ بَيِّنَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةً أَبْنَاءُ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (١) .  
 والمراد بالقذف : الشتم بالفاحشة خاصة . والمراد بالمحصنات النساء .  
 وَخَصَّهِنَّ بالذكر لأن قذفهن أشنع والعار فيه أعظم . ويلحق الرجال بالنساء في هذا الحكم بلا خلاف بين علماء هذه الأمة (٢) .  
 والقذف في الشريعة الإسلامية نوعان : قذف يُحَدُّ عليه القاذف ، وقذف يعاقب عليه بالتعزير .

فأما ما يحدد فيه القاذف فهو رمي المحصن بالزنا ، أو نفى نسبه . وأما ما فيه التعزير فهو رمي بغير الزنى ونفى النسب ، سواء كان من رُمِيَ محصناً أو غير محصن . ويلحق بهذا النوع السب والشتم ففيهما التعزير أيضاً .  
 والكلام هنا مقصود به جريمة القذف المعاقب عليها بالحد . والقاعدة العامة عند الفقهاء أن كل ما يوجب حدَّ الزنى على فاعله يوجب حدَّ القذف على القاذف به ، وكل ما لا يجب حد الزنى بفعله لا يجب الحد على القاذف به .

( ١ ) سورة النور - آية ٤ .

( ٢ ) فتح القدير للشوكاني ج ٤ ص : ٧ .

وهذه القاعدة العامة متفق عليها بين الفقهاء . ولكنهم يختلفون في تطبيقها لاختلافهم فيما يوجب حد الزنى <sup>(١)</sup> .

ويرى أبو حنيفة والشافعي وأحمد أن الوالد وإن علا إذا قذف ولده وإن نزل لم يجب عليه الحد سواء كان القاذف رجلاً أو امرأة ، لأن عقوبة القذف وإن كانت حداً إلا أنها متعلقة بحقوق الأفراد ، ولأن القذف حق لا تُستوفى عقوبته إلا بالمطالبة فهو أشبه بالقصاص . ولأن الحد يُدرأ بالشبهات فلا يجب للابن على أبيه كالقصاص . وإذا كان من المسلم به أن الابن لا يقتص من الأب ولا يُقطع الأب في سرقة ماله ، فأولى أن لا يُحدَّ في قذفه . قال الحنفية <sup>(٢)</sup> :

إن من شروط إقامة الحد ما يرجع إلى القاذف ، ومنها ما يرجع إلى المقتوف ، ومنها ما يرجع إليهما معاً ، وهو أن لا يكون القاذف أب المقتوف ولا جده وإن علا ولا أمه ، ولا جدته وإن علت . فإن كان فلا حد عليه لقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقْتُلْ مَنَّا فِي ﴾ <sup>(٣)</sup> . والنهي عن التأفيف نصاً نهى عن الضرب دلالة ، ولهذا لا يقتل به قصاصاً ، ولقول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَالْأُولَئِينَ إِحْسَنًا ﴾ <sup>(٤)</sup> . والمطالبة بالقذف ليست من الإحسان في شيء فكانت منفية بالنص ، ولأن توقير الأب واحترامه واجب شرعاً وعقلاً ، والمطالبة بالقذف ترك للتعظيم والاحترام فكانت حراماً .

وقال الشافعية <sup>(٥)</sup> :

لا يحد الأصل ولو أثنى بقذف الولد وإن سفل ، كما لا يقتل به ، بل يُعزَّر .

---

( ١ ) التشريع الجنائي الاسلامي ج ٢ ص : ٤٦٤ .

( ٢ ) البدائع ج ٩ ص : ٤١٦٩ .

( ٣ ) سورة الإسراء - آية ٢٣ .

( ٤ ) سورة الإسراء - آية ٢٣ .

( ٥ ) مغنى المجتاج ج ٤ ص : ١٥٦ .



وقال الحنابلة<sup>(١)</sup> في المشهور عنهم :

إذا قذف ولده وإن نزل لم يجب الحد عليه ، سواء كان القاذف رجلاً أو امرأة ، لأن الحد عقوبة وجبت حقاً للآدمي ، فلا تجب للولد على الوالد كالقصاص . والحد يندرى بالشبهات فلا يجب للإبن على أبيه كالقصاص . ولأن الأبوة معنى يسقط القصاص فمَنَعَت الحد ، وهذا يخص عموم الآية . والفرق بين القذف والزنى أن حد الزنى خالص لحق الله تعالى لاحق للآدمي فيه . وحد القذف لآدمي فلا يثبت للإبن على أبيه كالقصاص ، وعلى أنه لو زنى بجارية ابنه لم يجب عليه حد .

قالوا : إذا ثبت هذا فإنه لو قذف أم ابنه وهي أجنبية عنه فإتت قبل استيفائه لم يكن لابنه المطالبة بالحد لأن ما منع ثبوته ابتداء أسقطه طارئاً كالقصاص . وإن كان لها ابن آخر من غيره كان له استيفاءه إذا ماتت بعد المطالبة به لأن الحد يملك بعض الورثة استيفاءه كله بخلاف القصاص .

وأما قذف سائر الأقارب فيوجب الحد على القاذف في قول جميع الفقهاء . وفي مذهب مالك رأيان : أحدهما يتفق مع الجمهور بسقوط الحد . وثانيهما للإبن أن يطالب أباه بحد القذف لأن نص القذف عام فينطبق على الأب كما ينطبق على غيره . ولأن عقوبة حد القذف والحد حق الله فلا يمنع من إقامتهما قرابة الولادة . ولكن القائلين بهذا الرأي يسلمون بأن الابن يَفْسُقُ بمطالبته بحد أبيه ، أي أن عدالة الابن تسقط لمباشرته سبب عقوبة أبيه لأن الله تعالى يقول : ﴿ ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما ﴾ ويقول : ﴿ وبالوالدين إحساناً ﴾<sup>(٢)</sup>

وزهد بعض الفقهاء<sup>(٣)</sup> إلى إقامة الحد على الأب إذا قذف ابنه . واستدلوا بعموم الآية وهي قوله تعالى : ﴿ والذين يرمون المحصنات .. الخ ﴾ ولأنه حدٌ فلا يمنع من وجوبه قرابة الولادة كالزنى . ولكن يُرد عليهم بأن أدلة الجمهور أدلة

( ١ ) المغنى والشرح الكبير ج ١٠ ص : ٢٠٨ .

( ٢ ) يراجع : الشرح الصغير ج ٤ ص : ٢٤٦٧ ، شرح الزرقاني ج ٨ ص ٨٧ .

( ٣ ) يراجع : المغنى ج ١٠ ص ٢٠٨ .

صحيحة لهذا العموم ولأن الأب إذا سرق شيئا من مال ابنه سقط عنه الحد اتفاقا فكذا هنا .

### مطالبة الولد بحد قذف أمه ، وأحواله

قال صاحب المغنى <sup>(١)</sup> : « إن قُذِفَتْ أُمُّهُ وهى مِيتَةٌ مسلمةٌ كانت أو كافرةً حرة أو أمة حُدَّ القاذف إذا طالب الابن وكان حرا مسلما . أما إذا قذفت وهى فى الحياة فليس لولدها المطالبة لأن الحق لها فلا يطالب به غيرها ولا يقوم غيرها مقامها سواء أكانت محجورا عليها أو غير محجور عليها لأنه حق يثبت للتشفى فلا يقوم فيه غير المستحق مقامه كالقصاص ، وتعتبر حصانتها لأن الحق لها ، فتعتبر حصانتها كما لو لم يكن لها ولد .

وأما إذا قذفت وهى مِيتة فإن لولدها المطالبة لأنه قدَحَ فى نسبه ولأنه بقذف أمه نَسَبَهُ إلى أنه من زنى . ولا يستحق ذلك بطريق الإرث ولذلك تعتبر الحصانة فيه ولا تعتبر الحصانة فى أمه لأن القذف له .



---

(١) المغنى ج ١٠ ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

المبحث الحادي عشر

## حَدُّ السَّرْقَةِ

﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا فَعَكَلَا مِنْ أَمْرِ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ  
حَكِيمٌ ﴾ .

« سورة المائدة - آية ٣٨ »



## حَذِّ الشَّرْقَةِ

يؤثر النظام الجنائي الإسلامى فى الفرد والجماعة ، حيث يعمل على حماية مقومات الدين الأساسية فى الفرد والجماعة . ويضع فى اعتباره أن ثمة صورا منحرفة من السلوك الإنسانى لابد أن ينطوى عليها كل مجتمع مهما ارتقى وتطهر ، ولا تجدى إزاءها الوسائل الذاتية والاجتماعية فى مكافحة الجريمة . ولذلك وجد فى النظام الجنائى الإسلامى ما يردع مثل هذه الصور فيحول دون استفحال أمرها واستشراء خطرها ، لأن للفساد قُوَّةَ الغَلَبَةِ فى الإغراء . ومن طبيعة الشر إذا تُرك أن يَسْتَفْحِل . فإذا ضعف النظام الجنائى أو انهارت بعض جوانبه أدى ذلك الى تسرب الفساد الى الجماعة شيئا فشيئا . ومن ثم يدب الوهنُ والخَوَرُ فى أوصالها ، مما يجعلها مرتعا خصبا للشر والجريمة ، وينتكس المجتمع فيصبح الشر فيه هو الأصل ، بعد أن كان استثناء محضاً<sup>(١)</sup> . وصدق الله العظيم إذ يقول : ﴿ لَئِنْ الْنَفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالنُّورِ ﴾<sup>(٢)</sup> .

ويرتبط النظام الجنائى فى الإسلام بالمقاصد الأساسية أو الضروريات الخمس ( حفظ الدين - حفظ العقل - حفظ النفس - حفظ النسل - حفظ المال ) .

( ١ ) يراجع التشريع الجنائى الإسلامى لعبد القادر عودة ج ١ ص ٥٧٧ وما بعدها ، نظام التجريم والعقاب لعلى منصور ص ٦٦ ، والجريمة والعقوبة لأبى زهرة .

( ٢ ) سورة يوسف - آية ٥٣ .

فالجرائم الخطيرة في نظر الإسلام هي تلك التي تُحِلُّ إخلالا جسيما بالضروريات . ولذلك واجهها الشارع الإسلامى بعقوبات شديدة قاسية تختلف بحسب مدى القوة الضرورية التي تحل بها الجريمة . وهذه الجرائم تنقسم إلى قسمين رئيسيين .

### القسم الأول :

وينتظم جرائم الحدود : والحد هو العقوبة المقدرة حقا لله تعالى . ومعنى العقوبة المقدرة أنها محددة لا تقبل تغييرا أو تعديلا . ومعنى أنها لله أى لا تقبل الإسقاط لا من الأفراد ، ولا من الجماعة . وهذه هي الردّة والبغى وهما يخلان بالدين ، وشرب الخمر وهى تحل بالعقل ، والزنى والقذف وهما يخلان بالنسل ، والسرقه والحراة وهما يخلان بالمال والأنفس والأمن العام .

### القسم الثانى :

ويشمل جرائم القصاص والدية : وهى الجرائم المعاقب عليها بقصاص أو دية . ولكل منهما عقوبة مقدرة حقا للأفراد . فللمُجَنِّى عليه فيها أن يعفو عن حقه فى القصاص اكتفاء باقتضاء الدية وله أن يعفو عن الدية أيضا . فإذا عفا المجنى عليه عن القصاص أو الدية فإنه يجوز عندئذ معاينة الجانى بعقوبة تعزيرية . وجرائم القصاص والدية من جرائم الاعتداء على النفس بالقتل أو الجرح .

## حالات لا يُقام فيها الحد

ولكن هناك حالات يسقط فيها الحد لوجود شبهة فى الفاعل كما لو كان الفاعل جزءاً من المجنى عليه أو أصلاً له ومنها السرقة والقذف والقصاص .

## السَّرَقَةُ

السَّرقَةُ في الشريعة الإسلامية نوعان :

سَرَقَةُ عقوبتها الحد ، وسَرَقَةُ عقوبتها التعزير . والسَّرقَةُ المعاقب عليها بالحد نوعان : سَرَقَةُ صغرى ، وسَرَقَةُ كبرى .  
فأما السَّرقَةُ الصغرى فهي أخذ مال الغير خُفِيَّةً ، أى على سبيل المثال الاستخفاء . أما السَّرقَةُ الكبرى فهي أخذ مال الغير على سبيل المغالبة وتُسمى الحرابة .

والسَّرقَةُ المعاقب عليها بالتعزير هي كل سَرَقَةُ ذات حد لم تتوفر شروط الحد فيها ، أو دُرِيَء فيها الحد للشبهة كأخذ مال الابن لأنه فقد ركنًا من أركان السَّرقَةُ الأربعة : وهو أن يكون المال مملوكًا للغير . ولهذا اتفق عامة الفقهاء على سقوط الحد إذا كان الجاني شبهة ، كما إذا حصلت السَّرقَةُ من الأماكن العامة أثناء العمل فيها ، أو من مكان يكون الجاني مأذونًا للدخول فيه ولم يكن المسروق مُحَرَّزًا . ومن ذلك إذا حصلت السَّرقَةُ بين الأصول والفروع .  
ذهب الحنفية<sup>(١)</sup> إلى أنه لا قَطْع على من سرق من ذى رحم محرم لأنه يدخل بعضهم على بعض دون إذن عادة ، فكأن هناك إذا ضمنيًا بالدخول فتكون السَّرقَةُ من دون حرز ، فضلا عن أن القطع بسبب السَّرقَةُ يفضى إلى قطع الرحم وذلك حرام ، والقاعدة أن ما أفضى إلى الحرام حرام . ويشمل هذا الحكم الأصول والفروع والإخوة والأعمام وأبناء العم .

قالوا : ولو سرق جماعة منهم ذو رحم محرم من المسروق لا يُقَطع واحد منهم عند أبى حنيفة ، وعند أبى يوسف لا يُقَطع ذو الرحم المحرم ويقطع سواه .  
أما من سرق من ذى رحم غير محرم فيقطع بسرقته لأنهم لا يدخل بعضهم على بعض عادة دون استئذان ، فليس هناك إذن صريح ولا ضمني بالدخول .

---

( ١ ) البدائع ج ٩ ص ٤٢٤٦ .

والسرقة من محرم غير ذى رحم كالأم من الرضاة ، والأخت من الرضاة مختلف عليها في المذهب ، فأبو حنيفة ومحمد يريان القطع فيها . وأبو يوسف لا يرى القطع في حال السرقة من الأم ، ويراه فيما عدا ذلك . وحجته أن الانسان يدخل بيت أمه من الرضاع دون إذن عادةً فهناك إذن ضمنى بالدخول . ومن سرق من امرأة أبيه أو زوج أمه ، أو حليلة ابنه أو من ابن امرأته أو أمها فلا قطع عليه إن كانت السرقة من منزل من يضاف اليه السارق من أبيه أو أمه أو ابنه أو امرأته ، لأنه مأذون له بالدخول في منزل هؤلاء فلم يكن المنزل حرزا في حقه . وإن سرق من منزل آخر فإن كانا فيه لم يقطع . وإن كان لكل واحد منها منزل على حدة فيرى أبو حنيفة أن لا قطع ، ويرى أبو يوسف ومحمد القطع . وحجة أبي حنيفة أن حق التزاور ثابت بين السارق وبين قريبه وكون المنزل لغير قريبه لا يمنع من أن له زيارة قريبه وهذا يورث شبهة إباحة الدخول فيختل الحرز<sup>(١)</sup> .

وقال أبو بكر الرازي<sup>(٢)</sup> في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَالتَّائِبُ وَالْمُتَّائِبَةُ قَدْ قُطِعَ أَبْوَابُهَا ﴾<sup>(٣)</sup> : «إنها عامة في إيجاب قطع كل سارق إلا ما خصه الدليل . وقد قامت دلالة خصوصيه في ذوى الرحم المحرم . فقال أصحابنا : لا يقطع من سرق من ذى الرحم وهو الذى لو كان أحدهما رجلا والآخر امرأة لم يجوز له أن يتزوجها من أجل الرحم الذى بينهما » .

قال : « والدليل على صحة قول أصحابنا قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَنفُسِ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> . فأباح تعالى الأكل من بيوت هؤلاء . وقد اقتضى ذلك إباحة الدخول إليها بغير إذنهم . فإذا جاز لهم دخولها

( ١ ) يراجع : البدائع ج ٩ ص ٤٢٤ وما بعدها .

( ٢ ) تفسير الجصاص ج ٢ ص ٤٣١ .

( ٣ ) سورة المائدة - آية ٣٨ .

( ٤ ) سورة النور - آية ٦١ .



لم يكن ما فيها محرزا عنهم ، ولا قطع إلا فيما سرق من حِرْزٍ<sup>(١)</sup> . وأيضاً :  
إباحة أكل أموالهم تمتع وجوب القطع لما لهم فيها من الحق كالشريك ونحوه .  
والدليل الثاني على صحة قول أصحابنا : هو أنه قد ثبت عندنا وجوب  
نفقة هؤلاء عند الحاجة إليه وجواز أخذها منه بغير بدل فأشبهه السارق من بيت  
المال لثبوت حقه فيه بغير بدل يلزمه بالسرقة فيه .

وأيضاً : فلما استحق عليه إحياء نفسه وأعضائه عند الحاجة إليه بالإتفاق  
عليه وكان هذا السارق محتاجاً إلى هذا المال في إحياء يده لسقوط القطع صار في  
هذه الحالة كالفقير الذي يستحق على ذى الرحم المحرم منه الإتفاق عليه لإحياء  
نفسه أو بعض أعضائه .

وذهب الشافعية والحنابلة<sup>(٢)</sup> إلى عدم قطع الوالد إذا سرق من مال ولده  
سواء الأب ، والأم ، والإبن ، والبنت ، والجدة ، والجدة من مثل الأم والأب لما  
بينهما من الاتحاد ، ولأن مال كل منهما مُرْصَدٌ لحاجة الآخر . ولا يقطع الابن  
عندهم - أيضاً - بسرقة مال والده وإن علا ، لأن النفقة تجب في مال الأب لابنه  
حفظاً له فلا يجوز إتلافه حفظاً للمال . فأما سائر الأقارب كالإخوة والأخوات  
ومن غيرهم فيقطع بسرقة ما لهم ويقطعون بسرقة ماله .

واستدلوا على ذلك بأدلة منها :

أولاً : ما روى عن عائشة رضی الله عنها أنها قالت : قال رسول الله ﷺ  
« إن أطيب ما أكلتم من كسبكم ، وإن أولادكم من كسبكم »<sup>(٣)</sup> .

وفي لفظ : « ولد الرجل من أطيب كسبه فكلوا من أموالهم هنيئاً » .

ثانياً : ما روى عن جابر من أن رجلاً قال : « يا رسول الله إن لى مالا  
وولدا وإن أبى يريد أن يحتاج مالى » . فقال : « أنت ومالك لأبيك »<sup>(٤)</sup> .

---

( ١ ) الحرز : هو ما نصب عادة لحفظ أموال الناس .

( ٢ ) يراجع : المغنى ج ١٠ ص ٢٨٤ - ٢٨٦ .

( ٣ ) رواه الحمسة .

( ٤ ) رواه ابن ماجه .

ثالثاً : ما روى عن عمر و بن شعيب عن أبيه عن جده أن أعرابيا أتى  
النبي ﷺ فقال : « إن أبي يريد أن يحتاح مالى ، فقال : أنت ومالك لوالدك .  
إن أطيب ما أكلتم من كسبكم وإن أولادكم من كسبكم فكلوه هنيئاً <sup>(١)</sup> » .

قالوا : وبمجموع هذه الطرق يُنتَهَضُ للاحتجاج ، فيدل على أن الرجل  
مشارك لولده فى ماله ، فيجوز له الأكل منه سواء أذن الولد أو لم يأذن . ويجوز له  
أن يتصرف به كما يتصرف بماله ما لم يكن ذلك على وجه السرف والسفه <sup>(٢)</sup> .

وقالوا : ولا يجوز قطع الإنسان بأخذ ما أمر به النبي ﷺ بأخذه ، ولا أخذ  
ما جعله النبي ﷺ له مضافاً إليه ، ولأن الحدود تدرأ بالشبهات ، وأعظم  
الشبهات أخذ الرجل من مال جعله الشرع له وأمره بأخذه وأكله <sup>(٣)</sup> .

وذهب المالكية <sup>(٤)</sup> الى النفقة فى إقامة الحد بين ما إذا سرق الأب من ابنه  
فلا قطع عليه . وإذا سرق الابن من أبيه فيجب الحد ؛ ونظراً لقوة الشبهة <sup>(٥)</sup> فى  
الأولى ، وضعفها فى الثانية .

واستدلوا على ذلك بالأحاديث السابقة مثل قوله ﷺ « أنت ومالك  
لأبيك » <sup>(٦)</sup> ، وذهب القرطبي فى تفسير قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ  
فَقُطِعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنْ لَّدُنْهُ وَلَهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ <sup>(٧)</sup> بأنها دليل  
على أنه لا يقطع الأبوان بسرقة مال ابنهما لقوله عليه السلام « أنت ومالك  
لأبيك » ويقطع فى سرقة ما لها ، لأنه لا شبهة له فيه . وقيل : لا يقطع ، وهو

---

( ١ ) رواه أحمد وأبو داود .

( ٢ ) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٤ .

( ٣ ) المغنى ج ١٠ ص ٢٨٤ .

( ٤ ) الشرح الصغير ج ٤ ص ٤٧٥ .

( ٥ ) والشبهة : هى ما يشبه الثابت وليس بثابت أو هى وجود المبيع صورةً مع انعدام حكمه  
أو حقيقته .

( ٦ ) شرح الزرقانى على الموطأ ج ٨ ص ٩٨ .

( ٧ ) سورة المائدة - آية ٣٨ .

قول ابن وهب وأشهب ، لأن الابن ينسب في مال سيده فلأن لا يقطع ابنه في ماله أولى .

واختلفوا في الجد ، فقال مالك وابن القاسم لا يقطع . وقال أشهب يقطع . وقول مالك أصح لأنه أب . قال مالك : أَحَبُّ إِلَى الْأَبِّ يقطع الأجداد من قَبْلِ الأب والأم وإن لم تجب لهم النفقة <sup>(١)</sup> .

وخالف الظاهرية الجمهور . فذهبوا إلى قطع الأصول إذا سرقوا من الفروع وقطع الفروع إذا سرقوا من الأصول . ولا يسقط الحد للقرابة ويرون أن حديث الرسول ﷺ : « أنت ومالك لأبيك » منسوخ بآيات المواريث <sup>(٢)</sup> . وبعد .. فهذه هى آراء فقهاء المذاهب وأدلتهم فى سقوط حد السرقة بين الأصول والفروع وعدم سقوطه . والناظر فيها يجد توسع الحنفية فى إسقاط الحد بين ذوى الرحم المحرم ؛ بينما نجد الشافعية والحنابلة يتوسطون فى الأمر ويذهبون إلى تقييد الأقارب بالأصول والفروع فقط . أما المالكية فيذهبون الى التفريق بين ما اذا سرق الأصل من فرعه فيسقط الحد لقوة الأدلة وبين ما اذا سرق الفرع من أصله فلا يسقط ، بينما الظاهرية يأخذون بظواهر النصوص من القرآن التى أوجبت القطع عامة ولم يأخذوا بأدلة التخصيص . ونحن نرجح ما ذهب اليه الشافعية والحنابلة لتوسطهم فى الأمر ولقوة أدلتهم التى وردت من طرق متعددة وأفادت شبهة الملك التى بها يندرى الحد . ولكننا نرى وجوب تعزيز السارق منهما حفاظا على الحكمة التى أرادها الشارع من وجوب إقامة الحدود وهى الحيلولة دون تسرب الفساد ، وحفظ حقوق الفرد والمجتمع .

---

( ١ ) القرطبي مجلد ٣ ص ٢١٦٧ .

( ٢ ) يراجع المحلى ج ١١ ص ٣٤٣ - ٣٤٧ .



## المبحث الثاني عشر

# القصاص

﴿وَلَعَلَّكُمْ فَالِقَاصٍ حَيًّا: يَتَأْتِي الْأَنْبِيَاءَ لَمَّا كُنْتُمْ تُشْكُونَ﴾ .

« سورة البقرة - آية ١٧٩ »



## القصاص

### الجناية على آدمى ثلاثة أنواع

الأول : جناية على النفس مطلقا .

الثانى : جناية على ما دون النفس .

الثالث : جناية على ما هو نفس من وجه دون وجه .

والجناية على النفس مطلقا تكون بالقتل . وحقيقة القتل : اسمٌ لفعلٍ مؤثّرٍ في فوات الحياة عادةً . فيسمى قاتلا من شق بطن إنسان بسكين أو ذبحه أو قطع رقبته أو شرخ رأسه بحجر كبير أو ضربه بخشبة كبيرة عدة ضربات حتى فارق الحياة بسبب أى فعل من هذه الأفعال، أو بسبب استخدام أى آلة أو أداة أخرى يكون من شأن استخدامها مفارقة الحياة كالأسلحة وغيرها . ويقال لمن ذهب حياته بهذا الفعل ( مقتول ) ويقال ( قتل ) .

### القتل أربعة أنواع

- ١ - قتل : هو عمد محض ليس فيه شبهة العدم .
- ٢ - قتل : هو عمد فيه شبهة العدم وهو المسمى ( بشبهة العمد ) .
- ٣ - قتل : هو خطأ محض ليس فيه شبهة العدم .





وكلاهما اعتداء على ضرورى والمحافظة بالقصاص محافظة على ضرورى .  
والناس جميعا سواء أمام القانون الإلهى الذى شرعه الله الذى خلق الناس جميعا  
من طينة واحدة كما قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ  
مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ  
الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ (١) ، وبقوله ﷺ :  
« المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم » (٢) . لذلك ففى القصاص  
تساوى الأنفس وتساوى الأعضاء ، وتساوى الدماء ، كما قال تعالى :  
﴿ وَتُجْعَلُ الْقَصَاصُ ﴾ (٣) . وعلى ذلك فلا تفرقة بين الناس بالأوصاف سواء  
كانت أوصافا ذاتية فلا فرق بين لون ولون ، أم كانت أوصافا عَرَضِيَّةً فلا فرق فى  
القصاص بين غنى وفقير إذ لا طبقية فى الاسلام (٤) .

## حكم قتل الوالد ولده

بيننا أن العقوبة الأولى للقتل العمد هى القصاص ؛ وأنه يقتضى المساواة .  
وعلى ذلك فيحكم بهذه العقوبة على الجانى اذا توافرت أركان الجريمة وهى :  
١ - أن يكون المرتكب ممن يتحمل تبعه أفعاله .  
٢ - ألا يكون الفعل بحق ، أو تكون فيه شبهة الحق .  
٣ - أن تتحقق السببية بين الفعل والأثر .  
٤ - أن يتحقق القصد الذى أدى الى وقوع الجريمة .  
وشبهة الحق تثبت فى أربع أحوال هى : شبهة الملك ، وشبهة الجزئية ،  
وشبهة الزوجية ، وشبهة رضا المجنى عليه بالجريمة ، فهذه أربع شبهات . وقد

( ١ ) سورة النساء آية ١

( ٢ ) رواه ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ج٢ ص ٨٩٥

( ٣ ) سورة المائدة - آية ٤٥ .

( ٤ ) أنظر : العقوبة لأبى زهرة ص : ٣٩٨ وما بعدها .

اختلف الفقهاء في أثرها بالنسبة للقصاص ما بين أخذ بهذه الشبهات ، وبين مانع في بعضها .

ومن الأسباب التي تمنع من القصاص ، أن يكون القتل جزءاً من القاتل وهو ما يسمى بشبهة الجزئية . وينبنى على ذلك أنه لو قتل الأب ولده فلاقصاص عليه ، وكذلك الجد أبو الأب أو أبو الأم وإن علا . وكذلك إذا قتل الرجل ولد ولده وإن سفلوا أو قتلت الأم ولدها ، أو أم الأم إذا قتلت ولد ولدها فإنه لاقصاص على القاتل في هذه الصور لأن المقتول جزؤه ، والشرط في القصاص أن لا يكون المقتول جزءاً القاتل سواء أكانت الجزئية قريبة أم بعيدة ، ولأن من أركان الجريمة ألا يكون الفعل بحق ، أو يكون فيه شبهة الحق ، وشبهة الحق تثبت بشبهة الجزئية . والأصل في ذلك ما روى عن النبي ﷺ أنه قال : « لا يُقَادُ الْوَالِدُ بَوْلَدِهِ »<sup>(١)</sup> . واسم الوالد والولد يتناول كل والد وإن علا ، وكل ولد وإن سفل . وقوله صلى الله عليه وسلم : « أنت ومالك لأبيك » .

والحديث الأول صريح في منع القصاص ، والحديث الثاني وإن لم يكن صريحاً في منع القصاص إلا أن نصه يمنع منه لأن تملك الأب ولده وإن لم تثبت فيه حقيقة الملكية تقوم شبهة في درء القصاص إذ القاعدة في الشريعة : « درء الحدود بالشبهات » . وينبنى على ذلك أنه لو كان في ورثة المقتول ولد القاتل أو ولد ولده فلاقصاص أيضاً ، لأنه تعذر إيجاب القصاص للولد في نصيبه فلا يمكن الإيجاب للباقيين لأنه لايتجزأ ، وتجب الدية للكل .<sup>(٢)</sup>

وقد ذهب الفقهاء في أمر القصاص من الأب إذا قتل ولده الى المذاهب

الآتية :

أولاً : ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والمشهور عند الحنابلة ورأى عمر بن الخطاب وربيعه والثوري والأوزاعي الى أن الأب لا يقتل بولده ، والجد

( ١ ) رواه أحمد والترمذي وابن ماجه ،

( ٢ ) أنظر : العقوبات الشرعية لملى قراءة .

لا يقتل بولد ولده ، سواء في ذلك ولد البنين أو ولد البنات ، وعليه الدية في ماله ، وسواء في ذلك بين الأب والجد .

ثانياً : قال الحسن بن صالح مثل ذلك للأب المباشر ، أما غير الأب المباشر وهو الجد فإنه إذا قتل ابن ابنه يقتل به . فهو يفرق في الحكم بين الأب والجد حتى إنه يجيز شهادة الجد لابن ابنه ، ولا يجيز شهادة الأب لابنه .

ثالثاً : وذهب عثمان البتي وابن نافع وابن عبد الحكم وابن المنذر وابن حزم الى انه يقتل الوالد بولده .

رابعاً : قال مالك : يقتل به ، مع تفصيل في ذلك بالنسبة لقصد الفعل فقال إن قتله حذفاً بالسيف ونحوه لم يقتل به ، وإن ذبحه أو قتله قتلاً لا يشك في أنه عمد الى قتله دون تأديبه أفيد به . وضابطه عدم قصده إزهاق الروح أو قصده .<sup>(١)</sup>

## الأدلة

### أدلة القاتلين بعدم قتل الوالد بولده

استدل من قال بعدم قتل الوالد بولده بأدلة من الكتاب والسنة والمعقول :

#### أولاً : الأدلة من الكتاب

( أ ) ان الله سبحانه وتعالى قال : ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَسَنَةً ۚ إِنَّهُ كَانَتْ مِنْكُمْ إِفْكًا ۚ فَإِنْ كُنَّ آفَكُمْ عَاقِبَةً فَلَا تُظْلَمُوا فِي الدِّينِ ۚ وَصَاحِبُكُمْ فِي الدِّينِ مَعْرُوفٌ ۚ وَأَشْفَعُ سَبِيلٌ مِنْ أَنْ تَابُوا ۚ ﴾<sup>(١)</sup>

( ١ ) إراجع : المغنى ج ٩ ص ٣٥٩ وما بعدها ، البدائع ج ١٠ ص ٤٧٧٩ ، الشرح الصغير ج ٤ ص ٣٧٤ ، أحكام الجصاص ج ١ ص ١٤٤ ، أحكام القرطبي جلد ١ ص ٦٢٧ مغنى المحتاج ج ٤ ص ١٨ ، المحلى ج ٨ ص ٣٤٤ وما بعدها .  
( ٢ ) سورة لقمان ، آيتا ١٤ - ١٥ .

فأمر بمصاحبة الوالدين الكافرين بالمعروف وأمره بالشكر بقوله تعالى : ﴿ ان اشكر لى ولوالديك ﴾ وقرن شكرهما بشكره تعالى . وذلك ينفى جواز قتله إذا قتل ولدا لابنه . فكذلك ينفى قتله إذا قتل ابنه لأن من يستحق القود يقتل الابن إنما يثبت له ذلك من جهة الابن المقتول فإذا لم يستحق ذلك المقتول لم يستحق ذلك منه .

( ب ) قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَنْتَظِرُ عِنْدَ الذِّكْرِ أَحَدُكُمْ آوِيًا أَوْ سَاجِدًا أَوْ عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ قَلِيلًا أَلَمْ يَأْتِ الْوَعْدَ بِمَا كَانَ مَلَكُوتُهُمْ فِي يَوْمِ ذِي الْقُرْبَىٰ عَنِ ثَمَرٍ حَلَالٍ وَلَا بَاطِلٍ أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْوَعْدَ كَانَ حَقًّا ﴾ (١) . ولم يخص في هذا الأمر حالا بل أمره بذلك أمرا مطلقا عاما ، فغير جائز مع هذا ثبوت حق القود له عليه ، لأن قتله تضاده هذه الأمور التي أمر الله تعالى بها في معاملة والده .

### ثانياً : الأدلة من السنة

( أ ) استدلوا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يقتل والدٌ بولده » (٢) . وهذا خبر مستفيض مشهور . وقد حكم به عمر بن الخطاب بحضرة الصحابة من غير خلاف من واحد منهم ، فكان بمنزلة قوله : « لا وصية لوارث » ونحوه في لزوم الحكم به وكان في حيز المستفيض المشهور .

وقال الشافعى : « حفظت عن عدد من أهل العلم لقيتهم أنه لا يقتل الوالد بالولد » وهذا الحديث قال ابن عبد البر وغيره فيه هو حديث مشهور عند أهل العلم بالحجاز والعراق مستفيض عندهم ، وصححه البيهقى وابن الجارود ، وعليه العمل عند أكثر أهل العلم . وقال الترمذى : « العمل عليه عند أهل العلم أن الأب إذا قتل ابنه لا يقاد » (٣) .

( ١ ) سورة الإسراء آيتا ٢٣ - ٢٤ .

( ٢ ) رواه أحمد والترمذى وابن ماجه عن عمر مرفوعا .

( ٣ ) الإحكام شرح أصول الأحكام ج٢ ص ٩٢ .

(ب) ماروى عن النبى ﷺ أنه قال لرجل : « أنت ومالك لأبيك » فأضاف نفس الابن الى أبيه كإضافة ماله . وإطلاق هذه الإضافة ينفى القود . والأب وإن كان غير مالك لابنه فى الحقيقة فإن ذلك لا يسقط الاستدلال بإطلاق الإضافة المذكورة ؛ لأن القود تُسقطه الشبهة وصحة هذه الإضافة شبهة فى سقوط القود . وكما جاءت هذه الإضافة فى هذا الحديث جاءت فيما روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : « إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه ، وإن ولده من كسبه » . فسمّى ولده كسبا له فكان ذلك شبهة فى سقوط القود .

(ج) ثابت أنه عليه الصلاة والسلام نهى حنظلة بن أبى عامر الراهب عن قتل أبيه وكان مشركا محاربا لله ولرسوله ، وكان مع قريش يقاتل النبى ﷺ يوم أحد ؛ فلو جاز للابن قتل أبيه فى أى حال لكان أولى الأحوال بذلك حال من قاتل النبى ﷺ وهو مشرك ؛ إذ ليس يجوز أن يكون أحدٌ أولى باستحقاق العقوبة والذم والقتل ممن هذه حاله . فلما نهاه عليه الصلاة والسلام عن قتله فى هذه الحال علمنا أنه لا يستحق قتله بحال .

### ثالثا : الدليل من المعقول

وهو ما ذكره الجصاص فى أحكامه بقوله<sup>(١)</sup> : « ما حصل من اختلاف الفقهاء فى حكم مال الابن بالنسبة للأب ، فمنهم من يجعل مال الابن لأبيه فى الحقيقة كما يجعل مال العبد لسيده . ومتى أخذ منه لم يحكم برده عليه ولو كان عليه دين له لم يجبس به . فلو لم يكن فى سقوط القود عنه إلا اختلاف الفقهاء فى حكم ماله على ما وصفنا لكان كافيا فى كونه شبهة فى سقوط القود به . هذا ولا يقال إن حكم القصاص عام يشمل الأب وغيره لأن ما ذكرنا من الدلائل كافية فى تخصيص أى القصاص ودالة على أن الوالد غير مراد بها . وهذا وإن قلنا إنه لا يقتصر من

( ١ ) أحكام الجصاص ج ١ ص ١٤٤ وما بعدها .

أى أصل اذا قتل فرعه ، سواء كان الأصل ذكرا ، أو كان أنثى وسواء كان الأصل قريبا كالأب أو بعيدا كالجد ، وسواء كان من قبل الأب أو كان من قبل الأم لقوله ﷺ : « لا يقاد الوالد بولده » ، وهو معلل بالجزئية فيتعدى إن علا لأنهم جميعا أسباب في إحيائه فلا يكون هو سببا لإفنائهم كلاً أو جزأً لتدخل الأطراف في امتناع القود فيها كما في الأنفس » .

والظاهر من كلام الجمهور أن حكم الأم هو حكم الأب ، فإذا قتلت الأم ولدها فلا يقتص منها لأن النص جاء بلفظ الوالد وهى أحد الوالدين ، فاستوت في الحكم مع الأب ، والمعانى التى فى الأب وتمنع القود هى فى الأم ، بل أقوى تأثيرا لأن الأم أقوى شفقة وهى التى حملته وهنا على وهن ، وهو يربى فى بطنها جنينا وفى حجرها طفلا ، وهى التى حضنته وأرضعته ، فضلا عن أنها أولى بالبر فكانت أولى بنفى القصاص .

ويؤكد هذا المعنى ما ذكره صاحب تفسير المنار بقوله <sup>(١)</sup> : « ولا يخفى على إنسان أن عاطفة الأم الوالدية أقوى من عاطفة الأب ورحمتها أشد من رحمته وحنانها أرسخ من حنانه ، لأنها أرق قلبا وأدق شعورا . وإن الولد يتكون جنينا من دمها الذى هو قوام حياتها ، ثم يكون طفلا يتغذى من لبنها فيكون له مع كل مصة من ثديها عاطفة جديدة يستلها من قلبها . والطفل لا يحب أحدا فى الدنيا قبل أمه . ثم إنه يحب أباه ولكن دون حبه لأمه وإن كان يحترمه أشد مما يحترمها » .

نقول . . . ولذلك جاءت توصية الرسول ﷺ بها ثلاث مرات بينما جاءت توصيته بالأب مرة واحدة . ولكن مع كل هذه الاعتبارات ومع أن النبى ﷺ جعل تكريمها فوق تكريم الأب فقد روى عن الإمام أحمد أن الأم تُقتل بولدها إذا قتلته ، وهذا ماجاء فى المعنى <sup>(٢)</sup> لابن قدامة ومانعه :  
« روى عن الإمام أحمد ما يدل على أنه لا يسقط (أى القصاص) عن الأم .

( ١ ) تفسير المنار ج ٥ ص ٢٩ .

( ٢ ) المعنى لابن قدامة ج ٧ ص ٦٦٧ .

فإن مَهْنًا نقل عنه : أم ولد قتلت سيدها عمدا تقتل . قال : من يقتلها ؟ قال : ولدها . وهذا يدل على أن القصاص على الأم يقتل ولدها . وخرَّجها أبو بكر على روايتين : إحداهما : أن الأم تُقتل بولدها لأنه لا ولاية لها فتقتل به كالأخ ، والصحيح الأول - القائل : يسقط القصاص عنها - لقول النبي ﷺ : « لا يقتل والد بولده » ولأنها أحد الوالدين ، فأشبهت الأب ، ولأنها أولى فكانت أولى بنفى القصاص عنها . والولاية غير معتبرة بدليل استيفاء القصاص عن الأب بقتل الكبير الذي لا ولاية عليه وعن الجد ولا ولاية له ( أى عند الحنابلة ) ، وعن الأب المخالف في الدين والحدة وإن علت في ذلك كالأم ، وسواء في ذلك من هم من قبل الأب ، أو من قبل الأم » .

يستفاد من هذا أن بعض فقهاء الحنابلة يجعلون عدم القصاص إذا قتل الوالد ولده هو ما للأب من ولاية ، ولا تفسرها بالولاية على المال إنما تفسرها بولاية الدين لأن وليَّ الدم بالنسبة للولد هو أبوه فكيف يكون مطالباً بالدم وهو المطالبُ به . ومهما يكن فإن الرواية عن أحمد ليست نصاً في إثبات القصاص إذا قتلت الأم ولدها لأنه لم يكن الموضوع هو قتل الأم لولدها ؛ إنما كان الموضوع هو قتل الجارية التي ولدت من مالكةا لذلك المالك وهذا غير موضوعنا . وكونه أجاز للولد أن يطالب بالقصاص لأبيه لا ينافي الاعتبارات السابقة لأنها معتدية على أبيه فكان البر بأبيه يحيز له طلب القصاص من أمه بالعدل فلا تقابل بين دمه ودمها بل المقابلة بين دم الأم المعتدية ودم أبيه المعتدى عليه<sup>(١)</sup> .

وظاهر أقوال الفقهاء الذين نفوا القصاص بين الأب والولد في النفس أنه ينتفى أيضا في الأطراف والجروح ، لأنه من المقرر أن شرط القصاص في الأطراف أن يكون القود ثابتا في الاعتداء على النفس . ولو كان القصاص فيها منفيًا فيكون القصاص في الأطراف منفيًا أيضا . ولأن شرط القصاص في

( ١ ) راجع : العقوبة لأبى زهرة ص ٤٧٤ وما بعدها .

الأطراف يلاحظ فيه شرط القصاص في النفس ويشترط في النفس ألا يكون المجنى عليه جزءاً للجاني .

كما أنه في حال سقوط القصاص عن الأب والجدة والأم يقوم مقام القصاص الدية لأنه لا يذهب دم في الاسلام هدرًا .

هذا هو رأى الجمهور في قتل الوالد ، أو الوالدة للولد ، أو بعبارة أعم في قتل الأصول لفروعهم .

### أدلة الرأى القائل بقصر اسقاط القصاص عن الأب المباشر فقط

استدل الحسن بن صالح بما استدل به من قال بعدم قتل الوالد بولده إلا أنه قصر الحكم على الوالد المباشر ، فيُحْمَلُ الحكم الخاص بالوالد عليه ويقتصر عليه ، ومن عداه من الأشخاص كالجد وغيره يطبق عليهم حكم القصاص العام وهو أن من قتل غيره عمدا يقتل به <sup>(١)</sup> .

### أدلة القائلين بقتل الوالد بولده

استدل القائلون بوجوب قصاص الولد من والده- أى أن الوالد يقتل بقتل ولده- بأدلة من القرآن والسنة :

( أ ) الأدلة من الكتاب : وهى آيات القصاص عامةً مثل قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ ، الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى ، فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ، ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ، فَمَنْ اعْتَدَى بِكُمْ فَارْتَدُوا إِلَيْهِ ، وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولَى الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> وقوله تعالى : ﴿ مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ

( ١ ) يرى الحسن بن صالح أن الجد لا يدخل تحت لفظ الوالد. ويرد عليه بأن الحكم يتعلق

بأولاده ؛ فاستوى فيه القريب والبعيد ومن ثم كان الجد والدا .

( ٢ ) سورة البقرة آيتا ١٧٨ - ١٧٩ .



في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ، ومن أحيائها فكأنما أحيأ الناس جميعا ﴿<sup>(١)</sup>﴾ . وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَاهُ فِصَاصٌ ﴾ ﴿<sup>(٢)</sup>﴾ .

### (ب) الأدلة من السنة :

قوله ﷺ : « المسلمون تنكافأ دماؤهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم » . وغير ذلك من النصوص العامة التي وردت ليشمل حكمها الوالد أو الأجنبي ، قالوا : وأما ماورد من الأحاديث القاضية بعدم قتل الوالد بولده ، فهي أخبار آحاد فلا تقبل معارضة لعمومات القرآن الكريم ﴿<sup>(٣)</sup>﴾ .

### أدلة القائلين بالفرقة بين القصد وعدمه

يخالف مالك الفقهاء الثلاثة . ويرى قتل الوالد بولده إذا انتفت الشبهة في أنه أراد تأديبه ، أو كلما ثبت ثبوتا قاطعا أنه أراد قتله . فلو أضجعه فذبحه أو شق بطنه أو قطع أعضائه فقد تحقق أنه أراد قتله وانتفت الشبهة أنه أراد من الفعل تأديبه ، ومن ثم يقتل به . أما إذا ضربه مؤدبا ، أو خانقا ولو بسيف ، أو حذفه بحديدة أو أشبه فقتله فلا يقتص منه لأن شفقة الوالد على ولده وطبيعة حبه له تدعودائها الى الشك في أنه قصد قتله . وهذا الشك يكفي لدفع الحد عنه فلا يقتص منه وإنما عليه دية مغلظة ﴿<sup>(٤)</sup>﴾ .

وقد بين القرطبي في أحكامه ﴿<sup>(٥)</sup>﴾ فقه المالكية وأدلتهم بقوله : « روى الدارقطني وأبو عيسى الترمذي عن سراقه بن مالك قال : « حضرت رسول الله ﷺ يقيد للأب من ابنه ، ولا يقيد للابن من أبيه » . قال أبو عيسى : هذا حديث لا نعرفه من حديث سراقه إلا من هذا الوجه وليس إسناداه بصحيح

( ١ ) سورة المائدة آية ٣٢ .

( ٢ ) سورة المائدة آية ٤٥ .

( ٣ ) القرطبي مجلد ١ ص ٦٢٧ .

( ٤ ) إراجع : المدونة ج ٦ ص ١٠٦ - ١٠٨ .

( ٥ ) القرطبي مجلد ١ ص : ٦٣٧ .

وقد روى هذا الحديث عن عمرو بن شعيب مرسلاً . وهذا الحديث فيه اضطراب . والعمل على هذا عند أهل العلم أن الأب إذا قتل ابنه لا يقتل به ، وإذا قذفه لا يحد . وقال ابن المنذر : اختلف أهل العلم في الرجل يقتل ابنه عمداً ؛ فقالت طائفة لا قود عليه ، وعليه ديته . وهذا قول الشافعى وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأى ، وقال مالك وابن نافع وابن عبدالحكم يقتل به . وقال ابن المنذر : وهذا نقول لظاهر الكتاب والسنة . فأما ظاهر الكتاب فقوله تعالى : ﴿ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْقصاصَ فِي الْقَتْلِ . . ﴾ . والثابت عن رسول الله ﷺ : ﴿ الْمُؤْمِنُونَ تَكَافَأَ دَمَاهُمْ ﴾ ، ولانعلم خبراً ثابتاً يجب به استثناء الأب من جملة الآية .

ثم بين رأى المالكية بقوله : « لاخلاف في مذهب مالك أنه إذا قتل الرجل ابنه متعمداً مثل أن يضجعه ويذبحه ، أو يضربه مما لا عذر له فيه ولا شبهة في ادعاء الخطأ ، أنه يقتل به قولاً واحداً . - فأما إن رماه بالسلاح أدباً أو خنقاً فقتله ، ففيه في المذهب قولان : يقتل به ، ولا يقتل به وتغلظ الدية . وبه قال جماعة العلماء ، ويقتل الأجنبى بمثل هذا » .

قال ابن العربى : « سمعت شيخنا فخر الاسلام الشاشى يقول في النظر : لا يقتل الأب بابنه ، لأن الأب كان سبب وجوده فكيف يكون هو سبب عدمه » . ويقول ابن العربى : « وهذا يَبْطُلُ بما إذا زنى نابتة فإنه يُرْجَم وكان سبب وجودها وتكون هى سبب عدمه . ثم أى فقه تحت هذا . ولم لا يكون سبب عدمه إذا عَصَى الله تعالى في ذلك ؟ . وقد أثروا عن رسول الله ﷺ أنه قال : « لا يقاد الوالد بولده » . وهو حديث باطل ، فتعلقهم أن عمر رضى الله عنه قضى بالدية مغلظة في قاتل ابنه ، ولم ينكر أحد من الصحابة عليه . فأخذ سائر الفقهاء رضى الله عنهم المسألة مسجلة <sup>(١)</sup> وقالوا : لا يقتل الوالد بولده . وأخذها مالك محكمة مفصلة فقال : إنه لو حذفه بالسيف وهذه حالة محتملة لقصد القتل

( ١ ) مسجلة : مطلقة .

وعدمه وسفقة الأبوة شبهة منتصبة شاهدة بعدم القصد للقتل تُسْقِطُ الْقَوْدَ . فإذا أضجعه كشف الغطاء عن قصده فالتحق بأصله . قال ابن المنذر : وكان مالك والشافعي وأحمد وإسحاق يقولون إذا قتل الابن الأب قتل به « .

## رَدُّ وَمُنَاقَشَةُ لِكَلَامِ الْقُرْطُبِيِّ

إن ذلك الكلام يستفاد منه أن المالكية لا يأخذون بالأحاديث الواردة بمنع قود الوالد بولده ، ويسمون بعضها باطلا . ولم يلاحظوا شهرة العمل بها مع أن شهرة العمل بها تُركى صحتها . وإذا كان في بعض إسنادها إرسال فالمرسل كان المتقدمون من الفقهاء يأخذون به ولا يعتمدون الا على الفقه من ينقل . والإمام مالك كان يأخذ بالمرسل . والذي يرجع الى الموطأ يجد فيه الكثير من المُرْسَلَاتِ <sup>(١)</sup> . ولم يتشكك القرطبي فيما رَوَى عن عمر من أنه كان لا يقتص من الوالد لولده - وعمر صحابي جليل يؤخذ بعمله وهو ممن اختير للإمامة وأعلم الناس بها - ولكنه أوله .

والاحتجاجُ بأن الوالد سبب وجود الولد فلا يصح أن يكون سبب عدمه احتجاج سليم . ولا يرد عليه أنه إن زنى بابنته رُجم . فإنه إذا ثبت سلامة عقله فإنه يرجم لأن ذلك حد وهذا قصاص ، والحد حق لله تعالى . فليس السبب هو حق البنت بل السبب هو حق الشرع ومراعاة الفضيلة ، وانتهاكها مع ابنته أشد وأشنع . ولا يصح أن يكون عِظْمُ الفاحشة سببا لإسقاطها أو تخفيفها فإن هذا بلاشك ضد الفطرة المستقيمة .

ثم نقول لهم : إنكم اعتبرتم هذا القتل قتلا خطأ . والأصل أن الخطأ فيه دية مخففة لادية مغلظة ، وأن الدية المغلظة هي العقوبة البدنية التي تحل محل القصاص ، أى عقوبة العمد . فهل اعتبر مالك الفعل قتلا عمدا ودرأ القصاص للشبهة طبقا لقوله ﷺ : « ادروا الحدود بالشبهات » ، ومن ثم رأى

---

( ١ ) يراجع : العقوبة لأبى زهرة ص ٤٧٩ .

القضاء بالدية المغلظة بدلا من القصاص ؛ أم أنه اعتبر الفعل قتلا خطأ ورأى تغليظ الدية لشناعة الجريمة ؟.الراجع أن الفعل يعتبر قتلا عمدا وأن القصاص درء للشبهة المتمكنة في القصد .

على أنه يمكن القول باعتبار الفعل خطأ ثم تغليظ الدية لشناعة الجريمة.والأمر في ذلك مثل الأب في الحكم في حالة تغليظ الدية ، ومثل الوالد الجد . ومثل الولد ولد الولد .

وهناك رأى ثالث بأن مالكا اعتبر الفعل قتلا شبه عمد ، وأنه لم يسلم بالقتل شبه العمد إلا في هذه الحالة ، وهو رأى له سند في المذهب . وإنما جاء به أصحابه تعليلا للحكم ، ولاشك أن أحد العقابين السابقين أجدر منه بالقبول وأقرب الى المبدأ الذي قام عليه المذهب<sup>(١)</sup> .

نقول : والنتيجة من كل ذلك أن الشرط القاضى ألا يكون المقتول جزء القاتل يختلف فيه على الوجه المذكور . فمالك نظر الى شبهة الفعل أو القصد لأن القصاص وإن كان يجب عند القتل العمد ولكن ليس في كل الأحوال بل إذا لم توجد شبهة ؛ فإنه عندها يسقط سواء كان القاتل أبا أو أجنبيا . وهو اعتبر شفقة الأبوة شبهة قائمة شاهدة بعدم القصد الى القتل فيسقط القود للشبهة . أما إذا لم تكن هذه الشبهة موجودة بالمرّة بأن أضجع الأب ابنه وذبحه فإنه في هذه الحالة يكون الأب قد كشف الغطاء عن قصده وهو أنه يقصد قتله وحينئذ ينفذ فيه الحكم العام وهو أن من قتل غيره متعمدا - وليس هناك شبهة عدم القصد - يُقتص منه . بينما نظر الجمهور الى شبهة الجزئية المؤثرة في شبهة الحق وهى من الأسباب التى تمنع من الحكم بالقصاص .

وبهذه المناسبة يحسن أن نفصل القول عن تطبيق قاعدة درء الحدود

بالشبهات في جريمة القتل :

معنى هذه القاعدة أن كل شبهة قامت في فعل الجانى أوقصده يترتب عليها

---

( ١ ) راجع : التشريع الجنائى الإسلامى لعبد القادر عودة جـ ٢ ص : ١١٧ وما بعدها .

درء الحد إذا كانت الجريمة من جرائم الحدود . ويعاقب الجاني بدلا من عقوبة الحد بعقوبة تعزيرية . ومن السهل تطبيق هذه القاعدة في جرائم الحدود جميعا على هذه الصورة . ولكن تطبيق القاعدة في جرائم القتل نادر مع إمكانه . فهي تقريبا معطلة التطبيق وإن كانت في الواقع تطبيق معنى لاصورة ؛ لأن القتل وهو فعل واحد قُسِّمَ إلى أنواع مختلفة : عمد ، وشبه عمد ، وخطأ . ففي العمد إذا قامت الشبهة في الفعل فإنه لا يمكن درء الحد بالشبهة لأن الفعل بعد قيام الشبهة يكون قتلا خطأً أوجرحا . وإذا قامت الشبهة في القصد فإن الفعل يكون قتلا شبه عمد . وهكذا يمنع تنوع القتل من تطبيق القاعدة . وكذلك إذا كان الفعل قتلا شبه عمد فقامت الشبهة في القتل الخطأ فإن الفعل يعتبر جرحا خطأ . فالشبهة في القتل تحول نوع القتل إلى ما هو أدنى منه وتدرأ الحد الأعلى بالحد الأدنى ، فكان القاعدة تطبق معنى لاصورة . وليس لتطبيق القاعدة مجال عند مالك ، لأنه يقسم القتل إلى نوعين فقط : عمد وخطأ ، لأن ما لا يعتبر عمدا عنده يعتبر خطأ . فإذا قامت الشبهة في القصد أو الفعل اعتبر العمد قتلا خطأ أوجرحا<sup>(١)</sup> .

## الحالات التي يحقل فيها قتل الأب لابنه

يلاحظ أن الوالد الذي يقتل ولده يكون لأحد أمور أربعة :

### الأول :

يكون الوالد قد أراد تأديبه فقسا وأغلظ في التأديب . وهذا ياجماع الفقهاء لا يقتل ، لأن القصد في الأصل مباح ، وتجاوز حد التأديب . ولكن هل يضمن الأب نتيجة فعله هذا ؟ .

اختلف فقهاء الحنفية فيما لو ضرب الأب أو الوصي الصبي للتأديب فمات .

( ١ ) تراجع : التشريع الجنائي الإسلامي لعبد القادر عودة ج ٢ ص : ١١٧ .

فعند أبي حنيفة يضمن ؛ وعند الصاحبين لا يضمن . ووجه قولها : أن الأب والوصي مأذونان في تأديب الصبي وتهذيبه ، والمتولد من الفعل المأذون فيه لا يكون مضمونا كما لو عَزَرَ الإمام إنسانا فمات .

ووجه قول أبي حنيفة : أن التأديب اسمٌ لفعل يبقى الموءدَّبُ حيا بعده . فإذا سَرَى تبين أنه قتلٌ وليس بتأديب ، وهما غير مأذونين في القتل . ولو ضربه المعلم أو الأستاذ فمات إن كان الضرب بغير أمر الأب أو الوصي يضمن لأنه متعد في الضرب ، والمتولد منه يكون مضمونا عليه . وإن كان يأذنه لا يضمن للضرورة ؛ لأن المعلم إذا علم أنه يلزمه الضمان بالسراية وليس في وسعه التحرر عنها فيمتنع عن التعليم . فكان في التضمن سُدُّ باب التعليم وبالناس حاجة الى ذلك ، فسقط اعتبار السراية في حقه لهذه الضرورة . وهذه الضرورة لم توجد في الأب ، لأن لزوم الضمان لا يمنعه عن التأديب لفرط شففته على ولده فلا يسقط اعتبار السراية من غيره ضرورة<sup>(١)</sup>

### الثاني :

قد يكون القتل لأن الولد شاذ الطباع فاسد الأخلاق قد أَرهق أباه من أمره عسرا؛ كأن استمر على إتلاف زرعه والاعتداء عليه والعَيْثُ في الأرض فسادا فقتله لهذا الاعتبار وقد ذهب سُنُّ التأديب . وإن الأخذ بقول عامة الفقهاء في هذا أعدلُّ وأنصفُ . وقد قتل الرجل الصالح غلاما فاسدا ، ولمَّا سأله موسى « لم قتلته؟ » أجابه بقوله كما حكاه سبحانه : ﴿ وَأَمَّا الْفُلُ فَأَمَّا قَتَلْتُهُ فَأَنَا مُؤْمِنٌ حَقِيقًا أَنِّي مَعَهُمَا طَائِفًا وَكَفَرًا ﴾ (٢) . (٣)

### الثالث :

أن يكون الوالد ضعيف الإرادة غير سليم العقل سلامة تامة . وفي هذه

---

( ١ ) يراجع : بدائع الصنائع ج ١٠ ص : ٤٧٧٩ .

( ٢ ) سورة الكهف - آية ٨٠ .

( ٣ ) انظر العقوبة لأبي زهرة ص : ٤٨٠ .

الحال تكون مسئوليته ضعيفة ، أو تكون ثمة شبهة في تحميله التبعة . وإن ذلك قريب الوقوع ، لأنه لا يمكن أن يخالفَ الفطرةَ سليمَ العقلِ إلا نادرا ، وخصوصا إذا كان القاتل هو الأم .

#### الرابع :

أن يقتل الوالد الولد انتقاما لنفسه أو كيدا لأمه أو ليدفع عن نفسه نفقته كأن تطالب الأم الأب بنفقة الولد فيقتله تخلصا من هذه النفقة وللعناد الآثم . وإنه في هذه الحال يكون تطبيق مذهب مالك أعدل وأنصف وأشفى لغيظ القلوب المؤمنة وأردع لهذا الآثم ومن على شاكلته <sup>(١)</sup> .

### بيان موجب قتل الأصل لفرعه

موجب قتل الأصل لفرعه عند من يقول بأنه لا يقاد الوالد بولده أنه تجب الدية في حال الأب عند قتله ابنه عمدا . إلا أن الحنفية قالوا : تجب في ثلاث سنين ، وقال الشافعي : تجب حالة كيدل الصلح <sup>(٢)</sup> . وإنما وجبت في مال القاتل . ولم تجب على العاقلة لأن القتل كان عمدا والعاقلة لا تعقل العمد .

وعلى ذلك فإنه لا يجوز الجمع بين العقوبة الأصلية ( القصاص ) والعقوبة البديلة ( الدية ) لأن القصاص أصل والدية أو التعزير بدل . فلا يجوز للقاضي أن يحكم بالعقوبة البديلة إلا إذا امتنع الحكم بالعقوبة الأصلية لسبب من الأسباب الشرعية التي تمنع القصاص . فإذا لم يكن هناك مانع وجب الحكم بالعقوبة الأصلية <sup>(٣)</sup> .

---

( ١ ) العقوبة لأبي زهرة ص : ٤٨٠ .

( ٢ ) يراجع : البدائع ج ١٠ ص : ٤٧٧٩ ، مغنى المحتاج ج ٤ ص : ١٨ ، الشرح الصغير ج ٤ ص : ٣٧٤ .

( ٣ ) يراجع : التشريع الجنائي الاسلامي لعبد القادر عودة ج ٢ ص : ١١٥ .

## فروع مترتبة على شجرة الخلاف بين الفقهاء

ذكر ابن قدامة<sup>(١)</sup> في المغنى مسائل مترتبة على سقوط القصاص منها :

### المسألة الأولى :

لو قتل أحد الأبوين صاحبه ولها ولد لم يجب القصاص لأنه لو وجب لوجب لولدها ؛ ولا يجب للولد قصاص على والده لأنه إذا لم يجب القصاص عليه فلأن لا يجب له بالجناية على غيره أولى ، وسواء كان الولد ذكراً أو أنثى أو كان للمقتول ولد سواء أو من يشاركه في الميراث أو لم يكن ؛ لأنه لو ثبت القصاص لوجب له جزء منه ولا يمكن وجوبه . وإذا لم يثبت بعضه سقط كله لأنه لا يتبعض وصار كما لو عفا بعض مستحقى القصاص عن نصيبه منه . فإذا لم يكن للمقتول ولد منها وجب القصاص في قول أكثر أهل العلم ومنهم عمر بن عبد العزيز والنخعي والثوري والشافعي وأصحاب الرأي . وقال الزهري : لا يقتل الزوج بامرأته لأنه ملكها بعقد النكاح فأشبه الأمة . وللجمهور عمومات النصوص التي وردت في القصاص . ولأن الزوج والزوجة شخصان متكافئان يُحَدُّ كل واحد منهما بقذف صاحبه فيقتل به كالأجنبيين .

وقوله : إنه ملكها غير صحيح لأنها حرة ، وإنما ملكك منفعة الاستمتاع بها فأشبهه المستأجرة . ولهذا تجب ديتها عليه ويرثها وترثه .

### المسألة الثانية :

ابنان قتل أحدهما أباه والآخر أمه . فإن كانت الزوجية بينهما موجودة حال قتل الأول فالقصاص على قاتل الثاني دون الأول لأن القاتل الثاني ( الأم ) ورث جزءاً من دم الأول ( الأب ) . فلما قتل ( الثاني ) ورثه الأول فصار له جزء من دم نفسه فسقط القصاص عنه ووجب له القصاص على أخيه . فإن

---

( ١ ) يراجع : المغنى ج ٩ ص : ٣٦٢ : ٣٦٥ .



قتله ورثه إن لم يكن له وارث سواء لأنه قتله بحق . وإن عفا عنه الى الدية وجبت وتقاصاً بما بينها وما قُضِلَ فهو له على أخيه .

وإن لم تكن الزوجية بين الأبوين قائمة فعلى كل واحد منهما القصاص لأخيه : لأنه ورث الذى قتله أخوه وحده دون قاتله . فإن بادر أحدهما فقتل صاحبه فقد استوفى حقه وسقط القصاص عنه لأنه يرث أخاه لكونه قتلاً بحق فلا يمنع الميراث إلا أن يكون للمقتول ابن أو ابن ابن يحجب القاتل فيكون له قتل عمه ويرثه إن لم يكن له وارث سواء .

### قَتْلُ الْوَلَدِ بِقَتْلِ وَالِدِهِ

ما تقدم كان خاصاً بصورة ما إذا قتل الوالد ولده . فإن الحكم فيه . ما ذكرناه حسب الاختلاف بين الفقهاء . والرأى الراجح فيه هو أنه لا يقاد الوالد بولده لقوة أدلته العقلية والتي تعتمد أصلاً على أنه من الأسباب التي تمنع الحكم بالقصاص أن يكون القتل جزءاً من القاتل ولأن الأصل فى الأب وفور الشفقة والحرص على مصلحة فيها ولده . على أنه يجب الأخذ بمذهب مالك فى بعض الأحوال التى يُتأكد فيها من قصد الأب التخلص من ولده لجر منفعة له كمطالبة الأم له بنفقة الولد . كما بينا سابقاً .

### حُكْمُ قَتْلِ الْوَلَدِ وَالِدَهُ

أما الولد إذا قتل والده فإنه يُقتص منه لوالده سواء أكان أباً أو أما طبقاً للنصوص العامة التى جاءت فى وجوب القصاص ؛ لأن النص الخاص ( وهو ما ورد ذكره من أحاديث الرسول التى وردت فى الوالد ) لم يُخرج من حكم النصوص العامة إلا الوالد فقط . ويعلل الفقهاء هذه التفرقة فى الحكم بين الوالد والولد بأن الحاجة الى الزجر والردع فى جانب الولد أشهر منها فى جانب الوالد ، ولأن الوالد يجب ولده لولده لا لنفسه دون أن ينتظر نفعاً منه الا أن يحبى ذكره ، وهذا يقتضى الحرص على حياته . أما الولد فيجب والده لنفسه لا لوالده ، أى أنه يجب لما يصل اليه من منفعة عن طريقه ، وهذا لا يقتضى الحرص على حياة

والده لأن مال والده كله يؤول إليه بعد وفاته ، وحبه لنفسه يتعارض مع الحرص على حياة والده<sup>(١)</sup> .

ويعلل البعض التفرقة في الحكم بأن الوالد كان سببا في إيجاد الولد فلا يصح أن يكون الولد سببا في عدمه . وهو تعليل يراه البعض بعيدا عن الفقه لأن الأب إذا زنى بابنته يُرجم فتكون سبب إعدامه مع أنه سبب وجودها . والقياس هنا بالطبع قياس مع الفارق ، إذ أن رَجَمَ الأب في حالة الزنى ليس من فعل الابنة وإنما هو إقامة لحد من حدود الله . وإقامته في الأب إنما لسبب فعل قام به هو وأتى به محرّما يوجب إقامة الحد . فالرجم لم يجز لحق الابنة وإنما لحق الشرع .

والقول بقتل الولد بوالده ، وهو قول عامة أهل العلم ومنهم مالك والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي ؛ لأن الآثار الواردة بمنع القود موضوعها القصاص من الأصل لأجل الفرع ، وليس متشابهين . والمعاني مختلفة . والدليل على ذلك ما يأتي :

أولا : عمومات القصاص من غير فصل بين أن يكون القاتل ولد المقتول أو غير ولده . واختص منها الوالد بالنص الخاص به فبقى من عداه داخلا تحت العموم ومنهم الولد .

ثانيا : أن القصاص شرع لتحقيق حكمة الحياة المذكورة في قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ وذلك يكون بالزجر والردع . والحاجة إلى الردع في جانب الولد لا في جانب الوالد لما سبق أن أوضحنا مما يبين الفرق بين عاطفة الوالد نحو ولده ، والولد نحو والده وأن هذا ينتج أن يكون ثمة بينهما فرق في القود .

ولكن مع هذا رُوِيَ رواية غريبة عن الإمام أحمد ذكرها ابن قدامة في المغنى<sup>(٢)</sup> وهي أنه لا يُقتل الولد بقتل أحد آبائه أو أجداده أو جداته لأنه يجب

---

( ١ ) يراجع : بدائع الصنائع للكاساني ج ١٠ ص : ٤٧٧٩ وما بعدها .

( ٢ ) يراجع : المغنى ج ٩ ص : ٣٦٥ .

التساوى في المعاملة . فكما لا يقتل الوالد بولده فكذلك لا يقتل الولد بوالده ،  
ولأنه ولى دمه وهو أولى الناس بالمطالبة ، ولأن حق النسب الذى أسقط القود في  
الوالد بولده هو الذى يربط الولد بأبيه فيثبت في اعتداء الثانى ما أثبتته في اعتداء  
الأول .

ولكن المذهب غير هذه الرواية الغريبة وهو مما أجمع عليه الفقهاء وذلك لأن  
الاستثناء مقصور على قتل الأصول لفروعهم . وليس الاعتداء من الفروع في  
معنى الاعتداء من الأصول ، فلا تثبت المقايضة بينهما ؛ إذ أن الأب أعظم  
حرمةً والاعتداء عليه أفحش . وإذا كان الوالد يقاد له من من الأجنبى فأولى أن  
يقاد له من ولده الذى كان يجب أن يراعى حرمة . وتوصية الولد بالوالدين تتكرر  
في القرآن الكريم وفي وصايا رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولم ترد توصية  
الوالدين بالولد إلا قليلا ومعظمها في حالة الوأد وهى حالة خاصة في ظروف  
خاصة . ذلك أن الفطرة تتكفل وحدها برعاية الوليد مع والديه . فالفطرة مدفوعة  
الى رعاية الجيل الناشئ لضمان امتداد الحياة كما يريد الله . وإن الوالدين  
ليبدلان لوليدها من أجسامها وأعصابها وأعمارها ومن كل ما يملكان من عزيز  
وغال في غير تأفف ولا شكوى . فأما الوليد فهو في حاجة إلى الوصية المكررة  
ليلتفت إلى الجيل المصحى المدير المولى الذاهب في أدبار الحياة . ومن يقتل أباه  
أو أمه يرتكب أمرا إذا ؛ إذ أن الله تعالى قد منع الولد من أن يقول لأبويه أف ،  
فقال تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لِّمَا آتَى وَلَا تَهْتِكْهُمَا وَقُلْ لِّمَا قَوْلَا كَرِيمًا ۝ وَانْخَضِرْ لِحِمَاتِكَ الَّذِي مَنَازِحَتُهُ  
وَقُلْ زَيْنًا رَّحِيمًا ۝ كَذَّابًا فَصِيرًا ۝ ﴾ (١) فكيف يُسَوِّغُ لنفسه أن يقتلها أو أحدها  
ولا يُقْتَصُّ منه (٢) .

---

( ١ ) سورة الإسراء - آيتا ٢٣ - ٢٤ .

( ٢ ) يراجع : تصوير العلاقة بين الوالدين والأولاد ولماذا وصى الله الولد بالوالدين ولم يوص  
الوالدين بالولد في ظلال القرآن لسيد قطب ج ٢١ ص : ٧١ وما بعدها .



## المبحث الثالث عشر

# المِيراث

﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُومًا ﴾

« سورة النساء - آية ٧ »



# الميراث

## القرابة والميراث

من أسباب الميراث في الشريعة الإسلامية القرابة ، وهي السبب الأول للميراث . فالأقرباء يتعاونون في حمل تبعات الحياة ، ويتشاركون في الحقوق والواجبات مع اختلاف كبير ، أو حسب درجة القرابة وقوتها . فالواحد منهم يكون عوناً للآخر في كل ما ينوبه ، ويساعده بذات نفسه وماله ، ويشعره بأنه معه في السراء والضراء .

ومن ناحية أخرى : فالوراثة خلافة الحى لقريبه الذى لحق بربه ، حتى إن حياته لتعتبر امتداداً لحياته . ولهذا كان بديهياً أن يكون للقريب نصيب من تركته قريبه ، وصدق الله العظيم إذ يقول : ﴿ للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو بكثر نصيباً مفروضاً ﴾ (١) .

يقول القرطبي (٢) إن في هذه الآية فوائد ثلاثاً :  
الأولى : بيان علة الميراث وهي القرابة .

---

( ١ ) سورة النساء - آية ٧ .

( ٢ ) القرطبي مجلد ٢ ص : ١٦١٥ .

الثانية : عموم القرابة كيفما تصرفت من قريب أو بعيد .

الثالثة : إجمال النصيب المفروض .

فالقرابة الحقيقية : هي كل صلة سببها الولادة أو رابطة النسب التي تربط الشخص بأصوله وفروعه وحواشيه المتفرعة عن أصله . ويشمل ذلك الأنواع الثلاثة من الوراثة بالقرابة وهم : أصحاب الفروض النسبية ، والعصبة النسبية ، وذوو الأرحام<sup>(١)</sup> .

أ - أما أصحاب الفروض النسبية : فهم طائفة من الأقارب قدرت لهم الشريعة أنصبة معينة في التركة وهي : النصف والثلاثان ، والثلث ، والسدس . وهم عشرة من الورثة بالقرابة : الأب ، والأم ، والجدة الصحيحة ، والبنت الصليبة ، وبنت الابن مهما نزل أبوها ، والأخت الشقيقة ، والأخت من أب ، والأخ من الأم ، والأخت من الأم .

ب - وأما العصبة النسبية : فهم طائفة من الأقارب لم يقدر لهم نصيب محدود وإنما يأخذون التركة إذا انفردوا بها بجهة واحدة ، وهي جهة العصبية ؛ أو يأخذون الباقي بعد أصحاب الفروض ، كالابن والأب والجدة والعم .

ج - وأما ذوو الأرحام : فهم بقية الأقارب سوى أصحاب الفروض والعصبة ؛ مثل ابن البنت ، والحال ، والعمة ، والحالة ، ونحوهم .

وقبل أن نبين ميراث الأصول من الفروع ، والفروع من الأصول تفصيلا ، نود أن نذكر ما أجمله ابن رشد في موضوع الميراث وخصوصا ما يتعلق بالمواضع المتفق عليها والمختلف فيها من ميراث الأصول والفروع وهو ما يهمنا في بحثنا .

يقول ابن رشد<sup>(٢)</sup> : « النظر في هذه المسألة بيان من يرث ومن لا يرث ؟ ومن يرث هل يرث دائما ؟ والسبيل إلى ذلك بأن يُذكر حكمُ جنس من أجناس

---

( ١ ) أحكام الموارث في الشريعة الإسلامية لعيسوى أحمد عيسوى ص : ٥٢ .

( ٢ ) بداية المجتهد ج ٢ ص : ٢٣٨ .



الورثة إذا انفرد ذلك الجنس ، وحكمه مع سائر الأجناس الباقية . مثال ذلك : أن يُنظر الى الولد إذا انفرد كم ميراثه ؟ ثم ينظر حاله مع سائر الأجناس الباقية من الوارثين » . ثم فصل ابن رشد الأجناس الوارثة إلى ثلاثة أقسام منها : ذو النسب أو القرابة . فأما ذو النسب فمنها متفق عليه ، ومنها مختلف فيه . فأما المتفق عليها فهي الفروع : أى الأولاد ، والأصول : أى الآباء والأجداد ذكورا كانوا أو اناثا . وأما المختلف فيهم فهم ذوو الأرحام وهم من لا فرض لهم .

## أولاً : ميراث الأصول

### ١ - ميراث الأب

يقول ابن رشد<sup>(١)</sup> : « أجمع العلماء على أن الأب إذا انفرد كان له جميع المال ، وأنه إذا انفرد الأبوان كان للأُم الثلث ، وللأب الباقي . وأجمعوا على أن فرض الأبوين من ميراث ابنتهما إذا كان للابن ولد أو ولدان السدسان أى لكل واحد منهما السدس لقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُورِثُ الْوَلَدُ الْوَلَدَ وَلَا الْوَلَدُ الْوَلَدَ ﴾ . وكان له ولد<sup>(٢)</sup> » . والجمهور على أن الولد هو الذكردون الأنثى . وخالفهم في ذلك من شذَّ . وأجمعوا على أن الأب لا يَنْقُصُ مع ذوى الفرائض عن السدس وله ما زاد » .

من هنا نرى أن للأب ثلاث حالات : الإرث بالفرض وحده ، والإرث بالفرض والتعصيب ، والإرث بالتعصيب فقط .

والأصل في ذلك كله قوله تعالى في سورة النساء : ﴿ وَلَا يُورِثُ الْوَلَدُ الْوَلَدَ ﴾ أى أبوى المتوفى - لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد ، فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث<sup>(٣)</sup> .

( ١ ) بداية المجتهد ج ٢ ص : ٢٣٨ .

( ٢ ) سورة النساء - آية ١١ .

( ٣ ) سورة النساء - آية ١١ .

### الحالة الأولى :

أنه يرث سُدُسَ الباقي من التركة بعد الدَّيْنِ والوَصِيَّةِ باعتباره صاحب فرض فقط . وذلك إذا كان للمتوفى ابن ، أو ابن ابن وان نزل ؛ سواء ترك الميت فرعاً وارثاً من الإناث أو لم يترك واحدة منهن . فهنا نجد تأثير الابن وهو عصبه ، وتقديمه على عصبه الأبوة ، والاكتفاء بإعطاء الأب فَرَضَهُ المقدر وهو السدس فقط . بينما لا نجد تأثيراً من البنت لأنها صاحبة فرض ، فلا ضرر من وجودها مع الأب ؛ بل بوجودها نرى استفادة الأب كما في الحالة الثانية .

### الحالة الثانية :

إن كان للميت بنت ، أو بنت ابن وان نزل ، كان للأب السدس فرضاً ، والباقي بعد أنصبه أصحاب الفروض بطريق التعصيب إن كان هناك صاحب فرض . ويأخذ باقي التركة إذا انفرد وحده مع البنت بالإضافة إلى فرضه وهو السدس . وهذا كما إذا ترك المتوفى ابنته وأباه ، فإن للبنت النصف فرضاً ، وللأب السدس فرضاً ثم يكون له الباقي وهو الثلث أيضاً باعتباره عصبه .

### الحالة الثالثة :

أن يرث الباقي بعد أصحاب الفروض ؛ إن بقي شيء من التركة بعد سهامهم بطريق التعصيب فقط . وهذا إن لم يكن للميت ولد مطلقاً لا ذكر ولا أنثى ، أو كان له فرع لا يرث بطريق الفرض أو التعصيب كبنت البنت ، أو ابن البنت اللذين هما من ذوى الأرحام . وذلك مثلاً كما إذا ترك أبويه فقط فإن للأم الثلث فرضاً والباقي للأب تعصياً .

فهنا نجد استفادة الأب بباقي التركة عن طريق التعصيب إذا لم يوجد للمتوفى فرع ذكر عنه في العصبه .

وقد تضمنت الآية ﴿ ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد ﴾ .

### بيان حالة الأب والأم في الميراث عند زجره الولد

قال الجصاص في أحكامه<sup>(١)</sup> : « فرض تعالى لكل واحد من الأبوين مع الولد السدس ، وأبهم الولد فكان الذكر والأنثى فيه سواء ؛ لأن اسم الولد ينتظمها . إلا أنه لا خلاف إذا كان الولد بنتا لا تستحق أكثر من النصف ، لقوله تعالى ﴿ فَإِنْ كَانَتْ وَرَثَةً لَهَا الْيَتِيمُ ﴾<sup>(٢)</sup> فوجب أن تعطى النصف بحكم النص . ويكون ذلك تخصيصا للفظ الولد في الآية بأنه الذكر . فإن مات رجل وترك ابنة وأبوين فللابنة النصف وللأبوين السدسان ، وما بقى فالأقرب عصة وهو الأب لقول رسول الله ﷺ : « ما أبقث الفروض فلأولى رجل ذكر » فاجتمع للأب الاستحقاق بجهتين : التعصيب والفرض ، وهذا في حالة وجود فرع أنثى . وإن كان الولد ذكرا فللأبوين السدسان بحكم النص والباقي للإبن لأنه أقرب تعصيا للأب . ثم بين الله تعالى الحالة الثالثة للأب بقوله : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتْهُ أَبَوَاهُ فَلِأَبِيهِ الشُّكُّ ﴾<sup>(٣)</sup> . فأثبت الميراث للأبوين بعموم اللفظ ثم فصل نصيب الأم وبين مقداره بقوله : ﴿ فَلَأُمِّهِ الثَّلَاثُ ﴾ ، ولم يذكر نصيب الأب فاقتضى ظاهر اللفظ للأب الثلثين إذ ليس هناك مستحق غيره . »

وفسره القرطبي في أحكامه بقوله : « وهذا كما تقول لرجلين : هذا المال بينكما . ثم تقول لأحدهما : أنت يا فلان لك منه ثلث ؛ فإنك حددت للآخر منه الثلثين بنص كلامك . ولأن قوة الكلام في قوله : ﴿ وَوَرِثَتْهُ أَبَوَاهُ ﴾ يدل على أنها منفردان عن جميع أهل السهام من ولد وغيره وليس في هذا اختلاف »<sup>(٤)</sup> . ثم أضاف : « وعلى هذا يكون الثلثان فرضا للأب مُسَمًّى لا يكون عصة » .

( ١ ) أحكام الجصاص ج ٢ ص : ٨١ .

( ٢ ) سورة النساء - آية ١١ .

( ٣ ) سورة النساء - آية ١١ .

( ٤ ) القرطبي مجلد ٢ ص : ١٦٤١ .

وذكر ابن العربي أن المعنى في تفضيل الأب بالثلاث عند عدم الولد للذكورية ووجوب المؤونة عليه . وثبتت الأم على سهم لأجل القرابة . ورد القرطبي : « وهذا منتقض . فإن ذلك موجود مع حياته فلم حُرِّمَ السدس ؟ . والذي يظهر أنه إنما حرم السدس في حياته إرفاقا بالصبي وحيطة على ماله إذ قد يكون إخراج جزء من ماله إجحافا به أو أن ذلك تعبد وهو أولى ما يقال » <sup>(١)</sup> .

ومما تجب ملاحظته في حالات ميراث الأب : أن الأب لا يُجَبُّ حَجَبَ حُرْمَانٍ فهو وارث أبدا ما لم يكن محروما لمانع من موانع الميراث . وكذلك لا يحجب حجب نقصان لأن حجب النقصان لا يكون إلا للوارث الذي له فرضان أعلى وأدنى كالأم والزوجين : فالأم لها ( الثلث والسدس ) ، والزوج له ( النصف والرابع ) ، والزوجة لها ( الربع والثلث ) . أما الأب فليس له إلا فرض واحد وهو السدس . وكذلك يجب مراعاة أن الأب لا يُرَدُّ عليه لأنه وإن كان صاحب فرض في بعض الحالات فهو عاصب في البعض الآخر ، ولا رد مع وجود العاصب <sup>(٢)</sup> .

## ٢ . ميراث الجدة .

المراد بالجدة هو الجد الصحيح ، وهو أبو الأب وإن علا . ومعنى كونه صحيحا أن اتصاله بالشخص ليس بواسطة الأنتى . فإن كان اتصاله بواسطة الأنتى كأبى الأم وأبى أم الأم وأبى أم الأب فلا يكون جدا صحيحا ولا يرث بالفرض ولا بالتعصيب ، وإنما هو من ذوى الأرحام الذين لا يرثون إلا إذا انعدم أصحاب الفروض النسبية والعصبة النسبية . وللجد الصحيح في الميراث وضعان :

الأول : ألا يكون معه أحد من الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب .

(١) . القرطبي مجلد ٢ ص : ١٦٤١ .

(٢) ( يراجع : أحكام الموارث لعيسوى أحمد عيسوى ص : ١٢٢ .

الثاني : أن يكون معه واحد أو أكثر من هؤلاء .

والذى يهمننا فى بحثنا هو الوضع الأول : لنرى تأثير الفرع الوارث على الأصل الوارث . وفى هذا الوضع يأخذ حكم الأب فى أحواله الثلاث المتقدمة ويحجب به إذا وجد ، فتكون له حينئذ أحوال أربع :

أ - الإرث بطريق الفرض وحده : وذلك إذا كان المتوفى - وهو ابن ابنه أو بنت ابنه - قد ترك ابناً أو ابن ابن أو أسفل ؛ فيكون للجد سدس التركة فرضاً . فإذا مات شخص عن زوجة ، وابن ، وجد ، كان للزوجة الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث ، وللجد السدس فرضاً ، والباقى للإبن تعصيباً .

ب - الإرث بطريق التعصيب وحده : وذلك إذا لم يكن للمتوفى فرع وارث أصلاً لا مذكر ولا مؤنث . ويأخذ الجد كل المال ، أو ما بقى منه بعد أصحاب الفروض إن كان منهم أحد ؛ مثل ما إن مات شخص عن زوجة وجد ، كان للزوجة الربع فرضاً وكان للجد الباقى بطريق التعصيب . وإذا مات ولم يترك سوى جده فللجد جميع التركة .

ج - الإرث بالفرض والتعصيب معاً : وذلك إذا كان للمتوفى فرع وارث مؤنث . مثال : مات شخص عن زوجة وبنت وجد ؛ فللزوجة الثمن لوجود الفرع الوارث وللبنت النصف فرضاً ، وللجد السدس فرضاً والباقى تعصيباً .

د - يحجب عن الميراث عند وجود الأب الوارث ( ابنه ) ؛ مثل ما إذا مات شخص عن أب وجد ، كان الجد محجوباً عن الميراث وكانت التركة كلها للأب لأنه أقرب عصبه إلى الميت من الجد . وكذلك الحكم فى أبى الأب مع أبى أبى الأب فإن الأول يحجب الثانى .

والأصل فى هذا أنه إذا كان لشخص قريبان قرابتهما من جنس واحد كالبنوة والأبوة وكان أحدهما يدلى فى القرابة بواسطة الآخر فإنه يحجب به من الميراث فى ذلك الشخص ؛ وذلك كالجد مع الأب ، وأبى الجد مع الجد ، وأم الأم

مع الأم ، وابن الابن مع الابن <sup>(١)</sup> .

ومعنى هذا أن الجد يقوم مقام الأب في هذه الحالات عند عدم وجوده . وقد جاء في القرآن إطلاق لفظ الأب عليه في آيات غير قليلة . ومن هذه الايات قوله تعالى في سورة الأعراف : ﴿ يَبْنِيْ بَنَادِمَ خُذُو زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وبدهى أن سيدنا آدم ليس أبا حقا مباشرا لأى واحد منا ، لأنه الجد الأعلى . ومنها قوله تعالى في سورة يوسف عليه السلام : ﴿ وَبَيْنَمَا نَتَكَلَّمُ عَلَيْكَ زَكَرِيَّا إِذْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى الْإِسْقَابِ قَالَ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مُّثَبِّتٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ آلِ إِبْرَاهِيمَ لَعَلَّهُمْ يُذَكَّرُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، مع أن الأولين كانا جدين .

وبين القرطبي اختلاف العلماء في تفسير لفظ « لأبويه » في قوله تعالى : ﴿ وَلَأَبْوَاهُ لَكَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا السُّدُسُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ ﴾ وهل يتناول الجد أم لا فقال <sup>(٤)</sup> : « قوله تعالى ﴿ لأبويه ﴾ أى لأبوى الميت . والأبوان تشية الأب والأبوة ولم يدخل في قوله تعالى : ﴿ ولأبويه ﴾ من علا من الآباء دخول من سفل من الأبناء في قوله : ﴿ يُؤْتِيكَ اللَّهُ فِي الْأَثَرِ ﴾ <sup>(٥)</sup> لأن قوله : ﴿ ولأبويه ﴾ لفظ مشئى لا يحتمل العموم والجمع أيضا بخلاف قوله : ﴿ أولادكم ﴾ ، والدليل على صحة هذا قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ آبَاؤُاهُ فَلِأَبَائِهِ الشُّكُّ ﴾ <sup>(٦)</sup> . والأم العليا جدة ولا يفرض لها الثلث بإجماع . فخروج الجدة عن هذا اللفظ مقطوع به . وتناوله للجد مختلف فيه : فمن قال أنه أب وحجب به الإخوة يجعلون الجد عند عدم الأب كالأب سواء يحجبون به الإخوة كلهم ولا يرثون معه شيئا . والحجة لهم قوله تعالى : ﴿ ملة أبيكم إبراهيم ﴾ <sup>(٧)</sup> ، يا بنى آدم خذوا زينتكم . وذهب بعض العلماء إلى تورث

( ١ ) يراجع : التركة والميراث في الإسلام د . محمد يوسف موسى ص : ٢١٠ .

( ٢ ) سورة الأعراف - آية ٣١ .

( ٣ ) سورة يوسف - آية ٦ .

( ٤ ) القرطبي مجلد ٢ ص : ١٦٤١ .

( ٥ ) و ( ٦ ) سورة النساء - آية ١١ .

( ٧ ) سورة الحج - آية ٧٨ .

الجد مع الإخوة . وكان على يشرك بين الإخوة والجد في السدس ، ولا ينقصه شيئاً مع ذوى الفرائض وغيرهم . وأجمع العلماء على أن الجد لا يرث مع الأب ، وابن الابن يحجب أباه ، وأنزلوا الجد بمنزلة الأب في الحجب والميراث إذا لم يترك المتوفى أباً أقرب منه في جميع المواضع » . أه بتصرف .

أما الموضع الثانى : وهو وجود الجد مع الإخوة الأشقاء أو الأب . فلا علاقة له بدراستنا<sup>(١)</sup> .

### ٣ - ميراث الأم

لا ترث الأم بالتعصيب مطلقاً ، لأنه لا يوجد من يعصبها . فهي لا ترث إلا باعتبارها صاحبة فرض يئنه القرآن الكريم حيث يقول الله عز وجل :

﴿ ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فان كان له إخوة فلأمه السدس ﴾<sup>(٢)</sup> . ومن هذا يتبين تصريح النص القرآنى أن فرض الأم يكون الثلث أحياناً ، وقد تحجب حجب نقصان من الثلث إلى السدس . فهي إذن لا تزداد على الثلث إلا عند الرد ، ولا تنقص عن السدس الا عند العول . والثلث قد يكون أحياناً ثلث جميع التركة ، وقد يكون ثلث الباقي بعد فرض أحد الزوجين الذى يكون فى الميراث معها . ولكن إذا كان فرضها السدس كان سدس التركة جميعها . فلها إذن ثلاث حالات :

#### الحالة الأولى :

ترث فيها الثلث بشرطين : أولهما : عدم الولد ، وولد الابن من الذكور والإناث . والثانى : عدم الاثنين فصاعداً من الإخوة والأخوات من أى الجهات

( ١ ) يراجع اختلاف الفقهاء فى إجماع الجد مع الإخوة فى الميراث فى كتاب منهاج الطالب فى المقارنة بين المذاهب د . عبد السميع إمام ص : ٣٠٨ وما بعدها ، ومغنى المحتاج ج ٣ ص : ٥ .

( ٢ ) سورة النساء - آية ١١ .

ذكورا كانوا أو إناثا ، أو ذكورا وإناثا فلها في هذه الحال الثلث لا خلاف نعلمه بين أهل العلم .

### الحالة الثانية :

ها السدس إذا لم يجتمع الشرطان ، بل كان للميت ولد ، أو ولد ابن أو اثنان من الإخوة والأخوات في قول جمهور الفقهاء . وقال ابن عباس : « لَا تَحْجُبُ الْأُمُّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السَّدَسِ مِنَ الْأَخَوَاتِ وَالْأَخَوَاتِ إِلَّا ثَلَاثَةٌ » وحكى ذلك عن معاذ ، لأن الله تعالى يقول : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السَّدَسُ ﴾ وأقل الجمع الثلاثة . ورَوَى أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ لِعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « لَيْسَ الْأَخَوَانُ إِخْوَةً فِي لِسَانِ قَوْمِكَ فَلَمْ تَحْجُبْ بِهِمَا الْأُمُّ ؟ » . فقال : « لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أُرِدَ شَيْئًا كَانَ قَبْلِي وَمَضَى فِي الْبُلْدَانِ وَتَوَارَثَ النَّاسُ بِهِ » . واستدل جمهور الفقهاء بقول عثمان هذا فإنه يدل على أنه إجماع تم قبل مخالفة ابن عباس ، ولأن كل حجب يتعلق بعدد كان أوله اثنين كحجب البنات بنات الابن ، والأخوات من الأبوين الأخوات من الأب . والإخوة تستعمل في الاثنين : قال الله تعالى : ﴿ قَدْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً ﴾ (١) . وهذا الحكم ثابت في أخ وأخت . ومن أهل اللغة من يجعل الاثنين جمعا حقيقة . ومنهم من يستعمله مجازا فيصرف إليه بالدليل . ولا فرق في جمعها بين الذكر والأنثى لقوله تعالى : « إِخْوَةٌ » وهذا يقع على الجميع بدليل قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً ﴾ ، ففسرهم بالرجال والنساء (٢) .

وذكر ابن رشد (٣) رأيا ثالثا لبعض المتأخرين : وهو أن الأم لا تقل عن الثلث إلى السدس بالأخوات المنفردات ، لأنهم زعموا أنه لا ينطبق عليهن اسم

( ١ ) سورة النساء - آية ١٧٦ .

( ٢ ) يراجع : المغنى ج ٧ ص ١٦ - ١٧ ، مغنى المحتاج ج ٣ ص : ١٥

( ٣ ) بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص : ٣٤٢ .



الإخوة إلا أن يكون معهن أخ لموضع تغليب المذكر على المؤنث ؛ إذا سم الإخوة هو جمع والأخ مذكر . ويُرَدُّ عليهم بما استدل به الجمهور من الأدلة السابقة .

### الحالة الثالثة :

أن ترث ثلث الباقي في المسألتين العَرَّائِينَ<sup>(١)</sup> في صورتيهما ؛ وهما زوجة وأبوان ، وزوج وأبوان .

قال الجمهور في الأولى : للزوجة الربع ، وللأم ثلث ما بقى وهو الربع من رأس المال .

وللأب مابقي وهو النصف . وقالوا في الثانية : للزوج النصف ، وللأم ثلث مابقي وهو السدس من رأس المال ، وللأب مابقي وهو السدسان وهو قول زيد والمتشهور من قول علي رضي الله عنه .

وقال ابن عباس في الأولى : للزوجة الربع من رأس المال ، وللأم الثلث منه أيضا لأنها ذات فرض ، وللأب مابقي لأنه عاصب .

وقال في الثانية : للزوج النصف ، وللأم الثلث لأنها ذات فرض مسمى وللأب مابقي . وإلى هذا ذهب الظاهرية ، والشيعة الامامية<sup>(٢)</sup> .

وقد روى أن ابن عباس لقي زيدا رضي الله عنهما فقال : نشدتك الله هل تجد في كتاب الله ثلث مابقي ؟ فقال زيد : لا ، ولكني قلت ذلك برأى . فقال ابن عباس : كتاب الله أحق أن يؤخذ به من رأيك .

وعمدة الجمهور أن الأب والأم لما كانا إذا انفردا بالمال كان للأم الثلث وللأب الباقي ، وجب أن يكون الحال كذلك فيما بقى من المال . وكأنهم رأوا أن يكون ميراث الأم أكثر من ميراث الأب خروجاً عن الأحوال .

---

( ١ ) سميت كذلك لشهرتها مع ما فيها من خلاف ، وربما لوضوح الحق فيها .

( ٢ ) انظر : المحلى ج ٩ ص : ٢٦٠ - ٢٦٢ ، المغنى ج ٧ ص : ٦٤ وما بعدها .

وعمدَةُ الفريق الآخر : أن الأم ذات فرض مسمى ، والأب عاصب ،  
والعاصب ليس له فرض محدد مع ذى الفروض بل يقل ويكثر .  
قال ابن رشد <sup>(١)</sup> : « وما عليه الجمهور من طريق التعليل أظهر ، وما عليه  
الفريق الثانى مع عدم التعليل أظهر . وأعنى بعدم التعليل ههنا أن يكون أحد  
سببَي الإنسان أولى بالإيثار : أعنى الأب من الأم » .  
فتعليل الجمهور يُبنى على أن الأساس فى الميراث هو عدم مساواة الذكر مع  
الأنثى ، وأن للذكر مثل حظ الأنثيين . ونجد هذا فى الزوج والزوجة ، والابن  
والبنت إذا ورثا بالتعصيب ، فكذلك ينبغى أن يكون هذا فى الأب والأم فى هاتين  
المسألتين . أى أن يكون الأبوان فى الأصول كالابن والبنت فى الفروع : وذلك  
لأن كلا منهما متصل بالميت من غير واسطة ، فلا يجوز التسوية بين الابن  
والبنت ولا يجوز تفضيلها عليه ، بل يجب أن يكون له ضعف نصيبها كما هو  
صريح قوله تعالى : ﴿ يُوْصِيْكُمْ اللّٰهُ فِىْ اَوَّلِ ذِكْرِ لِلَّذِىْ لَكُمْ مِنْكُمْ اَلْاُنثٰى ۖ ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
وهذا لا يتحقق له إلا بأن يكون للأم ثلث الباقي بعد نصيب الموجود من الزوجين  
فى المسألتين الغراوين .

وتعليل ابن عباس يبنى على ناحيتين : ناحية نفسية ، وهى تفضيل الأم فى  
البر على الأب كما وصى بذلك الرسول ﷺ فى الحديث المعروف حينما سأله رجل  
فقال : « يارسول الله من أحق بحسن صحبتي ؟ فقال : أمك . قال : ثم من ؟  
قال : أمك . قال : ثم من ؟ قال : أمك . قال : ثم من ؟ قال : أبوك » . وناحية  
مادية وهى أن القرآن نفسه سوى بين الأب والأم فى الميراث فى حالة لاخلاف  
فيها ، لأن الحكم فيها ثابت بالنص الصريح ، وهى أن لكل منهما السدس مما  
ترك الميت إذا كان معها فى الميراث ولد له وارث ، ﴿ ولأبويه لكل واحد منهما  
السدس مما ترك إن كان له ولد ﴾ . وهذا الرأى غميل إليه لقوة أدلته ووجهاتها .

(١) بداية المجتهد : ج ٢ ص : ٣٤٢ .

(٢) سورة النساء - آية ١١ .

## ٤ - ميراث الجدة

لم يرد ميراث الجدة في القرآن في رأى فقهاء الصحابة والتابعين وفي رأى أصحاب المذاهب الأربعة الذين أتوا من بعدهم . وإنما ثبت مقدار نصيبها من الميراث بالإجماع على أساس من سنة الرسول ﷺ .

فقد روى قبيصة بن ذؤيب قال : « جاءت الجدة الى أبى بكر فسألته عن ميراثها فقال : مالك في كتاب الله شيء ، وما علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئا ، فارجعى حتى أسأل الناس . فسأل الناس ، فقال المغيرة بن شعبة : حضرت رسول الله ﷺ أعطاهما السدس . فقال : هل معك غيرك ؟ فقال : محمد ابن مسلمة الأنصارى . فقال مثل ما قال المغيرة ، فأنفذه لها أبو بكر . » قال : « ثم جاءت الجدة الأخرى الى عمر فسألته ميراثها فقال : مالك في كتاب الله شيء . ولكن هوذاك السدس فإن اجتمعتما فهو لكما . وأينكما خلت به فهو لها » (١) .

وفي مسند الإمام أحمد عن عبادة بن الصامت أن النبى ﷺ قضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما . وفي سنن أبى داود عن أبى بريدة عن أبيه أن النبى ﷺ جعل السدس إذا لم يكن دونهما أم (٢) .

ونرى من هذا أن ميراث الجدة هو السدس ، وأن السدس للثنتين أو أكثر منها بالسوية ، وأن الجدة إنما ترث إذا لم تكن أم المتوفى موجودة . كذلك بالقياس على هذا لا ترث أم الأب إذا كان الأب حيا .

والجدة التى هى من أصحاب الفروض هى الجدة الصحيحة ، أما غير الصحيحة فهى من ذوى الأرحام المؤخرين فى الإرث عن أصحاب الفروض .

والجدة الصحيحة هى التى لم يتخلل فى نسبتها إلى الميت جد غير صحيح

---

(١) رواه الخمسة إلا النسائى وصححه الترمذى ، يراجع : نيل الأوطار ج ٦ ص : ٦٠ .

(٢) نفس المرجع : ج ٦ ص : ٦٠ وما بعدها .

بأن لم يكن في نسبتها الى الميت جد أصلاً . وذلك كأم الأم ، وأم أم الأم ، وأم الأب وأم أم الأب . والجدة غير الصحيحة هي التي يكون في نسبتها الى الميت جد غير صحيح كأم أبي الأم ، وأم أبي أم الأب .  
ونخلص من ذلك إلى مايلي :

- ا - أن السدس هو فرض الجدة، واحدة أو أكثر يقسم بينهما بالسوية .
- ب - أن الأم تحجب كل جدة أموية أو أبوية ؛ تحجب الأموية لأن هذه تدلى الى الميت بواسطة الأم التي هي أول أصل له من الاناث ، ولأن الجدة أم مجازاً فلا ترث مع وجود الأم الحقيقية ، ولأن الأثر الذي أثبت ميراث الجدة كان في حادثة ليست الأم موجودة فيها ، بل إن الحديث الذي رواه بريدة يثبت أن الرسول ﷺ جعل للجدة السدس إذا لم يكن دونها الأم <sup>(١)</sup> .
- ج - والأب يحجب الجدة أيضاً . ولكنه لا يحجب إلا الجدة التي تكون من جهة أى الجدة الأبوية ، لأنها تدلى أو تنتسب للميت بواسطته ، ومن أدلى بوارث يحجب عند وجوده كما تقول القاعدة المشهورة .
- د - أن الجدة الأقرب تحجب الجدة الأبعد منها مهما كانت جهة كل منهما أى من جهة الأم أو الأب . وعلى هذا لو ترك الميت أم أمه ، وأم أبيه كان السدس للثانية وحدها لأنها أقرب من الأولى إلى الميت <sup>(٢)</sup> .

## ثانياً : ميراث الفروع

### ١- ميراث الابن وإن نزل

الابن وهو الفرع عصبه لأبيه وهو الأصل . والعصبه هو الوارث بغير تقدير . وإذا كان معه ذو فرض أخذ ما فضل عنه قل أو كثير . وإن انفرد أخذ المال كله .

---

(١) المغنى ج ٧ ص : ٥٢ .

(٢) يراجع أحكام ميراث الجدة تفصيلاً في : المغنى لابن قدامة ج ٧ ص : ٥٢ وما بعدها ، بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص : ٣٤٣ - ٣٤٥ . المحلى لابن حزم ج ٩ ص : ٢٧٢ وما بعدها ، ومغنى المحتاج ج ٣ ص : ١٥ وما بعدها ، وتبيين الحقائق ج ٦ ص : ٢٣٢ وما بعدها ، وتفسير القرطبي مجلد ٢ ص : ١٦٤

وإن استقرت الفروض المال سقط . وهم كل ذكر من الأقارب ليس بينه وبين المتوفى أثنى . وهم عشرة، منهم: الابن وابنه ، والأب وأبوه ، والأخ وابنه ، إلا من الأم ، والعم وابنه كذلك . وأحقهم بالميراث أقربهم ، ويسقط من بعده لقول النبي ﷺ : « ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما بقى فلاولى رجل ذكر »<sup>(١)</sup> . وأقربهم الابن ، ثم ابنه وان نزل ، لأن الله سبحانه قال : ﴿ يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ . ففي الآية : بيان فرض الأولاد الإناث إذا لم يكن معهن ذكر ، كما أن فيها دلالة على أن الأولاد يأخذون الباقي بعد أنصبه أصحاب الفروض هؤلاء : للذكر ضعف الأنثى باعتبارهم عصبية<sup>(٢)</sup> .

قال القرطبي<sup>(٣)</sup> : « قوله تعالى : ﴿ أولادكم ﴾ يتناول كل ولد ، مولود أو جنينا في بطن أمه دنيًا أو بعيدا ، من الذكور أو الإناث ، ماعدا الكافر ، لقوله ﷺ : « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم » . قال بعضهم ذلك حقيقة في الأذنين مجاز في الأبعدين » .

وقال الجصاص في أحكامه<sup>(٤)</sup> : « قوله تعالى : ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾ قد أريد به أولادُ الصلب وأولاد الابن إذا لم يكن ولد الصلب ؛ إذ لا خلاف أن من ترك بنى ابن وبنات ابن أن المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين بحكم الآية . وكذلك لو ترك بنت ابن كان لها النصف . وإن كن جماعة كان لهن الثلثان على سهام ميراث ولد الصلب . فثبت بذلك أن أولاد الذكور مرادون بالآية . واسم الولد يتناول أولاد الابن كما يتناول أولاد الصلب . إلا أن أولاد الصلب يقع عليهم هذا الاسم حقيقة ، ويقع على أولاد الابن مجازا . ولذلك لم يُرادوا في حال وجود أولاد الصلب ، ولم يشاركهم في سهامهم وإنما يستحقون ذلك في أحد حالين : إما أن يعدم ولد الصلب رأسا فيقومون مقامهم ، وإما أن

(١) متفق عليه .. وأخرجه الترمذى .

(٢) الشرح الكبير ج ٧ ص : ٥٧ .

(٣) القرطبي مجلد ٢ ص ١٦٣١ .

(٤) الجصاص ج ٢ ص : ٨٤ .

لا يجوز ولد الصلب في الميراث فيستحقون بعض الفضل أو جميعه . أما أن يستحقوا مع أولاد الصلب على وجه الشركة بينهم كما يستحقه ولد الصلب بعضهم مع بعض فليس كذلك . فإن قيل : لما كان الاسم يتناول ولد الصلب حقيقة وولد الابن مجازاً لم يجوز أن يرادوا بلفظ واحد لامتناع كون لفظ واحد حقيقة مجاز ، قيل لهم إنهم لم يرادوا بلفظ واحد في حال واحدة متى وجد أولاد الصلب فإن ولد الابن لا يستحقون الميراث معهم بالآية . وليس يمنع أن يراد ولد الصلب في حال وجودهم وولد الابن في حال عدم ولد الصلب فيكون اللفظ مستعملاً في حالتين : في إحداها هو حقيقة ، وفي الأخرى هو مجاز .»

ويستفاد من كلام الجصاص أن لفظ الولد في الآية خاص بالذكر حقيقةً في الابن الصلبى مجازاً في ابن الابن ، وأن ابن الابن لا يأخذ من التركة شيئاً مع وجود الابن ولا يشاركه عند وجوده ؛ وأن نصيب الابن العصبية يقسم بالسوية على الأبناء العصبية عند مشاركتهم له ، وأن الآية الكريمة لم تتعرض لنصيب البنت الصلبة ، ولا البنات الصليات عند انفرادهن ؛ وإنما بينت القاعدة العامة عند اشتراكهن مع الابن العصبية وهي : للذكر مثل حظ الأنثيين .

والابن عصبية بنفسه كالأب . وإنما يقدم الابن على الأب في الميراث بالعصوبة لقوله تعالى : ﴿ ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد ﴾ ، فإنه يدل على أن الأب صاحب فرضي مع الولد ، والولد عصبية ، فدل على تقدمه في العصوبة . والسر في هذا أن فروع الانسان أشد اتصالاً به من أصوله وفي طباع الناس إيثار الولد بالمال على الوالد .

وقلّم بنو البنين وإن نزلوا على الأب ؛ لأن سبب استحقاقهم أيضاً البتة المقدمة على الأبوة .

## ٢ - ميراث البنت الصلبة

البنت الصلبة هي كل أنثى يكون للمتوفى عليها ولادة مباشرة . ويختلف ميراث الواحدة منهن عن المنضمة إلى غيرها . فإذا توفي شخص عن بنت

واحدة فلها نصف التركة فرضا ، أما اذا ترك بنتين أو أكثر فلهن الثلثان بالسوية بينهما .

وهي من القسم الثاني للعصبات وهي العصبه بالغير ، وذلك إذا اشترك معها ابن صلبى فى نفس درجتها . فإن اجتمع معها أخوها انتقلت من أصحاب الفروض الى العصبه وتكون فى الميراث على النصف من أخيها ، لقوله تعالى : ﴿ يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ .

### والبنت الصلبية لها ثلاث حالات :

الأولى : أن البنت الواحدة ترث النصف بطريق الفرض ، وذلك إذا لم يكن معها ابن للمتوفى أو أبناء .

الثانية : أن البنتين فأكثر يرثن الثلثين بالسوية فرضا إذا لم يكن معهن ابن للمتوفى أو أبناء .

الثالثة : يرثن بطريق التعصيب واحدة أو أكثر إذا كان معهن ابن له أو أبناء فيأخذ الابن مثل نصيب البنتين .

وفى بيان ميراثها يقول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثُ مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ (١) .

فالآية بينت نصيب البنات إذا كن أكثر من اثنتين ، وبينت نصيب الواحدة ، ولم تبين نصيب البنتين وحدهما . فما هو نصيبها على التحديد ؟ . ومن أى دليل يعرف قدر هذا النصيب ؟ . وهل تلحق البنتان بالبنت الواحدة فيكون نصيبهما معا نصف التركة كنصيب البنت ؟ . أو يلحقان بالثلاث والأكثر فيكون نصيبهما الثلثين ؟ .

روى عن ابن عباس رضى الله عنه أنه كان يلحقهما بالبنت الواحدة فيعطيهما النصف أخذاً بظاهر قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثُ مَا تَرَكَ ﴾ ، فإن الآية قيدت فرض الثلثين للبنات بأن يكن أكثر من اثنتين .

---

(١) سورة النساء - آية ١١ .

وذهب غيره من الصحابة إلى إعطائها الثلثين إلحاقا بالبنات الثلاث أو الأكثر وهذا هو ماعليه أئمة المذاهب الفقهية <sup>(١)</sup> وهو الراجح الذي تشهد له ظواهر النصوص القرآنية الصريحة .

ذلك أن نصيب البنتين يمكن الوقوف عليه من وجهين :

الأول : أن صدر الآية نفسها وهو قول الله تعالى : ﴿ يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ يدل عليه ، فإنه يفيد أن المتوفى إذا ترك ابنا وبنتا كان للبنات نصف نصيب الابن فتقسم التركة أو الباقي منها بينهما أثلاثا ، فللبنات الثلث ، وللابن الثلثان . وإذا كانت البنت تستحق مع الابن ثلث التركة فلا يمكن أن يكون نصيبها أقل من ذلك لو كان معها بنته واحدة مكان الابن .

الثاني : أنه قد نصّ في آية أخرى على نصيب الأخت الواحدة ، ونصيب الأخنتين وذلك في قوله تعالى : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُوصِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ <sup>(٢)</sup> إِنْ أَمْرُهُمْ هُكْمُكُمْ يَسَّرْ لَهُمْ وَلَكُمْ وَارثَةٌ فَمَنْ ذَكَرْتُمْ لَكُمْ ذِكْرُهُمْ فَإِنْ كَانَ كِتَابُكُمْ فِيهِمْ شَرَكٌ ثُمَّ كَانَ مِنْكُمْ مَنْ يَتَذَكَّرْهُمْ فَعَسَى أَنْ تَضَعُوا لَهُمْ عَرَضًا خَيْرٌ لِّمَالِهِمْ وَيَتَذَكَّرُ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ عَاذِلِينَ <sup>(٣)</sup> . فإذا كانت الأختان ترثان الثلثين وهما أبعد قرابة من البنتين فالبنتان تكونان أولى باستحقاق الثلثين .

وعلى هذا يكون نصيب البنتين معروفا من القرآن لكل من الوجهين المذكورين .

وإذن يكون السر في تقييد عدد البنات اللاتي يأخذن الثلثين بأن يكنَّ فوق الاثنين هو إفادة أن نصيب البنات مهما كثرن هو الثلثان لا غير ، فإنه قد يَتَوَهَّم من زيادة سدس على نصيب البنت الواحدة إذا كانت معها بنت أخرى

---

(١) يراجع : المغنى ج ٦ ص : ١٧٠ ، أحكام الموارث في الشريعة الإسلامية لعيسوى أحمد عيسوى ص : ١٢٩ - ١٣٢ والتركاة والميراث في الإسلام ، د . محمد يوسف موسى ص : ٢٣٩ : ٢٤٠ .

(٢) الْكَلَالَةُ : هي التي لا يكون فيها للمتوفى والد ولا ولد .

(٣) سورة النساء - آية ١٧٦ .



ليكون نصيبها الثلثين أنه كلما زاد عدد البنات واحدة فإنه يزداد لأجلها في الفريضة بسدس ، فأريد دفع هذا التوهم بالنص على تعميم فريضة الثلثين لتشمل أكثر من بنتين مهما كانت هذه الكثرة .

وقد ثبت بالسنة أن رسول الله ﷺ أعطى البنتين الثلثين وذلك فيما رواه الخمسة إلا النسائي عن جابر قال : « جاءت امرأة سعد بن الربيع الى رسول الله ﷺ بابنتيهما من سعد فقالت : يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك في أحد شهيدا ، وإن عمهما أخذ مالهما فلم يدع لهما مالا ولا ينكحان إلا بمل . فقال : يقضى الله في ذلك . فنزلت آية المواريث . فأرسل رسول الله ﷺ إلى عمهما فقال : أعط ابنتي سعد الثلثين وأمهما الثمن وما بقى فهو لك » (١) .



---

(١) نيل الأوطار ج ٦ ص : ٥٦ .



## فهرست المراجع

- ١ - القرآن الكريم
- ٢ - آداب الأوصياء « في الفروع » للجبالى ، على بن أحمد بن محمد الجبالى الحنفى المقتى بالروم المتوفى ٩٣١ هـ ، مطبوع بالمطبعة الأزهرية ، الطبعة الأولى ١٣٠٠ هـ .
- ٣ - أحكام القرآن : للجصاص ، أحمد بن على أبى بكر الرازى الجصاص الحنفى ، المطبعة البهية المصرية القاهرة ، ١٣٤٧ هـ .
- ٤ - إرشاد العقل السليم الى مزايا القرآن الكريم : لأبى السعود ، محمد بن محمد العمارى . طبعة مطبعة محمد على صبيح ، القاهرة .
- ٥ - إحياء علوم الدين تصنيف الإمام أبى حامد محمد بن محمد الغزالى المتوفى سنة ٥٠٥ هـ . ٤ أجزاء ، دار الفكر بيروت .
- ٦ - إسلامنا : لسيد سابق ، الطبعة الثانية ١٣٨٧ ، ١٩٦٧ م ، مطبعة المدنى .
- ٧ - أعلام الموقعين عن رب العالمين : لشمس الدين أبى عبد الله محمد بن أبى بكر المعروف بابن قيم الجوزية المتوفى ٧٥١ هـ .
- ٨ - أقرب المسالك لمذهب الامام مالك « الشرح الصغير » : للدردير : أحمد بن محمد بن أحمد العدوى المالكى الأزهرى الحلوانى ، أبى البركات الشهير بالدير ، وهو شرح لمختصر العلامة خليل بن اسحق ، طبعة دار المعارف بالقاهرة ٤ مجلدات سنة ١٣٩٢ هـ . ١٩٧٢ م .
- ٩ - الإحكام شرح أصول الأحكام : جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمى النجدى الجنبلى ١٣١٢ هـ . ١٣٩٢ هـ ، الطبعة الأولى ٤ مجلدات .

- ١٠ - الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية فقها وقضاء : تأليف عبد العزيز عامر ، الطبعة الأولى ١٣٨١ هـ . ١٩٦١ م .
- ١١ - الأشباه والنظائر: لابن نجيم : زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم الحنفى مطبوع جزء واحد ، مطبعة الحلبي القاهرة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م .
- ١٢ - الأم : للإمام الشافعى : محمد بن ادريس بن شافع بن عبد الله ، طبعة دار الشعب بالقاهرة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م ٧ أجزاء .
- ١٣ - الأهلية وعوارضها والولاية في الشرع الإسلامى : للشيخ أحمد إبراهيم أستاذ الشريعة الإسلامية كلية الحقوق - مجلة القانون والاقتصاد السنة الأولى العدد الأول يناير ١٩٣١ ، والعدد الرابع إبريل ١٩٣١ ، والسنة الثانية العدد الأول يناير ١٩٣٢ م .
- ١٤ - البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار: لأحمد بن يحيى بن المرتضى ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٦٦ هـ ١٩٤٧ م .
- ١٥ - التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم: لمنصور على ناصف من علماء الأزهر الشريف ، ٤ مجلدات ، طبعة عيسى البابى الحلبي القاهرة ، الطبعة الرابعة .
- ١٦ - الترغيب والترهيب من الحديث الشريف: تأليف الحافظ أبى محمد زكى الدين عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى ٥٨١ - ٦٥٦ هـ ، الطبعة الأولى ١٣٨١ هـ . ١٩٦٢ م مطبعة السعادة .
- ١٧ - التشريع الجنائى الإسلامى مقارنا بالقانون الوضعى : عبد القادر عودة - جزءان - الطبعة الثالثة ١٩٧٧ م . دار التراث للطبع والنشر .
- ١٨ - الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامى ( العقوبة ) : محمد أبو زهرة . ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربى .
- ١٩ - الحَجْرُ على الصغير والسيفه في الشريعة الإسلامية ، رسالة لنيل الدكتوراه : سعاد إبراهيم صالح عام ١٩٧٥ م جامعة الأزهر .
- ٢٠ - الشرح الكبير على متن المقنع : لابن قدامة : عبد الرحمن بن أبى عمر بن محمد بن أحمد ابن قدامة ، شمس الدين أبى الفرج ، طبعة دار الكتاب العربى بيروت ، لبنان ١٣٩٢ هـ . ١٩٧٢ م .

- ٢١ - الطرق الحكمية في السياسة الشرعية : للإمام المجتهد أبى عبد الله محمد بن أبى بكر الزرعى الدمشقى بن قيم الجوزية ، تحقيق محمد محبى الدين عبد الحميد ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م الناشر المؤسسة العربية للطباعة والنشر .
- ٢٢ - العقد المنظم للحكام فيما بين أيديهم من العقود والأحكام : للكنانى : عبد الله أبى محمد بن عبد الله بن سلمون الكنانى ، مطبوع .
- ٢٣ - العقوبات الشرعية وأسبابها : تأليف على قُرَاعَة رئيس المحكمة العليا الشرعية سابقا ، دار مصر للطباعة .
- ٢٤ - الفتاوى الأقروية : مجموعة من العلماء الترك على مذهب الإمام أبى حنيفة النعمان ، تضم الشيخ محمد قطة العدوى ومحمد الصباغ ، طبعة بولاق بالقاهرة ١٢٨١ هـ ، ملتزم الطبع سليمان أغا .
- ٢٥ - الفتاوى الهندية « العالمكيرية » : لمجموعة من العلماء الهنود على مذهب الإمام أبى حنيفة النعمان ، الطبعة الثانية ١٣١٠ هـ .
- ٢٦ - الفقه الإسلامى - المدخل ونظرية النقد - : لعيسوى أحمد عيسوى : أستاذ الشريعة بحقوق عين شمس ، الطبعة الثانية ، مطبعة دار التأليف بالقاهرة .
- ٢٧ - المحلّ بالآثار فى شرح المجلّى باختصار : كلاهما لابن حزم الظاهرى الأندلسى المتوفى عام ٤٥٦ هـ ، طبع مطبعة النهضة بالقاهرة عام ١٣٤٧ هـ .
- ٢٨ - المدونة الكبرى : للإمام مالك بن أنس الأصبحى : رواها الإمام سحنون عن عبد الرحمن بن القاسم العتقى ، مطبوع ٦ اجزاء فى ٦ مجلدات مطبعة دار صادر بيروت . طبعة جديدة بالأوفست من الطبعة القديمة المطبوعة بدار السعادة بالقاهرة ١٣٢٣ هـ .
- ٢٩ - المستدرك على الصحيحين : للإمام الحافظ أبى عبد الله الحاكم النيسابورى ويذيله التلخيص للحافظ الذهبى ، الناشر : مكتب المطبوعات الاسلامية حلب ، محمد امين دمج ، بيروت - لبنان .
- ٣٠ - المصباح المنير : للفيومى ، أحمد بن محمد بن على المقرئ الفيومى ، الطبعة الثانية مجلدان ، طبعة المطابع الأميرية ببولاق ، القاهرة ١٣٢٤ هـ - ١٩٠٦ م .
- ٣١ - المصنّف : للحافظ الكبير أبى بكر عبد الرزاق بن حمام الصنعانى ، من منشورات المجلس العلمى الاسلامى ، الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

- ٣٢ - المغنى لابن قدامة ، عبد الله بن أحمد بن محمد ، أبى محمد ، ابن قدامة ، طبعة دار الكتاب العربى بيروت ، لبنان ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م ومخطوط رقم ١٧ فقه حنبلى بدار الكتب المصرية .
- ٣٣ - المذهب : لأبى اسحق ابراهيم الشيرازى الفيروز أبادى المتوفى عام ٤٧٦ هـ ، طبع مطبعة دار الكتب العربية الكبرى بالقاهرة عام ١٣٢١ هـ .
- ٣٤ - بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع : للكاسانى ؛ وهو علاء الدين بن مسعود الكاسانى المتوفى سنة ٥٨٧ هـ . مطبوع فى ١٠ أجزاء طبع المطبعة الجاهلية عام ١٣٢٨ هـ ، مطبعة العاصمة بالقاهرة ، الناشر زكريا على يوسف .
- ٣٥ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد : لابن رشد الحفيد ؛ أبى الوليد القرطبى ، مطبوع فى جزئين ، مطبعة البابى الحلبي بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .
- ٣٦ - بُلَغَةُ السالك لأقرب المسالك للصاوى ؛ أحمد بن محمد الصاوى المالكي المصرى ، مطبوع ، المكتبة التجارية ، القاهرة .
- ٣٧ - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق : للزيلعى ، وهو عثمان بن على بن محجَّج ، فخر الدين الزيلعى ، المتوفى عام ٧٤٣ هـ ، وهو شرح على كنز الدقائق للسنفى ، طبع بولاق عام ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ هـ ، وبهامشه حاشية الشلبى على شرح الزيلعى على كنز الدقائق .
- ٣٨ - تفسير الفخر الرازى « مفاتيح الغيب ، التفسير الكبير » : للفخر الرازى الطبعة الأولى المطبعة البهية المصرية بالقاهرة ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م
- ٣٩ - تفسير القرآن العظيم : للامام الجليل الحافظ عماد الدين أبى الفداء أسماعيل بن كثير القرشى الدمشقى المتوفى سنة ٧٧٤ هـ ، طبعة مصححة على عدة نسخ خطية بدار الكتب المصرية ، دار الفكر .
- ٤٠ - تفسير القرطبى « جامع أحكام القرآن » : للقرطبى ؛ محمد بن أحمد أبى عبد الله الأنصارى القرطبى ، طبعة دار الشعب ، القاهرة .
- ٤١ - تفسير المنار « تفسير القرآن الحكيم » : للشيخ محمد عبده والشيخ محمد رشيد رضا ، مطبعة المنار بالقاهرة . إصدار الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ٤٢ - تفسير فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير : تأليف محمد بن على بن محمد الشوكانى ، توفى بصنعاء ١٢٥٠ هـ ، مطبعة الحلبي بمصر .
- ٤٣ - تفسير فى ظلال القرآن : بقلم سيد قطب ، الطبعة الشرعية السابعة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ، دار الشروق ٨ مجلدات

- ٤٤ - حاشية الدسوقي : لمحمد الدسوقي المالكي وهي على الشرح الكبير للدردير المسمى « فتح القدير » على مختصر خليل طبع المطبعة الأزهرية بالقاهرة عام ١٣٠٠ هـ .
- ٤٥ - حجة الله البالغة: للشيخ أحمد المعروف بشاه ولي الدين بن عبد الرحمن المحدث الدهلوى قام بطبعه ونشره للمرة الأولى ١٣٥٥ هـ جماعة من مُجِبِّى العلم والصلاح ، دار التراث ، جزاء .
- ٤٦ - رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار : لابن عابدين ؛ وهو محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن عابدين الدمشقى المتوفى عام ١٢٥٢ هـ ، وهي حاشية على الدر المختار والمعروفة باسم حاشية ابن عابدين . مطبعة مصطفى البابى الحلبي ، القاهرة .
- ٤٧ - روائع البيان في تفسير آيات الأحكام من القرآن : بقلم : محمد على الصابوني - جزاء - دار القرآن الكريم ١٣٩١ هـ - ١٩٧٢ م .
- ٤٨ - زاد المعاد في هدى خير العباد : لابن قَيِّم الجوزية الحنبلي، طبع بالقاهرة ٤ أجزاء في مجلدَيْن .
- ٥٠ - سنن ابن مَاجَةَ : للحافظ محمد بن يزيد القزويني ، أبي عبد الله ، ابن ماجه ، مطبعة الحلبي وشركاه . القاهرة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٣ م .
- ٥١ - سنن البيهقي - السنن الكبرى - : لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبي بكر الطبعة الأولى سنة ١٣٥٢ هـ .
- ٥٢ - سنن الترمذى « الجامع الصحيح » : لمحمد بن عيسى بن سَوْرَةَ ، أبى عيسى طبعة القاهرة .
- ٥٣ - شرح الزرقانى على موطأ الإمام مالك بن أنس : للعلامة محمد بن عبد الباقي بن يوسف، أبى عبد الله ، مطبوع .
- ٥٤ - صحيح البخارى : للإمام أبى عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن بَرْدَزَنَة البخارى الجعصى . طبعة بالأوفست . عن طبعة دار الطباعة العامة باستنبول والحقوق محفوظة لدار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- ٥٥ - صحيح السنن « سنن أبى داود » : لسليمان بن الأشعث ، أبى داود السجستاني ، طبعة المطبعة الخيرية بالقاهرة ، وعلى هامشه شرح الزرقانى .

- ٥٦ - صحيح مسلم بشرح النووي: ليحيى بن شرف النووي الشافعى أبى زكريا،  
على صحيح الإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم، أبى الحسين، المطبعة المصرية  
ومكتبتها، القاهرة .
- ٥٧ - عمدة القارى شرح صحيح البخارى: للشيخ بدر الدين أبى محمد محمود بن أحمد  
العيني المتوفى عام ٨٥٥ هـ، الناشر محمد أمين دمج «بيروت» . عنيت بشره  
وتصحيحه جماعة من العلماء بمساعدة إدارة الطباعة النثرية .
- ٥٨ - فتح البارى شرح صحيح البخارى : لأحمد بن على بن محمد بن حجر  
العسقلانى أبى الفضل شهاب الدين ، على صحيح الإمام البخارى ، محمد بن  
إسماعيل أبى عبد الله ، مطبعة المطبعة البهية المصرية بالقاهرة سنة ١٣٤٨ هـ .
- ٥٩ - فتح القدير: لكمال الدين محمد السيواسى ثم السكندرى المشهور بابن الهمام ،  
المتوفى عام ٨٦١ هـ ، وهو شرح على الهداية للمرغينانى ومطبوع معها بمطبعة  
بولاق عام ١٣١٦ - ١٣١٨ هـ .
- ٦٠ - قواعد الأحكام فى مصالح الأنام: لعبد العزيز بن عبد السلام عز الدين  
السلمى ، مطبوع فى جزئين مجلد واحد مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة  
١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م طبعة جديدة مضبوطة ومنقحة .
- ٦١ - كشف القناع عن متن الإقناع : للبهوتى الحنبلى المتوفى عام ١٠٥١ هـ . طبع  
المطبعة الشرقية بالقاهرة عام ١٣١٩ - ١٣٢٠ هـ .
- ٦٢ - مجلة الأحكام العدلية العثمانية: للشرىف بن جابر عبد المطلب الحسنى، منشورات  
مكتبة النهضة ببيروت ، مطبوع فى ٤ مجلدات كبيرة .
- ٦٣ - مختار الصحاح للرازى : محمد بن أبى بكر بن عبد القادر ، مجلد واحد ، طبعة  
المطابع الأميرية ببولاق ، القاهرة ١٣٥٥ هـ - ١٣٩٧ م .
- ٦٤ - مختصر أحكام المعاملات الشرعية (العقد): لعلى الحفيف ، أستاذ الشريعة  
الإسلامية حقوق فؤاد الأول مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ١٩٥٤ م .
- ٦٥ - مختصر شرح الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية: لزيد الإبانى مدرس  
الشريعة الإسلامية بمدرسة الحقوق الكلية الطبعة الرابعة القاهرة ١٣٤٢ هـ -  
١٩٢٤ م .
- ٦٦ - معجم ألفاظ القرآن الكريم: للجنة من كبار علماء الدين واللغة ، مطبوع طبعة  
الهيئة العامة للكتاب - مجلدان - القاهرة .



- ٦٧ - مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج: لمحمد الشربيني الخطيب ، مطبوع في ٤ مجلدات ، مطبعة مصطفى البابى الحلبي بالقاهرة ١٣٧٧ هـ ، ١٩٥٨ م .
- ٦٨ - منهاج الطالب في المقارنة بين المذاهب : تأليف : د . عبد السميع أحمد إمام ، الطبعة الاولى - مطبعة حسان .
- ٦٩ - منهاج الطالبين وعمدة المعين : للنووى يحيى بن أشرف أبى زكريا النووى ، له شروح عديدة، والمتمن على المغنى مطبوع في ٤ أجزاء مطبعة الحلبي القاهرة ١٣٧٧هـ - ١٣٥٨م
- ٧٠ - منهج التربية الإسلامية: لمحمد قطب - دار الشروق - الطبعة الثانية .
- ٧١ - مواهب الجليل شرح مختصر خليل : تأليف أبى عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المعروف بالخطاب المتوفى سنة ٩٥٤هـ. ملتزم الطبع والنشر مكتبة النجاح ، طرابلس - ليبيا .
- ٧٢ - نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار تكملة فتح القدير : لقاضى زادة أفندى عسكرى روملى ، والنتائج مع الفتح مطبوعان في ١٠ مجلدات طبعة أولى ، مطبعة مصطفى البابى الحلبي بالقاهرة .
- ٧٣ - نظام التجريم والعقاب في الإسلام مقارنة بالقوانين الوضعية : المستشار على على منصور . سلسلة الشريعة الإسلامية مقارنة بالقوانين الوضعية ، مؤسسة الزهراء بالمدينة المنورة .
- ٧٤ - نصب الراية لأحاديث الهداية: لعبد الله بن يوسف الحنفى الزيلعى جمال الدين بن محمد ، إصدار المجلس العلمى بذاهيل - سورت ، الهند ، الطبعة الأولى ١٣٥٧هـ .
- ٧٥ - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج : للرملى المنوفى المصرى المتوفى عام ١٠٠٤هـ ، وهو شرح على المنهاج للنووى ، طبع بولاق عام ١٢٩٢هـ .
- ٧٦ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار : للشوكانى ، محمد بن على بن محمد ، قاضى قضاة القطر البانى . طبعة مصطفى الحلبي القاهرة . الطبعة الأخيرة ٨ أجزاء في ٤ مجلدات .



# فهرس الموضوعات

| رقم الصفحة | الموضوع  |
|------------|--|
| ٩          | مقدمة .....  |
| ١٣         | المبحث الأول : بر الوالدين :                                   |
| ٢٥         | لماذا وصى الله الأبناء بأبائهم ولم يوص الآباء بأبنائهم ؟ ..... |
| ٢٧         | حق الآباء من أعظم الحقوق .....                                 |
| ٣٣         | بر الوالدين ولو كانا كافرين .....                              |
| ٣٤         | بر الوالدين بعد وفاتها .....                                   |
| ٣٥         | منزلة الأم فى البر .....                                       |
| ٣٧         | هل من البر طاعة الوالدين فى الأمور المحظورة ؟ .....            |
| ٤٠         | النهى عن العقوق .....  |
| ٤٣         | المبحث الثانى : واجبات الآباء :                                |
| ٤٥         | حقوق الأبناء :   |
| ٤٧         | ١ - مساواة الذكور والإناث فى التربية .....                     |

|    |                                       |
|----|---------------------------------------|
| ٤٧ | ٢ - اختيار الأم الصالحة .....         |
| ٥٠ | حق النسب :                            |
| ٥٣ | الاستحقاق موجب لثبوت النسب .....      |
| ٥٣ | هل يلحق ولد اللعان بأمه ؟ .....       |
| ٥٤ | ٤ - اختيار الاسم .....                |
| ٥٥ | ٥ - العقيقة .....                     |
| ٥٦ | ٦ - الحقوق التربوية :                 |
| ٥٨ | أولا : وسائل إعداد الفرد بدنيا .....  |
| ٥٩ | ثانيا : وسائل إعداد الفرد عقليا ..... |
| ٦٠ | ثالثا : وسائل الإعداد الروحي .....    |

## ٦٥ المبحث الثالث : الرضاع :

|    |   |
|----|---|
| ٦٧ | تعريف الرضاع في اللغة .....   |
| ٦٧ | تعريفه شرعا .....   |
| ٦٨ | مدة الرضاعة :   |
| ٦٩ | أ - مدة الرضاع من حيث كونه سببا للتحريم .....                         |
| ٧٠ | الأدلة .....  |
| ٧٢ | ب - مدة الرضاع من حيث استحقاق الأجر .....                             |
| ٧٣ | طبيعة الرضاع .....  |
| ٧٣ | هل الإرضاع واجب على الأم ؟ .....                                      |
| ٨٠ | هل الإرضاع واجب للأم ؟ .....  |
| ٨٢ | الأجرة على الإرضاع :  |
| ٨٢ | هل الأم تستحق أجرة على إرضاع ولدها ؟ .....                            |
| ٨٢ | أولا : حكم استحقاق الأم أجرة الرضاع إذا كانت زوجة أو مطلقة رجعا ..... |
| ٨٥ | ثانيا : حكم استحقاق الأم أجرة الرضاع إذا كانت مطلقة بائة .....        |
| ٨٦ | من تجب عليه أجرة الرضاع .....   |
| ٨٨ | الخلاصة .....   |

## المبحث الرابع : الحضانة :

|     |  |
|-----|--|
| ٩١  | تعريف الحضانة لغة .....                                |
| ٩١  | وفي الشرع .....  |
| ٩٢  | الأصل في ثبوت الحضانة من الكتاب .....                  |
| ٩٢  | من السنة .....   |
| ٩٣  | من الإجماع .....                                       |
| ٩٣  | حاجة الولد إليها .....                                 |
| ٩٤  | طبيعة الحضانة .....                                    |
| ٩٨  | من تكون له الحضانة .....                               |
| ١٠٠ | حضانة العصباء .....                                    |
| ١٠٠ | حضانة ذوى الأرحام .....                                |
| ١٠٥ | شروط الحضانة في النساء : .....                         |
| ١٠٥ | أولا : البلوغ .....                                    |
| ١٠٥ | ثانيا : العقل .....                                    |
| ١٠٦ | ثالثا : عدم الفسق .....                                |
| ١٠٨ | رابعا : الأمانة .....                                  |
| ١١٠ | خامسا : اتحاد الدين .....                              |
| ١١٣ | سادسا : عدم زواج الحضانة بغير محرم للمحضون .....       |
| ١١٨ | سابعا : القدرة على الحضانة .....                       |
| ١١٩ | ثامنا : سلامة الحاضنة من الأمراض الضارة والمعدية ..... |

## المبحث الخامس : الولاية :

|     |                          |
|-----|--------------------------|
| ١٢٣ | تعريف الولاية لغة .....  |
| ١٢٣ | تعريف الولاية شرعا ..... |
| ١٢٤ | أقسام الولاية .....      |
| ١٢٤ | الولاية الأصلية .....    |

|     |  |
|-----|--|
| ١٢٥ | الولاية النيابية .....                     |
| ١٢٦ | الولاية على المال : .....                  |
| ١٢٦ | أولا : تعريف الولاية على المال : .....     |
| ١٢٦ | ثانيا : من تثبت عليهم الولاية .....        |
| ١٢٧ | ثالثا : ابتداء الولاية .....               |
| ١٢٧ | رابعا : ترتيب الأولياء على المال .....     |
| ١٣٠ | تعليق على الترتيب .....                    |
| ١٣١ | خامسا : شرائط الولاية على المال .....      |
| ١٣٣ | التصرفات النافعة .....                     |
| ١٣٤ | التصرفات الضارة .....                      |
| ١٣٤ | التصرفات الدائرة بين النفع والضرر .....    |
| ١٣٥ | حكم بيع الأب شيئا من مال ولده الصغير ..... |
| ١٣٨ | حكم بيع الأب شيئا من مال ولده لأجنبي ..... |

## ١٤١ المبحث السادس : النفقة :

|     |   |
|-----|---|
| ١٤٣ | تعريفها ، سببها ، أدلة مشروعيتها .....                      |
| ١٤٤ | أولا : أدلة مشروعية النفقة للأبناء ( الفروع ) : .....       |
| ١٤٤ | ١ - من الكتاب .....   |
| ١٤٥ | ٢ - من السنة .....  |
| ١٤٦ | ثانيا : أدلة مشروعية نفقة الآباء ( الأصول ) : .....         |
| ١٤٦ | ١ - من الكتاب .....   |
| ١٤٧ | ٢ - من السنة .....  |
| ١٤٩ | ٣ - من الإجماع .....  |
| ١٤٩ | ٤ - من المعقول .....  |
| ١٤٩ | المبادئ التي يقوم عليها نظام النفقة في الفقه الإسلامي ..... |
| ١٦٠ | الأحكام التفصيلية : .....                                   |
| ١٦٠ | أولا : نفقة الأصول للفروع .....                             |
| ١٦٠ | شروط وجوب النفقة للفروع .....                               |

|     |   |
|-----|---|
| ١٦٦ | نفقة زوجة الابن .....   |
| ١٦٧ | نفقة الفروع الأصول .....                                      |
| ١٦٩ | حكم النفقة للأصول إذا تعددت الفروع واتحدت درجة القرابة .....  |
| ١٧٠ | حكم النفقة للأصول إذا تعددت الفروع واختلفت درجة القرابة ..... |
| ١٧١ | نفقة زوجة الأب .....  |
| ١٧١ | حكم إعفاف الولد أباه .....                                    |

### المبحث السابع : الهبة :

١٧٣

|     |   |
|-----|---|
| ١٧٥ | الهبة شرعا .....                          |
| ١٧٨ | اشتراط التسوية بين الأولاد في الهبة ..... |
| ١٨٥ | كيفية التسوية .....                       |
| ١٨٧ | حكم رجوع الأب في هبته لولده .....         |
| ١٨٨ | آراء الفقهاء القائلين بجواز الرجوع .....  |
| ١٩٠ | آراء القائلين بعدم صحة الرجوع .....       |
| ١٩٠ | سبب الاختلاف في هذه المسألة .....         |
| ١٩١ | الأدلة .....                              |
| ١٩٢ | حكم رجوع الأم فيما وهبته لولدها .....     |
| ١٩٤ | موانع الرجوع في الهبة .....               |
| ١٩٥ | ألفاظ الرجوع .....                        |

### المبحث الثامن : الشهادة :

١٩٧

|     |  |
|-----|--|
| ١٩٩ | تعريف الشهادة .....                                  |
| ١٩٩ | الشهادة لغة .....                                    |
| ١٩٩ | وشرعا .....  |
| ٢٠١ | آراء الفقهاء في حكم شهادة الأصول للفروع والعكس ..... |
| ٢٠٦ | أدلة القائلين بمنع قبول الشهادة : .....              |
| ٢٠٦ | أولا : الكتاب .....                                  |
| ٢٠٧ | ثانيا : السنة .....                                  |

|     |  |
|-----|--|
| ٢٠٧ | ..... ثالثا : المعقول                              |
| ٢٠٨ | ..... أدلة القائلين بصحة الشهادة عند انتفاء التهمة |
| ٢٠٩ | ..... مناقشة الأدلة                                |
| ٢١٢ | ..... الرأى المختار                                |

## ٢١٥ المبحث التاسع : المحرمات :

|     |  |
|-----|--|
| ٢١٧ | ..... التحريم للنكاح                         |
| ٢١٧ | ..... أدلته من الكتاب                        |
| ٢١٨ | ..... من السنة                               |
| ٢١٨ | ..... من الإجماع                             |
| ٢١٨ | ..... أولا : التحريم بسبب النسب أو القرابة : |
| ٢١٩ | ..... ١ - تحريم الأصول                       |
| ٢٢٠ | ..... ٢ - تحريم الفروع                       |
| ٢٢١ | ..... ثانيا : التحريم بسبب المصاهرة :        |
| ٢٢١ | ..... ١ - حلائل الأبناء                      |
| ٢٢٢ | ..... ٢ - زوجات الآباء                       |
| ٢٢٤ | ..... ثالثا : التحريم بسبب الرضاع            |

## ٢٢٧ المبحث العاشر : حد القذف :

|     |  |
|-----|--|
| ٢٢٩ | ..... المراد بالقذف                      |
| ٢٣٢ | ..... مطالبة الولد بحد قذف أمه ، وأحواله |

## ٢٣٣ المبحث الحادى عشر : حد السرقة :

|     |                               |
|-----|-------------------------------|
| ٢٣٦ | ..... جرائم الحدود            |
| ٢٣٦ | ..... جرائم القصاص والدية     |
| ٢٣٦ | ..... حالات لا يقام فيها الحد |
| ٢٣٧ | ..... السرقة                  |



## المبحث الثاني عشر : القصاص : ٢٤٣

|     |   |
|-----|---|
| ٢٤٥ | الجناية على الآدمى ثلاثة أنواع .....                          |
|     | القتل أربعة أنواع .....                                       |
| ٢٤٦ | معنى القصاص لغة .....   |
| ٢٤٦ | أساس القصاص .....   |
| ٢٤٧ | حكم قتل الوالد ولده .....                                     |
| ٢٤٨ | مذاهب الفقهاء في أمر القصاص من الأب .....                     |
| ٢٤٩ | الأدلة .....  |
| ٢٤٩ | أدلة القائلين بعدم قتل الوالد بولده : .....                   |
| ٢٤٩ | أولا : الأدلة من الكتاب .....                                 |
| ٢٥٠ | ثانيا : الأدلة من السنة .....                                 |
| ٢٥١ | ثالثا : الدليل من المعقول .....                               |
| ٢٥٤ | أدلة الرأي القائل بقصر إسقاط القصاص عن الأب المباشر فقط ..... |
| ٢٥٤ | أدلة القائلين بقتل الوالد بولده : .....                       |
| ٢٥٤ | أ - الأدلة من الكتاب .....                                    |
| ٢٥٥ | ب - الأدلة من السنة .....                                     |
| ٢٥٥ | أدلة القائلين بالتفرقة بين القصد وعدمه .....                  |
| ٢٥٧ | رد ومناقشة لكلام القرطبي .....                                |
| ٢٥٩ | الحالات التى يحتمل فيها قتل الأب لابنه .....                  |
| ٢٦١ | بيان موجب قتل الأصل لفرعه .....                               |
| ٢٦٢ | فروع مترتبة على ثمره الخلاف بين الفقهاء .....                 |
| ٢٦٣ | قتل الولد بقتل والده .....                                    |

## المبحث الثالث عشر : الميراث : ٢٦٧

|     |                             |
|-----|-----------------------------|
| ٢٦٩ | القربة والميراث .....       |
| ٢٧١ | أولا : ميراث الأصول : ..... |

|     |  |
|-----|--|
| ٢٧١ | ١ - ميراث الأب .....                                 |
| ٢٧٣ | بيان حالة الأب والأم في الميراث عند وجود الولد ..... |
| ٢٧٤ | ٢ - ميراث الجد .....                                 |
| ٢٧٧ | ٣ - ميراث الأم .....                                 |
| ٢٨١ | ٤ - ميراث الجدة .....                                |
| ٢٨٢ | ثانيا : ميراث الفروع .....                           |
| ٢٨٢ | ١ - ميراث الابن وان نزل .....                        |
| ٢٨٤ | ٢ - ميراث البنت الصلبية .....                        |
| ٢٨٩ | المراجع .....  |
| ٢٩٧ | فهرست الموضوعات .....                                |





## إصدارات إدارة النشر بتهامة

### سلسلة الكتاب المربي السموه

#### صدر منها :

| المؤلف                       | الكتاب                             |
|------------------------------|------------------------------------|
| المرحوم الأستاذ أحمد قنديل   | * الجبل الذي صار سهلاً             |
| الأستاذ محمد عمر توفيق       | * من ذكريات مسافر                  |
| الأستاذ عزيز ضياء            | * عهد الصبا في البادية             |
| دكتور محمود محمد سفر         | * التنمية قضية                     |
| دكتور سليمان الغنام          | * قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا |
| الأستاذ عبد الله جفري        | * الظلم (مجموعة قصصية)             |
| دكتور عصام محمد علي خوقير    | * الدوامه (قصة طويلة)              |
| دكتورة أمل محمد شطا          | * غداً أنسى (قصة طويلة)            |
| دكتور علي بن طلال الجهني     | * موضوعات اقتصادية معاصرة          |
| دكتور عبد العزيز حسين الصويغ | * أزمة الطاقة إلى أين ؟            |
| الأستاذ أحمد محمد جمال       | * نحو تربية إسلامية                |
| المرحوم الأستاذ حمزة شحاتة   | * إلى ابنتي شيرين                  |
| المرحوم الأستاذ حمزة شحاتة   | * رفات عقل                         |
| دكتور محمود زيني             | * شرح قصيدة البردة (دراسة وتحقيق)  |
| دكتورة مريم البغدادي         | * عواطف إنسانية (ديوان شعر)        |
| المرحوم الأستاذ حسين باسلامة | * عمارة المسجد الحرام              |
| دكتور عبد الله حسين باسلامة  | * وقفة                             |
| الأستاذ أحمد السباعي         | * خالتي كدرجان (مجموعة قصصية)      |
| الأستاذ محمد عمر توفيق       | * طه حسين والشيخان                 |
| الأستاذ طاهر زغشري           | * عبير الذكريات (ديوان شعر)        |

- \* الحضارة نجد
- \* لحظة ضعف
- \* الرجولة عماد الخلق الفاضل
- \* أفكار بلا زمن
- \* علم إدارة الأفراد
- \* الإبحار في ليل الشجن [شعر]
- \* التنمية وجهاً لوجه
- \* دكتور محمود محمد سفر
- \* الأستاذ فؤاد صادق مفتى
- \* المرحوم الأستاذ حمزة شحاتة
- \* الأستاذ عبد الله الحصين
- \* الأستاذ عبد الوهاب عبد الواسع
- \* الأستاذ محمد فهد العيسى
- \* دكتور غازي القصيبي

### ■ تحت الطبع

- \* قال وقلت
- \* نبض ..
- \* تسالي [زجل شعبي]
- \* السعد وعد (مسرحية)
- \* عام ١٩٨٤ مجنون أوروين [ترجمة]
- \* الأمثال الشعبية في مدن الحجاز
- \* حصاد عمر وثمرات قلم
- \* مكانك تحمدي
- \* التاريخ العربي وبدايته
- \* قصص من سومرست موم
- \* مجلة الأحكام الشرعية
- \* أيامي ..
- \* ماما زبيدة [مجموعة قصصية]
- \* خدعتني بجها (مجموعة قصصية)
- \* مدارسنا والتربية
- \* السنيورا (قصة طويلة)
- \* الأستاذ أحمد السباعي
- \* الأستاذ عبد الله جفري
- \* الدكتور حسن نصيف
- \* الدكتور عصام محمد علي خوقير
- \* الأستاذ عزيز ضياء
- \* الأستاذ أحمد السباعي
- \* الأستاذ محمد حسين زيدان
- \* الأستاذ أحمد محمد جمال
- \* الأستاذ أمين مدني
- \* الأستاذ عزيز ضياء
- \* دكتور عبد الوهاب سليمان
- \* الأستاذ أحمد السباعي
- \* الأستاذ عزيز ضياء
- \* الأستاذ عبد الله بوقس
- \* الأستاذ عبد الوهاب أحمد عبد الواسع
- \* الدكتور عصام محمد علي خوقير

- \* الوحدة الموضوعية في سورة يوسف
- \* النفس الانسانية في القرآن
- \* رقيب اليوم
- دكتور حسن محمد باجودة
- الأستاذ ابراهيم سرسيق
- الأستاذ حامد مطاوع

## الكتاب الجامعي

صدر منها : —

- \* النومن الطفولة إلى المراهقة
- \* النفط العربي وصناعة تكريره
- \* الحفصارة الإسلامية في صقلية وجنوب إيطاليا
- \* الإدارة : دراسة تحليلية للوظائف والقرارات الإدارية
- \* الجراحة المتقدمة في سرطان الرأس والعنق [باللغة الانجليزية]
- \* علاقة الآباء بالأبناء [دراسة فقهية]
- \* الملامح الجغرافية لدروب الحج
- \* مبادئ القانون لرجال الأعمال في المملكة العربية السعودية
- دكتور محمد جميل منصور
- دكتور فاروق سيد عبد السلام
- دكتور أحمد رمضان شقلية
- دكتور عبد المنعم رسلان
- دكتور مدني عبد القادر علاقي
- الدكتور : فؤاد زهران
- الدكتور : عدنان ججموم
- الدكتور : محمد عيد
- دكتورة سعاد ابراهيم
- الأستاذ سيد عبد المجيد بكر
- دكتور محمد ابراهيم أبو العينين

- \* الاتجاهات العددية والنوعية للدوريات الأستاذ هاشم عبده هاشم السعودية
- \* القضايا التربوية في المملكة العربية السعودية الدكتور عباس نتو
- \* هندسة النظام الكوني في القرآن الدكتور عبد العليم عبد الرحمن خضر
- \* الفكر التربوي في رعاية الموهوبين الدكتور لطفي بركات أحمد

## رسائل جامعية

### ■ تحت الطبع

- \* العثمانيون والإمام القاسم بن علي في اليمن أميرة علي المداح
- \* بيان خطأ من أخطاء علي الشافعي الدكتور نايف هاشم الدعيس
- \* المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي الدكتور نايف هاشم الدعيس
- \* القصة في أدب الجاحظ الأستاذ عبد الله أحمد باقازي
- \* السيوطي ومنهجه في فقه اللغة الأستاذ محمد يعقوب تركستاني



**مكتبات**  
PUBLICATIONS

### صدر منها : —

- \* حارس الفندق القديم الأستاذ صالح ابراهيم

### ■ تحت الطبع

- \* دراسة نقدية لفكر زكي مبارك الدكتور محمود الشهابي
- (باللغة الانجليزية)
- \* الرياضة عند العرب في الجاهلية وصدر الأستاذ أمين ساعاتي
- الاسلام.



- |                                    |  |
|------------------------------------|--|
| خطوط وكلمات [رسوم كاريكاتورية]     | * الأستاذ علي الخرجي                     |
| القرآن ودنيا الانسان               | * الأستاذ صلاح البكري                    |
| الأسر القرشية .. أعيان مكة المحمية | * الأستاذ أبو هشام عبد الله عباس بن صديق |
| الاستراتيجية النفطية ودول الأوبك   | * الأستاذ أحمد محمد طاشكندي              |
| ألوان                              | * الأستاذ أحمد الشريف الرفاعي            |
| التخلف الإملائي عند التلميذات      | * الأستاذة نوال قاضي                     |
| وللخوف عيون                        | * الأستاذ أحمد الشريف الرفاعي            |
| سوانح وخواطر                       | * الأستاذ أحمد طاشكندي                   |

## كتاب للأطفال

صدر منها: —

### لكل حيوان قصة

- |        |                       |
|--------|-----------------------|
| الكلب  | * الأستاذ يعقوب اسحاق |
| القرد  | *                     |
| الثعلب | *                     |
| الضب   | *                     |

### ■ تحت الطبع

- |               |   |
|---------------|---|
| الغراب        | * |
| السحفاة       | * |
| الأرنب        | * |
| الحمار الوحشي | * |
| الجمل         | * |
| الأسد         | * |
| الذئب         | * |
| البغل         | * |

AL-SILAB  
طبع في مطبع دار البلاد - جدة

ت: ٨٠٦/٥٠٠٢٨٦٦٦



Twitter: @sarmed74

المهندس سرمد حاتم شكر السامرائي -Sarmed-

Telegram: [https://t.me/Tihama\\_books](https://t.me/Tihama_books)

قناتنا على التليجرام: كتب التراث العربي والاسلامي

۴. سیر ملاحات بر شکر